

السَّيِّدُ الْأَمِينُ وَالْعَفِيفُ

١٩٨٧ - ١٩٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٨٥)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٨٥

تنظيمات وعنف أمام القضاء

٢ يناير ١٩٩٣ - ٣١ يونيو ١٩٩٣

الجزء الأول

اعداد

المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ ش ٩ ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

- *اليوم : نظر الطعن فى حكم محكمة القضاء الادارى
١ #٩٣/٠١/٠٢ الا هرام
- *طعن الحكومة فى احالة قضيتى الا رهاب الحكم فيه ٧ فبراير
٢ #٩٣/٠١/٠٢ الا هرام
- *تأجيل قضية هروب صفوت عبد الغنى لدور مقبل
٣ #٩٣/٠١/٠٢ الا هرام
- *تأجيل قضية مقتل ضابط امن الدولة
٤ #٩٣/٠١/٠٢ احمد طلعت الا هرام
- *اليوم - قرار الا تهام فى قضية مقتل فرج فودة
٥ #٩٣/٠١/٠٤ الا هرام
- *تحديد جلسة لمحاكمة المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة
٦ #٩٣/٠١/٠٤ الا هرام المسائى
- *المطالبة باعدام ١٠ ارهابيين بتهمة المشاركة فى اغتيال فودة
٨ #٩٣/٠١/٠٥ الشرق الا وسط
- *المحكمة تستدعى رئيس تحرير الا هرام واكتوبر
٩ #٩٣/٠١/٠٥ جمال عبدالرحيم الجمهورية
- *صحفيان يدليان بشهادتهما فى قضية المحجوب
١٠ #٩٣/٠١/٠٥ الا هرام
- *احالة ١٣ متهما بقتل د.فرج فودة لمحكمة امن الدولة العليا
١١ #٩٣/٠١/٠٥ السيد المعبدى الجمهورية
- *٢٩ شاهد اثبات فى قضية مقتل فرج فودة
١٥ #٩٣/٠١/٠٥ محمد عياد الا هرام
- *اعلان قرار الا تهام فى قضية اغتيال فودة
١٦ #٩٣/٠١/٠٥ الا هرام
- *محاكمة ١٣ متهما فى قضية د. فودة
١٧ #٩٣/٠١/٠٥ الا هرام
- *احالة ١٣ لمحكمة امن الدولة العليا
١٨ #٩٣/٠١/٠٥ خديجة عفيفى الا هرام
- *هل صدر قرار بتعيين المحجوب نائبا للرئيس قبل اغتياله بايام ؟
٢٠ #٩٣/٠١/٠٧ الا هرام المسائى
- *النيابة تطالب باعدام ١٩ متهما وتعرض دور كل منهم فى الجريمة
٢١ #٩٣/٠١/١٠ نجوى عبد العزيز الوفد
- *الا رهابيون غلفوا ارهابهم بالدين واستباحوا ارواح واموال واعراض الناس
٢٤ #٩٣/٠١/١٠ عبد الحكيم الا مير
- *النيابة تطالب باعدام ١٩ متهما
٢٥ #٩٣/٠١/١٠ محمد منازع الجمهورية

- *القتلة انتحلوا سلطة القضاء واطلقوا الا حكام على المواطنين الا منين
الا خبار ٢٨ #٩٣/٠١/١٠
- *المؤبد ل ٨ ارهابيين فى قضية مقتل مهندسى المساحة بالفيوم
الا هرام ٣٠ #٩٣/٠١/١١
- *اعترافات المتهمين تؤكد ان عملهم فى سبيل الشيطان
محمد منازع الجمهورية ٣١ #٩٣/٠١/١٢
- *اعدموهم .. انهم سفاحون وقتلة
الا هرام المسائى ٣٣ #٩٣/٠١/١٣
- *اختيار طريق "الكورنيش" لا ارتكاب الجريمة .. ضربة موجبة للسياسة والا من
نجوى عبد العزيز الوفد ٣٥ #٩٣/٠١/١٣
- *النيابة تتناول جرائم التزوير فى قضية اغتيال المحجوب
الا هرام ٣٧ #٩٣/٠١/١٣
- *المتهمون فكروا فى نفس سيارة وزير الداخلية بسيارة ملغومة
مصطفى الطرابيشى الا هرام ٣٨ #٩٣/٠١/١٤
- *حبس ٧ ارهابيين ١٥ يوما لا شراكتهم فى احداث امبابه
الا هرام ٣٩ #٩٣/٠١/١٤
- *تأجيل طلب المحكمة لجلسة ١٦ فبراير القادم
صفوت عبدالجواد الا هرام المسائى ٤٠ #٩٣/٠١/١٤
- *السجن ٣ سنوات للمتهم بمحاولة تفجير سينما بدمياط
على داود الا هرام ٤١ #٩٣/٠١/١٧
- *حبس ٤ ارهابيين آخرين اشتركوا فى حرق اندية الفيديو بامبابه
محمد منازع الا هرام ٤٢ #٩٣/٠١/١٩
- *تأجيل طلب الحكومة لتفسير حق رئيس الجمهورية فى احالة المتهمين للقضاء
سامى فهمى الا هالى ٤٣ #٩٣/٠١/٢٧
- *حبس المتهم هلال عبد الشفيع عضو التنظيم الا رهابى
الا هرام ٤٤ #٩٣/٠١/٢٩
- *تهمة الا رهاب لقاتل الشهيد خاطر
فاروق عبدالمنعم الا خبار ٤٥ #٩٣/٠٢/٠١
- *حبس الا رهابيين قاتلى الجنديين ١٥ يوما على ذمة التحقيق
نجوى عبد العزيز الوفد ٤٦ #٩٣/٠٢/٠١
- *تنفيذ حكم الا اعدام على الا رهابيين
الا حرار ٤٨ #٩٣/٠٢/٠١
- *المحكمة العليا قبلت طعن الحكومة
الا حرار ٤٩ #٩٣/٠٢/٠٨
- *القبض على المتهم الثانى فى حادث اغتيال فرج فودة
الا هرام ٥١ #٩٣/٠٢/٠٨

- *طعن الحكومة فى قضيتى الا رهاب
٥٢ #٩٣/٠٢/٠٨ الا هرام
- *رفض طعون المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية
٥٣ #٩٣/٠٢/٠٨ الا هرام
- *كيف سقط المتهم الثانى فى قضية اغتيال الدكتور فودة ؟
٥٤ #٩٣/٠٢/٠٩ الا هرام محمود النوبى
- *وزارة الداخلية : المتهم الثانى فى اغتيال فرج فودة مازال هاربا
٥٥ #٩٣/٠٢/٠٩ الا اخبار
- *سقوط المتهم الثامن باغتيال فرج فودة واحالته محبوسا للمحكمة
٥٦ #٩٣/٠٢/٠٩ الا هرام المسائى احمد موسى
- *سقط ابو العلا .. احد قتلة فرج فودة
٥٧ #٩٣/٠٢/٠٩ الجمهورية جمال عبدالرحيم
- *الدفاع فى قضية المحجوب يدفع بانتفاء تهمة الا تفاق الجنائى
٥٨ #٩٣/٠٢/١١ الا هرام
- *تاجيل محاكمة الا رهابى قاتل الشهيد "خاطر" الى يوم "الثلاثاء"
٥٩ #٩٣/٠٢/١٤ الوفد زكريا فكرى
- *المحكمة العسكرية المصرية تنظر قضية قاتل نقيب الشرطة
٦٠ #٩٣/٠٢/١٤ الشرق الا وسط
- *بدء محاكمة قاتل الشهيد على خاطر بالا سكندرية
٦١ #٩٣/٠٢/١٤ الا هرام حسين ثابت
- *بدات محاكمة الا رهابى "بدران" قاتل الشهيد خاطر
٦٢ #٩٣/٠٢/١٤ الا اخبار
- *الدفاع يطلب تصوير المرافعة بالفيديو
٦٣ #٩٣/٠٢/١٤ الجمهورية جمال عبدالرحيم
- *قاتل الشهيد على خاطر ينكر الا اتهامات الموجهة اليه
٦٤ #٩٣/٠٢/١٤ الا هرام المسائى حسين ثابت
- *الدفاع فى قضية المحجوب يدفع ببطلان تفتيش واعتراف المتهمين
٦٥ #٩٣/٠٢/١٤ الا هرام
- *استكمال مرافعات الدفاع اول مارس
٦٦ #٩٣/٠٢/١٦ الجمهورية محمد منازع
- *الضباط يؤكدون ان المتهم اطلق النار عليه وزوجته
٦٧ #٩٣/٠٢/١٧ الا هرام حسين ثابت
- *النيابة تطالب باعدام قاتل الشهيد على خاطر
٦٨ #٩٣/٠٢/١٨ الا هرام حسين ثابت
- *الا رهابى بدران يطعن على قرار احالته للمحكمة العسكرية
٦٩ #٩٣/٠٢/١٨ الوفد حمدى حمادة

- *الرصاص الذى ادى لا اغتيال الشهيد خاطر اطلقه حسن شحاتة وقت الا قتحام
٧٠ #٩٣/٠٢/١٨ الا هرام المسائى
- *المتهمون باغتيال فرج فودة يواجهون الا اعدام
٧٣ #٩٣/٠٢/٢١ عبد الحميد شعير الا هرام
- *غرامة ٥٠ جنيها لكل محام تخلف عن حضور الجلسة
٧٤ #٩٣/٠٢/٢١ فاروق عبدالمنعم الا اخبار
- *غدا يصدر الحكم فى قضية مقتل النقيب خاطر
٧٥ #٩٣/٠٢/٢٣ حسين ثابت الا هرام
- *اعدام الا رهابى حسن شحاتة قاتل النقيب على خاطر
٧٦ #٩٣/٠٢/٢٤ فوزى عوضين الجمهورية
- *الحكم باعدام قاتل الضابط واحالة ٢٩ للمحكمة العسكرية
٧٧ #٩٣/٠٢/٢٤ الشرق الا وسط
- *المحكمة اطمانت الى اقوال الشهود والطب الشرعى
٧٨ #٩٣/٠٢/٢٤ حسين ثابت الا هرام المسائى
- *الا اعدام .. لقاتل الشهيد على خاطر
٨٠ #٩٣/٠٢/٢٤ فاروق عبدالمنعم الا اخبار
- *الا اعدام لقاتل الشهيد على خاطر
٨١ #٩٣/٠٢/٢٤ حسين ثابت الا هرام
- *القضاء العسكرى ابن شرعى للقضاء العام
٨٢ #٩٣/٠٢/٢٥ فاروق الشاذلى اخبار الحوادث
- *الحكومة المصرية تتراجع عن قانون جديد لارهاب
٨٧ #٩٣/٠٢/٢٦ الشرق الا وسط
- *احالة قضايا الا رهاب الى القضاء العسكرى
٨٨ #٩٣/٠٢/٠٦ الا هرام المسائى
- *المتهمون فى قضايا السياحة يحالون الى المحكمة العسكرية
٩٠ #٩٣/٠٢/٠٦ الا هرام
- *المتهم صفوت عبد الغنى يتراجع عن نفسه لليوم الثالث
٩١ #٩٣/٠٢/٠٧ الا هرام
- *محاكمة عسكرية ل ٤٩ متهما بعد غد فى قضايا ضرب السياحة
٩٢ #٩٣/٠٢/٠٧ الا هرام
- *محاكمة ٤٩ ارهابيا استهدف نشاطهم الا ضرار بالبلاد وضرب النظام الداخلى
٩٤ #٩٣/٠٢/٠٩ الا هرام
- *المحاكم العسكرية تتعارض مع الدستور
٩٦ #٩٣/٠٢/١٢ عبد الستار ابو حسين الشعب
- *رجال القضاء ك من حق رئيس الجمهورية الا حالة الى المحاكم العسكرية-المدنية
٩٩ #٩٣/٠٢/١٥ احمد راضى الوفد

- *السبت .. الجلسة الثالثة فى محاكمة اعداء الحياة
فاروق الشاذلى
١٠٢ #٩٣/٠٣/١٨ اخبار الحوادث
- *هيئة الدفاع تطعن بعدم دستورية القانون العسكرى
خالد يونس
١٠٤ #٩٣/٠٣/١٩ الشعب
- *شريط تسجيل اعتراف المتهم ٤٤ يثير الدفاع
جمال كمال
١٠٧ #٩٣/٠٣/٢١ الجمهورية
- *الدفاع يعترض على شريطى فيديو سجلتهما مباحث امن الدولة
محمد عياد
١١١ #٩٣/٠٣/٢١ الا هرام
- *المحكمة العسكرية تستأنف جلساتها اليوم
١١٣ #٩٣/٠٣/٢٩ الا هرام
- *نيابة امن الدولة تحقق فى جرائم ارهابى مترو الا نفاق
١١٤ #٩٣/٠٤/٠١ الا هرام
- *الدفاع فى قضية اغتيال رفعت المحجوب يتهم الموساد الا سرائيلي
مصطفى الطرابيشى
١١٥ #٩٣/٠٤/٠٢ الا هرام
- *مفاجأة فى قضية مقتل ضابط امن الدولة بالفيوم
١١٦ #٩٣/٠٤/٠٤ الوفد
- *جلسة ساخنة فى قضية مقتل ضابط امن الدولة بالفيوم
١١٧ #٩٣/٠٤/٠٥ الوفد
- *الا رهاب فى مصر .. اصبح فى قبضة القانون
١١٨ #٩٣/٠٤/٠٨ اخبار الحوادث
- *الدكتور عمر عبد الرحمن افتى لنا بلاهدار دم فرج فودة لا نه علمانى
فاروق الشاذلى
١٢١ #٩٣/٠٤/٠٨ اخبار الحوادث
- *الا سلام برئ ممن يثيرون الذعر باسمه
فاروق الشاذلى
١٢١ #٩٣/٠٤/١١ الا اخبار
- *الا شغال الشاقة لا ربعة ارهابيين احرقوا نوادى الفيديو وسيارات الشرطة
نجوى عبد العزيز
١٢٢ #٩٣/٠٤/١١ الوفد
- *الا شغال ٧ سنوات للمتهمين بحرق نوادى الفيديو ومسرح الهوسابير
سمير السروجى
١٢٣ #٩٣/٠٤/١١ الا هرام
- *النيابة تطالب باعدام ١٠ متهمين فى قضية اغتيال فرج فودة
١٢٤ #٩٣/٠٤/١١ الا هرام المسائى
- *الدفاع يطالب ببطلان تحقيقات النيابة فى قضية المحجوب
١٢٦ #٩٣/٠٤/١٣ الا هرام
- *تأجيل نظر قضية اغتيال فرج فودة الى الشهر القادم
سمير السروجى
١٢٧ #٩٣/٠٤/١٣ الا هرام
- *بدات محاكمة المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة.
جيهان فهم
١٢٨ #٩٣/٠٤/١٣ الا اخبار

- *دفاع المتهمين فى قضية اعداء السياحة يطالب بعقد مصالحه بين المتطرفين على الصفتى الجمهورية
١٣٩ #٩٣/٠٤/١٥
- *الا اعدام لسبعة متهمين والمؤبد لثلاثة والا شغال ١٥ سنة لسبعة وبراءة فاروق الشاذلى
١٤٠ #٩٣/٠٤/٢٣
- *لماذا قضت المحكمة باعدام المتهمين السبعة ؟
١٤٣ #٩٣/٠٤/٢٣
- *٧ اعدام و ٣ مؤبدا و ٨ اشغال شاقة ١٥ سنة وبراءة ١٧
١٤٤ #٩٣/٠٤/٢٣
- *القضية ليس فكرا .. هدفهم تدمير الوطن جمال كمال الجمهورية
١٤٥ #٩٣/٠٤/٢٣
- *اعدام ٧ متهمين والشاقة المؤبدة ل ٣ والشاقة ١٥ سنة ل ٨ جمال كمال الجمهورية
١٤٦ #٩٣/٠٤/٢٣
- *المتهمون اتخذوا من الدين ستارا لدعاوى باطلة عادل السروجى
١٥١ #٩٣/٠٤/٢٣
- *٧ اعدام - ٣ اشغال مؤبدة - ٨ اشغال ١٥ سنة ٧ براءة احمد راضى
١٥٢ #٩٣/٠٤/٢٣
- *القاهرة : احالة المتهمين بالهجوم على الشريف على القضاء العسكرى الحياة
١٥٦ #٩٣/٠٤/٢٨
- *احالة اعضاء التنظيم الا رهابى الى النيابة العسكرية احمد موسى
١٥٧ #٩٣/٠٤/٢٨
- *التصديق على حكم باعدام متطرف ووفاة آخر اثناء التحقيق معه فى بنى سويف الحياة
١٥٨ #٩٣/٠٤/٣٠
- *رئيس المحكمة : لا ابعاد سياسية فى احكام الا اعدام الحوادث
١٥٩ #٩٣/٠٤/٣٠
- *المحكمة تأمر بالقبر على متهم مفرج عنه جيهان فهم
١٦٠ #٩٣/٠٥/٠٢
- *المحكمة تأمر بالقبر على احد المتهمين المفرج عنهم سمير السروجى
١٦١ #٩٣/٠٥/٠٢
- *استئناف نظر قضية فرج فودة اليوم
١٦٢ #٩٣/٠٥/٠٢
- *احالة ١٤ متهما فى قضية صفوت الشريف للمحكمة العسكرية العليا
١٦٣ #٩٣/٠٥/٠٧
- *اليوم محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال صفوت الشريف الشرق الا وسط
١٦٤ #٩٣/٠٥/٠٨
- *المحكمة العسكرية تبدأ اليوم محاكمة التنظيم الا رهابى
١٦٦ #٩٣/٠٥/٠٨

*هؤلاء الاربعة بدأ محاكمتهم اليوم امام المحكمة العسكرية العليا
الا هرام ١٦٧ #٩٣/٠٥/٠٨

*احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية مقتل ضابط الفيوم الى ضابط الفيوم المفتى
احمد طلعت الا هرام ١٦٨ #٩٣/٠٥/٠٩

*المحكمة تستمع اليوم لشهود الا ثبات فى قضية فرج فودة
الا هرام ١٦٩ #٩٣/٠٥/٠٩

*التصديق على الحكم فى قضية ضرب السياحة
الا هرام ١٧٠ #٩٣/٠٥/١٠

*شهود الا ثبات يروون للمحكمة ظروف الحادث ٣
سمير السروجى الا هرام ١٧١ #٩٣/٠٥/١٠

*شهود الا ثبات الثلاثة اكدوا ارتكاب المتهمين للجريمة
جمال عبدالرحيم الجمهورية ١٧٢ #٩٣/٠٥/١٠

*ابى تلقى تهديدات تليفونية بقتله
جيهان فهمى الا اخبار ١٧٣ #٩٣/٠٥/١٢

*محكمة امن الدولة تواصل النظر فى قضية اغتيال فودة
الحياة ١٧٤ #٩٣/٠٥/١٢

*المحكمة تستمع الى شهادة ابن فرج فودة
سمير السروجى الا هرام ١٧٥ #٩٣/٠٥/١٢

*احداث مؤسفة فى جلسة المحكمة العسكرية
على الصفتى الجمهورية ١٧٦ #٩٣/٠٥/١٦

*تأجيل قضية فرج فودة لعدم حضور شهود الا ثبات
الا هرام ١٧٨ #٩٣/٠٥/١٧

*اليوم .. انتهاء سماع شهود الا ثبات
جمال عبدالرحيم الجمهورية ١٧٩ #٩٣/٠٥/١٩

*محاكمة تنظيم سرقة الذهب بعد العيد
الا اخبار ١٨٠ #٩٣/٠٥/١٩

*اطلاق اثنين من المتهمين فى قضية فودة
الحياة ١٨١ #٩٣/٠٥/١٩

*اخلاء سبيل متهم فى قضي فرج فودة
الا اخبار ١٨٢ #٩٣/٠٥/١٩

*القبض على ٧٥٠ متطرفا .. واحالتهم للمحاكمة العسكرية قريبا
زكريا فكرى الوفد ١٨٣ #٩٣/٠٥/٢٠

*المحكمة تستجيب لطلب اسر المتهمين وتعيدهم الى القفس
فاروق الشاذلى الا اخبار ١٨٥ #٩٣/٠٥/٢٤

*الا عدام لاول .. والمؤبد ل ٣ .. وبراءة ٣ فى قضية اغتيال المقدم احمد علاء
الجمهورية ١٨٧ #٩٣/٠٥/٢٦

- ١٨٨ #٩٣/٠٥/٢٦ **الا رهابيون يهددون بالا انتقام ردا على احكام المحكمة العسكرية**
الا حرار
- ١٨٩ #٩٣/٠٥/٢٦ **حوادث وقضايا .. نكره المتطرفين ولا نعرف الا رهاب**
بيل خلف المساء
- ١٩٠ #٩٣/٠٥/٢٦ **اعدام ارهابى و٣ اشغال مؤبدة**
الوفد
- ١٩١ #٩٣/٠٥/٢٧ **اليوم انتهاء مرافعات الدفاع فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب**
الا هرام
- ١٩٢ #٩٣/٠٥/٢٩ **التهم: محاولة قلب نظام الحكم والا تفاق الجنائى لا اغتيال شخصيات عامة**
اخبار اليوم
- ١٩٣ #٩٣/٠٥/٢٩ **حيثيات قرؤار الا اعدام لسته : ارتكبوا كبائر وروعوا المؤمنين**
الحياة
- ١٩٤ #٩٣/٠٥/٣٠ **نقاش هادئ عن الرغيف ونقاش ساخن عن الصعيد**
احمد الطويل اكتوبر
- ١٩٨ #٩٣/٠٥/٣٠ **النيابة تحقق مع ٤٠٠ ارهابى من اعضاء تنظيم "حزب الله المصرى"**
احمد الشيخ السياسى
- ١٩٩ #٩٣/٠٥/٣١ **المحاكم العسكرية .. هل تضمن حقوق المتهمين ؟**
حسين فتح الله الا هرام
- ٢٠١ #٩٣/٠٦/٠٢ **وضع عناصر للموساد تحت المراقبة لعلاقتهم بالا رهاب**
الا هالى
- ٢٠٣ #٩٣/٠٦/٠٤ **بطلان اعترافات المتهمين وتناقض المحاضر مع التقارير الفنية**
عماد محجوب الشعب
- ٢٠٥ #٩٣/٠٦/٠٦ **التصديق .. والتماس اعادة النظر فى قانون الاحكام العسكرية**
على الصفتى الجمهورية
- ٢٠٧ #٩٣/٠٦/٠٧ **محاكمة عسكرية للارهابيين السبعة**
الا هرام
- ٢٠٨ #٩٣/٠٦/٠٨ **اليوم .. محاكمة عمر عبد الرحمن**
الوفد
- ٢٠٩ #٩٣/٠٦/٠٩ **محامى المتهمين باغتيال المحجوب يتهم جهات خارجية**
الحياة
- ٢١٠ #٩٣/٠٦/١٠ **الصفتى وابو العلا امام محكمة امن الدولة فى اكتوبر**
جمال عبدالرحيم الجمهورية
- ٢١١ #٩٣/٠٦/١٣ **تنفيذ احكام الا اعدام على الارهابيين**
جمال كمال الجمهورية
- ٢١٤ #٩٣/٠٦/١٣ **التصديق على الاحكام فى قضية تنظيم ال ١٤**
الا اخبار

- *رفض التماس قاتل النقيب على خاطر
الاخبار
٢١٥ #٩٣/٠٦/١٣
- *القاهرة : اعدام "افغانى" وآخر متهم بالتجسس لا سرائيل
الحياة
٢١٦ #٩٣/٠٦/١٤
- *تنفيذ حكم الا اعدام فى جاسوس وارهاسى
احمد راضى
٢١٨ #٩٣/٠٦/١٤
- *مصر تطلب من امريكا ابلاغ عمر عبد الرحمن بالمثل امام محكمة الفيوم
الا حرار
٢١٩ #٩٣/٠٦/١٤
- *اجراءات غير قانونية فى اعدام المحكوم عليهم فى المحاكمات العسكرية
عماد محجوب
٢٢٠ #٩٣/٠٦/١٥
- *محكمة امن الدولة تنظر قضية فرج فودة
جيهان فهم
٢٢٢ #٩٣/٠٦/١٥
- *المحامون قدموا ادلة البراءة بالوقائع القانونية
الشعب
٢٢٣ #٩٣/٠٦/١٥
- *الا رهابى قاتل النقيب خاطر اعلانه امر برفض التماسه
الا هرام
٢٢٦ #٩٣/٠٦/١٦
- *رفض التماس بدران
الوفد
٢٢٧ #٩٣/٠٦/١٦
- *احالة اوراق ٦ متهمين فى قضية مقتل جواهرجى الجيزة للمفتى
عبدالغفار رشدى
٢٢٨ #٩٣/٠٦/١٦
- *شنق قاتل نقيب الشرطة غدا
الشرق الا وسط
٢٢٩ #٩٣/٠٦/١٨
- *محاكمة عسكرية ل ٤٥٠ مدنيا على اساس فكرى .. واستمرار تنفيذ الا اعدامات
عماد محجوب
٢٣١ #٩٣/٠٦/١٨
- *احالة تنظيم " جمهورية امبابه" الى المحاكمة خلال ساعات
الوفد
٢٣٣ #٩٣/٠٦/١٨
- *ترحيل المحكوم عليهم فى القضايا العسكرية الى وادى النطرون
الحقيقة
٢٣٤ #٩٣/٠٦/١٩
- *محاكمة عاجلة ل"٥" ارهاسيين لتعديهم على ضابط وامينى شرطة
الا هرام المسائى
٢٣٥ #٩٣/٠٦/٢١
- *محاولات الغدر والا رهاب مازالت مستمرة .. ووعى الشعب يتصدى لها
الا هرام المسائى
٢٣٦ #٩٣/٠٦/٢١



الأمرام

المصدر :

٢ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

لتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

اليوم: نظر الطعن في حكم

محكمة القضاء الادارى

حول احالة قضيتى الارهاب

تتظر المحكمة الادارية العليا صباح
اليوم الطعن المقدم من هيئة قضايا الدول
للمطالبة بالغاء الحكم الصابر من محكمة
القضاء الادارى بوقف تنفيذ قرار احالة
المتهمين في قضيتى الارهاب
بالاسكندرية الى المحكمة العسكرية.

وسوف تستمع المحكمة خلال الجلسة
الى مرافعة الدفاع عن المتهمين، الذى
يطالب باستمرار تنفيذ حكم محكمة
القضاء الادارى بينما يطلب مرافعة
الدفاع عن هيئة قضايا الدولة بالغاء حكم
القضاء الادارى استنادا الى ان قرار
احالة المتهمين في قضيتى الارهاب الى
المحكمة العسكرية جاء مستندا الى
احكام القانون ونصوص الدستور.



الأمرام

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢ يناير ١٩٩٢

طعن الحكومة في احالة

قضيته الارهاب الحكم فيه ٧ فبراير

قررت المحكمة الادارية العليا في جلستها
امس برئاسة المستشار محمد معروف إصدار
حكمها في طعن الحكومة في وقف قرار احالة
قضيته الارهاب الى المحكمة العسكرية في
جلستها يوم ٧ فبراير القادم وكانت المحكمة
قد استمعت امس لنفاذ هيئة قضايا الدولة
عن الحكومة التي اكدت ان قرار الرئيس
بالاحالة قرار قضائي يخرج عن ولاية مجلس



المصدر :

٢ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

تأجيل قضية هروب

صفوت عبد الغنى لنور مقبل

قررت امس محكمة جنايات القاهرة تأجيل قضية هروب صفوت عبد الغنى المتهم باغتيال الدكتور رفعت الحبوب الى دور مقبل، وأمرت المحكمة بالتحقيق فيما ورد على لسان المتهمين من تعرضهم للتعذيب بالسجن.

عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار جورجي الطبعي وعضوية المستشارين احمد عبد الباقي عباس ويوسف رضوان بامانة سر طاهر محرم ومحمود أبو حسين.

وهد تبين حضور كل من المتهمين غانم عبد النعم غانم ومصطفى ابراهيم



٢ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

تأجيل قضية مقتل ضابط أمن الدولة بالفيوم بسبب طلب المتهم الأول رد المحكمة

الفيوم - أحمد طلعت :

قررت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بالفيوم أمس تأجيل نظر قضية مقتل ضابط مباحث أمن الدولة إلى الغد مع تمكين المتهم الأول في القضية من اتخاذ إجراءات رد رئيس المحكمة اليوم لطلبه. وكان المتهم الأول مرسى رمضان محمد (طالب) قد طلب رد رئيس المحكمة أثناء نظر القضية برئاسة المستشار أحمد محمود عزت العشماوى وعضوية المستشارين عابد رجب الإصوالى ومحمد حلفى ، وحضور عبد المنعم الحلوانى رئيس النيابة واسامة عبد الظاهر وكيل نيابة بندر الفيوم وأمانة سر محمد فتح الله، وقد قررت المحكمة تمكينه من ذلك بجلسة اليوم، ثم أصدرت المحكمة بيانا طالبت فيه بضرورة تعديل التشريع تعديلا يكفل القضاء على ما به من ثغرات ونصوص

طوارئ في نظر القضية وطالب بتحويلها إلى الجنايات العادية، كما طالب المتهم الأول بتمكين حضور المحامين الأصليين الذين انسحبوا من جلسات المحاكمة، ثم طلبه رد رئيس المحكمة.

وقال رئيس المحكمة : ان المحكمة بنفس تشكيلا قد نظرت القضية خلال ايام سبتمبر واکتوبر ونوفمبر وديسمبر ولم يبد المتهم الأول طلب في رد المحكمة.

هزيلة تكفل تعطيل الفصل في القضايا امام قضاء مصر الشامخ.

وقالت المحكمة: انه يجب على الاسئنة التي تحمل القضاء عبء العدل البطيء ان تكف عن ذلك فورا مؤكدة ان قضاء مصر لا يعطل القضايا.

وكان المحامي المنتدب عن المتهم الأول من المحكمة قد دفع بعدم اختصاص محكمة أمن الدولة العليا



المصدر :



١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

اليوم.. قرار الاتهام

في قضية مقتل فرج فودة

يعلن اليوم المستشار رجاء
العربي النائب العام قرار الاحالة
في قضية اغتيال الدكتور فرج
فودة. وكانت نيابة أمن الدولة
العليا باشراف المستشار عبد
المجيد محمود المحامي العام الاول
قد انتهت من اعداد قرار الاتهام
وعرضه على النائب العام الذي
وافق عليه وعلم مندوب الاهرام ان
قرار الاتهام يتضمن احالة ١٣
متهما في القضية الى محكمة امن
الدولة العليا.



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣

□ خلال أيام :

تفديد جلسة محاكمة المتهمين باختيالات الدكتور فرج فودة قرار الاحالة يشمل ١٣ متهما منهم ٥ هاربون و٤ مفرج عنهم

يعكف المكتب الفني للمستشار رجاى العربى النائب العام على وضع اللمسات النهائية لقرار احالة المتهمين فى قضية اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة تفديدا لتقليدهم الى محكمة استئناف القاهرة لتحديد دائرة محاكمتهم امام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ وعلم « الأهرام المسائي » ان قرار الاتهام يشمل ١٣ متهما ، من بينهم المتهم الثالث صفوت عبد الغنى المتهم الثانى باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .



الأهرام المسبائي

المصدر :

٤ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ من الصحف والمطبوعات

غير مشروع مناهض لمبادئ
وأسس المجتمع .

ووجهت النيابة للمتهم منصور
احمد منصور ، محام ، تهم الاتفاق
الجنتلي على قتل الكاتب فرج فودة .

بلن قام بنقل خطة الاغتيال من
المتهم صفوت عبدالغنى من
محبسه ، الى المتهم عبد الشافي
احمد رمضان واشرف ابراهيم
اللذين قاما باغتيال الكاتب تنفيذاً
لامر صفوت باعتباره مسئول
الجناح العسكري لتنظيم الجهاد .

كما وجهت النيابة للمتهم منصور
احمد منصور تهمة الاشتراك في
تنظيم سرى غير مشروع .

وشمل قرار الاتهام ايضا المتهم
محمد ابراهيم مدرب بلحد الاندية
بمصر الجديدة وقد وجهت النيابة
له تهمة الاتفاق الجنتلي على قتل
الكاتب بلن قام بتدريب المتهمين
الاول والثاني وآخرين على اعمال
العنف ، وممارسة الالعاب العنيفة
وركوب الدراجات البخارية وتهمة
الاشتراك في تنظيم سرى غير
مشروع وهو تنظيم الجهاد
المناهض لاسس المجتمع . وشمل
قرار الاتهام ٩ متهمين آخرين
وجهت لهم النيابة تهمة الايواء
والتستر على بعض المتهمين
المطلوب القبض عليهم مع علمهم
بذلك .

يبلغ اجمالي من شملهم قرار
الاتهام ١٣ متهما منهم ٥ هاربون و٨
مفرج عنهم من غرفة المشورة .
وبقي المتهمين محبوسون على ذمة
القضية . وقد شمل القرار ٨ تهم
وجهت للمتهمين .

وكلفت نيابة امن الدولة العليا قد
تسلمت التقارير الطبية والفنية ،
الخاصة بتشريح جثة الكاتب فرج
فودة والاصابات التي لحقت بنجله
احمد فرج فودة وصديقه وحيد
راحت .

وعلم الاهرام المسبائي ان النيابة
اعنت قرار الاتهام والذي يشمل ١٣
متهما وجهت لهم تهم الاتفاق
الجنتلي على قتل الدكتور فرج فودة
والشروع في قتل نجله وصديقه
وحيلزة واحراز اسلحة وتخزين
بدون اذن مسبق من الجهات
المختصة .

وقد شمل قرار الاتهام المتهمين
الاولين وهم : المتهم الاول عبد
الشافي احمد رمضان وآخر هارب
ويدعى اشرف ابراهيم وصفوت
عبد الغنى ومنصور احمد منصور
وجلال عزازي ومحمد ابراهيم
وحسن علي محمود ومحمد
عبد الرحمن وآخرون .

وجهت النيابة للمتهم الاول تهمة
الاتفاق الجنتلي على قتل الكاتب
فرج فودة مع سبق الاصرار
والترصد بلن قام وآخر هارب
باطلاق الاغيرة النارية على الكاتب
فور خروجه من مكتبه . وتهمة
حيلزة واحراز اسلحة وتخزين بقصد
استعمالها في نشاط يخل بالامن
والنظام العام ، وسرقة دراجة
بخارية والاشتراك في تنظيم سرى
غير مشروع مناهض لمبادئ
وأسس المجتمع واتخذ من الارهاب
وسيلة لتغيير نظام الحكم .

كما وجهت النيابة للمتهم صفوت
عبدالغنى ، تهمة الاتفاق الجنتلي
على قتل الكاتب بلن قام بتحريض
المتهمين على اغتياله ووضع لهم
خطة الاغتيال ، وادارة تنظيم سرى



المصدر : الشرق الأوسط (الندنبة)

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

المطالبة بإعدام ١٠ إرهابيين بتهمة المشاركة في اغتيال فودة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

طالب النائب العام المصري المستشار رجاء المصري بإعدام ١٠ متهمين من بين ١٣ متهما بينهم قائد الجناح العسكري لجماعة الجهاد صفوت عبد الغني، وجهت اليهم اتهامات بالمشاركة في اغتيال الكاتب السياسي الدكتور فرج فودة الصيف الماضي.

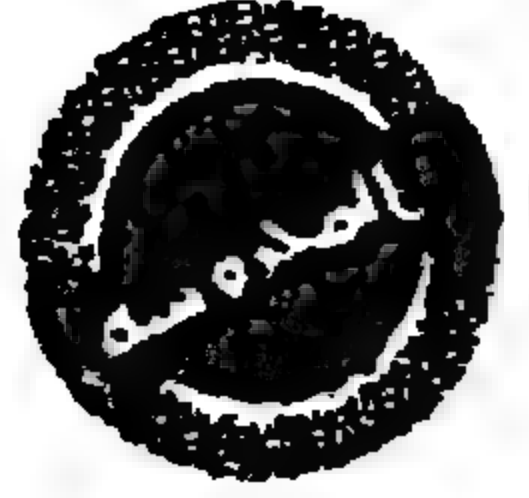
وكان قرار الاتهام الذي اعلنه أمس

النائب العام في حادث اغتيال فودة قد شمل ١٣ متهما مازال ٤ منهم هاربين فيما استبعد ١٢ متهما آخرون لعدم كفاية الأدلة. والمتهمون في القضية هم عبد الشافي أحمد وأشرف السيد صالح وصفوت أحمد عبد الغني ومنصور أحمد منصور ومحمد إبراهيم عبد الحميد وباسم محمد خليل شاويين ومحمد عبد الرحمن عبد الواحد وأبو العلا محمد عبد ربه محمد وأشرف محمد عبد الرحيم وجلال محمود

العزازي وحسن علي محمود ووليد سعد كامل عبد القادر ووجه النائب العام إلى المتهمين العشرة الأرائل اتهامات بالاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جنایات القتل العمد والتزوير وحيازة أسلحة نارية وذخائر لاستخدامها في الاخلال بالأمن والنظام العام.

وقد اعترف المتهمون في تحقیقات النيابة التي أشرف عليها المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام لنيابة

أمن الدولة بأن المتهم صفوت عبد الغني هو الذي أعد خطة اغتيال فودة. ودة أثناء سجنه، وهربها عن طريق محائب منصور أحمد منصور المتهم الرابع في القضية، وأنه عدل خطته مرتين، حيث اقترح اغتيال فرج فودة بالسنب والاسلحة البيفصاء، ثم عدل عنها لصعوبة تنفيذها وانتهى إلى إغراقه بالبنزين وتفجير سيارته. ووجد أنها صعبة التنفيذ، واستقر الأمر في النهاية على اغتياله بالرصاص.



في قضية اغتيال المحجوب :

المحكمة تستدعي رئيس تحرير الأهرام وأكتوير مدير تحرير الصور : ما نشرته المجلة تصريحات لوزير الداخلية

كتب - جمال عبدالرحيم :

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ امس استدعاء صلاح منتصر رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير مجلة اكتوبر وابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير جريدة الاهرام لسماع اقوالهما في قضية اغتيال د . رفعت المحجوب ..

واستمعت المحكمة امس الى شهادة يوسف القعيد مدير تحرير مجلة المصور .. قال : ان ما نشر بالمجلة بان المتهمين هم عناصر خارجية ومن جهات اجنبية مأجورة هي عبارات وردت على لسان محمد عبدالطيم موسى وزير الداخلية في حديثه مع المجلة ضمن سلسلة احاديث لكشف تفاصيل الحادث ، وان اتصالات نشرت دون تعديل .

كما استمعت المحكمة الى اقوال احمد مصطفى مدير تحرير مجلة اكتوبر الذي قال ان ما نشرته المجلة حول الحادث هو من تصريحات وزير الداخلية في حديثه اجراه معه صلاح منتصر رئيس التحرير .

واصر الدفاع على سماع شهادة رئيس تحرير اكتوبر والاهرام . وقررت المحكمة استدعاءهما وتأجيل القضية لجلسة الغد . وينتظر ان تستمع المحكمة الى مرافعة المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول لنياية أمن الدولة العليا وياسر رفاعي واسامه قنديل وهشام يدوي وعبدالمعتم الحلواني رؤساء النيابة بعد غد الخميس . عقلت المحكمة برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبداللطيف ومحمد حجازي بحضور المحامي العام الاول لنياية أمن الدولة العليا وامانة سر نبيل شحاته وعصام عبدالفتاح .



الأهرام

المصدر :

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

التاريخ :

يناير ١٩٩٢

صحفيان يدلان بشهادتهما في قضية المحجوب

استمعت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» الى شهادة يوسف القعيد الصحفي بمجلة المصور وأحمد مصطفى الصحفي بمجلة أكتوبر في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وقد استمعت المحكمة لشهادة يوسف القعيد عما اذا كان ماجاء في حوار مع اللواء محمد عبد الحليم موسى نشر في عدد ٥ أكتوبر ٩٠ قبل الحادث ان مصر اصبحت مستهدفة بعد أحداث الخليج وانه ليس سرا ان جماعة ابو تضال وغيرها ارسلوا مجموعات للتخريب فقرر الشاهد ان كل ماجاء في الحوار على لسان الوزير صحيح وان هذا الحوار تم في أواخر شهر سبتمبر بينما وقع الحادث في ١٢ أكتوبر

ثم استدعت المحكمة أحمد مصطفى الذي قرر انه كتب فقط عن ممثل الرعب ووقائع الاغتيال التي تمت بدئا من اغتيال رئيس وزراء الأردن أمام فندق الشيراتون الى واقعة اغتيال المحجوب أيام

وقد أصر عبد العزيز الشرفاوي المحامي على سماع شهادة الاستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام بعد ان كان الدفاع قد تنازل عن سماع شهادته والى شهادة الاستاذ صلاح منتصر رئيس تحرير مجلة أكتوبر لمناقشته فيما جاء بمقاله وقررت المحكمة اعلانها لحضور جلسة غد الاربعاء

حبس المتطرف المتهم

باجهاض سيده يبنى سويف

بنى سويف - صفوت عبد الجواد - أمر المستشار سيد إبراهيم الحامى العام لنيايات بنى سويف بحبس المتهم عادل صبرة محمد داود ٢٥ سنة - عضو بتنظيم الجهاد المتطرف ٤ أيام مع مراعاة التجديد بعد ان وجه ليه تهمة اجهاض سيده واتلاف محل. كان المتهم قد ضرب المجنى عليها سلوى عبد الفضيل ٢٧ سنة - لاعتراضه على معاونتها لزوجها رمضان توفيق بمحل بقالته.



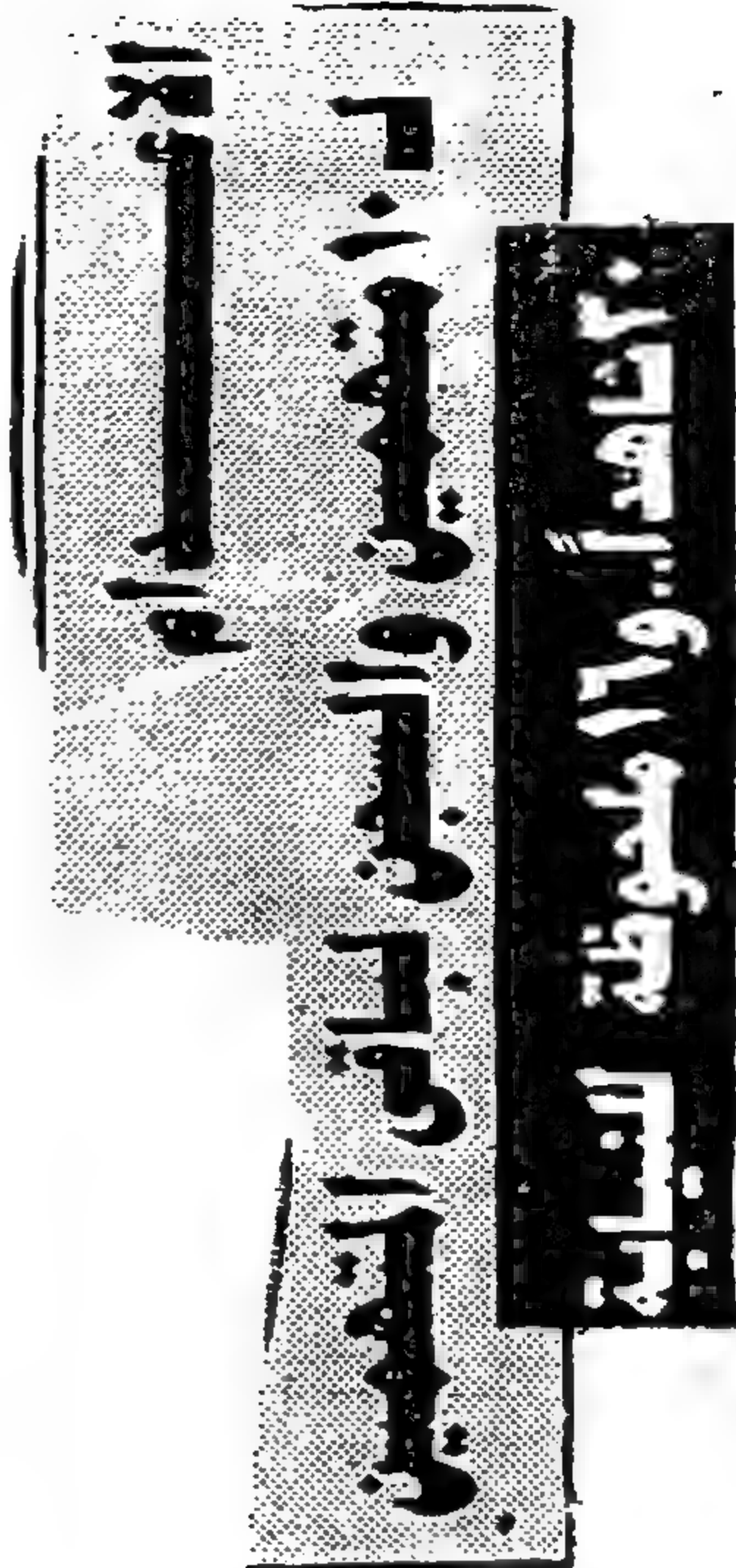
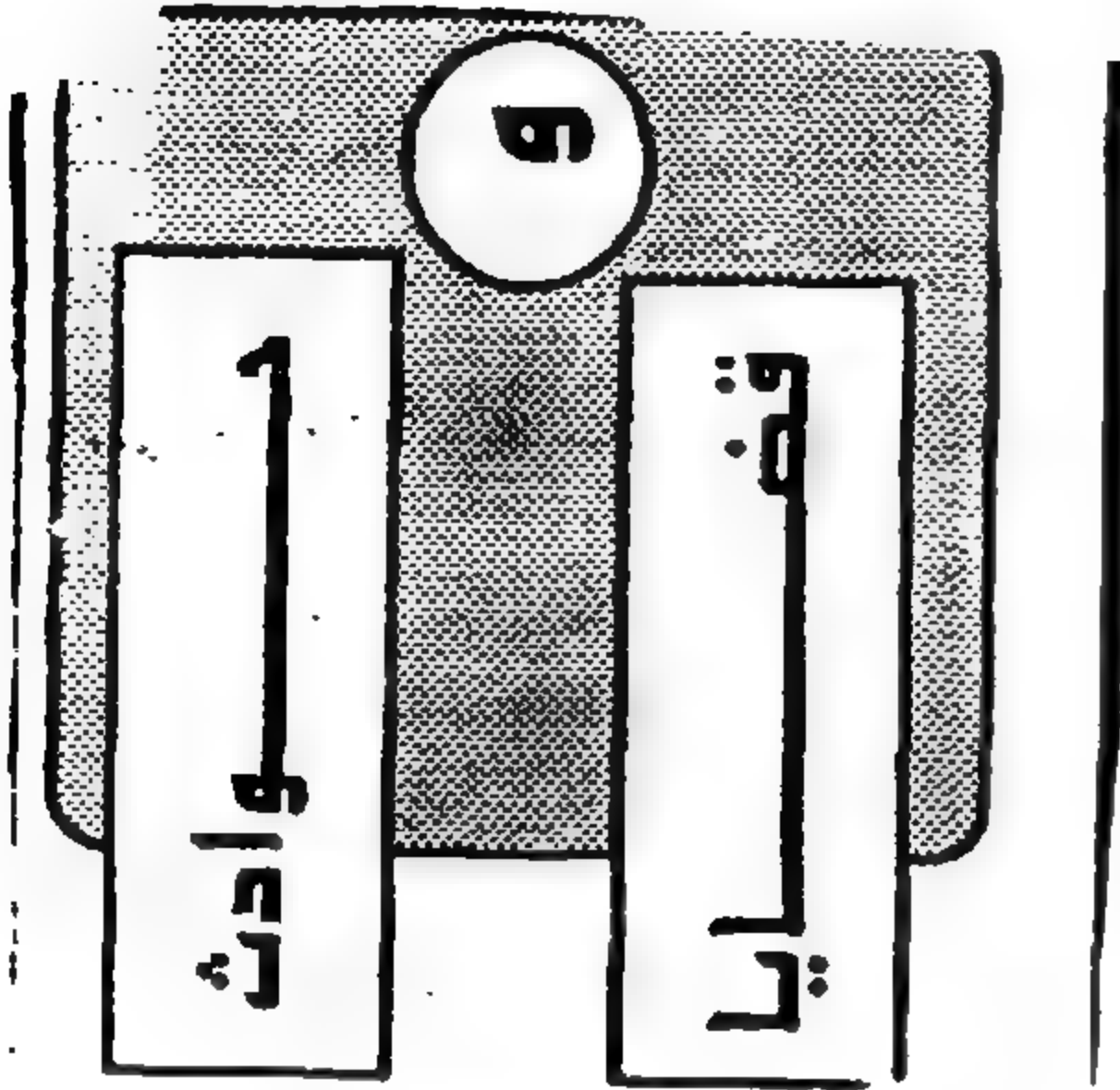
الجمهورية

المصدر :

للنشر والتدريس في المدارس والجامعات

التاريخ :

٥ يناير ١٩٩٢



الحكومة الأردنية
أمانة عمان الكبرى
البلدية



كتب - السيد المعبدى :

وافق المستشار رجاء العريى النائب العام أمس على قرار احالة ١٢ متهما بقتل د. فرج فودة للمحاكمة امام محكمة امن الدولة العليا.. تصل العقوبة للجرائم التى ارتكبها المتهمون للاعدام لعشرة منهم وأما الثلاثة الباقون فتصل العقوبة الى السجن .

كشفت تحقيقات النيابة عن ان المتهمين اجازوا قتل د. فودة فى البداية بالسلاح الابيض ثم عدلوا الى حرقه باشعال النيران فى سيارته ولكنهم فى النهاية استقروا على الطريقة التقليدية وهى القتل باطلاق النار .

تضمنت قائمة الشهود والتي تقع فى ٦٧ صفحة فولسكاب اقوال ٣٠ شاهدا و ١٦ ملحوظة للنيابة العامة .

جاء بقرار الاحالة الذى اعده المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا ان النيابة تتهم كلا من :

● عبدالشافى احمد محمد رمضان (محبوس) بانع اسماء، اشرف السيد ابراهيم صالح - هارب - حاصل على دبلوم تدريب مهنى ، صفوت احمد عبدالغنى - محبوس - طالب باداب المنيا ، منصور احمد منصور محبوس محام ، محمد ابراهيم عبدالحميد ، مجند بالقوات المسلحة ، باسم محمد خليل شاهين هارب . محمد عبدالرحمن عبدالواحد ٢١ سنة طالب بدار العلوم ، ابو العلام محمد عبد ربه هارب نقاش ، على حسن على هارب حاصل على ليسانس دار العلوم ، اشرف محمد عبد الرحيم ٢٥ سنة بانع متجول . جلال محمود العزازى ٢٩ سنة مدرس تربية رياضية حسن على محمود ٣٠ سنة محام وليد سعد كامل عبدالقادر ٢٣ سنة موظف بهينة الآثار

قاموا خلال فترة ٣ شهور سابقة على ٨ يونيو ١٩٩٢ بدائرتى قسمى مدينة نصر والزاوية الحمراء اتهام الـ ١٠ الاوائل

اولا : المتهمون من الاول السرى العاشر . اشتركوا ومتهم آخر فى اتفاق جنائى حرض عليه وادار حركته المتهمون من الاول الى الرابع الغرض منه ارتكاب جنائيات القتل العمد والتروير وخيازة اسلحة نارية وذخائر لاستخدامها فى الاخلال بالامن والنظام العام بان افشى لهم المتهم الثالث بشرعية قتل د. فرج فودة وحرضهم



وقد تضمنت قائمة أدلة الثبوت ٦٧ صفحة فولسكاب ضمت ٣٠ شاهدا و١٦ ملاحظة للنيابة العامة

الشاهد الأول : ايهاب عبدالرحمن عبدالفتاح « ٣٥ سنة » مقدم شرطة بمباحث أمن الدولة .

وقال الشاهد الثاني محمد فاروق محمود ٢٦ سنة - سائق بانه يوم الحادث واثاء مقاديرته للمجنى عليهم د. فرج ونجله احمد ووحيد رأفت لمكتبه الى سيارته فوجيء باطلاق اعيرة نارية من الخلف وسقوطه. فرج فودة مصابا في يمانه واصابة الاثنين ايضا

وتضمنت قائمة أدلة الشهود ايضا شهادة كل من احمد ابراهيم السيد ٦٠ سنة - حارس العقار الكائن بالمكتب د. فودة ..

وشهادة وحيد رأفت زكى - ٢٩ سنة صاحب ورشة بمدينة الحرفيين واحد المصابين في الحادث

واحد فرج فودة ١٥ سنة طالب ومقيم بشارع النهضة والذي اصيب ايضا في حادث مقتل والده د. فرج فودة ..

كما تضمنت قائمة الشهود على شهادة باقى الشهود ومن بينهم ثروت شلبى الصحفي بجريدة الاهالى ونجوى عبدالعزيز الصحفية بالوفد حيث صرح المتهم الثالث صفوت للزميل ثروت شلبى بانه مسئولون عن مقتل فودة ون صهر المتهم منصور احمد المعاهى بذلك

ملاحظات النيابة

وتضمنت ملاحظات النيابة ٦ ملحوظة من بينها اعتراف المتهم الاول عبد الشافى احمد رمضان بانضمامه الى الجماعة الاسلامية والتي يتولى امرتها د. عمر عبدالرحمن الى ان عين متأخرا اميرا للجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء وقد دأب على عقد لقاءات باعضاء مجموعته بمسجد الحسن والحسين بصفة دورية

شهادة ماجدة جرجس حنا لسماعها اصوات طنقات نارية وعندما اطلت من شرفة منزلها وجلت المجنى عليه د. فودة ملقى على الارض

نون ترخيص وكانت حيازتهم للأسلحة والنخائر بقصد استعمالها في نشاط يخل بالامن والنظام العام

ووجهت النيابة ايضا للمتهمين الاول والثاني مع المتهم السادس حيازة وحرار سلاح ناري فرد كلسى بدون ترخيص ونخيرة بقصد استعمالهما في نشاط يخل بالامن العام

تهم التروير

المتهم الاول وجهت اليه ايضا تهمة التروير في محررات رسمية البطاقة الشخصية : باسم احمد ياسين احمد البشرى.. والبطاقة الثانية باسم ياسر السعيد عبدالجواد.. وكذلك اتهم بتقليد خاتم مراقبة شئون الطلاب .

المتهم الرابع : زور بعض اختام الدولة واحدى جهات الحكومة واثنين من موظفيها بان زور اختام شعار الجمهورية المستخدمة للمكتب الفني للنائب العام والامارة العامة لجامعة عين شمس والديوان العام لمنطقة شرق القاهرة الطبية وخاتمي مصلحة الاملة الجنائية

كما استحصل المتهم الرابع على الاختام المبينة بغير حق واستعملها لاستخدامها كقوالب صحيحة لتلك الاختام

ثانيا احالت النيابة العامة المتهمين الثاني والحادي عشر بتهمة سرقة الدراجة البخارية رقم ٥٤٥٢٣ القاهرة والمملوكة لمنصور صبحي

ثالثا : المتهمان الثاني عشر واثالث عشر اخفيا وتسيرا وأويا المتهمين من الرابع الى السادس المطلوب القبض عليهم في جنابة مدينة نصر قتل د. فودة مع علمهما بذلك وينشاطهما المخل بالامن العام

وأوضحت النيابة مواد القانون التي تعاقب على جرائم المتهمين وامرت باحالتهم الى محكمة امن الدولة العليا طوارئ بدائرة استئناف القاهرة لمعاقتهم طبقا لمواد القانون مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين واعادة القبض على المتهمين الخامس والسادس والعاشر والحادي عشر وحبسهم احتياطيا على ذمة القضية، والقبض على المتهمين الثاني والسادس والثامن والتاسع والاربين وحبسهم مع تفت للمحامين اصحاب الدور للنفاع عن المتهمين

بواسطة المتهم الرابع على قتله وساعدهم باقى المتهمين في تنفيذ ذلك فقام المتهم السابع والحديث برصد تحركاته وقدم المتهمون السادس والثامن والتاسع الاسلحة النارية والنخائر ومول شراءها المتهمون

الرابع والثامن والعاشر وتولى المتهم الخامس التتريبات البدنية اللازمة لتأهيلهم على القتل فوكت منهم تفلينا لذلك الجرائم الاتية

سبق الاصرار والترصد

١ - بتاريخ ٨ يونيه ١٩٩٢ بدائرة مدينة نصر قتل المتهمان الاول والثاني،

د. فرج على فودة عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان عقدا العزم على قتله بسلاحين ناريتين وتوجهها بدراجة بخارية مسروقة الى مكتب المجنى عليه بعد رصد تحركاته وتأكدا من وجوده به فكمنا له امامه وما ان شاهدا ومراقبيه يغادرون العقار

الكائن به مكتبه حتى اطلقا عليهم عدة اعيرة نارية من سلاحيهما قاصدين من ذلك قتله فحصلت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أوتت بحياته

وقد اقررت بهذه الجنابة وتلتها جنايات اخرى ففي ذات الزمان والمكان سالف الذكر

١ شرعا في قتل كل من احمد فرج فودة ووحيد رأفت زكى عمدا مع سبق الاصرار والترصد

ب شرعا في قتل ماجدة جرجس حنا ومحمد فاروق محمود عمدا مع سبق الاصرار والترصد حيث اثناء قيامهما بتنفيذ جريمتهم استغاثت المجنى عليها من شرفة مسكنها بالمارة فاطنقا عليها اعيرة نارية ثم انطلقا هاربين فقام المجنى عليه الثاني بملاحقتهم بالسيارة فاصطدم بالدراجة البخارية التي تقلهما فطارده المتهم الثاني واطلق عليه اعيرة نارية بقصد قتله ولكن خاب اثر الجريمة.

كما وجهت النيابة العامة للمتهمين الاول والثاني ايضا مع المتهمين الثامن والتاسع انهم حازوا واحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مشخشا «بندقية اليه» كما حازوا واحرزوا نخائر تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر



وذلك اعتراف المتهم الخامس
محمد ابراهيم بانه تعرف على المتهم
الاول عبدالشافى بمنطقة الزاوية
وشهد سيد احمد عبدالقاسم
المحامى بان المتهم منصور احمد
منصور كان يعمل لديه محاميا تحت
التمرين وبهذه الصفة حصل على
تصاريح زيارة للمتهم عبدالشافى
وتضمنت ملاحظات النيابة تقرير
الصفة الشرعية لجنة د. فودة وتقرير
مستشفى الميرغنى وكذلك تقرير
مصلحة الاملة الجنائية وادارة المعمل
الجنائى .

كما تضمنت الملاحظات انه بتفتيش
مكتب المتهم منصور احمد المحامى
عثر بمكتبه على بطاقة عائلية باسم
اشرف السيد ابراهيم ملفوفة بلفافة
جراند ويلاستر محكمة

وكذلك تضمنت الملاحظات تقارير
التروير والترييف للمستندات التى
استخدمها المتهمون والبطاقات
الشخصية والشهادات
المحققون

● بدأت التحقيقات بنبابة مدينة نصر
باشراف يدعى خشبة رئيس نبابة شرق
القاهرة

● ثم تولت نبابة امن الدولة العليا
استكمال التحقيقات فى القضية
واشتراك هشام حمودة وهانى برهام
رئيس النيابة وشريف عبدالتنى وخالد
صالح وكينى النيابة باشراف المستشار
عبدالمجيد محمود عبدالمجيد المحامى
العام الاول لنبابة امن الدولة العليا



الأمم

المصدر :

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والأخذ مات الصحفية والمعلو مات

٢٩ شاهد إثبات في قضية مقتل فرج فودة

كتب . محمد عياد :

تضمنت قائمة الشهود في قضية مقتل فرج فودة ٢٩ شاهد إثبات واعترافات المتهم الأول وتقارير الطب الشرعي. وقد جاء في اعترافات المتهم الأول خلال التحقيقات التي أجراها كل من هشام حمودة وهاني برهان رئيسي النيابة وشريف عبد النبي وخالد صالح وكيل النيابة أنه انضم إلى الجماعة الإسلامية التي يتولى إمارتها عمر عبد الرحمن ثم عين أميراً للجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء. وقرر أن المتهمين الثاني والثالث قد وافقا على القيام بمهمة اغتيال الدكتور فرج فودة وبدأوا برصد تحركاته وتحديد محل إقامته ومكتبه. وقال المتهم الأول أنهم اتفقوا في بادئ الأمر على اغتيال فرج فودة باستخدام

السلاح الأبيض وتدريباً على ذلك بشقة المتهم السادس كما قام المتهم الخامس بتدريبهما على الكاراتيه إلا أنهم عدلوا عن ذلك وأجروا تعديلاً في الخطة وهو اللقاء بنزول على المتهم وسيارته وإحراقه. ولكن في النهاية استقر الرأي على أن يكون القتل باستخدام السلاح الناري. كما كشفت التحقيقات طريقة توزيع الأدوار على المتهمين طبقاً لخطة الاغتيال، كما قرر المتهم ١٢ أن اثنين من المتهمين طلبا منه - بعد ارتكاب الحادث - الإقامة لديه فاضطجباهما إلى حجرة أعلى سطح العقار المقيم به.

وجاء بتقرير الطب الشرعي الخاص بالتشريح على جثة فرج فودة والإصابات الخاصة ببقية المصابين وإصابة المجنى عليه بستة مقذوفات نارية وأن السلاح المضبوط مع المتهمين هو نفس السلاح المستخدم في ارتكاب الجريمة. وأن نجل المجنى عليه أحمد فرج فودة أصيب بعدة أعيرة نارية في الساق اليسرى

إعلان قرار الاتهام في قضية اغتيال فودة إحالة ١٣ متهما إلى محكمة أمن الدولة العليا النيابة تطالب بمعاقبة ١٠ متهمين بالإعدام

أعلن أمس المستشار رجاء العربي النائب العام قرار الاتهام في قضية مقتل الدكتور فرج فودة. وتضمن القرار الذي أعده المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا إحالة ١٣ متهما بينهم ٤ هاربين إلى محكمة أمن الدولة العليا ووجهت للمتهمين العشرة الأولى تهمة الاشتراك في اتفاق جنائي بغرض قتل فرج على فودة عمدا والشروع في قتل نجله. والتزوير وحيازة الأسلحة لاستخدامها في الإخلال بالأمن وتصل العقوبة فيها إلى الإعدام، كما وجهت لباقي المتهمين تهمة سرقة الدراجة البخارية المستخدمة في الجريمة والتستر وإخفاء المتهمين وعقوبتها الحبس.

والمتهمون هم: عبد الشافي رمضان «بائع سمك» وأشرف صالح «دبلوم تدريب» وصفوت عبد الغنى «طالب بكلية الآداب» ومنصور أحمد منصور «محام» ومحمد إبراهيم عبد المجيد «مجند» وياسم خليل شاهين «هارب» ومحمد عبد الرحمن «طالب بكلية دار العلوم» وأبو العلا محمد عبد ربه «نقاش هارب» وعلى حسن «ليسانس دار العلوم» هارب» وأشرف عبد الجليل «بائع متجول» وجمال محمد العرازي «مدرس تربية رياضية» وحسن على محمود «محام» ووليد سعد كامل «موظف بهيئة الآثار» وأرثقت النيابة بقرار الإحالة قائمة الشهود وتضم ٢٩ شاهد إثبات واعترافات المتهم الأول وتقارير الطب الشرعي وملاحظات النيابة



الأخبار

المصدر :

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

تاريخ : ١٩٩٢

محاكمة ١٣ متهما في قضية د . فودة

تقرر إحالة ١٣ متهما في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ .. وجهت لهم النيابة تهمة القتل العمد والتزوير وحيازة الأسلحة والذخائر .. اعترف المتهم الاول بانضمامه الى الجماعة المتطرفة التي يتولى إدارتها عمر عبدالرحمن .. وأنه هو الذي أفتى بقتل الدكتور فودة .



قرار الاتهام في قضية اغتيال د. فرج فودة :

إحالة ١٢ محكمة أمن

الدولة العليا «طوارئ»

توجيه تهم القتل العمد والتزوير

وحيازة الأسلحة للمتهمين

كتبت خديجة عفيفي

تقرر إحالة ١٢ متهما (بينهم ٤ هاربين) في قضية اغتيال د. فرج فودة الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ .. أعلن ذلك أمس المستشار رجاء العربى النائب العام في مؤتمر صحفي حضره المستشار عبدالمجيد محمود الحامى العام الأول لنياية أمن الدولة العليا . أعلن النائب العام ان المتهمين اعترفوا باشتراكهم في التنفيذ والتخطيط للجريمة بتعليمات من الجماعة الاسلامية المتطرفة وبقوى من الشيخ عمر عبدالرحمن امير عام الجماعات المتطرفة في مصر

وجهت النيابة للمتهمين تهم القتل العمد والتزوير وحيازة الأسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص لاستخدامها في الاخلال بالامن والنظام العام . وتضمنت اوراق الإحالة قائمة بادلة الثبوت ضد المتهمين تضم تقارير الطب الشرعى لجهة د. فرج فودة موضحة بها الاصليات المؤيدة للوفاة . وكذلك الاصليات التى لحقت بكل من ابنة احمد وصديقه وحيد رافت زكى من جراء اعتداء المتهمين عليهما بالرصاص . كما تتضمن تقارير العمل الجنائى لفحص الأسلحة والذخائر المضبوطة والتي أكدت انها هي

المستخدمة في ارتكاب الجريمة . تضمن قرار الاحالة ان المتهمين من الاول حتى العاشر اشتركوا ومتهم اخر حدث بالاتفاق الجنائى على ارتكاب جناية القتل العمد والتزوير وحيازة اسلحة نارية وذخائر لاستخدامها في الاخلال بالامن والنظام العام .. حيث افتمى لهم المتهم الثالث ويدعى صفوت عبدالغنى بشرعية قتل الدكتور فرج وحرضهم بواسطة المتهم الرابع على قتله وساعدهم باقى المتهمين في تنفيذ ذلك فقام المتهم السابع والحدث برصد تحركات المجنى عليه وقدم المتهمون السادس والثامن والتاسع الأسلحة النارية والذخائر ومول شراءها المتهمون الرابع والثامن والعاشر . وقول المتهم الخامس التدريبات البدنية اللازمة لتأهيلهم على القتل . وأثبتت التحقيقات التى تولاهما كل من هشام حمودة وهانى برهام ووساء النيابة وشريف عبدالغنى وخالد صالح وكلاء أول النيابة ان المتهمين الأول والثانى عقدا العزم على قتل المجنى عليه مستخدمين في ذلك سلاحين ناريين وتوجها بدراجة بخارية مسروقة الى مكتب الدكتور فودة بعد رصد تحركاته وتأكدتهما من وجوده به وما ان شاهدا ومراقبيه يقادرون مكتبه حتى اطلقا عليهم عدة أعيرة نارية من

سلاحيهما قاصدين من ذلك قتله فحدثت الاصابات التى أكد تقرير الطب الشرعى بأنها أودت بحياته . كما شرعا في قتل كل من يعترض هروبهما بعد ارتكابهما جريمتهم . واثناء قيام المتهمين بتنفيذ جريمتهم استغاثت الطفلة ماجدة خليل - ١٥ سنة - وتعمل خادمة بالشقة التى تعلق مكتب الدكتور فودة بالمارة فأطلقا عليها أعيرة نارية . ثم انطلقا هاربين وتم القبض على المتهم الأول وفر الثانى هاربا .

المتهمون :

والمتهمون هم : عبدالشاق احمد رمضان (محبوس) بائع أسماك واشرف ابراهيم صالح (هارب) دبلوماسى تدريب وصفوت احمد عبدالغنى (محبوس) طالب ومنصور احمد منصور (محبوس) محامى ومحمد ابراهيم عبدالحميد (مجند بالقوات المسلحة) وباسم خليل شاهين (هارب) عاطل ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد طالب ، وابوالعلا عديريه (هارب) نقاش وعلى حسن (هارب) ليسانس دار العلوم واشرف محمد عبدالرحيم (بائع متجول) وجلال محمود العزازى مدرس وحسن على محمود (محبس) ووليد سعد كامل (موظف بالاثار)



نسبت النيابة للمتهمين الاول والثاني مع المتهمين الثامن والتاسع حيازة واحراز اسلحة بغير ترخيص والتزوير في محركات رسمية هي البطاقة الشخصية . وللمتهمين الثاني والحادي عشر سرقة الدراجة البخارية كما نسبت النيابة للمتهمين الثاني عشر والثالث عشر تهم التستر وايواء المتهمين تصل عقوبتها الى السجن لمدة ٥ سنوات . كما تصل العقوبة لباقي المتهمين الى الاعدام .

قائمة بأدلة الاثبات

تشمل قائمة أدلة الاثبات ٢٩ شاهدا . أكد الشاهد الاول قيام المتهم صفوت احمد عبدالغنى - أحد المتهمين في قضية اغتيال د. المحجوب بالتخطيط لاغتيال المجنى عليه بسبب ما اشيع عنه من اعتناقه للفكر العلماني ونشره لهذا الفكر من خلال مقالاته واحاديثه التي تنطوي على افكار تتعارض مع افكار المتهمين بدعوى انها تتضمن هجوما على الدعوة التي تطبق الشريعة الاسلامية . كما اثبت الشاهد ان المتهم صفوت كلف محاميه المتهم منصور احمد منصور خلال زيارته له بالسجن بترشيح أحد العناصر لاغتيال المجنى عليه وتنفيذا لذلك التكليف قام المحامي بتكليف المتهم الاول عبدالشافعي احمد ومحمد عبدالرحمن المتهم الهارب بتنفيذ عملية الاغتيال . مقابل مبلغ مائتين وخمسين جنيها يتقاضاه من المتهم الثامن بالإضافة الى مبلغ ستمائة جنية من المتهم العاشر .

أمر المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا بإعادة القبض على المتهمين الخامس والسادس والعاشر والحادي عشر وجبرهم احتياطيا على ذمة القبض . والفاء القبض على المتهمين الثاني والسادس والثامن والتاسع الهاربين وجبرهم احتياطيا على ذمة القضية . وقد استقرت تحقيقات النيابة في

عمر عبدالرحمن افتي بقتل د. فودة

اعترف المتهم الاول عبدالشافعي احمد امام النيابة بانضمامه الى الجماعة المتطرفة والتي يتولى امارتها عمر عبدالرحمن الى ان عين مؤخرًا اميرا للجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء وقد دأب على عقد لقاءاته باعضاء مجموعته بمسجد الحسن والحسين بصفة دورية . كما اعترف المتهم ان عمر عبدالرحمن هو الذي افتي من شرعية اغتيال الدكتور فرج فودة وكان ذلك اثناء قيامه بترشيح نفسه

لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ .

هذه القضية ٧ شهور وشارك في اجراء التحقيقات فريق مكون من هشام حمودة وهاني براهيم رؤساء النيابة وشريف عبدالنبي وخالد صالح وكيل اول النيابة باشراف المستشار محمد مبروك المحامي العام للنيابة . واحتوت تحقيقات ملف القضية على اقل ورقة تتضمنها التحقيقات مع المتهمين واقوال الشهود .



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

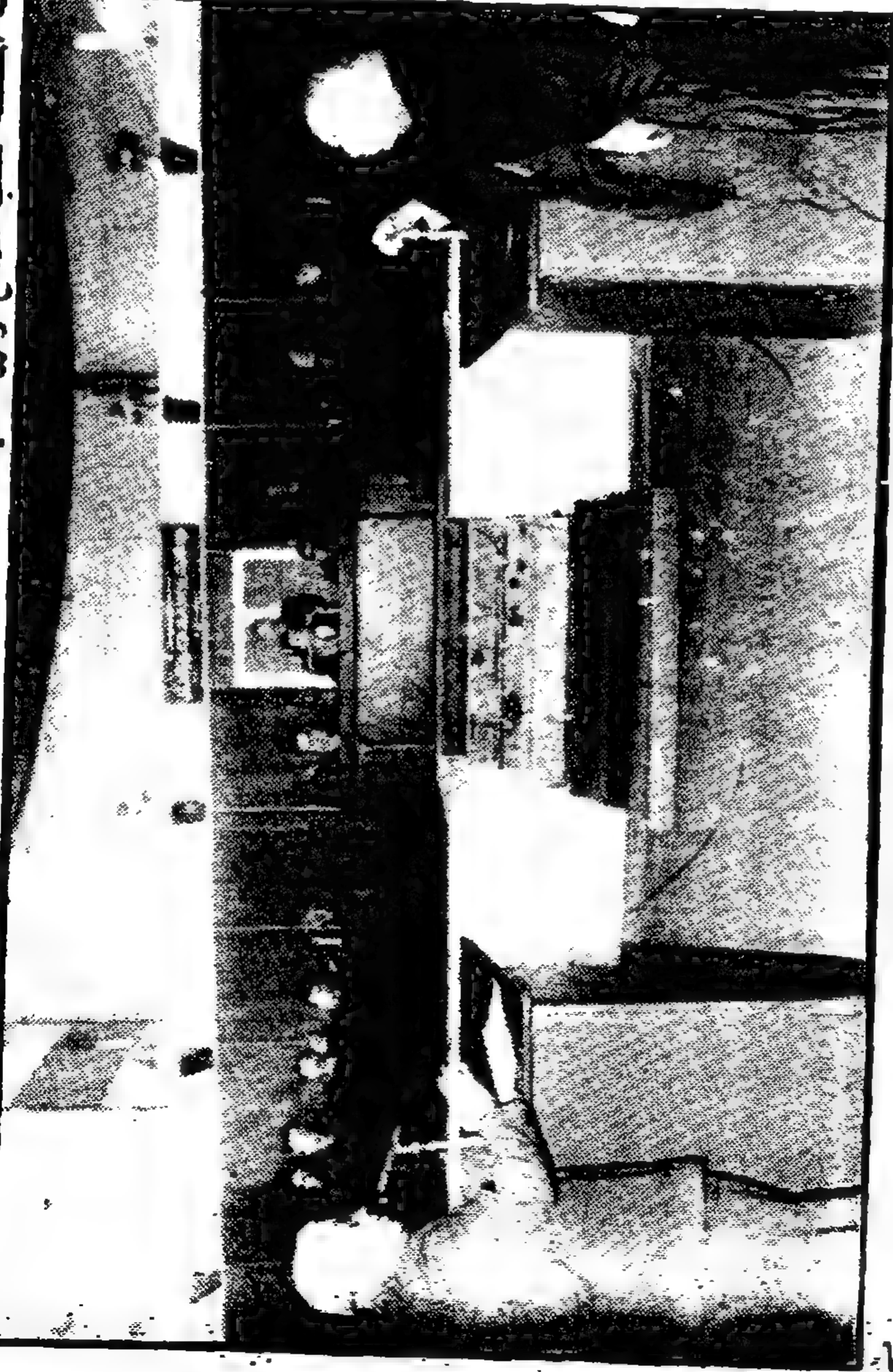
التاريخ :

١٩٩٢ يناير ٩

استئناف نظر القضية في جلسة السبت

هل صدر قرار بتعيين المحجوب نائباً للرئيس قبل اغتياله بأيام ؟

في الجلسة التي عقدتها محكمة أمن الدولة العليا ، أمس لنظر قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب تقدم الدفاع عن المتهمين بطلب اثار حيرة نيابة امن الدولة حيث طلب الدفاع من المحكمة الاستعلام من رئاسة الجمهورية عما اذا كان قد صدر قرار بتعيين المحجوب نائباً لرئيس الجمهورية من عدمه واستجابت هيئة المحكمة لطلب الدفاع وقررت هيئة المحكمة استئناف نظر القضية في جلسة السبت .



مثل الدفاع يناقش صلاح منتصر اثناء ادلائه بشهادات [تصوير : عارف سعد الدين]

ليسوا مصريين فاجاب صلاح منتصر بانه لم يكن حواراً مع الوزير وأشار الى انه التقى به في مادية عشاء بالقصر الجمهوري فسأله عن رايه فيمن يكون خلف هذه الجريمة فعبّر الوزير عن اعتقاده بأن الحادث يصعب ان يرتكبه مصريون . وسأله الدفاع وزير الداخلية قرد انه لم يدل لك باية حوارات حول هذا الموضوع فاجاب منتصر هذا صحيح فاللقاء كان عابراً لم يرق الى مستوى الحوار ولم يسجل ولم يكن رسمياً .

وفي سؤال للمستشار عبد المجيد محمود المحامي العام لنيابات أمن الدولة عن مدى علم وزير الداخلية بأن هذا الحديث العابر سوف ينشره صلاح منتصر اجاب الأخير بأن الوزير لم يكن على علم بفنشي سأنشر هذا الكلام العابر

في بداية الجلسة اوضح المستشار عبد المجيد محمود انه تنفيذا لقرار المحكمة حضر الاستعلام صلاح منتصر رئيس تحرير مجلة أكتوبر واعتذر الاستاذ ابراهيم نافع لوجوده خارج البلاد ثم تولى على الشاهد محمد صلاح الدين منتصر ٥٩ سنة رئيس تحرير مجلة أكتوبر

سأل الدفاع صلاح منتصر عن حقيقة ماشره على لسان وزير الداخلية اثر اغتيال الدكتور المحجوب مشيراً الى ان المقال تضمن تصريحاً للوزير عن ان الجناة

كانت هيئة المحكمة قد عقدت

جلستها صباح امس برئاسة

المستشار وحيد محمود وعضوية

المستشارين محمد عبد اللطيف

ومحمد حجازي بحضور المستشار

عبد المجيد محمود المحامي العام

الاول لنيابة امن الدولة العليا

وياسر رفاعي واسامة قنديل وعبد

المنعم الحلواني ومهام بدوي

رؤساء النيابة



الوقائع

المصدر :

للنشر والتوزيع : الصحافة والإعلام

التاريخ :

١٠ يناير ١٩٩٢

بدء مرافعة النيابة في قضية اغتيال المحجوب النيابية تطالب بإعدام ١٩ متتهما وتعرض في دور كل منهم في الجريمة قتلة المحجوب خوارج استخدموا الأسلحة والترويع لتحقيق أغراضهم

بدأت أمس نيابة أمن الدولة العليا مرافعتها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه . طالبت النيابة بإعدام ١٩ متهما ووصفت المتهمين بأنهم عصابة من الفجار والخوارج أطلقوا لأنفسهم العنان في إطلاق الأحكام . واتخذوا من الإرهاب أسلوبا وغلفوا أرواحهم بالاسلام دين الساحة . القم واستباحوا أرواح الناس وأعراضهم .



احكامه اننا نؤكد بلز الحوار لا يمن ان
يجرى مع من يعتقد بانه يملك الحقيقة
وحده . فهل يجدى الحوار مع الرصاص
والعبوات الناسفة والمتفجرات !!

سرد وقائع الاغتيال

وبدا المستشار عبدالمجيد محمود في
سرد وقائع القضية وبور كل متهم فيها :
قال ان الدكتور رفعت المحجوب غادر
مسكرته صباح الجمعة ١٢ أكتوبر
١٩٩٠ مرافقه طاقم حراسته متوجها الى
فندق الميريديان بالقاهرة للقاء وفد
برلماني سوري وكلن الركب مكونا من
سيارتين الاولى يستقلها المحجوب والى
جواره في المقعد الخلفي المجنى عليه
المقدم عمرو الشربيني ويقودها المجنى
عليه السائق شحاتة محمد ويجلس الى
جواره في المقعد الامامي المجنى عليه
عبدالعلى على اما السيارة الثانية فكانت
مخصصة لافراد حراسته وكلن يقودها
المجنى عليه كمال احمد ويجلس الى
جواره امين الشرطة ايهاب نافع
ويجلس في المقعد الخلفي عبدالمعطي
محمد واثناء مرور الركب امام فندق
سميراميس اطلق المتهمون رصاصهم
على الركب وبدأ المحامي العام الاول في
سرد معاينة النيابة لموقع الحادث وقد
عثر في المكان على ٧٠ مظلوما فلرغا ٢٧
مظلوما خاصة بالطلقات المستخدمة
مؤكدا ان سيارة المحجوب بدا التعامل
معا من الخلف ثم الامام والعثور على ٤
عبوات ناسفة T.N.T في مكان الحادث
و٦ مفجرات اخرى .

الصفة التشريحية

واستعرض المحامي الاول تقرير
الصفة التشريحية للمجنى عليهم
جميعا وان المحجوب اصيب ب ١٣
مقدوما . والمقدم عمرو ب ١٦ مقدوما .
وعرض ما جاء في تقرير الطب الشرعي
بان عدد الاعيرة التي اصابته المجنى
عليهم اكثر مما اصاب جسم السيارة
وان مواضع الاصابات كانت كلها في
مقتل .

ثم استعرض تحقيقات النيابة يوم
وقوع الحادث واقوال بعض الشهود .
ثم انتقل الى يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٩٠ قال
ان تحريات مباحث امن الدولة اكدت ان
عناصر ارهابية استاجرت بعض الاماكن
ليتخذوا منها اوكارا واعدوا الاسلحة
النارية وارتكبوا تزويرا في رخص قيادة
وتسيير الدرجات وقاموا بمراقبة ورصد
تحركات عدد من المسئولين المستهدفين
واستعلنوا باموال تلقوها من الخارج .
واكد المحامي العام ان صورة لشيكات

بملف الدعوى والتي تؤكد تلقيهم اموالا
من الخارج واكد ان حادث الاغتيال وقع
بتدبير وتخطيط المتهمين الاولين
على يوسف والثاني صفوت والفني
باعتبارها حلقة من حلقات الاعمال

يسعون الدين بفجر واستباحوا
أرواح واعراض الناس فهم خوارج هذا
العصر يتخيرون من التفاسير ما يناسب
فكرهم ويسوقون اى منطق وحجة
تعادل حججهم ومنطقهم فهم يرفعون
شعار التكفير وحرقوا معنى الجهاد
الذى جعلوه جرما للمسلم وجعلوه
دعوى لقتل الافكار الحرة المستنيرة
وصورة لتشوية مصر وقطعا لازاقها
فحق عليهم القصاص .

وقال المحامي العام الاول ان على يد
هؤلاء ظهرت مجموعة من الجرائم
وانتشر التطرف والارهاب مما قلب
المعايير والاعراف وزاد الامر سوءا ان
هذه الجرائم ترتكب باسم الاسلام وازاء
هذا السلوك المتطرف والفكر الشاذ كان
الخط بين الناس ويتساعل هل من
الممكن ان تامر الشريعة بالقتل وهل
يصبح الحكومة والناس كفارا ؟ هذا
الخطر لا يقوم على فلسفة . وهؤلاء
المتهمون ليست لهم فلسفة . ولا نظرية
واصبح الخطر يهدد امن مصر كلها
كثولة وشعب . فهؤلاء استباحوا ارواح
واموال واعراض الناس وتحريف الكلم
عن موضعه انهم صورة شاذة . انهم
رفعوا شعارات براقة مثل شعار
الحاكمية لله . وتكفير المسلمين
ووصفوا الحاكم بالجهل رغم ان من
بينهم اللص والزاني والفاجر انهم لا
يواجهون بالعفو والتسامح بل بالعنف
والعدوان . يكذبون ويتهمون غيرهم
ويزيفون ويحرفون ولسان حالهم العاثر
يقول من ليس معنا فهو علينا . من لم
يتبع منطقهم ليس له منطق من لا يؤمن
باهدافهم كافر . ضربوا اقتصاد مصر
وقطعوا ارزاق ابناءها وتدعو المجتمع
ان يتصدى لهم لانه اذا انتصر الارهاب
فلا مكان للديمقراطية . فلا مناص من
مقاومتهم والقضاء عليهم بلا شفقة او
رحمة . فهم يعملون تحت مظلة الترويع
وهن الاستقرار وسلب الاطمئنان ووسط
دخان القنابل والبارود وفوق جثث
ودماء الابرياء . ومع ذلك لايزال البعض
ينادى بغير استحياء بالحوار . اى
حوار ؟ ومع من يكون الحوار ؟ وما هو

تابعت الجلسة :

نجوى عبدالعزيز

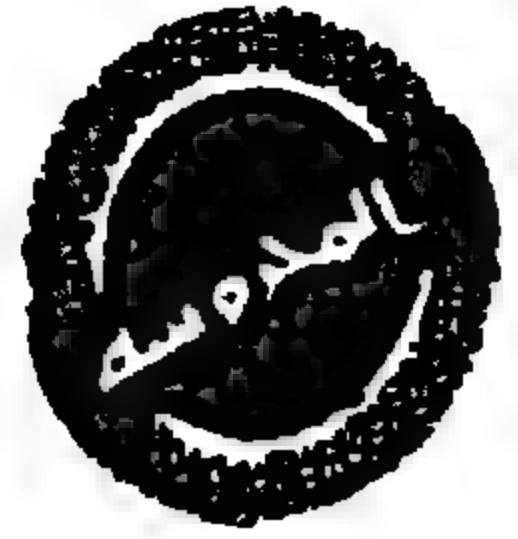
اسلوب تلك الحوار ؟ فهل الحوار
المطلوب هو محاولة لتبرير جرائم
المتطرفين ؟ ام محاولة للتعبير عن التمرد
على سيادة القانون والخروج على

واثناء المرافعة وجه احد المتهمين
الفاظا بذيئة الى المحامي العام الاول
عندما تقول سيرة الدكتور عمر
عبدالرحمن . واضطرت المحكمة لرفع
الجلسة وابدى المتهم اعتذاره .
عقدت المحكمة جلستها برئاسة
المستشار وحيد محمود وعضوية
المستشارين محمد عبدالسلام ومحمد
عبداللطيف بحضور المستشار
عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول

للنيابة ويسر رفاعي واسامة قنديل
وعبدالممنع الطواني وهشام بدوي
ورؤساء نيابة امن الدولة العليا بامانة
سر نبيل شحاتة وعصام عبدالفتاح .
●● في بداية الجلسة قال المحامي العام
الاول ان النيابة ارسلت الى رئيس
المكتب الفني للنائب العام تخبره بما
قيل في الجلسة السابقة بان المحكمة
اصدرت قرارا بتكليف النيابة العامة
بالاستعلام من رئاسة الجمهورية عما
اذا كان قد صدر قرار بتعيين الدكتور
رفعت المحجوب نائبا للرئيس مبارك من
عدمه . ثم بدأ بترافع وقال انه منذ
عامين تم اغتيال الدكتور رفعت
المحجوب ولقد جرعت الامة لهذا
الحادث وبدأت فيه بداية ارهاب مروع
وكان بالفعل يهدد وما احتسبته مصر في
السنوات الاخيرة ويزعزع ثقة العالم
فيها . بعد ان كانت تقبوا مكانتها بين
دول العالم .

وصف المتهمين

قال المحامي العام الاول ان المتهمين
عصابة من الفجار انتحلوا لانفسهم
سلطة القضاء واطلقوا لانفسهم العنان
في اطلاق الاحكام . اننا مع الشرعية
و ضد الارهاب ومع سيادة القانون
والسلطة الدستورية . ونعلن اننا نؤيد
المؤسسات الدستورية التي تستمد
سلطتها من دستور الامة التي هي مصدر
السلطات ونهاجم كل محاولة غير
شرعية للخروج عن هذه السلطات او
النيل من سلطات الشعب . انهم عناصر
متطرفة اتخذت الارهاب اسلوبا لها فكان
التدريب واستخدام الدراجات
البخارية . وكلن التزوير في الاوراق
الرسمية من رخص وبطاقات وقاموا
بمرافعة المسئولين ورصد تحركاتهم
واستخدموا الترويع لارهاب الناس في
العاصمة وقد ثبت من خلال التحقيقات
وامر الاحالة ان هؤلاء اصبحوا



الأهرام

المصدر :

١٠ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

بدء مرافعة النيابة في قضية اغتيال المحجوب: الإرهابيون غلبوا إرهابهم بالدين واستباحوا أرواح وأموال وأعراض الناس .. والإسلام منهم براء

كتب - مصطفى الطرابيشي:

طالبت نيابة أمن الدولة العليا بمعاقبة المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق بالاعدام، وقال المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الأول في مرافعته أن الحادث قصد به أن يكون بداية لعهد إرهاب يهدد كل ما اكتسبته مصر في السنوات الأخيرة لزعة ثقة العالم فيها بعد أن بدأت تقبوا مكانها في المجامع الدولية وأن المؤسسات الشرعية الدستورية ارتضتها الأمة مصدر السلطات بينما الإرهاب لا يستند على نظرية أو فلسفة ولكنه يستند على مسلك يمثل جرائم ترتكب باسم الإسلام ويتفاسير مغلوطة لبعض الآيات القرآنية الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة وفي ظل هذه الادعاءات تصبح الضحية هي الأمن والاستقرار لذلك فلامكان بيننا الا لكلمة القانون وكلمة القضاء العادل.

مسيرتها حتى لاتزدهر صورتها وتعتبر عنق الزجاجة بعد معاناة.

على ايدي هؤلاء المتهمين ظهرت نوعيات جديدة من الجرائم لم تكن نعرفها من قبل تلك الجرائم التي ترتكب باسم الاسلام جرائم العنف الذي لا يواجه الا بالعنف والخاسر الوحيد هو شعب مصر كله وليس الحاكم او الحكومة.

ودعا المحامي العام الاول جميع المصريين لان يتصدوا للعدوان الواقع على حرياتهم وحياتهم ومصالحهم حماية الديمقراطية لانه اذا انتصر الارهاب فلن يكون هناك مكان للديمقراطية ولا لحرية.

وعن الحوار الذي يطالب به المتهمون تسأل المستشار عبد المجيد محمود: اي حوار هذا ومع من يكون الحوار وما هو اسلوبه والهدف منه؟ وأجاب انه لا يمكن ان يجري حوار مع من يعتقد انه يملك الحقيقة وحده ومن يريد ان يجعل ارض مصر ساحة قتال يغيب عنها القانون لان الحوار لايجدى مع الرصاص.

ثم انتقل ممثل النيابة الى وقائع القضية وتكييفها وانزال حكم القانون عليها وتوافر الادلة ضدهم.

وفي ختام مرافعته قال المستشار عبد المجيد محمود: اننا امام فئة استعصبت الجريمة واتخذت من سفك الدماء صناعة ومن الارهاب حرفة فاعيدوا الطمأنينة للنفوس بحكم يقضى على هذا الداء ثم طالب بتوقيع عقوبة الاعدام على المتهمين وسوف نواصل النيابة دعا غرامتها في القضية.



المستشار عبدالمجيد محمود

امام كل محاولة غير شرعية للوثوب على هذه السلطات.

ان النيابة عندما وصفت المتهمين بانهم عناصر ارهابية تحمل افكارا متطرفة انما كان ذلك مستندا الى ما جاء في التحقيقات وفي امر الاحالة من انهم استأجروا الاوكار ليختفوا فيها واعادهم للأسلحة والمفرقات والذخائر والتدريب عليها بمعاونة من لديه الخبرة فيها. كما دبوا المراجعات البخارية التي وجدوا فيها وسيلة انتقال مناسبة للجرائم التي اعدوا لها عدتها ولنشاطهم المؤتم غمدوا بمراقبة المستولين ورصد تحركاتهم وانتهبوا الى القتل واراقة الدماء. لقد حرقوا معنى الجهاد الذي اتخذوه شعارا فجعلوه حرب المسلم للمسلم وحالوه الى ارهاب لتشيويه مسرعة بحسر امام العالم وخسيرة اقتصادها وقطع ارزاق ابنائها ووقف

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم وعصوية المستشارين محمد عبد السلام حجازي ومحمد عبد اللطيف وحضور المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا وباسر رفاعي واسامة قنديل ومشام بدوي وعبد المنعم الحلواني رؤساء النيابة بامانة سر نبيل شحاته. وعقب بدء الجلسة ترافع المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة، فتناول الشق العام في القضية قائلا: منذ عامين امتدت يد الاتم لتسودي بحياة رئيس مجلس الشعب وافراد حراسته وجزعت الأمة لفقته وقد قصد بهذا الاغتيال الغادر ان يكون بداية لعهد ارهاب يهدف الى احصاع المصريين له واضاعة ثقتهم في تنظيم وحكامهم وتهديد كل ما اكتسبته مصر في السنوات الاخيرة من تقدم في داخل يززع ثقة العالم فيها بعد ان بدأت تقبوا مكانها في المجامع الدولية وقد جرعت الأمة لهذه الجريمة التي ارتكبتها زمرة من الاشرار طاشت بحملهم وعميت بصائرهم وقلوبهم فانتحلوا لانفسهم سلطة القضاء واصدار الاحكام.

ان النيابة تقف لتعلن انها تروج للسلطة الدستورية وسيادة القانون وانها تروج ضد نشر الفكر المقترب بالقتل واراقة الدماء وترويع الأمنين وتؤيد المؤسسات شرعية الدستورية التي تستمد سلطاتها من دستور ارتضته الأمة مصدر السلطات جميعها لذلك فان النيابة ستتقف



الجمهورية

المصدر :

للتشر والخد مات الصحفية والعلو مات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٥٢

في قضية المحجوب: النياية تطالب

باعدام ١٩ متهمًا

نحن نروج للسلطة الدستورية.. وضد اراقة

الدماء، وترويع الأمنيين

الارهاب ظاهرة عالمية.. وفي مصر
يفلفونه بالاسلام

لا يمكن اجراء حوار.. خلف ساتر الرصاص والقنابل والدماء

كتب الجلسة

محمد منازع

جمال عبدالرحيم

فتوى عامة

عندما تعرض المستشار عبدالمجيد محمود لواقعات الترويع في الدعوى وتكر منها زواج مفتوح على يوسف المتهم باسم مستعار.. اعترض المتهم وقدم للمحكمة صورة فتوى من الازهر عن صحة زواجه.. وردت المحكمة بأن الفتوى عامة وليست باسمه وقال الدكتور عبدالحليم مندور.. نحن نقدر دور الازهر ونحترمه.

حسب
المسلم
المسلم

تتمون
حي فسيوا
مقضى
الجماعة
وجعلوه



بدأت امس مرافعة النيابة في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب طالب المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بتطبيق عقوبة الاعدام على ١٩ متهما.. كما ورد بامر الاحالة

اعلن المحامي العام الاول في مرافعته ان يد الائم امتدت لتودي بحياة رئيس مجلس الشعب وافراد حراسته.. وجزعت الامة لمقتله.. فقد قصد بهذه الجريمة ان تكون استمرارا او بداية لعهد ارهاب يهدف الى اخضاع المصريين وسلب شجاعته واضاعة ثقته في نظمهم وحكامهم.. ورات الامة في هذا الحادث بداية لارهاب مروع يهدد كل ما اكتسبته مصر في السنوات الاخيرة من تقدم داخلي.. يززع ثقة العالم فيها بعد ان بدأت تنبوا مكانها في المجامع الدولية.. واخذت تفرض وبحق مكانتها بين الدول..

وقال انها جريمة ارتكبتها زمرة من الاشرار وعصبة من الفجار الذين طاشت احلامهم وعميت بصائرهم وقلوبهم وخبثت نفوسهم.. انتحلوا لانفسهم سلطة القضاء واطلقوا لشهواتهم العنان في اصدار الاحكام..

اننا لسنا مع احد ضد احد.. فكون هذه القضية تمثل حلقة من حلقات بداية عهد الارهاب في بلادنا.. فاننا نقف لنعلن أننا مع الشرعية وضد الارهاب..

اننا نروج للسلطة الدستورية وسيادة القانون.. وضد نشر افكر مقررنا بقتل واراقة الدماء وترويع الامنين.. نؤيد انموذسات الشرعية الدستورية.. ونهاجم كل محاولة غير شرعية للوثوب على هذه السلطات او النيل من ارادة الناس.. وذلك ما قاتله النيابة العامة منذ فجر التحقيقات وافصحت عنه في امر الاحالة من خلال الجرائم التي استنتها للمتهمين.. وهذا لايعبر عن اتجساة خاص.. او روى شخصية.. ولكن ثابت بالتحقيق..

فقد وصفت النيابة المتهمين بانهم عناصر ارهابية.. تحمل افكارا متطرفة ومن خلال ذلك.. كان استنجاار الاوكار وكان الاختفاء واعداد المفترقات والاسلحة والخانر والتدريب والاستعانة بمن لديه خبرة في ذلك.. وتنبير الدراجات البخارية والتزوير في الاوراق الرسمية.. وراقبوا المسؤولين ورصدوا تحركاتهم.. وكان القتل واراقة الدماء والجثث المسجاة في الطريق العام والترويع والخوف والترعب في وسط العاصمة

وانا كان الارهاب في السوقت المعاصر.. ظاهرة عالمية.. الا ان خطر الارهابيين في مصر يكمن في انهم ينفقون ارهابهم بالاسلام بين السماحة والحق والعدل.. بين المثل والقيم.. فأخذوا يستغلون الدين بفجر وغش وكذب.. وجعل.. استباحوا ارواح واموال واعراض الناس.. ولقد نكب المسلمون من قبل بأمثال هؤلاء.. فلا يغيب ما فعله الخوارج في عهد علي كرم الله وجهه.. وما هم خوارج ذلك العصر.. مستعدين في تحريف الكلمة عن موضعه يتخيرون من التفاسير ما كان مرجوحا ويشيخون.. عما هو راجح.. يرفضون أي منطق غير منطقهم ولايجادلون

بالحسن بل يرفعون عصا التهديد وسلاح الاغتيال

حرفوا معنى الجهاد الذي رفعوا راتبه فجعلوه حرب المسلم للمسلم.. جعلوه يعني ممارسة ارهاب المجتمع.. والدعوة لقتل المجتهدين والمفكرين وذوى الاراء الحرة.. وتشويه لصورة مصر وضرب لاقتصادها وقطعا لارزاق ابنائها.. انه امر مؤسف ان يكون الاسلام على ايدي هؤلاء اغتيال ومقصلة اعدام وانقراض على المجتمع ومقاومة للنظام..

على ايدي هؤلاء ظهرت نوعيات جديدة من الجرائم لم يعرفها الناس في مصر من قبل.. فانتشر التطرف والارهاب بما احدث الفرع والنفوس وقلب المعايير..

واصبح الخطر يهدد مصر كلها... وطن وشعب.. لا يهدد الحكومة ويقدم صورة بشعة لبلادنا.. بعد ان عبرنا احلك فترات التاريخ من حروب متلاحقة وقطيعة عربية وعدم ثقة عالمية وتحملنا مرارة خطوات الاصلاح الاقتصادي والمالي وكنا نعبر عنق الزجاجة.. فانا بهذا الاتجاه الارهابي يمثل موامرة خسيسة تحاول ان تضرب كل هذا وتعيدنا الى الوراء.. يمثل موامرة لا تامل منها الا نفس تجربة مصر في الديمقراطية والتعددية وتنصف كل مساحات الحرية

ولان العنف لا يواجه الا بالعنف.. فسيكون الخاسر هو شعب مصر جميعه وليس الحاكم او الحكومة.. لذلك ندعو الجميع ان يتصدوا للعدوان الواقع على حرياتهم وديمقراطيتهم وحياتهم ومصالحهم

وكان الادعاء بان الحكومة والناس كافرون.. ومن حق المتطرف ان يحارب الناس جميعا حتى يثوبوا للدين.. كما يراه تفسيره المتفالم وتعديل المنكر باليد من حق اي فرد

وتحت مظلة الترويع وهز الاستقرار وسلب الاطمئنان.. خلف سائر الرصاص والمتفجرات وبخان القنابر والبارود فوق جثث ودماء الايرباء.. نجد من ينادى بغير استحياء.. هيا الى الحوار اي حوار.. ومع من.. وما اسلوبه.. وما الهدف منه

اننا نؤكد ان الحوار لايمكن ان يجري مع من يعتقد انه يملك الحقيقة وحده ويفرض الراي باسم الدين..

اننا امام صورة صارخة من صور الخروج على القانون.. ولابد من تطبيق القانون بكل قوة وحسم في إطار من الضمانات القانونية والقضائية

وقائع القضية

وشرح المستشار عبدالمجيد محمود وقائع القضية.. منذ مقتل الدكتور المحجوب يوم ١٢/١٠/٩٠.. وقال ان نيابة امن الدولة اجرت تحرياتها في الحادث.. وقدمتها للنيابة واشارت لقيام بعض الاشخاص من العناصر ذات الاتجاهات الدينية المتطرفة بارتكاب الحادث وتم رصدهم ورصد اوكارهم واماكن اخفاء اسلحتهم

وتبين من التحقيقات ان الجرائم قد وقعت تنفيذا لاتفاق جنائي بين بعض المتهمين ادار حركته المتهمان ممدوح علي يوسف وصفوت احمد عبدالغنى لاغتيال وزير الداخلية وغيره من المسؤولين في الدولة.. وحرضا عليه وقاما بتجميع عناصر ارهابية واعدا الاسلحة والخانر والمفرقات واستعانا بأموال تلقاها من الخارج وبدأ الاشواوس يتساقطون..

ويترنحون من فرط المفاجأة.. فقم ضبط
مدوح على يوسف.. ففشى مرهم
ويصبح مرشدا أمنيا لرجال الأمن
ومصدرا صادقا. فيرشد عن موعد
ومكان وشخص النقاء المحمد امام
جامعة القاهرة .

اما عن تدبير الاموال لتمويل هذا النشاط.. فقد ورد لممدوح وصفوت ٢٤ الف دولار من خارج البلاد .

وتعرض المحامي العام الاول
لاعتراقات المتهمين وشهادة الشهود
تفصيلا.. وقال انه ورد على لسان الهام
زوجة ممنوح انه هو الذي خطط مع
صفوت للحادث... وزوجها يقول لها ان
المنفذين مجموعة من الشباب الصاعد..
فهو وصفوت اصبحا من الكبار وجاء
بور الطلائع.. والاموال التي ترد من
الخارج من ائمة تعرف هويتهم يشيعون
الخراب والدمار في ارض الاسلام..
ولاندرى هل الارض التي يقيمون فيها
هي ارض سلام ويقصد الدكتور عمر
عبدالرحمن.. وهنا تعرض له احد
المتهمين بالاشتراك فرقت الجلسة

وعانت الجلسة لاعتقلا واعتذر
صفوت عبدالغنى للمحكمة عما بدر من
بعض المتهمين تجاه النيابة

واستكمل عبدالمجيد محمود مرافقته
فانلا ان المتهمين مدوح على يوسف
وصفوت عبدالقنى وقرا الشقيق والسلاح
لاستخدامها فى الحايث واختفاء
المتهمين عقب ارتكابها.. وأعدا بطاقات
ورخص مزورة لاختفاء شخصياتهم.

واضاف ان جريمة الاتفاق الجنائى تحققت فى هذه الجريمة واتحدت ارادتهم على القتل ومنفوا فى هذه القاعة وهددوا بتنفيذ جرائم اخرى وان المتهمين معدوح على يوسف وصفوت عبدالغنى بدا فى التفكير باغتيال مدير مباحث امن الدولة او مدير مصلحة السجون ثم استقر الراى على وزير الداخلية واغتياله فى سميراميس ثارا لمقتل د علاء محيي الدين.

وقال ان اساس القتل بدا بعد ان عذر
اللقاء بين ممدوح علي يوسف عقب
خروجه من السجن وصفوت عبدالقوي
بعد مقتل د علاء محيي الدين علا
عندهم صوت الجاهنية - وبدا المتهم
الاول بتنفيذ الاتفاق وجمع العناصر ذات
الفكر الواحد الذي يقوم على توزيع

الحلال والحرام بين الناس. وجمع المال وتزوير البطاقات وسرقة الدراجات ووضع خطة وتحديد دور كل منهم في الاغتيال.

وقال ان المتهم محمد النجار اعترف
في تحقيقات النيابة عن بعض الجرائم

التي ارتكبتها وبطولاته السابقة بما يؤكد فكره المتطرف وأنه تعرف على المتهم الرابع عشر وقدمه لممدوح على يوسف والتقوا جميعا بشقة كبشيش.. وان ممدوح حدد دور كل متهم من المتهمين ولم يجد صعوبة في ذلك لان كل المتهمين يعتقدون نفس الفكر.

واضاف ان المتهمين ليست لهم مصادر رزق سواء كانت شريفة او غير شريفة فمن اين اتوا بالشقة والسلاح والموتوسيكلات وان احد الشهود قرر ان ممدوح وصفوت كانت ترد اليهما مكالمات من الخارج وتسلم لهما شيك بمبلغ ١٠ الاف دولار

وقال ان المتهم الاول مدحوح على يوسف ارشد عن بقية المتهمين عقب القبض عليه وان صفوت عبدالغنى رحب باغتيال المحجوب وقال انها ضربة قوية للنظام

واضاف ان ما يؤكد تورط صفوت عبدالغنى فى القضية هو الحديث الذى جرى بينه وبين المعتقل احمد يوسف فى سيارة الترحيلات.

واكد له ان احداث العنف في بنى
سويف لم تكن على المستوى المطلوب
وهذا «نعب عيال». وانه عايز يسمع
انبئادق الالية ترغر في بنى سويف كما
فعلت في انكورنيس.

وان صفوت عبدالغنى حكى نمتعقین
 قصة اغتيال المحجوب وشرح ذلك
 بالورقة والقلم وانهم كانوا يقصدوا
 واغتيال وزير الداخلية.

نريد كلمة حق

وقال المحامي العام الاول في مرافعته
نحن الان في اشد الحاجة للاصغاء
والانتباه لاننا نريد ان نجتمع على كلمة
سواء.. كلمة حق.. وفرق بين كلمة حق
وكلمة حق اخرى فكلمة الحق التي نفيها
هي تلك التي يجتمع عليها ابناء الدين
الواحد ومصدرها كتاب الله الكريم وسنة
نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام.. لا
ينعى كلمة الحق التي تخرج عن الامراء
والمشايخ الذين فبقوا البصيرة.. فقد
صدق القول «ان اعرفوا الرجال بالحق..
ولا تعرفوا الحق بالرجال» .

واضاف .. نريد كلمة حق فيمن افتي
وحكم وقد حكمه بحدود ما انزل الله بها
من سلطان وعاقبوا من يشاهد مسرحا
بالاعدام بالمفرقات والقسوا الكور
الحارقة على رواد موالد اولياء الله
الصالحين. حتى ولو كانوا من الصبية
والاطفال. ويحرقون المساكن والمتاجر
ويطلقون النار على اى مسئول بالدولة
وكل من يرافقه او يتواجد صدفة في
صحبه ويقولون بعد ذلك فليبعث على
نسته .

وقال : نريد كلمة حق فيمن استحلوا
أرواح وأعراض وأموال أهل الكتاب من
غير المسلمين وهو ما لم يفعله رسول الله
وأصحابه.. ويقولون هو من عند الله..
وما هو من عند الله.. ويقولون على الله
الكنب وهم يعلمون.. فمن أين أشد تبديلاً
لشرع الله

وقال ان ما اقتنعت به بحق سيقتع
ضمانركم.. وحينئذ.. سنصل الى كلمة
الحق التي نبيغها.. كلمة الحق التي
ستمعون بها هذه الاخطار وتردون عن
البلاد بؤسا وشقاء كان المتهمون مجلبة
له

أعيذوا الطمأنينة

لا تصدقوا اننا امام شباب مسلم.. كما
يحتلو للبعض ان ينافق ويصفهم. ولكننا
امام فئة استعنت الجريمة واتخذت من
سفك الدماء صناعة ومن الارهاب
حرفة.. ونحن امام خطر داهم.. ان لم
نقف في سبيله.. سقطنا الى الهاوية..
لقد انسبح الناس.. لا يأمنون على انفسهم
في غدوهم ورواحهم فأعيدوا
الطمأنينة للنفوس بحكم يقضى على هذا
الداء ولست اخاطبكم بلسان النائب.. انما
اخاطبكم بلسان الابناء الذين تيتيموا
والاباء والامهات الذين تجرعوا الحزن
على ايتانهم والزوجات اللاتي ترملن..
فهيا آتى كلمة السواء التى تعلنون فيها
حكم الله وكلمة رانعة كالعدل عظيمة
كالحق.. قوية كالقدر

عقدت الجلسة برئاسة المستشار
وحيد محمود إبراهيم رئيس المحكمة
وعضوية المستشارين محمد عبدالسلام
ومحمد عبداللطيف بحضور المستشار
عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول
لنباية أمن الدولة العليا وياسر رفاعي
واسامة قنديل وهشام بدوي وعبدالمنعم
الخلواتي رؤساء النيابة وامانة مرن نيل
عبدالفتاح



الأخبار

المصدر :

١٠ شهر ١٣٩٢

التاريخ :

للنشر والذخ مات الصدفية والمعلو مات

بدأت مرافعة النيابة في قضية اغتيال المحجوب

**القتلة انتحلوا سلطة القضاء وأطلقوا
الأحكام على المواطنين الأمنيين
استباحوا أرواح الناس وأعراضهم واتخذوا
من الدين ستارا لجرائمهم**



بدأت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ الاستماع لمرافعة النيابة في قضية المحجوب .. ترفع المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا وقال أن الأمة جزعت لحادث الاغتيال الاثيم الذي يعتبر بداية لارهاب مروع يهدد ما اكتسبته مصر في السنوات الأخيرة من مكانة بين دول العالم ويزعزع ثقة العالم في أمنها وسلامتها بعد أن قامت عصبة من الأشرار خبثت نفوسهم بانتحال سلطة القضاء وإطلاق الأحكام على الناس .. اتنا مع الشرعية وضد الارهاب ونؤيد سيادة القانون والمؤسسات الدستورية ونهاجم كل محاولة غير شرعية للخروج عن هذه السلطات أو النيل من سلطات الناس .. وصفت النيابة المتهمين بأنهم عناصر متطرفة اتخذت من الارهاب اسلوبا لها فكان التدريب والتسليح واستخدام الدرجات البخارية وكان التزوير في الاوراق الرسمية من رخص وبطاقات وكانت مراقبة المسؤولين ورصد تحركاتهم والترويع والخوف في البلاد .. وقال المستشار عبدالمجيد محمود اذا كان الارهاب ظاهرة عالمية الا ان خطر الارهاب يكمن في مصرفهم استباحوا ارواح الناس واعراضهم واتخذوا الدين ستارا لتوايهم ومامن مسلم يغيب عنه مافعله الخوارج في عهد على رضي الله عنه .

كما ظهرت على ايديهم مجموعة من الجرائم وانتشر التطرف والارهاب مما قلب المعايير والاعراف وزاد الامر سوءا أن ترتكب باسم الاسلام مما جعل الناس يتساقطون هل ممكن أن تأمر الشريعة بالقتل .. هل صحيح أن المجتمع حكومة وشعبا كفار .. واصبح

الخطر يهدد أمن مصر كلها وعندما بدأت مصر تسير في خطى الرخاء والاستقرار فإذا بخطر الارهاب يوقف كل شيء فهو يمثل مؤامرة على البلاد لتسف كل ساحات الحرية وبليلة الناس وعدم استقرارهم ونحن ندعو للتصدي لهذا العدوان الذي يستهدف مصالح الناس وارزاقهم .. فهذا العدوان هو مسئولية الجميع وليس مسئولية حكومة أو حزب معين .. وقد تبين لنا أن ارهاب هؤلاء لا يستند الى فلسفة أو حجة وإنما هي جرائم تمثل انحرفا في تفهم الدين من تفسير خاطيء لبعض الاحاديث والآيات القرآنية . وكان الادعاء بأن تعديل المنكر باليد يكون من حق أي فرد ومقابل ذلك تصبح الشرعية وحرية الناس هي الضحية .. وتناول المستشار عبدالمجيد محمود ظروف وملايسات حادث الاغتيال والقتل .. قال منذ مايزيد على عامين امتدت يد الاثم لتؤدي بحياة رئيس مجلس الشعب وافراد حراسته وجزعت الأمة لمقتله وانزعجت لهذا الاغتيال الفادر الذي قصد به أن يكون استمرارا او بداية لعهد ارهاب يهدف الى اخضاع المصريين وسلب شجاعتهم واضاعة ثقتهم في نظمهم وحكامهم .. وأضاف المستشار عبدالمجيد محمود قائلا أننا نقف أمام منصة القضاء العالية لنعلن أننا مع الشرعية وضد الارهاب ففي صباح يوم الجمعة غادر الدكتور المحجوب مسكنه يرافقه افراد حراسته متوجها الى فندق الميريديان بالقاهرة للقاء وفد برلماني سوري كان متواجدا بالبلاد أثناء مرور الركب أمام فندق سمير اميس بكورنيش النيل أطلق المتهمون رصاصهم على الركب فلقى مصرعه على الفور الدكتور رفعت

المحجوب والمقدم عمرو الشربيني والمراقق عبدالعال رمضان وكمال عبدالمطلب سائق سيارة الحراسة ولحقهم السائق شحاته محمد احمد والعميد عادل سليم من مباحث القاهرة الذي حاول ضبط أحد الجناء على مقربة من الحادث وعقب وقوع الحادث بدأت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها للكشف عن ملايساته ومركبيه وانتهت التحقيقات إلى أن الحادث تم بقيام المتهم الاول ممدوح على يوسف والثاني صفوت عبدالغنى بالتخطيط والاتفاق مع باقي المتهمين على اغتيال وزير الداخلية وقد بدأ الارهابيون يتساقطون ابتداء من ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٩٠ وعزت السلاموني في شقة بكركعبيش

بالهرم وتوالى ضبط باقي عناصر الارهاب والكشف عن اوكارهم .. وقد ثبت من التحقيقات انه ورد للمتهمين من خارج البلاد مبلغ ٢٤ الف دولار وقال ان النيابة ستكشف بعد ذلك عن مصادر التمويل .. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة غدا الاثنين لسماع مرافعة ياسر رفاعي رئيس النيابة .. عقدت المحكمة برئاسة المستشار وحيد محمود بعضوية المستشارين محمد عبدالسلام ومحمد عبداللطيف بحضور المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا وياسر رفاعي واسامة قنديل وهشام بدوي وعبدالمعز الحلواني رؤساء النيابة بأمانة سر نبيل عبدالفتاح ..



المصدر :



للنشر والذد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١١ يناير ١٩٩٣

المؤبد لـ ٨ إرهابيين في قضية مقتل مهندس المساحة بالفيوم

قضت امس محكمة جنايات الفيوم امس بمعاقبة ثمانية من جماعة «الشوقيين» المتطرفة بالفيوم بالاشغال الشاقة المؤبدة لاتهمهم بقتل مهندس المساحة محمود محمد عبد الله ومساعدته محمد احمد رمضان اثناء تأديتهما عملهما باحدى مزارع قرية كحك في يناير الماضى اعتقادا منهم بأنهما من رجال مباحث امن الدولة، كما قضت المحكمة ببراءة ٦ متهمين آخرين. والمتهمون المحكوم عليهم بالمؤبد هم: احمد على محمود خالد، وحسين جلال السيد احمد جوية، واحمد عبد الرحمن عبد المجيد، وعوض عبد الصائق عوض «هارب»، وابراهيم عثمان حسنين «هارب»، وسمير حسن على حسنين، وخالد على سعيد جلال «هارب»، وعبد التواب حسن عبد الفتاح. وجميعهم من صيادى قرية كحك معقل الجماعات المتطرفة بالفيوم.



المصدر:

1999-45-44

الفريق

النشر والحدائق الصحية والمعلقات

**النيابة قواعل مراقبتها في قضية
المحجوب**

**اعترافات المتهمين تؤكد أن عملهم في
مسيل الشيطان**

المستوطنين بالمرور في أراضيهم القليلة. ايسى عور، المندمج في حياة مجتمعات
رأس الخيمة، يشرح لخدمة الفكري التمدد المستمر لروح افواه الجنوبية للبحر. وطلبه
مؤيداً بظهوره 75 عاماً خلت.

مديرية الشؤون الصحية

الأهداف العامة للمنهج

والطبيب

Figure 1

جامعة أمن الدولة

Abstract



Index

2014

كتبه الجنسية
محمّد بن علي
جمال عبد الرحيم
تصوير محمود علي الحبيب



لا بد ان ينتزع من على وجوههم قناع الدين الذي يستترون خلفه.. حتى يرى الكافة تلك الوجوه القبيحة.. وان ارض الكنانة تن من وطأة اقدامهم عليها. اضاف انهم يلبسون مسوح التقوى ويستترون بصور من الطاعات ليتخذوا من صور الخير قنطرة الى الشهوات والاغراض السينة.

القتل عمدا

ان المتهمين قتلوا المحبوب عمدا مع سبق الاصرار والترصد واعداوا الاسلحة وكمنوا لوزير الداخلية.. وعند مرور ركب رئيس مجلس الشعب اعتقدوا انه ركب الوزير فقتلوه وافراد الحراسة وشرعوا في قتل اخرين.. حرصهم المتهمان الاول والثاني وساعدا المتهمين من الثالث الى الثامن على ذلك.

وقد نص القانون على تشديد عقوبة القتل العمدا.. لان سبق الاصرار يكون معه الجاني قد فكر في جريمته وترصد للمجنى عليه مدة من الزمن حتى يتوصل لمفاجأته.. وقد اتخذت جميع الاجراءات في هذه القضية وفقا لما رسمه القانون وبناء على انون من النيابة العامة.. فاذا كانت العقوبة المقررة قانونا على المتهمين الفاعلين في القتل هي الاعدام. وجب الحكم بها على الشريك.

كل الضمانات

وقال: هذه هي المرة الاولى التي تضمنت فيها مثل هذه القضايا شهودا من اقارب المتهمين.. تدافعوا للشهادة.. وتوافرت لهم كافة الضمانات القانونية.. ولم يذكروا ان ما يشهدون به املى عليهم.. كما حدث وعدلوا عن اقوالهم امام المحكمة.

ثم جاء الدفاع بمن اسموهم شهود فكر.. في حين ان النيابة لم تسند الى المتهمين هذه التهمة.. ومن ثم لم تكن هناك حاجة ماسة لسماع شهادتهم.. فوضح من مناقشة الشهود ان دفاع المتهمين يريد ان يثبت انهم قد ارتكبوا جرائمهم بدعوى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.. فلا بأس ان يكون دفاع المتهمين مقتنعا بارتكاب من يدافعون عنهم لتلك الجرائم.. وفي محاولة منهم ان يصبغوا على تلك الجريمة الصبغة الشرعية.. ويتأولوها على اساس حديث بتغيير المنكر.. وحاولوا من خلاله ان يصلوا الى ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين على كل مسلم مجاوزين بذلك اجماع جمهور الفقهاء.

ويدعون الناس الى استخدام العنف والقوة لاجبار الآخرين على اتباع المعروف والانتفاء عن المنكر.. ولا يجوز لانيان ان يغير المنكر بالعقل والقوة والارادة الا اذا

كل ما نؤنا له بذلك حتى يستطيع التغيير بغير اعتراض عليه من احد.. ان هذا الحديث طبقا لمفهومهم يصبح دعوة صريحة لاشاعة الفوضى ولثارة الصراعات في الامة الاسلامية.

وشرح رئيس النيابة كيفية قيام المتهمين الاول والثاني بتجميع باقي المتهمين واعداد الاسلحة والمفرقات والدراجات البخارية وترويس الاوراق الرسمية.

واستعرض اعترافات المتهم محمد النجار.. قال ان رحلته مع الشقاء والندم والجريمة والعنف والارهاب بدأت بهروبه من اليوم بعد ان تلقى القتل على الامنين غير عابء بارواحهم.. مقتنعا نفسه انه يصيب صحيح الدين.. فاستمر الجريمة بفكر يابس اهوج واستقر بمنطقة مطار امبابة الى ان التقي مدحوح على يوسف..

قائد كتيبة الارهاب المسلح.. الذي بدأ يأمر اتباعه.. فذعنون ويطيعون.. وامرهم باحضار الاسلحة وبدأوا بتدريرون عليها وعلى اطلاقها من مختلف الاوضاع وتم توزيع الاوراق على المتهمين جميعا.

وتضمنت اعترافات المتهم محمد النجار.. ان المتهمين خططوا لتفجير واقتحام مبنى مباحث امن الدولة وقتل كل من يقابلهم.. والقاء كميات من المتفجرات بالطابق الثاني واذا شعروا بقرب القبض عليهم.. يفجرون العبوات في انفسهم ومن حولهم.. الا انه الغي تنفيذ هذه المحاولة.. وحاولوا تفجير مكعب وزير الداخلية في مهمة انتحارية يقوم بها احدهم.. والغيت ايضا بعد ان علم مدحوح على يوسف ان الكمية الكبيرة من مادة تي ان تي لا يكون فعالا.

وخططوا لاغتيال اللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة السابق.. وكمنا له مرتين الا انه لم يمر بالمكان الذي كانوا ينتظرونه فيه.. وفشلت المحاولة. واستعرض رئيس النيابة اقوال بقية المتهمين ومقارنتها باقوال الشهود.. كما استعرض الجوانب القانونية لجريمة القتل العمد والشروع فيه وسبق الاصرار والترصد.

واختتم ياسر رفاعي مرافقته بقوله.. هؤلاء هم المتهمون وهذه جرائمهم وتلك الابلة المتوافرة في الاوراق ضدهم.. ارتكبوا اعنف الجرائم واشنعها منذ ان خلق الله الكون.. جرائم لا يرتكبها الا مجرمون عتاة.. وهم يتمسحون في دين الله.. فاي دين هذا الذي يبيع القتل من غير قصاص؟..

لقد اراد هؤلاء المتهمون ان يناولوا من امن هذا البلد واستقراره ووحدته واسلامه ضارين عرض الحائط بكل المبادئ والقيم الاخلاقية.. فلم يأخذوا من الاسلام الا صورته وتركوا مضمونه وجوهره.

اننا نرى من نصب نفسه قائدا وفرض نفسه على الساحة الاسلامية وهو يفتقد الى ابسط موهلات القيادة.. ومن تخصص في علم من علوم الشرع.. وتجاوز مجال تخصصه.. واخذ يفتي في امور ليس له باح فيها.. نرى من اباح لنفسه تكدير الآخرين الذين يخالفون نهجه.. لقد ضربوا ومزال صبيبتهم يضربون الدين في مقتل.

وفي نهاية مرافقته ناشد المحكمة ان تحكم باعدام المتهمين والقصاص منهم من اجل حياة المجتمع بآسره.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار وحيد ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبدالسلام حجازي ومحمد عبداللطيف وحضور المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا وروساء النيابة ياسر رفاعي واسامه قنديل ومشام بدوي وعبدالممنم الطواني وامانة مر نبيل شحاته وعصام عبدالفتاح ومحمد جبر.



المصدر : **أخبار ام المساي**

التاريخ : ١٢ جمادى الأولى ١٩٥٧

للنشر والذخايات الصحفية والمعلومات

أعدوهم .. إنهم سفاخون وقتلة !

رئيس نيابة أمن الدولة خلال مرافعته في قضية المحجوب :

المتهمون أعدوا ٣٠ كيلو من المتفجرات لثف قطر مباحث أمن الدولة وخططوا لانتقال وزير الداخلية واستهدافوا السطو على السلطة

أعلن ياسر رفاي رئيس نيابة أمن الدولة العليا، أن المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، قد خططوا لنفس ملق بملاحق أمن الدولة بالقاهرة وأعدوا لذلك أكثر من ٣٠ كيلو متفجرات لتنفيذ العملية، كما أعدوا البطاريات والأجهزة الكهربائية الخاصة بعملية التجريب بالأضواء إلى أعداد أكثر من ١٥٠ علبة بهرسول بالواد المتفجرة .. وأضاف

رئيس النيابة أن المتهمين الأول والثاني خطا لمدة عملت لاغتيال اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية واللواء مصطفى كامل مدير مباحث أمن الدولة السابق ومحافظ الدقهية الحالي مشير إلى أن المتهم الأول معزج على يوسف قام بتجميع الأخطاء وتدريبهم على الأسلحة وتبوير الامكن والانطلاق عليهم ومدمم بالبطاقات المزورة .. أوضح أن المتهم الثاني صلت

بعد الفنى خطط واحضر الأسلحة الآلية والقنابل ووضع المواقيت المحددة للقيام بالعملية .. جاء ذلك خلال الجلسة التي شهدتها قاعة المحاضرات الكبرى بمدينة نصر لمحكمة المتهمين في القضية والتي خصصتها هيئة المحكمة لمراقبة ياسر رفاي رئيس نيابة أمن الدولة.

لا تأخذكم بهم رحمة !
في بداية الجلسة ناشد رئيس النيابة هيئة المحكمة ألا تأخذها



الأمرام المسامي

المصدر :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٢ رجب ١٤١٩

بالتهمين رالة ولا رحمة مشيرا الى ان بين يدي قضية مصر جريمة ارتكبتها فلة انتقلت قلوبهم على الاتم والمعدون لا على البر والفقوى .. مؤكدا ان هذه الفلة خرجت من جحورها تعيث في الارض اسدا .. فلة خرجت لتقتل وتردع الامنين .. فلة خرجت لتبكي كسر الاحلام وواد الحربة وتكبيم الاطواء .. لتقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق .. ان هذه الفلة خرجت ضاربة بجميع الشرائع السلوية والقوانين عرض الحائط .. اتبعت خطوات الشيطان وتغللت من الحقد والكراهية عتيقة والقتل والارهاب اسلوبا والاستيلاء على السلطة غلبة .

انهم سفاحون وقتلة !

ان هذه الفلة ضلت واضلت عن سواء السبيل .. ووصف رئيس النيابة المتهمين بانهم : قتلة وسفاحون ماجورون .. ان من استلجهم يجب ان يعلم انهم لن يستطيحوا ان يخلوا من استقرار وامن واقلن هذا البلد .. وطلب بمنزع القناع الذي يلبسونه باسم الدين ويستترون خلفه .. لايد ان يسقط القناع حتى يرى الكافة تلك الوجوه والايدي الملتطخة بدماء

المسلمين الابرياء .. وتلك القلوب القاسية التي لا تعرف الرحمة .. ويجب ان يتأكد الجميع انهم ليسوا دعة بين ، بل دعة تسلط ومطمنة ..

ان ارض مصر الطيبة - ارض الكفلة - تئن من وطأة اقامهم عليها .. ويواصل رئيس النيابة مراعاته : ان هؤلاء الذين يتخفون من الدين مفضا والدعوة الى الفضيحة متجرا والحكم على الناس تعسلا .. الى هؤلاء القول هذا الحديث : « اعمل مثلثت كما تدبيران .. ومن الكيل الذي تكيل به تكال .. » صدق رسول الله .. ثم تقول رئيس النيابة في مراعاته تحريم القتل في القرآن الكريم والسنة وتطرق الى عطوبة القتل في القانون والاملة الجنائية على المتهمين من الاول حتى السادس .

يدعون للعنف والارهاب !

واوضح يسر رفاعي ان دفاع المتهمين من خلال مناقشتهم للشاميين يريد ان يثبت ان المتهمين قد ارتكبوا جرائمهم بدعوى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحولوا ان يسبقوا على تلك الجرائم الصيغة الشرعية .. واظهر الى ان المتهمين قد دعوا

النفس الى استخدام العنف والقوة وإثارة الفوضى والصراعات داخل البلاد .

ثم اختتم رئيس النيابة مراعاته مشيرا الى ان هؤلاء المتهمين قد ارتكبوا اعنف الجرائم واشنعها ومن المؤكد انه لا يقوم بارتكابها الا مجرمون عتاة تاضلت في انفسهم النزعة الاجرامية وهام بتسحقون في دين الله

وتسائل : اي دين يبيع القتل والعزل ؟

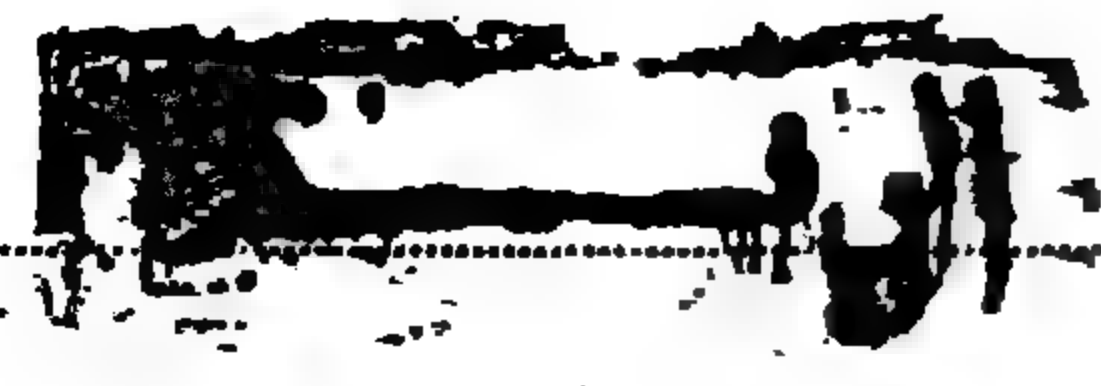
وقال رئيس النيابة : كلهم تسما بالدين واخطاء لوجوكم بفناء النحي .. لقد ظهرت النية ووضح الهدف الذي من اجله تسعون موضحا انهم خطروا الاسلام من داخله وشوهوه والاروا الصراعات الداخلية والوطنية البليضة .

ثم انتطف يسر رفاعي الى

مراعاته الى انه منذ ان عهد بتولي هذه القضية ومازال يرى الدماء تسيل من بين طيات اورالها ويسمع صوت تلك الطلقات الخادرة الطعرة تنوى في الذنى وهي اخذة طريقها الى ظهور المجنى عليهم . وبعد أكثر من ٤ ساعات من المرافعة قررت هيئة المحكمة تأجيل القضية لجلسة اليوم لاستكمال مراعاة اسلمة قنيل رئيس نيابة أمن الدولة العليا حيث سيتناول في

مراعاته ولقاء التزوير

طلعت الجلسة برئاسة المستشار وحيد محمود وعضوية المستشارين احمد عبد الطيف ومحمد حجازي بحضور المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا ويسر رفاعي واسلمة قنيل وهشام بنوى وعبد الخيم الحلواني رؤساء النيابة .



المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٢ - ١٩٩٢

استمرار مرافعة النيابة في قضية اغتيال المحجوب اختيار طريق «الكورنيش» لارتكاب الجريمة .. ضربة موجعة للسياسة والأمن الجنّة ينفون كسر الاقلام وتكليم الأفواه للاستيلاء على السلطة

أكدت أمس نيابة أمن الدولة العليا مرافعتها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقه أن المتهمين اختاروا طريق الكورنيش ليكون مسرحا لجريمتهم ، ليوجهوا ضربة قاسية للسياسة وللأمن معا . كما أكدت النيابة من بين منقذى جريمة الاغتيال ثلاثة راهبين تم تدريبهم في أفغانستان على أعمال العنف وطالبت النيابة باعدام المتهم الأول مدوح على يوسف الذي ادار حركته الاعتيال وقائد الحجاج العسكري لتنظيم الجهاد صفوت عبدالغنى مؤكدة أنهم اطلقوا على انفسهم جماعة النهى عن المنكر . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . واقارة الصراعات في الامة الاسلامية . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة المستشار وحيد محمود وعضوية المستشارين محمد عبداللطيف ومحمد عبدالسلام بحضور المستشار عبدالمجيد محمود الحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا وباسر رفاعى واسامة قنديل وعبدالمعز الحلوانى وهشام بدوى رؤساء النيابة بامانة سر نبيل شحاتة وعصام عبدالفتاح . وصف ياسر رفاعى رئيس النيابة المتهمين في مرافعته امام المحكمة



ياسر رفاعي

تابعت الجلسة نجوى عبدالعزيز

وحمد سيد عبدالجواد . كما تناول استعراض تقرير العمل الجنائي الخاص بفحص الأسلحة المضبوطة في مساكن كل من صفوت عبدالغنى في كعبيش بالهرم ، وممدوح بالمعصرة . ومحمد النجار بامبابة حيث تأكد تطبيق الأسلحة والذخائر مع التي تم ضبطها في مكان الحادث والمستخرجة من أجسامهم .

فكر المتهمين

ووضح رئيس النيابة فكر المتهمين قائلا انه ثبت من خلال مناقشته للشاهد ان هؤلاء المتهمين قد ارتكبوا جرائمهم بدعوى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا بأس ان يكون دفاع المتهمين مقتنعا بارتكاب من يدافعون

قائلا : انهم فئة خرجت تبغى كسر الاقلام وواد الحرية وتكلميم الافواذ لتقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق ضاربة بجميع الشرائع السماوية والقوانين عرض الحائط واخذوا من القتل والارهاب اسلوبا للاستيلاء على السلطة .

قتلة وسفاحون

ولشار رئيس النيابة إلى المتهمين داخل القفص قائلا انهم قتل وسفاحون ماجورون ونؤكد انهم لن يستطيعوا ان ينالوا من استقرار وامن وامان البلد . ولا بد ان ينزع من على وجوههم قناع الدين الذي يستترون خلفه حتى يرى الكافة تلك الوجوه القبيحة . فانديهم خصبة بدماء المسلمين الأبرياء . انهم ليسوا دعاة دين او رحمة بل دعاة تسلط ومشامة وبعد ان انكشفت سرائرهم الشريرة . يجب ان نفر منهم . لقد حاولوا العبور الى الشهوات والاغراض السيئة .

ادلة الاتهام

تم تناول رئيس النيابة ادلة الاتهام للمتهمين الاول والثاني وإقامة الدليل ضد المتهمين المنفذين للقتل واستعراض دور محمد النجار ورجلته منذ بداية هروبه من الفيوم حتى استقراره الحال في منطقة مطار امبابة وبداية معرفته بالمتهمين الاول ومنفذى الجريمة واستقرارهم شهرا في امبابة واعداد العدة لتنفيذ جريمة اغتيال وزير الداخلية . ثم استعرض جريمة القتل العمد المقترة بقتل آخر . وتناول تحريم القتل في القرآن والسنة والشريعة الاسلامية . وتطرق لعقوبة القتل في القانون والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وعقوبتهما الاعدام وشرح قواعد المساهمة الجنائية للمتهم الاول والثاني ثم انتقل الى تناول ادلة الاتهام للثالث والرابع والخامس والسادس وشرح اعتراف محمد النجار واعترافات صفوت وباقي المتهمين داخل جلسات قاعة المحكمة . كما تناول اعترافات زوجة المتهم الثامن عبدالناصر نوح والشاهدين عمرو مازن ومحمد حزين واعتراف المتهم على البحيرى .

عنهم لتلك الجرائم . في محاولة منهم ان يصبغوا على تلك الجرائم الصبغة الشرعية محاولين استغلال الحديث خطأ ليدعوا الناس إلى استخدام العنف والقوة لاجبار الآخرين على اتباع المعروف والانتفاء عن المنكر وبذلك فهم يقدمون دعوى صريحة لاشاعة الفوضى واثارة الصراعات في الامة الاسلامية . واكد رئيس النيابة ان المتهمين نصبوا كمينين على كوبرى الدقى لقتل وزير الداخلية وكان في المرة الاولى قد غادر الوزير مسكنة قبل نصب الكمين . وفي المرة الثانية التي كانت امام محلات بدر بلازا لم ينتبه الارهابيون الى اشارة محمد عبدالفتاح اثناء تحرك الوزير . ثم اختاروا الكورنيش لضرب السياحة حيث يوجد العديد من الفنادق والسفارات وضرب الامن لوجود مصلحة الامن العلم . ثم قاموا باستقطاب ثلاثة تم تدريبهم في أفغانستان وهم علاء ابو النصر طنطاوى وحامد عبدالعال . وحمد صلاح لتنفيذ الجريمة التي ارتكبوها بالفعل . واستعرضت النيابة اعترافاتهم في تسجيل تليفزيونى عن كيفية ارتكابهم الحادث وقالت النيابة ان هؤلاء المتهمين ارتكبوا اعنف الجرائم واشنعها لانهم عناة اجرام قاصلة في انفسهم النزعة الاجرامية ثم يتمسحون في الاسلام فائ دين هذا الذى يبيح القتل من غير قصاص لقد بحثت النيابة فلم تجد دينا واحدا يسمح بذلك . فهم ارتدوا قناع اللحن فكفاهم عملا بتحطيم الاسلام واثارة الصراعات الطائفية .

اننا نرى من نصب نفسه اميرا وقائدا وفرض نفسه على الساحة الاسلامية بينما يفتقد إلى انسيط مؤهلات القيادة واخذ يفتى في امور ليس له باع فيها . واثاب لنفسه تدمير الآخرين الذين يخالفون نهجه وطريقته فهم يضربون الدين في مقتل . فان الدماء تسيل من بين طيات اوراق هذه القضية ويعلو نحيب الثكالى وعويل الأراذل وصراخ اليتامى بعد ان اغتالت يد الارهاب ذوبهم وتطلب منكم القصاص ثم شرح تطابق اعتراف المتهم محمد النجار مع شهادة الضابط الذى تولى التحريات ومع شهادة ١٥ شاهدا وقت وقوع الحادث وانتقل الى قيام المتهمين الاول والثاني ودورهما في تجميع باقى المتهمين .



المصدر : **المصرى**

التاريخ : ١٢١ سنة ١٩٩٢

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

النيابة تتناول جرائم التزوير في قضية اغتيال المحجوب

واصلت امس نيابة امن الدولة العليا لليوم الثالث على التوالي مرافعتها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب حيث تناولت جرائم تزوير البطاقات الشخصية وكارنيهات الجهات الرسمية التي استخدمها المتهمون وعقد زواج المتهم الاول الذي انتحل فيه اسما غير اسمه كما تناولت مواقف عدد من المتهمين والادلة عليهم.

في بداية الجلسة ترفع اسامة قنديل رئيس النيابة فتناول الجانب القانوني في جريمة التزوير والمنسوب الي بعض المتهمين ارتكابها وبيان الاعمال التي ارتكبها كل منهم والادلة عليها ثم تحدث عن ادوار المتهمين عثمان الظهري وهاني يوسف الشاذلي والمتهم الهارب ابراهيم علام وكذلك ما قام به المتهمون من الاول حتي السادس واشتراكهم مع مجهولين وتزوير محررات رسمية في البطاقات الشخصية المنسوب صدورها الي مكاتب سجل مدني الجيزة والرميل والنزهة بالاسكندرية وعناقة وعين شمس وكوم امبو ورخص قيادة الدراجات البخارية المنسوب صدورها الي مرور الجيزة وبيانات اثبات شخصية منسوب صدورها الي ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع وعقوبة هذه الجريمة تصل الي الاشغال الشاقة.



الأمر

المصدر :

٤ من شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

□ النيابة تختتم مرافعتها في قضية المحجوب :

● المتهمون فكروا في نصف سيارة وزير الداخلية بسيارة مفخخة

● تأجيل القضية لجلسة ١٠ فبراير لبدء مرافعة الدفاع عن المتهمين

كتب - مصطفى الطرابيشي :

انتهت امس نيابة امن الدولة العليا من مرافعتها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق حيث تناولت شق حيازة الاسلحة والمفرقات التي كانت بحوزة المتهمين واستخدموها في الحادث والادلة التي صاحبت الدعوى من مضبوطات عثر عليها في الشقق التي كانوا يستأجرونها . وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية الى جلسة ١٠ فبراير لبدء سماع مرافعة الدفاع .

بدأت الجلسة بمرافعة هشام بدوي رئيس النيابة والتي تحدث فيها عن جرائم حيازة المتهمين للأسلحة والذخائر وان ارادتهم اتحدت على جرائم القتل كما تناول الاعمال المسهلة والمجهزة للجريمة التي انصبت على اتفاقهم على اعداد البنادق الآلية والذخائر والشقق للاختفاء فيها والتدريب على استخدام السلاح .

ثم اعقبه عبد المنعم الطواني رئيس النيابة فتناول الادلة الموضوعية التي توافرت بالاوراق ضد المتهمين الثاني والتاسع والعاشر والثامن عشر والمتهمين من العشرين إلى الخامس والعشرين وان هذه الجرائم جاءت متسقة مع بعضها متساندة على نحو يوفر لها الطمأنينة واستعرض رئيس النيابة ثبوت الادلة على ارتكاب هؤلاء المتهمين للجريمة واورد شهادة ضابط مباحث امن الدولة وتحريات التي افادت بعلم هؤلاء المتهمين عن مرتكبي حادث اغتيال الدكتور المحجوب وضبط مجموعة من الكتيبات الخاصة

باغتيال الدكتور علاء محيي الدين المتحدث باسم الجماعة الاسلامية وجاءت عناوينها « ابدأ لن أموت » وجاء بها ايضا ان علاء محيي الدين قتل غدرا على يد مباحث امن الدولة في شارع الهرم . ثم تناول رئيس النيابة جرائم الاتفاق الجنائي فوصف المتهمين وشرح بعد ذلك صلة العائدين من افغانستان بالمتهمين وانهم فكروا في نصف ركب وزير الداخلية بتفجير دراجة بخارية أو سيارة مفخخة تحمل كمية من العبوات المتفجرة . وانهى مرافعته بتطبيق ما جاء في قرار الاحالة بالنسبة للمتهمين وقد قررت المحكمة تأجيل نظر القضية الى جلسة ١٠ فبراير . عقدت الجلسة برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبدالسلام حجازي ومحمد عبداللطيف بحضور المستشارين عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا ويسر رفاعي واسامة قنديل رئيسي النيابة .



الأمرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٤١٢٢٢

حبس ٧ إرهابيين ١٥ يوما لاشتراكهم في أحداث إمبابية

أمرت النيابة مركز إمبابية بحبس ٧ إرهابيين تمكنت مباحث أمن الدولة من القبض عليهم أمس الأول لاتهامهم بالاشتراك في القاء العبوات الحارقة على سيارة الشرطة كما ضبطت في أوكارهم أسلحة ومفرقات استخدموها في الهجوم على الشرطة.

وكانت النيابة قد بدأت تحقيقاتها مع كل من : عادل جلال عراقي ، ٢٢ سنة ، طالب وممدوح السيد عبدالقادر ، ٢٢ سنة ، سمكري وصلاح محمد محمود عثمان ، ٢٢ سنة ، طالب ومحمد محمد عبدالعزيز مرزوق ، ٢٧ سنة ، نجار وعلى عبدالرحمن علي ، ١٦ سنة ، طالب واثنين آخرين حيث اعترفوا باشتراكهم في القاء العبوات الحارقة على سيارة الشرطة وعدد من حفلات العرس بالجيزة . وجهت اليهم النيابة تهم تنظيم جماعة الغرض منها تعطيل احكام الدستور والاعتداء واحراز مفرقات وامرت بحبسهم ١٥ يوما وضبط واحضار ١٠ متهمين آخرين كشفت التحقيقات عن اشتراكهم في الحوادث



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٤١٠ سنة ١٩٩٢

□ في قضية اغتيال ضابط أمن الدولة بالفيوم :

تأجيل طلب المحكمة لجلسة ١٦ فبراير

القادم

بنى سويف - صفتو عبدالجواد : وسط اجراءات أمنية مشددة حول مبنى محكمة استئناف بنى سويف والطرق المؤدية اليها وداخل قاعة المحكمة .. وصلت السيارة التي تقل المتهم مرسى رمضان محمد مرسى الطالب بالمعهد الفني التجارى والمتهم باغتيال المقدم احمد علاء الدين الضابط بفرع مباحث امن الدولة بالفيوم في العام الماضى .

وصلت السيارة متأخرة عن مواعيد ثلاث ساعات نزل المتهم وفى يده اليمنى القيد الحديدى مع حارسه . وفى اليسرى مصحف شريف من الحجم المتوسط حول المتهم - ان يبدو هادىء الاعصاب امام عدسة التصوير وراح يبتسم فى بعض الاحيان .

صمحت المحكمة للمتهم وبفاعة ورجال الحرس بالدخول وخلال ١٠ دقائق فقط . تم نظر دعوى الرد المقامة من المتهم وتقرر البت فيها فى جلسة ١٦ فبراير لاعلان بقى المتهمين الثمانية وبينهم ثلاثة بسجن طرة وثلاثة بسجن ابى زعبل وثلاثة هاربون . والمتهمون هم : خليفة محمود رمضان . ومحمد

محمد عبدالمنعم . ونور محمود رمضان عرابى . وسيد خالد محمود خالد . واحمد سليم على كحك . ومحمد سليم على كحك . ورجب

محمد عبدالرازق . وابراهيم عبدالقواب .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عبدالعزيز ابراهيم خضر

وعضوية المستشارين احمد عطية وحسنى عبدالرحمن . بحضور خالد زكى وكيل لول النيابة . وامانة سر عويس عبلس وشهدى بشاى .



الأمرام

المصدر :

١٢ من ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والهملو مات

السجن ٣ سنوات للمتهم بمحاولة تفجير سينما بدمياط

دمياط - على داود:

قضت محكمة جنايات أحداث رأس البر بمعاقبة المتهم محمد أحمد مصطفى عصعوص (١٧ سنة) بالسجن لمدة ٣ سنوات لحيازته مفرقات ومحاولة تفجير دور السينما بمنطقة رأس البر ، كما قضت نفس المحكمة بحبس المتهم ٦ أشهر أخرى مع ٥ متهمين آخرين لاتفاقهم معه جنائياً على تنفيذ الحادث ،

والمتهمون الخمسة هم : محمد زكريا الفيومي (١٦ سنة) ومحمد محمود رجب البابلي (١٥ سنة) وشقيقه عادل ومشام أحمد محمد عز الدين (١٥ سنة) وشهرته سعد ، والذي أعفى من العقوبة لأبلاغه عن بقية المتهمين وترجع وقائع القضية إلى أغسطس الماضي عندما ضبط المتهم الأول وبحيازته بعض المفرقات أثناء محاولته تفجير إحدى دور السينما بينما كان برفقة رفاقه يراقبون المكان وتمكن النقيب سالم إبراهيم من القبض عليهم أثناء مروره بشارع النيل متلبسين .

صدر الحكم برئاسة ياسر الشرقاوي رئيس محكمة جنايات أحداث رأس البر بأمانه سر محمد صالح في ظل حراسة أمنية مشددة بقيادة اللواء أنور حمودة ثابت مدير أمن دمياط وعقب النطق بالحكم شهدت قاعة المحكمة فاصلاً من السب والقذف تزعمه المتهم الأول «عصعوص» والذي وجه الفاظاً نابية لهيئة المحكمة ، وقد تقدم رئيس المحكمة على الفور بمذكرة إلى المستشار أحمد العزبي الحامي العام لنيايات دمياط ، والذي كلف على الفور عاطف متولى مدير نيابة بندر دمياط بالتحقيق في واقعة السب والقذف



حبس ٤ إرهابيين آخرين اشتركوا في حرق أندية الفيديو بامبا

كتبت - سهام عبدالعال

أمرت نيابة مركز امبابية أمس بحبس مجموعة أخرى من الإرهابيين تضم ٤ متطرفين من جماعة «الشيخ جابر» ١٥ يوما على نمة التحقيقات بعد أن اعترفوا باشتراكهم في حرائق أندية الفيديو بارض الجمعية بامبابية بناء على تعليمات قيادات الجماعة لفك الحصار الأمنى عن المنطقة. وكان وليد حامد وكيل أول نيابة امبابية قد استمع أمس إلى أقوال كل من علاء الدين محمد حسين (١٩)

سنة طالب ثانوى صناعي) ومحمود خلف العارف (١٩ سنة عامل كهربائي) وحسام عثمان محمد (١٨ سنة طالب بالثانوية العامة) وثروت عبدالحليم حسن منصور (٢٠ سنة) الذين القى القبض عليهم أمس الأول واعترفوا في التحقيقات بانضمامهم إلى «الجماعة الإسلامية» بامبابية وأنهم كانوا يجتمعون كل يوم عقب صلاة العشاء مع القيادى الشيخ عبدالمعزم بمسجد الرضوان ويلتقون كل يوم ثلاثاء مع الشيخ محمد عبدالجيد والشيخ جابر عقب صلاة العشاء بمسجد سيد المرسلين ويتبادلون الأفكار والتعليمات وقالو ان تلك استمر لمدة عام من انضمامهم للجماعة. واكدوا أنهم عقب حصار الشرطة لمنطقة امبابية يوم الثلاثاء ١٩٩٢/١٢/٨ جاءهم عضو الجماعة وطلب منهم مقابلة قيادات الجماعة يوم ١٢/١٠ عند مجمع الأنابيب بامبابية. وهناك تجمع أكثر من ٢٠ عضوا قسموا إلى ٤ مجموعات كل مجموعة ٥ أشخاص ووزعت عليهم اكياس مملوءة بالعبوات الحارقة وتلقوا التعليمات بشأن إحراق أندية الفيديو. وبالفعل قامت مجموعتهم بحرق نادى فيديو «جولدن» بارض الجمعية بامبابية ونهب الخمسة وبخل منهم اثنان إلى الفتاة التى تقف بداخل وطلبا منها شراء شريط وعندما ارتابت فيهما وطلبت البطاقة الشخصية فأخرجها أحدهما بالقوة من النادى وألقى الاثنان الواقفان بالخارج العبوات الحارقة على النادى بينما وقف الخامس لمتابعة الطريق بجوار السكة الحديد ثم فروا هاربين وجهت النيابة بإشراف أمين الصاوى مدير النيابة والمستشار نير عثمان المحامى العام لنيابات شمال الجزيرة للمتهمين تهم الاشتراك في تنظيم إرهابى الغرض منه الإخلال بالأمن العام وحيازة مفرقات والحريق العمد والانضمام إلى جماعة غير مشروعة وأمرت بحبسهم ١٥ يوما على نمة التحقيقات.



المصدر : إلى الأمام

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات : التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

تأجيل طلب الحكومة لتفسير حق رئيس الجمهورية في إحالة المتهمين للقضاء العسكري

كتب - سامي فهمي :

قررت المحكمة الدستورية العليا في جلستها أمس برئاسة المستشار د. عوض المر تأجيل النظر في طلب الحكومة لتفسير المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية إلى جلسة ٣٠ يناير الحالي. استعرضت هيئة المحكمة تقرير المفوضين حول طلب الحكومة، وقررت إصدار التفسير السبب، القاء لجأت الحكومة إلى المحكمة الدستورية بعد صدور حكم القضاء الإداري بإيقاف قرار رئيس الجمهورية بإحالة المتهمين في قضية الفعاستان وحزب الله إلى المحكمة العسكرية

بالإسكندرية قامت هيئة قضائية بالدولة بالطعن في القرار أمام المحكمة الإدارية العليا، وفي ذات الوقت طلبت من المحكمة الدستورية تفسير كلمة الجرائم الواردة في المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية والتي تنص على حق رئيس الجمهورية بإحالة جرائم البابين الأول والثاني من قانون العقوبات أي القضاء العسكري في ظل حالة الطوارئ. وجاء حكم القضاء الإداري ليؤكد على أن حق رئيس الجمهورية في إحالة القضاء العسكري ملقيد بجرائم بنوعها وليس بعينها وعليه استندت محكمة القضاء الإداري لهذا التفسير في حكمها بإيقاف قرار رئيس الجمهورية.



الأخبار

المصدر :

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

حبس المتهم هلال عبد الشفيق عضو التنظيم الارهابي



امرت نيابة امن
الدولة بحبس هلال
عبد الشفيق جودة
المتهم الذي ألقى
القبض عليه أثناء
وجوده داخل سيارة
بالجيزة وعثر معه
على ثلاث بنائق، وقد

اعترف المتهم بمعلومات هامة تفيد
اجهزة الامن في بحثها عن باقي
المتهمين الذين شاركوه في التخطيط
للاعتداء على رجال الشرطة في
الجيزة والفيوم.



✓ تهمة الارهاب لقاتل الشهيد خاطر

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم:
قررت نيابة الاسكندرية لأول مرة
توجيه تهمة الارهاب للمتهم حسين
بدران قاتل الشهيد علي خاطر.. وذلك
طبقا للتعديلات الجديدة في قانون
المقومات..



المصدر : **الوطن**

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

حبس الارهابيين قاتلي الجنديين ١٥ يوما على ذمة التحقيق

كتبت - نجوى عبدالعزيز :

أمر المستشار عبدالجيد محمود للشرف العام على ذمات امن الدولة العليا حبس الارهابيين عمرو يوسف فضل وهلال عبدالشفيع جوية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. اتهمت الذمات الارهابيين بالاشتراك مع آخرين في قتل جنديين من قوة شرطة النقل واللواصلا خلال تواجدهما لتأمين مخزن اسكة الحديد ببولاق يوم «الاثنين» الماضي. كما وجهت الذمات الى الارهابيين تهم الانضمام الى تنظيم سري مناهض لارتكاب اعمال ارهابية وحيازة اسلحة وتخاثر لاستخدامها في افعال مخلة بالامن والاستقرار والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع في قتل احد كبار ضباط المباحث

انهم تلقوا التعليمات من رمضان مصطفى حسن احد قيادات التنظيم الارهابي ويعمل سائقا بمحطة ابشواى بالقويسية وحضر من بلده منذ عدة شهور وتعرف على املائه بالامانة. وهربوا أثناء عمليات التطهير الى المحافظات الاخرى، وعانوا منذ اسبوعين، ولتكنه العبد

وسرقة سيارة. وكشفت تحقيقات شريف عبدالنبي رئيس الذمات باشراف المستشار محسن مبروك الحامى العام للذمات عن قيام الارهابي هلال عبدالشفيع ٢٩ سنة، بمساعدة آخرين من اعضاء تنظيم الجهاد بتشكيل مخطط ارهابي يستهدف تحريض الجماهير على كراهية لجهزة الشرطة. كما تبين



المصدر : **الوطن**

للتشروء والخدماء الصخفة والمعلوماء : التاريخ : **أفرفر ١٩٩٢**

من الءواء انءقاما من الشرطة. كما كشفء
الءءقفاء عن قفاء الارهابفاء نزه نصحى وعلى
عبدالوهاب بسرقة السفاء رقم ٥٨٢٠٨ من امام
منزل بالجفرة وءوجه الارهابفاء بالسفاء الى
منزل الارهابى هلال عبدالصفى بقرىة كحك
بالفىوم كما اعدوا الاسلحة النارية والزخاءر
لءنفىء مخططاءهم. اعترف هلال بانه عقب اغءفال
الجءبفاء ءوجهوا وءوزءهم كمفاء كبفرة من
الاسلحة والزخاءر لءقل كهاف ضباط المباحء.
ءمكنت لءهزة الامن من لءهاض مخططهم. والقاء
القبض على لءنفاء وقرار الباقى.

حبس الارهابفاء قاتلى

بقفة للنشور
ص ١



الأحرار

المصدر :

١ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

بعد قرار المحكمة الدستورية العليا :

المراسلة
المكتب
الاداري
الوزير

الوزير
الاداري
الوزير

وطبقا لهذا الحكم الذي
اصدرته المحكمة الدستورية
العليا اصبح حكم المحكمة
العسكرية بالاسكندرية سليما
وواجب النفاذ واصبح من حق
رئيس الجمهورية ان يحيل
مستقبلا إلى القضاء العسكري
اية جرائم ارهابية او غيرها من
الجرائم التي ينص عليها
قانون الطوارئ

١ متهمين
طعن المحكوم ضدهم في
الحكم امام محكمة القضاء
الاداري فقضت بوقف تنفيذ قرار
رئيس الجمهورية باحالة
القضيتين إلى المحكمة العسكرية
العليا وقالت ان قرار الاحالة غير
قانوني
احتكم رئيس الجمهورية إلى
المحكمة الدستورية العليا طبقا

علمت « الاحرار » ان تنفيذ
حكم الاعدام على الارهابيين طبقا
لقرار المحكمة العسكرية
بالاسكندرية سيتم تنفيذه خلال
اسبوع تنفيذا لقرار المحكمة
الدستورية العليا أمس الاول
« السبت » بتأييد حق رئيس
الجمهورية في احالة قضايا
الارهاب إلى القضاء العسكري
كان رئيس الجمهورية قد

احال إلى المحكمة العسكرية
العليا بالاسكندرية قضيتي
التنظيميين الارهابيين « الجهاد »
و « العائدون من افغانستان »
ونظرت المحكمة القضية
واستمعت إلى ادانة النيابة
ووقائع المتهمين . ثم اصدرت
حكمها يوم الخميس ٢ ديسمبر
الماضي باعدام ٨ وبالإشغال
الشاقة على ٢٥ وسجن ٦ وبرأة

للقانون الذي يعطيه هذا الحق
في حالة تنازع القوانين
والاول أمس « السبت » قضت
المحكمة الدستورية العليا
برئاسة المستشار عوض الكر :
« بحق رئيس الجمهورية متى
اعلنت حالة الطوارئ ان يحيل
إلى القضاء العسكري ايا من
الجرائم التي يعاقب عليها قانون
العقوبات أو أي قانون آخر »



المصدر : الأحرار

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢

الحكمة العليا

تلت طعن الحكومة

تتد الأكار العسكرية

في الأرابيين

قضت الدائرة الأولى بالحكمة الإدارية العليا أمس «الأحد» برئاسة المستشار محمد معروف بقبول الطعن المقدم من هيئة قضائية الدولة لإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضيتي «الجهاد» و«المائدون» من المفانستن إلى القضاء العسكري . تم أمس قبول الطعن شكلاً .

وأحالة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا برئاسة رئيس مجلس الدولة في جلسة تحدد هذا الشهر .

كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت في الأسبوع الماضي حكماً أكد دستورية قرار رئيس الجمهورية بإحالة المتهمين في قضايا الإرهاب والقضايا الأخرى ، التي نص عليها قانون الطوارئ

إلى القضاء العسكري .

انضج أن الحكومة كانت قد طلبت من المحكمة الدستورية العليا تفسيراً دستورياً لقرارات إحالة رئيس الجمهورية هذه القضايا للقضاء العسكري دون أن تطلب الحكومة الفصل في الحكمين المعارضين الصلح أولهما من القضاء العسكري ولتخيهما من



المصدر :

الأحرار

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

التاريخ :

٨ فبراير ١٩٩٢

ويؤكد استاذة القانون الدستوري ان حكم الادارية العليا لابد سيصدر بلفاء حكم محكمة القضاء الاداري استنادا الى حكم الدستورية العليا الذي يعد ملزما للكافة وبذلك يصبح القضاء العسكري مختصا بجميع القضايا التي تدخل في قانون الطوارئ ويحيلها اليه رئيس الجمهورية .

محكمة القضاء الاداري بوقف تنفيذ حكم القضاء العسكري .. وبذلك اقتصر حكم الدستورية العليا على التفسير مما يعني ضرورة استمرار الحكومة في طعنها في قرار محكمة القضاء الاداري امام المحكمة الادارية العليا حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ الحكم في حالة صدور حكم الادارية العليا بلفاء قرار محكمة القضاء الاداري .



المصدر :

الأمرام

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٨ شباط ١٩٩٢

القبض على المتهم الثاني في
حادث اغتيال فرج فودة
القت أجهزة الأمن بالجيزة مساء
أمس القبض على المتهم الثاني في
حادث اغتيال فرج فودة واسمه اشرف
السيد ابراهيم ٢٢ سنة [سماع] في
كمين أعدته له بميدان الجيزة، وكان
قد تمكن من الفرار بعد القبض على
زميله عبد الشافي رمضان حيث قفز
في المترو. وقد أحيل المتهم الى نيابة
أمن الدولة.



المصدر: الشهر

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ: ١٩٦٢

طعن الحكومة في قضيتي الإرهاب إحالة إلى المحكمة الإدارية العليا

تقرر إحالة طعن الحكومة في حكم القضاء الإداري الصادر يوم ٨ ديسمبر الماضي بوقف قرار الرئيس بإحالة قضيتي الإرهاب إلى الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة من المقرر أن يحدد المستشار محمد الجمل رئيس مجلس الدولة ورئيس الدائرة الأولى بالمحكمة جلسة خلال الأيام القليلة القادمة لتنظر الطعن.

كانت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا قد عقدت جلسة أمس برئاسة المستشار محمد معروف حيث نظرت طعن الحكومة في هذا الحكم. أعلنت هيئة قضايا الدولة أنه متى أعلنت حالة الطوارئ فسان من حق رئيس الجمهورية إحالة أي من الجرائم إلى القضاء العسكري مراعيًا المصلحة العليا للبلاد.



الأهرام

المصدر :

١٩٥٣

فبراير

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

رفض طعون المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية

صرح مصدر قضائي عسكري بأنه تم رفض الطعون المقدمة من المتهمين المحكوم عليهم في قضية الارهاب رقم ٢٢ لعام ٩٢ وعدم ٢٢ متهما والذين اصدرت المحكمة العسكرية العليا في ٢٣ ديسمبر الماضي احكاماً عليهم تراوحت بين الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن لخمس عشرة متهما وبالحبس لمتهم واحد وبراءة ستة آخرين.

وقال المصدر انه تمت دراسة الطعون بواسطة مكتب الطعون العسكرية بالادارة العامة للقضاء العسكري وانتهى الرأي الى عدم توافر اي سبب من اسباب قبول طعنهم وفقاً لنص المادة ١١٣ من قانون الاحكام العسكرية وذلك لعدم مخالفة الحكم للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تزويله اضافة لعدم اخلال الحكم بخلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه الاجحاف بحق اي من المحكوم عليهم وقال المصدر القضائي العسكري انه تم عرض الالتماسات المقدمة من المحكوم عليهم على السلطة المختصة وهي مساعد وزير الدفاع حيث قرر عدم قبول التماس اعادة النظر المقدم من الطاعنين صلاح حسين ابراهيم وعلى قاسم عبد الله وابراهيم عوض حسن ونشأت محمد بغدادى شكلاً. وأشار الى انه تقرر قبول الالتماسات اعادة النظر المقدمة من باقى الطاعنين شكلاً ورفضها موضوعاً.

وكان قد تم اعلان جميع المتهمين بالاحكام الصادرة ضدهم بعد التصديق عليها يوم السابع من يناير الماضي حيث بدأ منذ هذا التاريخ حساب مدة الخمسة عشر يوماً النصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون الاحكام العسكرية لتقديم الالتماسات اعادة النظر في هذه الاحكام. وجدير بالذكر ان الطعون المقدمة في القضية رقم ٢٤ لسنة ٩٢ جنایات عسكرية والمعروفة بقضية «العائدون من افغانستان» والتي سبق ان تقدموا بها قور اعلانهم بالحكم المصدق عليه مازالت قيد البحث بمكتب الطعون بادارة القضاء العسكري.



الأمرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ فبراير ١٩٩٢

□ بعد ٩ أشهر من الهروب: كيف سقط المتهم الثاني في قضية اغتيال الدكتور فودة؟

كتب - محمود النوبى وعبد الحميد شعيعين:

كشفت تحقيقات أجهزة الأمن مع الإرهابى أشرف السيد إبراهيم ٢٣ سنة، (سمالك) المتهم الثانى فى قضية اغتيال الدكتور فريج فودة فور القبض عليه مساء أمس الأول بميدان الجيزة عن أنه كان يختبئ داخل أحد الأوكار بمنطقة العمرانية بالجيزة، وأنه كان على موعد مع أحد أعوانه فى ميدان الإسعاف بالقاهرة لتنفيذ عملية إرهابية أخرى

وعلم مندوب الأمرام بأن المتهم أبو العلا عبد ربه الذى القى القبض عليه أمس الأول اعترف بقيامه بالاشتراك مع أربعة منظرين آخرين بقتل جنديى السكة الحديد وسرقة سلاح أحدهما المجرى مساء ليلة الاحتيال بأعياد الشرطة، وقد أرشد المتهم عن أسماء المتهمين الذين اشتركوا معه فى قضية السكة الحديد، وقرر المتهم أنه ارتكب الجريمة بعد أن تلقى أوامر تكتليه بها من القيادات الرئيسية من الجماعات الإرهابية للانتقام من الشرطة.

وشرح مصدر أمنى لمندوب «الأمرام» كيفية القبض على الإرهابى بعد ٩ شهور من هروبه: بأن أجهزة الأمن كانت لديها معلومات بالأماكن التى يتربد عليها فى محافظتى القاهرة والجيزة بعد هروبه مباشرة عندما سقطت

البراجة البخارية التى كان يقودها زميله عبد الشافى رمضان اثر اصطدام سائق سيارة الدكتور فودة بالدراجة حيث قفز داخل مترو مصر الجديدة الذى تصافى مروه فى تلك الاثناء فاستقله ومعه بنقلته الآلية واختفى وسط الزحام بينما القى القبض على زميله عبد الشافى رمضان.

وأضاف المصدر الأمنى: أن الحملات الاستبائية التى طوقت منطقة امبابية اسفرت عن القبض على عدد كبير من الإرهابيين وأنشاء استجواب أحدهم أرشد على مكان اختفاء الإرهابى أشرف السيد إبراهيم وأنه على موعد مع أحد أعوانه بميدان الجيزة حيث سيصطحبه الى ميدان الاسعاف بالقاهرة للقاء بعض الأعوان للتخطيط للقيام بعملية إرهابية أخرى ضد إحدى الشخصيات العامة، وفى الساعة السابعة والنصف مساء أول أمس وأنشاء وجوده بميدان الجيزة اطبق رجال مباحث أمن الدولة ومباحث الجيزة عليه بعد شغل حركته عنقه من الهروب. وصرح مصدر قضائى لمندوب «الأمرام» بأن هذا المتهم سيخجل محبوساً على ذمة محكمة أمن الدولة العليا حتى بدء جلسات المحاكمة فى قضية اغتيال الدكتور فودة والتى لم تلحق بعد لأنه كان قد صدر قرار بحبسه غائباً وشمله قرار الاحالة

قضايا وقضايا



المصدر :

الأخبار

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

٩ فبراير ١٩٩٢

وزارة الداخلية :

المتهم الثاني في اغتيال
فرج فوده مازال هاربا

نقى مصدر مسئول بوزارة الداخلية
مانشر أمس عن ضبط المتهم الثانى
الهارب في قضية اغتيال الدكتور فرج
فوده . أكد المصدر ان هذه الواقعة
ليست صحيحة وان الشخص
المقبوض عليه ليس من الهاربين في
قضية د . فرج فوده وانما هو احد
الخطرين على الامن .



المصدر :

الامر ام المسائي

للنشر والتوزيع: دار النشر والصحف والمطبوعات

التاريخ :

اعتراف باشتراكه في قتل جندي الحراسة

الارهابى أعد البندقية الآلية التى استخدمت فى حادث الاغتيال

५३५

عكف مصدر ابنى مسئول . للاهرام المسلى ، امس عن ضبط
الارملى ابو العلا محمد عبد ربه ، نكش ، المتهم الثامن الى حليث
العتيل الدكتور لوج لودة وقال المصدر ان الارملى ابو العلا اشترك الى
الاتفاق الجنلى مع اعضاء تنظيم الجهاد على تنفيذ الحليث . واعداد
السلاح الالى والقلاء عبوات ناسلة على سيارات بكليزة .

في اغتيال فرج فودة .
اشرف السيد ابراهيم
استخدمها
والخفيصة
الابن
المسلم . ان مهمة
وعلم . الامرام

كما انه شارك في حادث
الغيبيل جنديتي
الحراسة بشرطتي
النقل والمواصلات
قبل ثلاثة اسابيع
وتحول لجهة الامن
التوصل الى السلاح
المستخدم في اغتيال
لودة والبنديكيه
المسروقه من احد
الجنديين اللتين
ويواجه الازهلي ابو
العلاء عبد ربه عتوبه
الاعدام ضمن

المتهمين المشفرة
 الذين طلبت النيابة
 بإعدامهم والسجن
 للدلالة باليقين
 وسجل مع زميله
 الشريف إبراهيم
 محبوسين لحضور
 جلسة المحكمة .

ومن جهة أخرى
أورثت وكالة أبناء
الشرق الأوسط في نينا
لها أمس أن الأرحم
أشرف السيد إبراهيم
العلمي في

اغتيال فرج فودة
 سيحكم ضمن باقي
 اعضاء التنظيم
 وسوف يواجه علوية
 الاعداء لاتهلمه بالقتل
 العمد مع سبقي
 الاصرار والترصد
 والشروع في قتل عدد

لغز من المواطنين
وهيئة اسلحة ثارية
والخيار بين ترخيص
لاستخدامها في اعمال
لغز بالامن العام .

رئيس مجلس الشعب
ولمعت المجبوب
ذمة قضية الخليل
الغنى المجبوس على
قودة من صلوات عبد
خلة الخليل الدكتور
مع المتهم انه تلقى
التحقيقات المبدئية

والعلم منسوب
- الأهرام المسمّى "إن
المتهم الذى سيجرى
محكمة أمام محكمة
أمن الدولة العليا
طوارئ" مع ١٢
آخرين ارشد المبلّغ
عن عدد من زملائه
الهاربين وأوكارهم .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والاعلامات التاريخ : ٩٢ / ٢ / ٩٠

سقط أبو العلا.. أحد قتلة فرج فوده

كتب - جمال عبد الرحيم :

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإحالة أبو العلا محمد عبد ربه « نقاش » المتهم الثامن في حادث اغتيال د . فرج فوده في يونيو الماضي بمدينة نصر إلى محكمة أمن الدولة العليا - طوارئء محبوسا على ذمة القضية ضمن ١٣ متهما في القضية وذلك بعد ان ألفت أجهزة الامن القبض عليه .

طلبت النيابة بتوقيع عقوبة الاعدام على المتهم ووجهت له تهم الاتفاق الجنائي والقتل العمد والتزوير وحباسة اسلحة نارية ونفاخر لاستخدامها في الاخلال بالامن والنظام العام ..

وتبين ان المتهم قدم السلاح والخيرة للمتهمين بعد ان اشتراها مع المتهمين التاسع والعاشر في قضية اغتيال د . فرج فوده .

وعلمت « الجمهورية » ان المتهم اعترف بأنه أعد السلاح الالى الذى استخدم فى عملية اغتيال فرج فوده واتكر الاشتراك فى التنفيذ .. واعترف باشتراكه فى قتل الجنديين المكلفين بحراسة مخازن ورش السكة الحديد والقاء عبوات حارقة على الاجويبسات السياحية .

وصرح مصدر أمنى مسئول بان سلطات الامن عثرت مع المتهم على كشف بمرتبات . ومكافأت اعضاء التنظيم الارهابى لقيامهم بعمليات تخريب واعتداءات على رجال الشرطة .



الأمرام

المصدر :

١٩٩٢ فبراير

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

الدفاع في قضية المحجوب يدفع بانتفاء تهمة الاتفاق الجنائي

بدأ الدفاع في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب أول مرافعاته أمس حيث دفع ببطلان قرار احالة قضية ٣ متهمين جدد إلى المحكمة كما دفع بانتفاء تهمة الاتفاق الجنائي في قرار الاجالة . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبدالسلام حجازي ومحمد عبداللطيف بحضور ياسر رفاعي وعبدالمعز الحلواني رئيس النيابة . وقد ترفع الدكتور عبدالحليم مندور المحامي فتناول في مرافعته تأصيل الدعوة الاسلامية منذ عهد نابليون والمواجهات السياسية لها مع العثمانية . ونفى المحامي ان تكون هناك فتنة بين المسلمين والمسيحيين او ان هناك ارقابا بين جناحي الامة . وناشد رئيس الجمهورية الذي يدعون له بالتوقيف ان يمد يده لانهاء هذه المواجهات خاصة ان ليس لدى المصريين سواء ياتمنونه على مصر . ثم طالب المحامي بضم مذكرة وزير الداخلية التي قدمها لمجلس الوزراء يوم ٢٧ يناير ١٩٩١ عقب الحادث تتناول تهمة الاتفاق الجنائي ودفع بانتفائها كما دفع ببطلان قرار احالة المتهمين محمد علي البحيري ومصطفى الشنتلي ومحمد نميري عبدالموجود إلى المحكمة وقال انه كان يجب احوالهم لدائرة اخرى .



المصدر : **الوفد**

للتشريع والخدمة العامة والصحف والمطبوعات : التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

تأجيل محاكمة الإرهابي قاتل الشهيد ، خاطر ، الى يوم ، الثلاثاء ، بدران ، يطلب «مهلة» للاتصال بمحاميه .. وينفى علمه بموعد الجلسة !

الجلسة نصف ساعة ، وكانت للحكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية برئاسة العميد فيصل هبة ، وعضوية
القائد ابراهيم قطاطو واحمد شكرى ، وممثل الادعاء
العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية ، وقد بدأت
اولى جلساتها صباح امس انكر الإرهابي التهم الموجهة
ليه ، وادعى عدم علمه بموعد الجلسة ، وطلب مهلة
للاتصال بمحاميه لتوكيله ، أكد رئيس المحكمة إعلان
التهم بالجلسة في سجن الحفيرة وأبديت للحكمة
استعدادها لانتداب محام للدفاع عنه .

الاسكندرية - زكريا فكرى :
قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية صباح
امس ، تأجيل نظر قضية الإرهابي حسن بدران للتهم
بقتل نائب الشرطة الشهيد على خاطر الى يوم «الثلاثاء»
القادم ، وجهت المحكمة للإرهابي ، تهم قتل النائب ، خاطر ،
والشروع في قتل للقائد محمود الخرنجى بالامن المركزي ،
والتعدي على افراد القوة التي دفنت امر ضبط واحضار
للتهم ، كما وجهت المحكمة الى بدران ، تهمة حيازة
واحتراز لسلحة ونشائر بدون ترخيص ، استغرقت



المصدر : الشرق الأوسط

١٤ فبراير ١٩٩٢

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط إجراءات أمنية مشددة

المحكمة العسكرية المصرية تنتظر

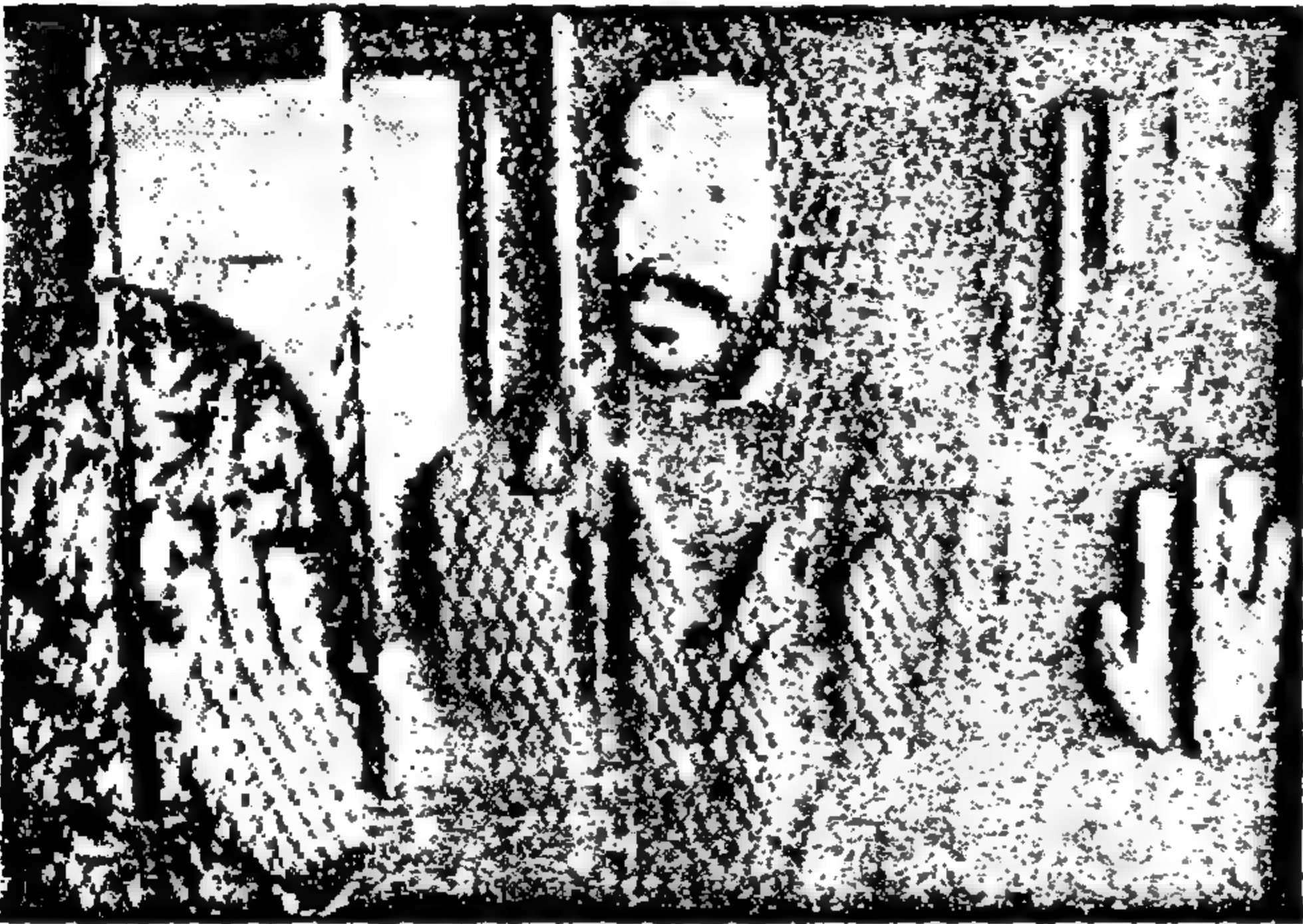
قضية قاتل نقيب الشرطة

الاسكندرية: الشرق الأوسط

وسط إجراءات أمنية مشددة شاركت فيها قوات خاصة من الشرطة العسكرية بدأت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية صباح امس محاكمة حسن شحاتة بدران الذي وجهت اليه النيابة العسكرية 3 اتهامات اولها قتل نقيب الشرطة علي محمد خاطر عمداً قبل نحو شهرين ونصف الشهر. ويواجه شحاتة اتهاماً ثانياً بالتعدي على أفراد القوة التي قامت بتنفيذ امر ضبطه واحضاره لاتهامه في جناية أخرى إذ اطلق على القوة عبارات نارية من سلاح يحمله. اما التهمة الثالثة فهي حيازة واحراز اسلحة ونخائر دون ترخيص وهي عبارة عن مسدس ماركة «بريت» عيار 9 ملم وآخر ماركة «ستار» عيار 9 ملم و126 طلقة نارية من العيار نفسه. وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية عقدت جلساتها عند الساعة العاشرة و45 دقيقة من صباح امس واستمرت لمدة 10 دقائق حيث نادى رئيس المحكمة العقيد فيصل هببة على المتهم الذي كان وصل في وقت سابق حيث يقضي عقوبة الاشغال الشاقة لمدة 15 عاماً لادانته في قضية أخرى تتعلق بتنظيم الجهاد المتطرف. وتلا رئيس المحكمة على شحاتة قرار اتهامه المتضمن التهم الثلاث الموجهة اليه فانكرها جميعاً وانتدبت المحكمة احد المحامين للدفاع عن المتهم لتغيب المحامين الموكلين عنه.

بدء محاكمة قاتل الشهيد على خاطر بالإسكندرية

المحكمة واجهت الإرهابى بالتهمة المنسوبة اليه وقررت التأجيل إلى بعد غد



الإسكندرية - حسين ثابت:

فى أولى جلساتها لمحاكمة قاتل الشهيد نقيب الشرطة على خاطر. واجهت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية المتهم الإرهابى حسن شحاتة بدران بالتهمة المنسوبة اليه، وهى القتل العمد، والشروع فيه، ومقاومة السلطات، وأحراز أسلحة، ونخاطر بدون ترخيص. ونفى المتهم خلال الجلسة التى لم تستغرق سوى ١٠ دقائق كل هذه التهم، وأعلن من قفص الاتهام أنه وكل اثنين للدفاع عنه، ولكنهما لم يحضرا، فانتدبت المحكمة أحد المحامين للدفاع عنه، وقررت التأجيل إلى بعد غد «الثلاثاء».

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة العقيد فيصل هببة، وعضوية المقدم إبراهيم محمد قطاو، والمقدم أحمد شكرى ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس نيابة الإسكندرية العسكرية، وبإمانة سر المساعد رمضان حيث نودى على المتهم حسن شحاتة بدران ٤٢ سنة - عطار، وسأله رئيس المحكمة عن دفاعه فقرر المزم أنه وكل اثنين من المحامين للدفاع عنه، ولكنهما لم يحضرا الجلسة فانتدبت المحكمة أحد المحامين لحين حضور المحامين الموكلين، ثم تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام الموجه إلى المتهم، والذي يتضمن القتل العمد للشهيد النقيب على محمد على خاطر،

المتهم فى قفص الاتهام يتابع إجراءات محاكمته

[تصوير: حسين فتحى]

وقد طلب الدفاع المنتدب مهلة للاطلاع، وفى نهاية الجلسة أصدرت المحكمة قرارها المتقدم بالتأجيل لجلسة بعد غد الثلاثاء لإعطاء مهلة للدفاع المنتدب وللمتهم لإعلان محاميه للحضور مع استدعاء كبيرة الأطباء الشرعيين، والشهود.

ومما يذكر أن المتهم يقضى عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لادانته فى القضية رقم ٢٢ لسنة ٩٢ جنابات عسكرية المعروفة باسم تنظيم الجهاد.

والشروع فى قتل زميله المقدم محمود المخزنجى، ومقاومة القوات المكلفة بضبطه يوم ٢٥ نوفمبر الماضى، وحيازة، وأحراز مسدسين ماركة (برتا وستار)، و١٢٦ طلقة عيار ٩ مللى بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالنظام العام. وقد نفى المتهم هذه التهم، ثم نودى على شهود الإثبات وعددهم ١٥ شاهدا من ضباط القوة المشاركة فى عملية اقتحام وكر المتهم لحظة الحادثة، وأشهد نفى بينهم زوجتا المتهم.



الأخبار

المصدر :

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ فبراير ١٩٩٢

بدأت محاكمة الارهابي «بدران» قاتل الشهيد خاظم اتهامات عقوبتها الاعدام .. المحكمة تستمع الى ٢٠ شاهدا بعد غد

قردت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر الدعوى المتهمة فيها الارهابي حسن بدران بقتل النقيب الشهيد علي خاطر الى جلسة الثلاثاء القادم لاستكمال اعلان الشهود ميتة الدفاع عن المتهم . وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد عدلت اول جلساتها برئاسة العميد فيصل ميتة وعضوية المقدم ابراهيم محمد قاطر والمقدم احمد شكري وسكرتارية المساعد سعيد رمضان .. ومثل النيابة العميد سيد حمودة رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية .

وقد تجمع عدد كبير من المواطنين امام المحكمة وانهاروا بالسباب والشتائم على المتهم الذي اُتهم

باطفاله تم قتل ضابط الشرطة واتهمه بالتجريد من الانسانية والخسة . وبدأت جلسة الاجراءات بتلاوة قرار الاتهام الذي يتلخص في اربعة بنود عقوبتها الاعدام .. حيث كان الاتهام الاول القتل العمد لضابط الشرطة النقيب علي محمد علي خاطر بان اطلق عليه عدة اعمرة نارية قاصدا قتله حيث اصيب اصابعات قائده بالراس والكف والبطن طبقا لما قاله بالراس والكف والبطن طبقا لما هو وارد بالصفة التشريعية .. وكذلك الشروع في قتل المقدم محمود عبده كامل المخزنجي حيث اصيب اصابعات خفيفة في كتفه قاصدا قتله وخاب اثر جريته لتدارك الجنى عليه العلاج القدرى وفي الوقت المناسب .. وكذلك التعمد على الفراد قوة الاقتحام لتنفيذ قرار المحكمة العسكرية العليا بغضب واحضار المتهم على ذمة القضية رقم ٩٢/٢٣ جنائيات عسكرية بان اطلق عدة اعمرة نارية من سلاح يعمله ونجح من ذلك موت النقيب علي خاطر .. ووجهت المحكمة ايضا تهمة احراز اسلحة بدون ترخيص وهي عبارة عن مسدس ايطالي طراز « برتا » عيار ٩ مم ومسدس اسباني طراز « ستاو » عيار ٩ مم بالاضافة لاحرازه عدد ١٢٦ طلقة عيار ٩ مم دون ان يكون مرخصا له بحمل السلاح حيث كان احراز الاسلحة والطلقات لتنفيذ افعال تنخل بالنظام العام .

ويبلغ عدد الشهود بالقضية ١٥ ، شاهد اثبات من بينهم سيدة واحدة فقط هي الدكتورة « انهار غنيم » وكيل الوزارة للطب الشرعى بالاسكندرية .. بالاضافة الى اربعة شهود نفى هم سعاد عبد الحميد الزوجة الاولى للمتهم وخضرة السيد علي الزوجة الثانية للمتهم وشاهد من اقاربه هما احمد عبدالفتاح كفاي ومحمد فتح الله .



الارهابي حسن بدران في طريقه الى قاعة المحكمة وسط حراسة مشددة
تصوير : محمود عبدالعزيز



الجمهورية

المصدر :

١٤ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية المحجوب

الدفاع يطلب تصوير المرافعة

بالفيديو !!

النيابة: تم الكشف الطبي وجار

علاج المتهمين

واصلت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» أمس سماع مرافعة الدفاع في قضية اغتيال المحجوب وطالب حراسته ودفع بطلان اثن الضبط والتفتيش لبعض المتهمين وبطلان اعترافاتهم

كتب الجلسة

جمال عبد الرحيم

تصوير سليمان عطيفي

في العام الماضي وبطلان المعاينة التصويرية التي اجرتها النيابة بالفيديو عقب ضبط المتهم محمد النجار

وطالب المتهم مدوح على يوسف من جريدة معارضة نشرت خبرا عن بطلان زواجه وتكذيب الخبر بعد تقديمه فتوى من الأزهر تلغي صحة الزواج

وطالب الدفاع ان تسمح المحكمة بتصوير مرافعات الدفاع التي تتم بالمحكمة بالفيديو وسمحت المحكمة وطالب الدفاع بضم التحقيقات التي اجريت مع المتهمين في قضية التجسس لحساب اسرائيل المتهم فيها فارص صبحي مصراطي وابنته فائزة

وفي نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة الغد «الاثنين» لمواصلة سماع الدفاع في القضية

عقدت الجلسة برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد

عبد السلام ومحمد عبداللطيف بحضور ياسر رفاعي وعبد المنعم الحلواني رئيس النيابة وامانة مر نيل شحاته وعصام عبدالفتاح

قدم ياسر رفاعي رئيس النيابة في بداية الجلسة خطابا من مصلحة السجون يفيد انه تم توقيع الكشف

الطبي على المتهمين مدوح على يوسف وحامد عبدالعال وابراهيم ربيع وجاري علاجهم

دفع الدكتور عبد الحليم منسور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين في الجلسة ببطلان اثن الضبط والتفتيش لبعض المتهمين كما دفع ببطلان

اعترافاتهم لعدم حياد التحقيقات التي اجرتها نيابة امن الدولة العليا وبطلان استجوابهم لعدم تمكين المتهمين بالاستعانة بالمحامين الموكلين عنهم

ودفع الدفاع ايضا ببطلان اجراءات التسجيل الذي تم تسجيله للمتهم الثاني تصفوت عبدالقني داخل قاعة المحكمة



□ في أولى جلسات المحاكمة :

قاتل الشهيد على خاطر ينكر الاتهامات الموجهة اليه انتداب محام للدفاع عن الارهابي بعد غياب موكله

الاسكندرية - حسين ثابت :

انكر الارهابي حسن شحاتة بدران التهم التي وجهتها له المحكمة العسكرية العليا امس اثناء محاكمته والتي تمثلت في قتل النقيب على محمد خاطر والشروع في المقدام محمود المخزنجي ومقاومة السلطات وجبازة واحراز اسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص فطرت المحكمة تاجيل نظر القضية الى جلسة بعد غد الثلاثاء .

كانت المحكمة العسكرية العليا قد بدأت امس نظر القضية رقم ٤ جنليات عسكرية والمتهم فيها الارهابي حسن شحاتة بدران ٤٢ سنة حيث نادى رئيس المحكمة على المتهم الذي كان قد وصل الى قاعة المحكمة من السجن حيث يقضى عقوبة الاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما لادانته في القضية رقم ٢٣ والمعروفة باسم تنظيم الجهاد وتلا عليه قرار الاتهام الذي



الارهابي حسن شحاتة في طريقه الى المحكمة

(تصوير : حسين فتحي)

تضمن قتل النقيب شرطة على محمد خاطر يوم ٢٥ من نوفمبر العام الماضي بان اطلق عليه عدة اعيرة نارية قاصدا قتله معا دى الى اصابته بالرأس والكتف اليمين والبطن ومات بعدها بايام والشروع في قتل المقدم محمود

اطلق اعيرة نارية من سلاح كل يحمله .
التهمة الثالثة : احراز وجبازة مسدسين وعد ١٢٦ طلقة ٩ ملي بدون ترخيص لاستخدامها في نشاط يخل بالنظام العام .

وبعد انتهاء رئيس المحكمة من مواجهة المتهم بالتهم الثلاث سألته هل حدث منك ذلك فلنكر الارهابي جميع التهم .. ثم تقدم الدفاع الذي انتدبه المحكمة - بعد ان غلب المحامين اللذان وكلهما الارهابي - بطلب الى المحكمة لتأجيل نظر الدعوى للاطلاع على ملف القضية ثم ثلث المحكمة على شهود الاتبالت وعددهم ١٥ شاهدا وشهود

النفي وعددهم ٤ شهود من بينهم زوجتا المتهم بعدما قررت هيئة المحكمة برئاسة العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدمين ابراهيم محمد قطاطو واحمد شكرى تاجيل نظر الدعوى الى جلسة بعد غد الثلاثاء لاعطاء مهلة للمتهم لاعلان محاميه ولينمكن المحامي المنتخب من الاطلاع على ملف القضية واعلام جميع الشهود واستدعاء رئيس الاطباء الشرعيين للشهادة.



الأمرام

المصدر :

١٤ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الدفاع في قضية المحجوب

يدفع ببطلان تفتيش

واعتراف المتهمين

واصل الدفاع أمس مرافعاته

في قضية اغتيال الدكتور

رفعت المحجوب حيث دفع

الدكتور عبد الحليم مندور

المحامي ببطلان انون التفتيش

والقبض على المتهم الثاني

صفوت عبد الغنى استنادا إلى

أن التحريات كانت غير

صحيحة وأنه لم يقبض عليه

في شقة كعبيش بامبابية وكذلك

بالنسبة للمتهمين عزت

السلاموني وممنوح على

يوسف كما دفع ببطلان

اعتراف المتهمين وأنه كان وليد

أكرام.

كما دفع ببطلان استجواب

المتهمين بزعم عدم تمكن

بعضهم من الاستعانة

بمحامين وبطلان المعاينة

التجسورية للحادث التي

أجرتها النيابة للمتهم محمد

التجار. وقررت المحكمة برئاسة

وحيد محمود إبراهيم

باستكمال مرافعة الدفاع

بجلسة اليوم.



الجمهورية

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٩٢

في قضية اغتيال المحجوب استكمال مرافعات الدفاع أول مارس مندور: اعترافات المتهمين بسبب التعذيب!

كتب - محمد منازع :

قررت امس محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار وحيد ابراهيم تأجيل نظر قضية اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وطاقم الحراسة الى جلسة اول مارس القادم لمواصلة سماع مرافعات الدفاع

بينه وبين محمد صلاح ومحمد عبدالفتاح وحامد عبدالعال.. قبل الحادث بدء ايام في شقة المنيب. وقال في موضع اخر ان تلك تم قبل الحادث بدء لشهر في حجرته بامبابه

وقال انه تأكد من عدم صحة القوال المتهم عندما اعترف باستخدام السلاح المضبوط في حجرته في الحادث.. بينما أكد تقرير المعمل الجنائي ان هذا السلاح لم يستخدم

من جهة اخرى.. وافقت المحكمة على طلب المتهم الاول ممدوح يوسف لتصحيح عقد زواجه وتحرير وثيقة زواج جديدة باسمه الصحيح

تعرض الدفاع في جلسة امس لاعتراقات المتهم الثالث محمد التجار امام النيابة وأشار الى انها املت عليه. وجرى التحقيق معه وهو مصاب في مستشفى للسجون في غيبة المحامين وقال د. عبدالعليم مندور المحامي الثابت من لوراق التحقيق ان المتهمين الثلاثة الاول ممدوح علي يوسف وصفوت عبدالقنى والتجار، قبض عليهم بدون اذن من النيابة وبناء على تحريات غير صحيحة.. وانهم تعرضوا للتعذيب للاقرار بوقائع غير صحيحة واضاف الدفاع ان التجار نفسه تضاربت اقواله.. حيث نكر في البداية ان الاتفاقات..



الأمرام

المصدر :

١٢ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

□ في محاكمة قاتل الشهيد على خاطر: الضباط يؤكدون ان المتهم اطلق النار عليه وزوجته تنفي الاسكندرية - من حسين ثابت:

تواصل المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم سماع اقوال باقي الشهود في قضية الارهابي حسن شحاته بدران المتهم بقتل الشهيد على خاطر بعد ان استمعت امس الى اقوال ٨ من ضباط الشرطة الذين شاركوا في عملية ضبط المتهم، واكد رئيس المحكمة خلال مناقشته للدفاع، والشهود ان ضابط الشرطة في المقام الاول هو انسان يحكمه ضميره، وان عدم قيام ضباط الشرطة باطلاق النار على المتهم بعد ان اطلق عليهم النيران، واصاب اثنين منهم كان بدافع الخوف على حياة اطفاله الابرياء.

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها صباح امس برئاسة العقيد فيصل هبة وعضوية المقدم ابراهيم قطاط، والمقدم احمد شكري، ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية، وسكرتارية المساعد سعيد رمضان حيث استمعت الى اقوال ٨ من ضباط الامن المركزي، والمباحث الجنائية، ومباحث امن الدولة، وقد اكد الضباط انهم سمعوا اصوات طلقات نارية من داخل المسكن الذي كان يختبئ فيه المتهم وشاهدوا المقدم محمود المخزنجي قائد قوة الاقتحام وهو يخرج مصابا والشهيد على خاطر ملقى على الارض داخل الحجرة التي كان يقيم فيها المتهم، وقد قررت المحكمة سماع شهادة زوجة المتهم خضرة السيد على، التي كانت مع المتهم لحظة القبض عليه نظرا لانها على وشك الوضع، وذلك قبل استكمال سماع شهادة شهود الاثبات، وقد قررت الزوجة ان زوجها لم يطلق اي اذيرة نارية لانه لم يكن معه سلاح وان الضباط هم الذين اطلقوا النيران وان زوجها طلب منهم وقف اطلاق النار حتى يسلم نفسه، وقد خرج اليهم خارج المسكن وهو يحمل اطفاله خوفا عليهم.

النيابة تطالب باعدام قاتل الشهيد علي خاطر والطب الشرعي يؤكد مقتل الضابط برصاص الارهابي الاسكندرية : من حسين ثابت :

واكتت كبيرة الاطباء الشرعيين ان الرصاص المستخرجة من كتف الشهيد علي خاطر ومن ظهره هي من نفس نوعية الرصاص المستخدم في المسدسين اللذين ضبطا مع المتهم وتفق مع وصف الحادث الذي قرره المقدم محمود المخزنجي .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس برئاسة العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدم ابراهيم لطاطو والمقدم احمد شكري ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم محمود عبدالفتاح مدير النيابة وسكرتارية المساعد سعيد رمضان . حيث استمعت الى احوال المقدم محمود المخزنجي قلند قوة الاقتحام والعقيد عفيفي كامل وكيل المباحث الجنائية وقلند المأمورية و٤ ضباط آخرين ممن شاركوا في عملية الضبط . حيث اكادوا ان القوة لم تطلق اي اذيرة نارية وانه بمجرد دخول المقدم المخزنجي والشهيد علي خاطر داخل الحجرة التي كان بها المتهم فلجأهم باطلاق النيران بكثافة ثم وصفوا كيفية وقوع الحادث .

كما اكتت الدكتور انهار السيد غنيم كبيرة الاطباء الشرعيين ان اصابة الشهيد علي خاطر والرصاص المستخرجة من كتفه اليمنى وظهره من عيار ٩ ملي طويل وبها « ميلزيب » يمينيه وهي من نفس نوع وعيار المسدسين المضبوطين مع المتهم وان السلاح المستخدم كلنت به اثار بارود حديثة مما يؤكد اطلاقهما في وقت معاصر للحادث .

طلبت النيابة العسكرية باعدام المتهم حسن شحاتة بدران لقتله عمدا الشهيد علي خاطر والشروع في قتل زميله المقدم محمود المخزنجي لحقته قيامهما بالقاء القبض عليه . وقالت النيابة ان موقف الشهيد علي خاطر النبيل في الامتناع عن اطلاق النار خوفا على حياة اطفال المتهم هو موقف شجاع قابلهم المتهم باطلاق النار عليه في خسة ونذالة بعد ان احتسب في اطفاله .



المصدر :



للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

الارهابى بدران يطعن على قرار إحالته للمحكمة العسكرية

كتب - حمدي حمادة :

طعن الارهابى حسن شحاتة
بدران قتل الضابط على خاطر في
قرار إحالته للمحكمة العسكرية .
تقدم الارهابى بالطعن أمام
محكمة القضاء الإدارى
بالقاهرة . أكد الطعن مخالفة
قرار الإحالة الى القضاء
العسكرى للدستور . طلب
«بدران» . الحكم بصفة
مستعجلة وإلغاء قرار إحالته
للمحكمة العسكرية العليا
الاسكندرية .



المصدر: الدرع الأحمر

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ:

١٩٩٣

□ كبيرة الاطباء الشرعيين تؤكد للمحكمة:

**الرماس الذي أدى لانتقال الشهيد طس خاطر أطلقه حسن نخاعة وقت الاستخدام
النيابة دماء الشهيد تطالب المحكمة بإعدام الارهابي قصاصا**



أكدت الدكتورة انهار السيد غنيم كبيرة الاطباء الشرعيين بالاسكندرية امام المحكمة العسكرية العليا أمس انها اخرجت مذبوحاً ناريًا عيار ٩ ملي طويل عليه ٦ ميلازيب من ظهر النقيب على خاطر وقلت ان الطينجتين المضيوطتين لدى المتهم لهما نفس عيار المذبوح الناري وقد ثبت وقت الحادث ان يهما اثار برود يدل على استخدامهما لاذك كما قرر المقدم محمود المخزنجي قائد مجموعة الاقتحام وكر الارهابي حسن شحاتة بدران انه بعد اقتحام الباب الخارجي الذي رفضت زوجة المتهم فتحه مدخل ومعه النقيب على خاطر فحاولت الزوجة منعهما من الدخول الا انهما تمكنا من ذلك وقد شهد هذا الارهابي حسن شحاتة بدران يلق مستندا على جدران الحجرة وبجواره ثلاثة اطفال صغار وامامه لمبة كيروسين ضربها بقدمه فاطفأها على الفور ثم اخذ في اطلاق الرصاص عليهما مما ادى الى اصابته وقتل النقيب على خاطر ..



الارهابي حسن شحاتة

الشهيد على خاطر بطلقة في بطنه وانكفا الى الامام وعندما حاولت مساعدته بيدي اليمنى اصبت بطلق ناري في كتفي اليسر ولاحظت سقوط رأس الشهيد على خاطر الى الامام جهة الارض ثم استدار وسقط على ظهره واستمر المتهم في اطلاق

كانت المحكمة العسكرية العليا أمس قد استمعت على مدى ٧ ساعات ونصف الساعة الى شهادة قائد مأمورية ضبط الارهابي حسن شحاتة بدران وقائد مجموعة الاقتحام واربعة ضباط آخرين وشهادة كبيرة الاطباء الشرعيين كما استمعت الى مراجعة النيابة العسكرية في القضية التي طالبت باعدام المتهم قصاصا لقتله عمدا الشهيد النقيب على خاطر والشروع في قتل المقدم محمود المخزنجي وقلت النيابة ان الشهيد على خاطر عندما امتنع عن اطلاق الرصاص على المتهم الذي احتفى باطفاله قد جسد معاني الانسانية والشهامة التي استقبلها الارهابي بكل خسة ونذالة لكن مصر كلها قد رأت في النقيب الشهيد رمزا لكرامتها وشهامتها ثم استمعت هيئة المحكمة الى شهادة المقدم محمود المخزنجي قائد مجموعة الاقتحام الذي اكد انه انشاء اقتحام الباب الخارجي الذي رفضت زوجة المتهم فتحه بعد ان ابلغها العقيد عفيفي كامل قائد المأمورية بانهم من الشرطة وحضروا للمقبض على حسن شحاتة دخل ومعه النقيب الشهيد على خاطر فأسرعت الزوجة وحاولت منعهم من الدخول ثم هرعت الى داخل غرفة داخلية ينبعث منها ضوء خافت وفور دخولهما الى الحجرة شاهدا المتهم يستند على جدار الحجرة المواجه جهة اليمين ويقف تحت قدميه ثلاثة اطفال صغار وتجلس زوجته على الارض وكان امامه لمبة كيروسين (سهاري) فضربها بقدمه فانطلقت ثم اطلق الرصاص عليهما - فاصيب

النيران وانسحبت من الحجرة وابلغت باقي القوة باصبعتي واصابة الشهيد على خاطر ونادي العقيد عفيفي كامل على المتهم مطالبا الارهابي بالاستسلام ورد عليه بانه سيلقي بسلاحه ويخرج مع لولاه فامر العقيد عفيفي كامل جميع القوات بعدم اطلاق النار خوفا على ارواح الاطفال وبالفعل خرج المتهم وهو يحمل طفلين على ذراعية وطفلا ثالثا يسير امامه ومن خلفه زوجته .

واكد المقدم محمود المخزنجي انه كان يحمل سلاحا آليا هو وباقي افراد القوة عدا النقيب على خاطر الذي كان يحمل طبنجة ماركه (بيترو برتا) ٩ ملي طويل وانه لم تطلق اية رصاصات من القوات وان مصدر اطلاق النيران الوحيد هو الارهابي وقد اكد العقيد عفيفي كامل قائد المأمورية نفس الاقوال وقال انه بعد خروج المتهم مستسلما قام بتفتيش مسكنه حيث عثر على طينجتين ماركه برتا وستار ٩ ملي طويل وعدد ٤ خرز بهم ٢٥ طلقة و ٩٦ طلقة و ٥ منظوفات فارغة وبطلقة عائلية تحمل صورة المتهم باسم شخص آخر . واكد ان المتهم قد اعترف له في محضر التحقيق بانه هو الذي اطلق الرصاص على الضابطين وانه قد حصل على الطينجتين من السيد



الأهرام المسائي

المصدر :

١٨ خريف ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وطالبت النيابة بالإعدام للمتهم عقبا له على جريمة القتل العمد للشهيد على خاطر والتي اقترنت بجريمة الشروع في قتل المقدم محمود المخزنجي وحيازته اسلحة وتخاف وهو عضو في تنظيم اراهمي اهدافه معاداة النظام وقلب نظام الحكم بواسطة الارهاب للمتهم قد استخدم سلاحا قاتلا واطلق عدة اعيرة نارية على الضباط بعد ان حدد موقعهما على باب الحجرة وهذا يؤكد نية المتهم في لزهاق الروح وقال .. رئيس النيابة ان دماء الشهيد على خاطر قد سالت تجري حتى وقت امام عدالتكم تطالبكم بالقصاص وشريعة الله تطالبكم بالقصاص فهذا هو الحكم الذي يرضى ضمير هذه الامة وبيربح روح الشهيد على خاطر . ثم طلب الدفاع وقف نظر الدعوى لحين الفصل في القضية المرفوعة امام محكمة القضاء الاداري ضد قرار الاحالة . وقررت المحكمة رفض الطلب واستمرار سماع مرافعات الدفاع في جلسة اليوم .

رأس المحكمة العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدم ابراهيم قطاطر والمقدم احمد شكري وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم محمود عبدالفتاح مدير النيابة .

الحائط وقالت ان التقيب على خاطر اصيب في بطنه لولا فانحنى الى الامام فاصبح راسه في مواجهة المتهم فجاءت الطلقة الثانية في الجانب الايمن من الراس من اعلى الى اسفل وخرجت من خلف الراس ثم دخلت في الكتف الايمن واستقرت فيه وان هذه الاصابات قد حدثت من مسدس ٩ ملي يمكن ان يكون المضبوط مع المتهم وان المسافة التي اطلقت منها النيران قد جاوزت المدى القريب للسلاح وهو ربع متر للسلاح قصير المسورة او نصف متر للسلاح طويل المسورة وفي هذه الحالة فان الطلقات قد اطلقت من مسافة قد تكون مترا او بضعة امتار ثم قالت النيابة في بداية مرافعتها ان هذه الواقعة تتضمن موقفين متناقضين تماما فالضابط الشهيد كان موقفه انساني الى حد كبير حيث رفض استخدام سلاحه وهو الضابط المدرب خوفا على الاطفال لكن المتهم عضو في جماعة اراهمية وهارب من العدالة ويقدم ابناؤه عرضه للخطر ويحتمى بهم فيمنع الضابط الشهم عن اطلاق النار ويرد عليه المتهم بخسة وندالة فيقتله ويصيب زميله وقد هبت مصر كلها لتشجيع ابنها البطل فكل اب راي فيه ابنا له وكل ام رات فيه ابنا لها .

محمد محمد ابراهيم وهو المتهم الاول في القضية ٢٣ جنليات عسكرية (تنظيم الجهاد) التي ينتمي اليها الارهابي المتهم .

وقد استمعت المحكمة الى شهادة ٤ ضباط آخرين ثم طلبت استدعاء الدكتور انهار السيد غنيم كبيرة الاطباء الشرعيين بالاسكندرية وفور دخولها وادائها اليمين قام احد المحامين وطلب من المحكمة السماح له باستدعاء خبير طب شرعي لمناقشة الشهادة قائلا انه لا يطمئن الى حيدتها لانها زوجة ضابط شرطة وهنا اعترض رئيس المحكمة وقرر رفض ذلك وقال ان المحكمة تطمئن الى شهادتها ولا ترى داعيا لاستدعاء خبير اخر ثم بدأت الدكتورة انهار في شهادتها حيث قررت انها قد استخرجت مقتولا مستقرا من ظهر المجنى عليه الشهيد على خاطر وهو عيار ٩ ملي طويل عليه ٦ حيازيب يمينية الاتجاه وان الطينجتين اللتين تم ضبطهما لدى المتهم هما عيار ٩ ملي طويل لهما نفس الحيازيب وان الطينجتين بهما اثار بارود تدل على انهما استخدمتا في وقت معاصر لوقوع الحادث . ثم طلبت المحكمة من الشاهدة وصفا لتصورها عن كيفية اصابة الشهيد على خاطر فقالت الشاهدة بشرح ذلك على احد الجنود وقررت ان المجنى عليه الشهيد على خاطر دخل هو وزميله من باب الحجرة الداخلية ثم استدارا جهة اليمين فاصبحنا في مواجهة المتهم الواقف مستندا على



الأمرام

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٩ جزير ١٩٩٢

المتهمون باغتيال فرج فودة يواجهون الأعدام المحاكمة تبدأ ١٢ أبريل والنيابة وجهت اليهم ٤ اتهامات

كتب - عبدالحميد شعير:

حدثت محكمة جنايات القاهرة جلسة ١٢ أبريل القادم للنظر في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة والتي تضم ١٣ متهما.

تشكلت المحكمة من المستشارين محمد عبدالحميد البحر وحسيب البطراوي والسيد الجوهري رؤساء الاستئناف بمحكمة القاهرة، وذلك بقاعة محكمة الجنايات بمدينة نصر.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد تولت التحقيق في القضية ووجهت للمتهمين العشرة الأول وهم: اشرف السيد ابراهيم «هارب»، وعبد الشافي رمضان «محبوس»، وباسم خليل شاهين «هارب»، ومحمد عبدالرحمن وابوالعلا محمد عبديبه وعلى حسن «ليسانس حقوق»، واشرف عبدالجليل (بائع متجول) وجمال محمد العزازي وحسن على محمود «محام»، ووليد

سعد كامل، تهم الاتفاق الجنائي بغرض قتل الدكتور فرج على فودة عمدا والشرع في قتل نجله والتزوير وحيازة اسلحة لاستخدامها في الاخلال بالامن وهي تهم تصل العقوبة فيها الى الاعدام.

كما وجهت نيابة امن الدولة لباقي المتهمين تهمة سرقة الدراجة البخارية المستخدمة في الجريمة والتستر واخفاء المتهمين وعقوبتها الحبس.

ومن جهة أخرى أرفقت النيابة بقرار الأحالة قائمة الشهود والتي تضم ٢٩ شاهد اثبات واعترافات المتهم الأول وتقارير الطب الشرعى.



في قضية قاتل الشهيد على خاطر : غرامة ٥٠ جنيهها لكل محام تخطف عن حضور الجلسة حوار مشير حول بطلان اجراء التفتيش واستئناف الجلسة اليوم لاستكمال المرافعات

الاسكندرية - فاروق
عبد المنعم :

تسبب بعض اعضاء هيئة الدفاع
الموككين عن التهم : حسن بدران ، في
تاخير انعقاد جلسة المحاكمة لحوالي
ثلاث ساعات ! ! كان من المقرر ان تعقد
المحاكمة جلستها في تمام الساعة
التاسعة والنصف صباحا .. ولكن
بسبب تاخير بعض اعضاء هيئة الدفاع
الموككين ورغبة من المحكمة في اتمام
الفرصة للدفاع لتقول مسئوليتها تاجل
الانعقاد الى حوالي الساعة الثانية
عشرة والنصف عقب صلاة الظهر بعد
ان حضر محام واحد موكل فقط هو
الاستاذ عبدالله حسين بجانب المحامي
المتدرب حسن قشلاق .. وقد قررت
المحاكمة بعد انعقادها تقرير جميع

الحامين الموككين عن التهم والذين
تخلفوا دون تقديم اعتذار مسبق ٥٠
جنيها لكل منهم .. وقررت تأجيل
الجلسة الى صباح اليوم لاستكمال
مرافعة الدفاع .
وكانت المحاكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية قد عقدت جلستها بعد
ظهر أمس برئاسة العقيد فيصل هيبه
وعضوية المقدم ابراهيم قطاطو والمقدم
أحمد شكرى وسكرتارية المساعد
سعيد رمضان .. ومثل النيابة العقيد
سيد حمودة رئيس النيابة العسكرية
بالاسكندرية .. وفرد انعقاد الجلسة
اعلنت المحكمة ان حرية الدفاع
مكفولة ان المحكمة والنيابة وهيئة
الدفاع حريصون على العدالة وانهم

جميعا يبحثون عن الحقيقة ، وان
المحاكمة هي السامى الاول عن التهم
بجانب هيئة الدفاع الموقرة .. ولذلك
قررت المحاكمة تقرير جميع الحامين
الموككين عن التهمين ٥٠ جنيها
لتخلفهم رغم اخطارهم بالعضود .. ثم
استمعت المحاكمة بعد ذلك الى باقى
مرافعة الدفاع من الحامى المتدرب
« حسن قشلاق » لمدة ساعتين ثم
خلالها حوار مشير بين الدفاع والنيابة
حول اجراءات التفتيش لمسكن المتهم
باعتبار ان القوة كان هدفها هو القبض
فقط وليس التفتيش بالاضافة الى
مسائل قانونية اخرى .. وقررت
المحاكمة بعد ذلك تأجيل نظر الدعوى
الى صباح اليوم .

مصرع اب وطفلته
واصابة افراد اسرته
في انفجار انبوبة غاز
الاسكندرية/ مكتب الاخبار :
لقى موظف وطفله (٤ سنوات)
مصرعهما واصيب اربعة من اسرته في
حريق بشقة بمنطقة سيدى بشر قبل
بالاسكندرية .. انفجرت انبوبة
البوتاجاز وانفجرت النيران بالشقة ..
احتضن الاب مصطفى محمد الشريف
(٣٨ سنة) طفله ايمان فلقيا
مصرعهما حرقا واصيبت الزوجة رقيقة
عبدالرحيم (٣٦ سنة) مدرسة
وولداها محمود (٦ سنوات) ومحمد
(٣ سنوات) ووالدة الذئج

غدا يصدر الحكم في قضية مقتل النقيب خاطر

الاسكندرية - من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية النطق بالحكم في قضية الارهابي حسن شحاتة بدران المتهم بقتل الشهيد النقيب على خاطر في جلسة غد الثلاثاء بعد أن استمعت الى مرافعة الدفاع الموكل عن المتهم والذي طالب بوقف الدعوى لحين الفصل في الطعن على قرار رئيس الجمهورية باحالة القضية للمحاكمة العسكرية كما دفع ببطلان الضبط والتفتيش وعدم دستورية احالة القضية الى المحكمة العسكرية .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدم ابراهيم فطاطو والمقدم احمد شكرى ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس نيابة الاسكندرية العسكرية وسكرتارية المساعد سعيد رمضان حيث استمعت على مدى ساعتين لمرافعة الدفاع الموكل عن المتهم والذي دفع بعدم دستورية المادة ٦٠ من قانون الاحكام العسكرية التي تعطى لرئيس الجمهورية الحق في احالة القضايا للمحاكمة العسكرية وهو

مايتعارض مع المادة (٦٨) من دستور سنة ١٩٧١ التي حددت القاضي الطبيعي الذي يتحاكم امامه الأشخاص المدينون ، كما دفع بعدم دستورية القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ المسمى بقانون الارهاب لتعارضه مع نص المادة ٢ من الدستور .

كذلك دفع المحامي ببطلان تفتيش مسكن المتهم لخلوه من امر قضائي مسبب وبطلان تقرير الطب الشرعي وانعدامه وصوريته وتمسك الدفاع بكيدية وتلفيق الاتهام وخلو الدعوى من أدلة الثبوت وعدم اعتراف المتهم .

وقرر الدفاع أن الشهود جميعهم غير محايدين ولاينطبق عليهم وصف الشهود ، كما قال الدفاع بعدم معقولية تصور وقوع الحادث بالطريقة التي قررها الشهود وأن الأسلحة الموجودة في القضية لم تكن موجودة وقت الضبط .

وقد قررت المحكمة ضم الدفوع المقدمة من الدفاع لموضوع الدعوى مع الاستمرار في سير نظر الدعوى وحجز القضية للنطق بالحكم في جلسة غد الثلاثاء والسماح للدفاع بتقديم مذكرة بدفاعه في موعد غايته اليوم



الجمهورية

المصدر :

٤ ٢ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المحكمة العسكرية العليا: اعدام الارهابي حسن شحاته قاتل النقيب على خاطر



الارهابي حسن شحاته في حراسة مشددة ويبدو عليه الذعر وهو في طريقه لدخول القلم قبل سماع الحكم .
تصوير ابراهيم التياياتي

الاسكندرية - فوزى عوضين :

أمرت المحكمة العسكرية العليا برئاسة العقيد فيصل هببة بأعدام الارهابي حسن شحاته بدران بعد ادانته بقتل النقيب على خاطر والشرع في قتل المعلم محمود المنزلي .

قالت المحكمة : ان المتهم تجرد من كل مبدأ أو عاطفة استغفها الله على الانسان ، فقال جزاء ما ارتكبه ..
واضافت : ان قوة الشرطة التي أرادت ضبط المتهم في منزله بالاسكندرية لم تكن تستهدف النبل منه ، وكانت تعرض على الحفاظ عليه ، الا أنه اتخذ من اطفاله حماية له ، ومن زوجته أيضا لتنتلي عنه اثم ما فعل .



المصدر : الشرق الأوسط

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

نفي مقتل مخبر شرطة في أسبوط

الحكم بإعدام قاتل الضابط وإحالة 29 للمحكمة العسكرية

الاسكندرية: «الشرق الأوسط»

مناهض لنظام الحكم من شأنه ارتكاب اعمال ارهابية وتخريبية في البلاد.

ومن جهة أخرى نفى وكيل مصلحة الامن العام المصرية اللواء علي أبو النصر ما تردد عن قيام عناصر متطرفة بقتل مواطن باسبوط بحجة عمله مرشدا للشرطة وقال ان الحادث الذي وقع في قرية بني قرة مساء امس جاء نتيجة خلاف بين كل من سيد عبد الحفيظ عبد الجواد وابن عمه سعيد عبد الجواد حيث انتظروا الاول على مقهى بالقرية واطلق عليه وابلا من الرصاص فارداه قتيلا، والقي القبض على المتهم بعد هروبه من منطقة الحادث وبحوزته السلاح المستخدم.

اصدرت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس حكما باعدام المتهم حسن شحاته بدران عضو تنظيم الجهاد لاغتيااله النقيب علي خاطر قبل 4 اشهر. واستندت المحكمة في الحكم الى ثبوت تهمة القتل العمد باطلاقه الاغيرة النارية على الضابط عدة دقائق واستمراره في ذلك رغم سقوطه على الارض مضرجا في دمائه قاصدا قتله.

وقالت المحكمة في جلستها التي عقدت برئاسة العقيد فيصل وهبة ان المتهم ينتمي الى تنظيم ارهابي يهدف الى اغتيال رجال الشرطة وهو الهدف الذي كان من بين ما سعى اليه المتهم وثبت من اقوال الشهود اطلاقه الرصاص على الضابط وشروعه في قتل المقدم محمود المخزنجي قائد مأمورية الامن المركزية التي توجهت لمحاولة القبض على المتهم لتورطه في العمل ضمن تنظيم «العائدون من افغانستان».

وقالت المحكمة انها اطمأنت الى وصف شهود عيان الحادث وتقرير الطبيب الشرعي الذي اكد ان احدي المقتوفات التي استخرجت من جسم النقيب علي خاطر هي من نفس المقتوفات التي ضبطت بحوزة المتهم. يذكر ان المتهم سبق ان حكم عليه بالسجن 15 عاما اشغالا شاقة مؤبدة في احدي قضايا الارهاب الاخرى وانه يمضي العقوبة حاليا في احد سجون الاسكندرية.

وينتظر ان يصدر خلال ساعات قرار بإحالة 29 ارهابيا الى المحكمة العسكرية العليا في مصر لمحاكمتهم بتهمة مهاجمة عدد من اتوبيسات السياحة بقرى الصعيد والهرم اضافة الى محاولتهم احراق نور السينما وعدد من المنشآت السياحية.

وقد رحلت أجهزة الامن المتهمين امس من «احتجاز، نيابة امن الدولة العليا الى احتجاز النيابة العسكرية وتعتبر هذه ثالث قضية تحال الى المحكمة العسكرية في ضوء القرار الجمهوري بإحالة كل قضايا الارهاب الى المحاكم العسكرية.

ويواجه المتهمون اتهامات عدة بينها الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب اعمال من شأنها زعزعة الامن والاستقرار العام داخل البلاد والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للسائحة الانجليزية ششارون هيل التي لقيت حتفها اثناء وجوها ضمن قوچ سياحي يضم 33 سائحا انجليزيا، اضافة الى تشكيل وادارة تنظيم سري



حيثيات الحكم بالاعدام على قاتل النقيب على خاطر : المحكمة اطمأنت إلى أقوال الشهود والطب الشرعي

الأسكندرية - حسن ثابت .

قالت المحكمة العسكرية العليا في حيثيات حكم الاعدام الذي أصدرته على الإرهابي حسن شحاتة بدران قاتل النقيب على خاطر أنها اطمأنت بعد تمحيص الواقعة وسماع الشهود والتقارير الفنية من ثبوت التهم الثلاث في حق المتهم وإضافت أن المتهم أطلق أعيرة نارية من طينجتين صالحتين للاستعمال صوبهما

على النقيب على خاطر فأصابته منه مقتلا في الرأس والبطن طبقا لما ورد بتقرير الصلحة التشريحية وشهادة كبيرة الأطباء الشرعيين التي اطمأنت المحكمة إلى شهادتهما وأن المتهم قد استخدم سلاحا قاتلا بطبيعته وعادوا إطلاق الأعيرة النارية التي صوبها على مقرية من المجنى عليه مما أدى إلى تعدد الإصابات التي لحقت به وأودت بحياته ومن ثم فقد توافرت رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه نتيجة إطلاق تلك الأعيرة النارية

كانت المحكمة العسكرية العليا أمس قد عقدت جلستها الثامنة في الحادية عشرة صباحا برئاسة العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدم إبراهيم فاطو والمقدم أحمد شكرى وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة وذلك للحكم في قضية مقتل النقيب على خاطر حيث نودي على المتهم حسن شحاتة بدران فوقف داخل القفص ثم بدأت وقائع الجلسة حيث تلى رئيس المحكمة حيثيات الحكم قائلا لقد ثبت للمحكمة أنه قد توافر لدى المتهم القصد الجنائي بتعديه على رجال الضبط بعد معرفته بهويتهم ومقاومته لهم ثم أمكن استخدامه للأسلحة النارية



واطلاقه النيران على الضابطتين فور اجتيازهما الحد الفاصل بين الغرفة الداخلية والخارجية مما نتج عنه ان اصيب المجنى عليهما
كما ثبت للمحكمة ان الباعث

لحباسة المتهم للأسلحة والنشائر المضبوطة لديه هو استخدامهما في نشاط يخل بالامن العام وتنفيذ اغراض التنظيم الذي ينتمى اليه المتهم لاعتناقه فكر الجهاد

وقد استخدمها المتهم بالفعل في الغرض الذي حازها من اجله لتعبه على رجال القوة القائمة بضبطه حيث ان المحكمة قد اعلمت نص المادة ٣٢ عقوباتو بذلك تكون الجرائم المسندة للمتهم قد انتظمتها خطة جنائية موحدة ومرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة مما تعين على المحكمة توقيع عقوبة الجريمة الأشد

وقالت المحكمة انها استخلصت عقوبتها بعد تمحيصها للدعوة وما اجرته من تحقيقات وسماع اقوال الشهود واحاطها بمادياتها واطمئنتها الي شهادة كبيرة الاطباء الشرعيين وشهود الواقعة واستخلاصها الحقيقة استخلاصا يقينا لاتناقض فيه وهو ما تاكد بتقرير الطب الشرعي وللصفة التشريعية للمجنى عليه والسلاح المستخدم في احداث تلك الاصابات التي اودت بحياته وكذلك التقرير الطبي لاصابة المقدم محمود المخزنجنى والسلاح المسبب لهذه الاصابة

واضافت المحكمة في حيلياتها ان المتهم قد اظلمت جوانحه وتاهت في غياهب تلك الظلمات قيم الانسان ومبادئه واضحي مجرد اداة شيطانية واضحي ازهاق الارواح حركة يديصوبها ابن مشاء لواء الحياه فينثر الدماء لتخضب يدام كانت ترقب وليدها لتسير يوما في حفل عرسه واب كثيرا

مارجى الله ليصبح فلزة كبده ضياء ينير يومه وغده وحيث ان المحكمة لا ترى مع ثبوت التهمة المغلفة للعقاب ان تعزل بالقصاص لهذا الاثم قضاء اخر بونه وعليه ان يتجرع

سرورة عرسه الذي ترعرع بدخله قائم بهتاننا ملك على المتهم ليه واضحي الحكم وسيلة لواء نبته والقضاء على ماريه
وقالت انه لا يتصور ان يكون

مستهدف فوه الضبط النيل من المتهم فالحفاظ على المتهم اثناء ضبطه امر كان منطقيا للعناصر القائمة بالضبط وحيث ان القوة بعد ابلاغها باصابة الشهيد على خاطر كانت تتمنى ان تكون اصابته بدرجة يمكن اسعافه ونجته فضلا عن خشيتها على اطفال المتهم ومن ثم كانت مناشدة القوات له بتسليم نفسه - واستطرد رئيس المحكمة -

وحيث ان المتهم قد تجرد من كل عاطفة اسبغها الله على الانسان في كل زمان ومكان ولم يتسع ان يحاكي العجم في مشاعرها تجاه مولوداتها والطير نحو افراخها وتجسدت فيه مبادئ الشيطان فاتخذ من فلزات كبده درعا له ومن الارواح البريئة قريبا نا لشيطانه

وحيث ان لو كان الفتك بالمتهم هدفا والنيل منه لقوه للضبط لقتلته بوابل من النيسران بعد ان حبسوا مكانه دون ان يدخل احدهما مكن للمتهم او يعرض نفسه لاحتمال الاصابة او القتل

وقالت المحكمة انه من المستساغ عقلا والمقبول منطقا فضلا عن حاويات الواقعة انه لو كان قد حدث من قوة الاقتحام تبادل مباشر مع المتهم لو تفريت باطلاق الاعيرة النارية لا صيخ من المؤكد حدوث اصابة للمتهم او احد من نويه خاصة وانهم من ضباط الامن المركزي المدربين على استخدام السلاح والاقتحام ونظرا لاسلحتهم الالية وصغر حجم غرفة المتهم



الإخبار

المصدر :

٢٤ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الاعدام .. لقاتل الشهيد علي

خاطر

المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية :

المتهم تجرد من الانسانية .. وأخذ من اطفاله

الاسكندرية - فاروق عبدالمعتم

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكما بالاعدام على الارهابي حسن بدران قاتل الشهيد النقيب علي خاطر.

قررت المحكمة ان المتهم تجرد من معاني الانسانية بعد ان عرض اطفاله لموت محقق .. ولولا انسانية ضباط قوة الاقتحام وضرورة الحفاظ على حياة المتهم وبالتالي اطفاله واسرته لكانت هناك كارثة .. ودليل ذلك ان المتهم خرج مع اطفاله وزوجته حيا دون ان يصاب بأي خدش او اصابة .. وفي نفس الوقت كان النقيب علي خاطر داخل مسكن المتهم في حالة خطرة ما بين الحياة والموت من رصاصات غادرة اطلقها المتهم مجردا من انسانيته !! وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد عقدت آخر جلساتها للنطق بالحكم ظهر امس برئاسة العقيد فيصل هنية وعضوية المقدم ابراهيم قطاط والمقدم احمد شكرى .. وسكرتارية المساعد سعيد رمضان .. ومثل النيابة العقيد سيد حمودة رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية .. وكانت الجلسة علنية بحضور المتهم وبعض اعضاء هيئة الدفاع واستغرقت نصف ساعة بدأها رئيس المحكمة بالنداءة على المتهم حسن بدران وتأكد حضوره شخصيا .. ثم شرع في القاء مقدمة لحيثيات الحكم حول قرار الاتهام الذي تضمن ثلاث تهم .. الاولى القتل العمد للنقيب علي خاطر .. بأن اطلق عليه عدة اعمرة نارية قاصدا من ذلك قتله .. ادى الى اصابته في البداية بالرأس والكف اليمين والبطن والتي اودت بحياته .. وقد اقترنت جنائبه بجناية اخرى مكونة في ذات الزمان والمكان شرع في قتل المقدم محمود محمد كامل

درعا بشريا لحمايته

المخزنجي بأن اطلق اعمرة نارية قاصدا من ذلك قتله مما ادى الى اصابته بالكشف الايسر وغاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه لتدارك المجنى عليه بالعلاج الفوري !! اما الثانية : فقد تعدى على افراد

القوة القائمة على تنفيذ امر ضبطه واحضاره في الجناية رقم ٢٣ لسنة ٩٢ عسكرية بأن اطلق النار على القوة من سلاح يحملة .

اما الثالثة : فقد حاز واحدا بدون ترخيص مسدس .. برتا .. عيار ٩ مم

ومسدس اخر ماركه « ستار » عيار ٩ مم وعدد ١٢٦ طلقة دون ان يكون مرخصا له بحمل السلاح .. وكان احرازه لتلك الاسلحة والذخائر بقصد استعمالها في نشاط يغفل بالنظام العام .

وقد اطمانت المحكمة تماما لشهادة الشهود وكذلك تقارير الطب الشرعي ومجريات التحقيق بمعرفة النيابة والمستندات الموجودة وأدوات الجريمة واسلحة وذخائر .. وبذلك يكون المتهم قد ارتكب الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٠/١ و ١٠/٢ و ٨٨ مكرر و ٢٢٤ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ . قانون الارهاب .. وتعديلاته ..

وبعد الاطلاع على مواد الاتهام والقانون وتعديلاته وبعد المداوله قاموا وباجماع الآراء حكمت المحكمة حضوريا بمعاقبة المتهم حسن شحاتة حسن بدران بالاعدام .. نظرا ما اسند اليه بقرار الاتهام بعد مصادرة المضبوطات من اسلحة وذخائر .

الاعدام لقاتل الشهيد على خاطر

المحكمة: المتهم تجرد من كل مشاعر الانسانية والأبوة

الاسكندرية - حسين ثابت:

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية امس حكمها بالاعدام على المتهم حسن شحاتة بدران لقتله النقيب الشهيد على خاطر عمدا و شروعه في قتل زميله المقدم محمود المخزنجي وحيازته اسلحة، ونخائره بغرض استخدامها في اعمال تخل بالنظام العام ومقاومة السلطات واكدت المحكمة انها اطمانت الى ثبوت التهم الثلاث في حق المتهم بعد تمحيص اللوائح وسماع الشهود والتقارير الطبية. وقالت المحكمة في حكمها: ان المتهم قد اطلق اعيرة نارية من سلاح قاتل بطبيعته نحو المجنى عليه فاصابت الشهيد على خاطر في مقتل وخاب اثر جريمته في اصابة المقدم محمود المخزنجي. كانت المحكمة قد عقدت جلساتها في تمام الساعة الحادية عشرة قبل ظهر امس برئاسة العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدم ابراهيم قطاطو والمقدم احمد شكري ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية وبسكترارية المساعد سعيد رمضان حيث نودي على المتهم فوقف داخل القفص ثم بدأت وقائع الجلسة فتلا رئيس المحكمة حكمها في القضية وقالت المحكمة:

ان المتهم اطلق اعيرة نارية من طينجتين صالحتين للاستعمال صوبهما نحو المجنى عليه النقيب على خاطر فاصابت منه مقتلا في الرأس والبطن طبقا لما ورد بتقرير الصفة التشريحية وشهادة كبيرة الاطباء الشرعيين التي اطمانت المحكمة الى شهادته وان المتهم قد استخدم سلاحا قاتلا بطبيعته ومعارفته اطلاق الاعيرة النارية التي صوبها على مقربة من المجنى عليه مما ادى الى تعدد الاصابات التي لحقت به واودت بحياته ومن ثم فقد توافرت رابطة السببية بين اصابة المجنى عليه نتيجة اطلاق تلك الاعيرة النارية ووفاته.

وحيث ان المتهم في ذات الزمان والمكان قد شرع في قتل المقدم محمود المخزنجي بان اطلق عليه عيارا ناريا اصابه في كتفه اليسرى وخاب اثر جريمته بسبب لاندخل لارادة المتهم فيه وهو عدم احكامه التصويب ومساورة المجنى عليه بمغاربة مسرح الجريمة. وحيث ان المحكمة قد اطمانت الى ان تلك الجريمة قد ارتكبها المتهم في وقت واحد وفي فترة زمنية قصيرة واستقلال جناية الشروع في القتل عن جناية القتل العمد وقيام المصاحبة الزمنية بينهما فان ذلك يوفر معنى الاقتران المنصوص عليه في المادة ٢/٢٢٤ في قانون العقوبات.

وقالت المحكمة انه ثبت للمحكمة انه قد توافر لدى المتهم القصد الجنائي بتعديه على رجال الضبط بعد معرفته بهويتهم ومقاومته لهم ثم كان استخدامه للأسلحة النارية والطلاق على المجنى عليهما فور اجتيازهما الحد الفاصل بين الغرفة الداخلية والخارجية مما نتج عنه الاصابات للمجنى عليهما.

كما ثبت للمحكمة ان الباعث لحيازة التهم للأسلحة والنخائر المضبوطة لديه بهدف استخدامها في نشاط يخل بالامن العام ولتنفيذ اغراض التنظيم الذي ينتمي اليه المتهم لاعتناقه فكر الجهاد.

وقد استخدمها المتهم بالفعل في الغرض الذي حازها من اجله بتعديه على رجال القوة القائمة بضبطه. وحيث ان المحكمة قد اعلمت نص المادة ٢٢ عقوبات تكون الجرائم المسندة للمتهم قد انتظمها خطة جنائية واحدة ومرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة مما تعين على المحكمة توقيع عقوبة الجريمة الأشد وقالت المحكمة: انها قد استخلصت عقيدتها بعد تمحيصها لوقائع الدعوى وما اجرت من تحقيقات وسماع اقوال الشهود واحاطتها بمناياتها واطمئنانها

الى شهادة كبيرة الاطباء الشرعيين وشهود الواقعة واستخلاصها للحقيقة استخلاصا يقينيا لاتناقض فيه وهو ما تفيده بتقرير الطب الشرعي والصفة التشريحية للمجنى عليه والسلاح المستخدم في احداث تلك الاصابات التي اودت بحياته وكذلك التقرير الطبي لاصابة المقدم محمود المخزنجي والسلاح المسبب لهذه الاصابة.

وقالت المحكمة: ان المتهم قد اظلمت جوانحه وتاهت في غياهب تلك الظلمات قيم الانسان ومبادئه واضحى مجرد اداة شيطانية لايعقل الأمور ولا يتدبرها واضحى ازهاق الارواح حركة يد يصوبها اتى يشاء لواء الحياة فينتثر الدماء لتخضيب يد ام كانت ترقب وليدها لتسير يوما في حفل عرسه واب كثيرا ما رجا الله ليصبح فلذة كبده ضياء ينير يومه وغده وحيث ان المحكمة لا ترى مع ثبوت التهمة الملقطة للعقاب ان تعدل بالقصاص لهذا الأثم قضاء اخر دونه وعليه ان يتجرع مرارة غرسه الذي ترعرع بداخله فاشتر بهتاننا ملك على المتهم ليه واضحى للحكم وسيلة لواء نبته والقضاء على مآربه.

وفي نهاية الجلسة تلا رئيس المحكمة الحكم ونصه: بعد الاطلاع على مواد الاتهام والمادة ٢/٢٠٤ اجراءات جنائية والمادة ٢٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ وتعديلاته وبعد مداولة قانونا وباجماع الآراء حكمت المحكمة حضوريا على المتهم حسن شحاتة حسن بدران بالاعدام نظير ما اسند اليه مع مصانرة الاسلحة والنخائر على نمة الدعوى.

وكان المتهم قد ارتكب جريمته فجر يوم ٢٥ نوفمبر الماضي عندما قام المجنى عليه الشهيد على خاطر وزميله المقدم محمود المخزنجي ضمن قوة لضبط المتهم بمسكن يختبئ فيه بمنطقة عزبة البحر بالمنتزة تنفيذا لقرار النيابة العسكرية لمحاكمته ضمن افراد تنظيم الجهاد الذي ينتمي اليه وفور دخول القوة الى مسكن المتهم وجدوه يقف مستندا الى حائط الغرفة يعيط به ثلاثة من اطفاله وزوجته فتأكد للقوة ان المتهم لا يمكنه استخدام السلاح حرصا على اولاده وسرعان ما اصاب المتهم المجنى عليهما بعدة اعيرة نارية ادت الى مصرع الشهيد على خاطر واصابة المقدم محمود المخزنجي ثم خرج المتهم يحمل اطفاله الثلاثة فامتعت قوات الامن عن اطلاق النار عليه خوفا على ابنائه وتم القبض عليه واحالته الى المحكمة التي بدأت جلسات محاكمته

صباح يوم ١٢ فبراير الحالي واستمعت المحكمة على مدى ٧ جلسات الى ١٦ شاهد اثبات وكبيرة الاطباء الشرعيين ومرافعة النيابة وبفاع منتدب من قبل المحكمة وبفاع موكل من المتهم نفسه. واكدت المحكمة انه من المستساغ عقلا ومنطقا فضلا عن مانيات الواقعة انه لو حدث تبادل مباشر للاطلاق بين قوة الاقتحام والتهم او تفردت القوة باطلاق تلك الاعيرة لاصبح من المؤكد حدوث اصابة للمتهم او احد نويه وحيث انه لو كان الفتك بالمتهم والنيل منه هو هدف القوة المقتحمة لقذفته ببوابل من الطلقات بعد ان حددت مكانه دون ان يدخل احد افرادها مكن المتهم او يعرض نفسه لاحتمال الاصابة او القتل.



المصدر : أخبار الحوادث

٢٥ شباط ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قاضي القضاة

الحسين كركسي

محقق

أخصار المحاماة

أين موقع القضاء العسكري من القضاء العام ؟ متى نحيل المدنيين أمام المحاكم العسكرية ؟ وكيف نتحدد جرائمهم وعقوباتهم ؟ .. هل وفقا لقانون الأحكام العسكرية كما يتصور الكثيرون .. أم ماذا ؟ .. من الذي يملك حق تعيين القاضي العسكري .. وهل تختلف طبيعته عن القاضي المدني ؟ .. مثلا من حيث التأهيل الأكاديمي .. أو من حيث الضمانات التي يتمتع بها ؟ .. وهل يمكن عزل القاضي العسكري ؟ .. ما هو الشعار الذي يعتر به القضاة العسكريون ؟ .. وهل هناك قضايا جديدة أحييت للقضاء العسكري في مسلسل قضايا الإرهاب ؟ ..

قضية عديدة واستفسارات تشغل أذهان الكثيرين .. خاصة بعد أن حسنت المحكمة الدستورية العليا الاختلاف القانوني الذي أثير بشأن قضية التنظيم الإرهابي بالإسكندرية إلى القضاء العسكري ..

القضاء العسكري البن شر على القضاء العام

٣ حالات فقط يمثل فيها المدنيون أمام المحاكم العسكرية



حملنا الاسئلة والاستفسارات

وطرحناها على قاضي القضاة العسكريين .. اللواء عبدالغفار هلال مدير ادارة القضاء العسكري وعلى مدى ٣ ساعات دار الحوار .. لم نتحفظ في الاسئلة .. وجاءت الردود صريحة وكشفية .

● اخبار الحوادث : .. ما رديكم على ما اثير عن وجود بعض التعديلات في القانون العسكري من حيث وجود هيئة خاصة بالمحاكم العسكرية ؟

قال مدير القضاء العسكري : موضوع التعديلات سابق لاوانه من حيث التفاصيل او من حيث المبدأ .. لكن لا جدال في ان القانون بصفة عامة سواء كان قانونا عسكريا او غيره فهو كائن اجتماعي يتطور بتطور المجتمع ، ولا جدال ان قانون الاحكام العسكرية الذي صدر عام ١٩٦٦ مضي عليه الان قرابة ٢٧ عاما . والتجربة الطويلة للعمل بهذا القانون لابد ان تفرز حاجة الى التطوير .. وهذا امر طبيعي ان يحدث تعديل او تغيير ، وقانون الاحكام العسكرية ليس ساكنا منذ صدوره فقد جرت تعديلات سابقة .. فمثلا حدث تعديل سنة ١٩٦٩ ، وآخر سنة ١٩٧٠ .. وحدثت تعديلات اخرى تالية لذلك ولكنها تعديلات طينية ، لا ينبغي ان يضيعها قانون الاحكام

المسكينة والقواعد الاساسية التي يقوم عليها

القاضي الطبيعي

● اخبار الحوادث : .. عندما ننظر المحاكم العسكرية قضائيا مدنية .. برود البعض بان القاضي العسكري ليس قاضيا طبيعيا .. ما رأيكم في ذلك ؟

يرد اللواء عبدالغفار هلال قائلا : ان القضاء العسكري دستوري لا شبهة فيها فنفس المادة ١٨٧ من الدستور تقضي بان ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصه وذلك وفقا للمبادئ الواردة في الدستور وبذلك يكون الدستور قد اقر الشرعية من حيث المبدأ لهذا القضاء وقانونه والقانون هو الذي يفصل الاختصاص والمبادئ التي يسير عليها .

اما فكرة القاضي الطبيعي فهي تقوم اساسا على ان يكون القاضي معينا بقانون في محكمة منشأة بقانون او بناء على قانون . وان هذه المحكمة تكون دائمة وقائمة في هذا القانون قبل وقوع الجرائم التي تحاسب امامها .. هذه فكرة القاضي الطبيعي .. وليس مقتضاها ان يكون القاضي من نفس الفئة التي يتعامل معها بمعنى عسكري مع العسكريين ومعنى مع المدنيين .

ومن هذا المنطلق نجد المحاكم العسكرية منشأة بموجب قانون الاحكام العسكرية .. والقانون هو الذي يبين المحاكم العسكرية ويحدد اختصاصاتها وما يدخل في اختصاصاتها ، ولذلك نجد ان هذه المحاكم منشأة بقانون ، والقانون هو الذي يفصل اختصاصها بالمحاكم العسكرية

قضاة دائمون على عكس ما يعتقد البعض أنهم قضاة يأتون في وقت نظر الدعوى ثم يذهبون .

تأهيل قانوني

واضاف : ان القضاء العسكري له ذاتية كاملة مستديرة وقضائيات جميعا من المؤملين في القانون وليس امرا مستغربا أنهم يؤهلون بالليسانس وفي الدرجة الدنيا للدخول الى القضاء العسكري ، ثم بعد ذلك يحصلون على الدبلومات والدرجات الاعلى حتى الدكتوراه في القانون . وليس الامر على هذا النحو فحسب فهناك تأهيل في المركز القومي للدراسات القضائية التابع لوزارة العدل وعلاقتنا بالوزارة قوية ونحن بمثابة الابن للقضاء العام .. ونحن قضاء خاص طبيعي .. ووزارة العدل لا تتأخر عن تقديم كافة المأونة لتأهيل قضائنا في المركز القومي للدراسات القضائية وأيضا تأهيلهم بدورات اخرى في مركز البحوث الجنائية والاجتماعية والعامات المصرية لا تتأخر ابدا وعلاقتنا بأنواع القضاء الاخرى علاقة الزمالة والمودة والاحترام المتبادل والتعاون الوثيق فكلنا نستهدف حماية المجتمع ككل ، والمصلحة واحدة ومشتركة ومصلحتنا معا هي مصلحة المواطن انفسهم .

المنزعج الوحيد

وعن الخلل عن القانون : يقول اللواء عبدالغفار هلال فقط هو الذي ينزعج من وجود قوانين



حديث يكتبه :

فاروق الشاذلي

عليه القضاء العسكري أي ما كان يعتقد فيه من قبل بأن من حق رئيس الجمهورية أن يحيل للقضاء العسكري الجرائم سواء بالنوع أو بذاتها وهذا أمر ليس جديدا ولو تذكر، على مدى التاريخ قضايا أحييت بذاتها مثل قضية قطار الاسكندرية وأغتيال الشيخ الذهبي وبعض قضايا التجسس بذاتها .

المدنى والعسكرى

ويستطرد اللواء عبدالغفار هلال : وهناك نقطة هامة في هذا الصدد إذ يعتقد البعض أن المدنى عندما يمثل أمام القضاء العسكري يحاكم بمقتضى القانون العسكري ولذلك بعض الناس يخلطون بينهما .. بينما المدنى لا يعامل بقانون الاحكام العسكرية ولا يخاطب بأحكامه من حيث العقاب أبدا .. فالمواد العقابية والاحكام الموضوعية في القانون العسكري تخاطب العسكريين فقط .. والمدنى الذى يمثل في الاحوال السابقة أمام القضاء العسكري يخاطب فقط بالمواد الاجرائية من ناحية نظام المحاكمة أما عقابه عن الجريمة يكون بمقتضى القانون الذى خالفه .. فلو خالف قانون العقوبات تكون العقوبة طبقا لذات القانون وإذا خالف .. المدنى - قانون الاسلحة والذخيرة تكون عقوبة الجريمة بمقتضاه . أما الجرائم الواردة في قانون الاحكام العسكرية فهي لا تسرى على المدنيين مطلقا في أى مرحلة أو وقت من الاوقات .

اننا نقوم بتحقيق عدالة مؤكدة وسريعة وهو شعار القضاء العسكري ولسنا قضاء سرعة فحسب ولكننا نستخدم السرعة لانها تساعد على ابراز العدل . لأن العدل البطيء غير مستحب ويقول رجال القانون انه نوع من الظلم . ونحن نسرع حتى نعطي كل ذي حق حقه .. وقد يكون هذا الشخص بريئا والسرعة في اخراجه افضل كثيرا من استمراره متهما لفترة طويلة . وكذلك سرعة انزال العقوبة بمن يستحق .

ويستطرد اللواء عبدالغفار هلال مدير القضاء العسكري قائلا : اما مثل بعض المدنيين امام القضاء العسكري فهذا الامر لا يحكمه إلا القانون والقضاء العسكري له من الاختصاصات ما يسمح بالفعل يمثل بعض المدنيين امام القضاء العسكري ولكن في احوال محددة في القانون سلفا وهي لا تستهدف إلا مصلحة عليا فقط وهذه الحالات هي :

١- ارتكاب جريمة داخل المعسكرات والتكنات بغض النظر عن صفة الفاعل سواء من العسكريين أو غيرهم .

٢ - وقوع جريمة على اسلحة أو معدات أو ذخائر أو اسرار القوات المسلحة .

٣ - احالة رئيس الجمهورية للقضاء العسكري وهذه الاحالة هي التي حدث بشأنها اللفظ الذى دار في الفترة الماضية حول صحتها أو بطلانها .. ولا شك ان الجميع يسلم انه وفقا للقانون والمادة ٦ منه تعطي للرئيس الحق أن يحيل الى القضاء العسكري بعض القضايا او الجرائم اما الخلاف فقد كان حول .. هل تلك الجرائم محددة بنوعها مثل جرائم مخدرات مثلا أو ارباب أو امن دولة ويرى مدير القضاء العسكري ان الاختلاف حول هذه النقطة هو خلاف في الراى .. وكل رجال القضاء لا يزعجون من وجود الخلاف ..

تفسير المحكمة الدستورية

ويضيف اللواء عبدالغفار هلال : ان الحكومة لجأت للمحكمة الدستورية العليا لأنها أعلى جهة قضائية في مصر وما تقوله تلتزم به جميع الجهات القضائية سواء كان قضاء عسكريا أو مدنيا أو مجلس الدولة أو غيره وكل القضاة في مصر يلتزمون بما تقرره . المحكمة الدستورية العليا وقد فسرت المحكمة الدستورية نص المادة ١٠٠ بتطابق مع ما يفسر



النيابات العسكرية تنظر الآن ٢٨ قضية استهدفت ضرب السياحة

المحاكمات مستمرة

في رمضان

أكد اللواء عبدالغفار هلال مدير القضاء العسكري « لأخبار الحوادث » : أنه فور صدور قرار الاتهام .. ستجرى المحاكمات خلال شهر رمضان باعتبار أنه شهر عمل .. وستكون الجلسات علنية .. وستقام في إحدى قاعات القوات المسلحة المخصصة للمحاكمات .. والتي يمكن أن تسع أعداد المتهمين الذي سيستلهم قرار الاتهام .. وبالقاعة يمكن خاصة للصحفيين .. إضافة إلى المحامين وأهالي المتهمين وأكد أنه لا حذر على حضور الجلسات رغم أقيمتها في أحد الأماكن العسكرية .

ونحن نكمل عليها دائما ولا نبدا من فراغ وجميع أنواع النيابة الجنائية متكاملة والقانون يسمح بهذا .

وعن العدد الفعلي للقضايا التي أحييت للقضاء العسكري فيقول اللواء عبدالغفار هلال أن عددها ٢٨ قضية يتم حاليا دراستها ويعمل فيها رؤساء وأعضاء النيابة وهي قضايا كانت تستهدف السياحة .

ضمانات القاضي العسكري

● « أخبار الحوادث » ، هل يجوز عزل القاضي العسكري ؟

في خدمة البلاد

● « أخبار الحوادث » : لا شك أن قضايا

الارهاب تهدد أمن الدولة وحماية أمن الدولة جزء من عمل القوات المسلحة لأنها درع أمن وأمان مصر .. فهل تعتقد سيادتكم أن هناك المزيد من قضايا الارهاب ستحال إلى القضاء العسكري .

— يجيب اللواء عبدالغفار هلال : نحن في خدمة البلد إذا رتب في أي وقت من الأوقات أن بإمكان القضاء العسكري القيام بأي واجب فنحن لا ننام ليلا

أو نهرا ولكن الأمر متروك إلى صاحبه المفوض بموجب القانون في أن يقرر الإحالة من عدمها وهو رئيس الجمهورية بصفته حكما بين السلطات ..

والقضايا لا شك أنها هامة وضرورية ونحن نتلقى بعض القضايا ونعمل فورا للقيام بواجبنا حيالها ونعلن عنها في التوقيت المناسب عند تقديمها للمحاكمة

وبمجرد أن ترد البنا قضايا نعلن عنها .. فنحن نعمل في المحكمة العسكرية علانية ويتم إجراءاتنا في علانية .

قضايا الارهاب

● « أخبار الحوادث » : نشرت الصحف أن الرئيس أحل كل قضايا الارهاب الأخيرة إلى القضاء العسكري .. كم قضية وصلت وهل بدأ التحقيق فيها أم أنه يجري في نيابة أمن الدولة ؟

يؤكد اللواء عبدالغفار هلال : أن الإجراءات التي تقوم بها نيابة أمن الدولة شرعية بموجب القانون



- يقول اللواء عبدالغفار هلال : انه بالقضاء العسكري من الضمانات ما نص عليه الدستور من حيث المبادئ .. ذلك ان جميع المبادئ المتعلقة بالقضاء تسري على القضاء العسكري بحكم ان المادة ١٨٢ ذكرت ان القانون الخاص بالقضاء العسكري ينظمه ويبين اختصاصات القضاء العسكري وفقا للمبادئ الواردة في الدستور .. ولا يوجد شيء اسمه عزل القاضي العسكري .. ربما كان قبل تنظيم القضاء العسكري بصور قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ عندما كان القاضي في المحاكم العسكرية قاضيا مؤقتا .

سلاح خاص

ويستطرد قائلا : اما الآن فالقضاء العسكري هو بذاته قوة خاصة وسلاح خاص ضباطه يدخلون القوات المسلحة ليلتحقوا به مباشرة ويستمررون في العمل القضائي بعد تخرجهم من الكلية الحربية وحتى انتهاء مدة خدمتهم بالاحالة الى التقاعد وفقا للقانون ولا يملك اي شخص او سلطة ان تعزل قاضيا او تنحيه عن قضية بذاتها او تعطيه قضية بذاتها . فالقاضي لا يعين لقضية ولا يبعد عن اخرى .. ولا يعزل من وظيفته الى اخرى لان ضابط القضاء العسكري الآن سلاحه هو القضاء العسكري منذ التحاقه وحتى نهاية خدمته .

ويختتم اللواء عبدالغفار هلال حديثه قائلا : ان لقضاء العسكري يدير شئونه وشئون قضائه افراد من حيث النقل او التعيين او الترقية او انتهاء خدمة وهناك لجنة تسمى ضباط القضاء العسكري نوم بالنظر في شئونهم وهي مكونة من ٧ من ضباط قضاء العسكري ويرأسها مدير الادارة العامة قضاء العسكري .



المصدر: الشرق الأوسط

المنشور والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ: ٢٠٢٠ فبراير ١٩٩٢

اكتفاء بالإحالة للقضاء العسكري

الحكومة المصرية تتراجع عن قانون جديد للإرهاب

القاهرة: الشرق الأوسط

ان ايت المحكمة الدستورية العليا
حق رئيس الجمهورية في إحالة
تلك القضايا إلى القضاء
العسكري.
واكبت اللجنة البرلمانية
المكلفة بدراسة ظاهرة الإرهاب
تأييدها لإحالة قضايا الإرهاب
للقضاء العسكري لتسريع الفصل
فيها.

علمت «الشرق الأوسط» ان
الحكومة المصرية تراجعت عن
إجراء أية تعديلات في قانون
العقوبات أو إصدار قوانين جديدة
لمواجهة الإرهاب مكتفية بإحالة
كل القضايا الإرهابية إلى القضاء
العسكري لتسريع الفصل فيها بعد



إحالة قضايا الإرهاب إلى القضاء

العسكري

قرار الإحالة يشمل ٢٨ قضية منهم

فيها ٤٩ إرهابيا

«بسطاوى عبد الجيد وبراوى محمد ابراهيم، وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم واحمد سيف حجاج وعادل يونس محفوظ وصلاح رمضان محمد عز الدين طه وسعد امين.

وجهت النيابة للمتهمين تهم : الاتفاق الجنائى على قتل السياح الاجانب والاتلاف العمد للممتلكات العامة بالاضافة الى الانضمام الى تنظيم سرى غير مشروع مناهض لمبادئ واسس المجتمع ومن شأنه تعطيل احكام الدستور . بالاضافة الى حيازة المتهمين جميعا الاسلحة والذخائر والمفرقات بدون اذن من السلطات المختصة واستعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام وقد كشفت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا التى اشرف عليها المستشار عبدالمجيد

ترى هل يحقق قرار احالة المتهمين بارتكاب اعمال التخريب والارهاب الى القضاء العسكري .. الردع المطلوب؟

هذا ما يوضحه المدعى العام العسكري اللواء عبدالغفار هلال الذى اعلن انه سيتم عرض ٢٨ قضية منهم فيها ٤٩ ارهابيا على القضاء العسكري لسرعة الفصل فيها ومعاقبة الجناة بعقوبات رادعة تتناسب مع ما ارتكبوه من جرائم تضر باقتصاد وامن البلاد وسوف يعلن المدعى العام العسكري المتهمين بقرار احالتهم الى المحاكمة العسكرية فى نفس التوقيت الذى يعلن فيه قرار احالتهم فى المؤتمر الصحفى

والتهم الموجهة الى المتهمين هى : القتل العمد وضرب الاقتصاد القومى المتمثل فى ضرب السياحة والاخلاق بالامن والنظام العام يشمل قرار احالة المتهمين الى المحكمة

العسكرية عدة مجموعات اهمها مجموعة يتزعمها المتهم «بدرى مخلوف حسين، ومجموعة اخرى يتزعمها المتهم بسطاوى عبد الجيد وبراوى محمد ابراهيم

وكانت نيابة امن الدولة العليا قد بدأت تحقيقاتها الموسعة فى قضايا «ضرب السياحة» مع المتهمين : «بدرى مخلوف حسين» وصلاح الدين عبدربه وياسر منصور محمد الصادق ومحمد محمد الالفى وعبد محمود محمد مدنى واسامة فوزى السيد وابوالفتيان محمد محمد واحمد عبد الرحيم رضوان وهاشم على محمد كما شملت التحقيقات ايضا المتهمين :

محمود المحامى العام الاول - ان المتهم بدرى مخلوف حسين ٣٣ سنة محام قد كلف المتهمين من الثانى الى العاشر بضرب المنشآت السياحية واحراق محلات الفيديو بالاقصر ونسف معبد الكرنك واحراق محلات الخمور لبعض التجار المسيحيين الديانة والاعتداء على بعض السياح الاسبان والالمان

كما كشفت التحقيقات ايضا قيام المتهم باعطاء واصدار تكليفات بضرب المنشآت السياحية بوضع المتفجرات فى اسطول «توت عنخ امون بوهو من البواخر النيلية السياحية وكذلك قيام المتهمين باخفاء حقائب بها مفرقات عبارة عن قنابل اسطوانية مكتوب عليها باللغة العربية «القنبلة المصرية رقم ٢ دفاعية م . ج . ٤٥٠»



الأمرام المسائي

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٥٢

٣٣ وهو المتهم الاول في قضايا والسياسة
والا تهامات هي : امارة تنظيم الجماعة
الاسلامية بمحاكمة قنا واشترك في قتل
السادات واحد المتهمين في محاولة اغتيال
اللواء زكي ببر ومتهم في القضايا : ٢٧٩١
لسنة ٩٢ جنابات الاقصر الخاصة بالقاء
عبوات حارقة على محلات الفيديو ملك احمد
ابوالحجاج وصالح صالح مصطفى بالا قصر

والقضية رقم ٢٣٦٥ لسنة ٩٢ بدائرة قسم
الاقصر والخاصة بالقاء عبوات متفجرة على
معبد الكرنك وحادث التعدي على الفوج
السياحي الاسباني والقضية رقم ٣٠٤ لسنة
٩٢ جنح الاقصر وحادث التعدي على
الاتوبيس السياحي الالمانى متهم ايضا في
القضية رقم ١٦٧١ لسنة ٩٢ جنابات الاقصر
الخاصة باتلاف محلات خمور لشخص

مسيحي

وثبت تورطه في حادث احراق
الاتوبيس السياحي موضوع
القضية رقم ٢٠٧٠٤ لسنة ٩٢ جنح
الاقصر ومتهم بالقاء عبوات
متفجرة على سيارتين سياحتين في
القضية رقم ٢٢٢٣ لسنة ٩٢ ادارى
مركز قنا

ومتهم ايضا في حادث القاء
عبوات متفجرة على اتوبيس
سياحي موضوع القضية رقم
١٦٧٧ لسنة ٩٢ ادارى بشنا

ومتهم بالقاء عبوات متفجرة
على الباخرة «تنج توت» من
اسطول الملك «توت عنخ امون»
وهي موضوع القضية رقم ١٥٧٨
لسنة ٩٢ ادارى مركز قنا



الأمرام

المصدر :

للنشر والأخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٦ مارس ١٩٩٢

المتهمون في قضايا السياحة يحالون إلى المحكمة العسكرية

تقرر احالة جميع الارهابيين المتهمين في قضايا ضرب السياحة، والاعتداء على السائحين الى محاكمة عسكرية لضمان سرعة الفصل فيها، والحكم عليهم باحكام رادعة تتناسب مع ما ارتكبه من جرائم تضر باقتصاد وامن البلاد.

ويعقد اللواء عبد الغفار هلال المدعي العام العسكري مؤتمرا صحفيا صباح اليوم - السبت - يعلن فيه موعد بدء محاكمة الارهابيين عسكريا، وتشكيل المحكمة العسكرية التي ستعقد في هذه القضايا ويبلغ عدد الارهابيين المقبوض عليهم في هذه الجرائم حوالي ٤٠ متهما ستوجه اليهم تهم القتل العمد، وضرب السياحة، والاخلال بالامن. وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد نظرت في قضيتي العائدين من افغانستان، والارهاب، واصدرت احكاما باعدام سبعة من المتهمين، واحكاما اخرى تراوحت بين الاشغال الشاقة المؤبدة، والمؤقتة، والحبس لباقي المتهمين، وبرأة عدد اخر من المتهمين الذين ثبت عدم تورطهم في هاتين القضيتين كما حكمت المحكمة العليا بالاسكندرية مؤخرا باعدام الارهابي حسن شحاتة بدران الذي قام بقتل النقيب على خاطر اثناء محاولة القبض عليه.



المصدر :

١٧ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والهملو مات

المتهم صفوت عبد الغنى

يتراجع عن نفسه لليوم الثالث

فى قضية اغتيال المحجوب

استمعت محكمة أمن الدولة العليا أمس لليوم الثالث على التوالى إلى مرافعة صفوت عبد الغنى المتهم الثانى فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق.

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها برئاسة المستشار وحيد محمود إبراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف بحضور محمد قنديل رئيس نيابة أمن الدولة العليا. وفى بداية الجلسة أمر رئيس المحكمة الحراس بإخراج صفوت عبد الغنى من القفص ومثوله أمام الهيئة وفى بداية مرافعة المتهم تناول حرية الرأى والعقيدة فى الإسلام ومقابلتها بما جاء فى الدستور وأن الإسلام كفيل قبل الدستور حرية الرأى كما أعطى الحرية لكل الناس مسلم وغير مسلم وحرية إقامة العقائد لأقليات.

تناول المتهم إيادة الأقليات المسلمة فى بع أنحاء العالم وضرب أمثلة منها سون فى البوسنة والهرسك وسكوت عن هذه الإيادة.



المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢ مارس ١٩٩٢

محاكمة عسكرية لـ ٤٩ متتهما بعد غد

في قضايا ضرب السياحة والاقتصاد والإخلال بالأمن

■ المدعى العام العسكرى يعلن فى مؤتمر صحفى :

قرار الاتهام يشمل ٢٧ قضية ضبط أسلحة ومفرقات

و٨ قضايا اعتداء على الأتوبيسات والبواخر السياحية

التنظيم الإرهابى استهدف الإضرار باقتصاد مصر

عقوبة الإعدام تواجه بعض المتهمين

تبدأ بعد غد «الثلاثاء» المحاكمة العسكرية للمتهمين بضرب السياحة والاقتصاد الوطنى والإخلال بالأمن والاستقرار فى مصر وعددهم ٤٩ متتهما منهم ٦ هاربون و ٤٣ متهما أحيلوا للمحاكمة العسكرية بقرار من الرئيس حسنى مبارك.

وأكد اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكرى - فى مؤتمر صحفى عقده أمس - ان التحقيقات مع المتهمين استمرت حوالى شهر وكشفت عن تنظيم يجمع هؤلاء المتهمين يستهدف بشكل واضح الإضرار بمصر وضرب النظام الداخلى والسياحة للقضاء على الاقتصاد المصرى كجزء من خطة تستهدف تغيير نظام الحكم.



اللواء محمد
عبدالله
المدعي العام
العسكري

جرائم القتل والاتلاف العمد وحيازة الاسلحة والخائز والمفرقات واستعمالها في اعمال تسيء الى الامن والنظام العام. ووضح المدعي العسكري ان النيابة العسكرية تولت التحقيق مع المتهمين من وجهة نظر جنائية بحتة، ولم تتعرض لفكر او غيره مما يخرج عن اطار الوقائع المجرمة في قانون العقوبات او غيره من القوانين، مشيرا الى ان النيابة العسكرية لم تنسب لاي من المتهمين الا ما اقترفه بالفعل من جرم وقامت عليه الالة القوية او الشبهات. و اضاف المدعي العسكري ان التحقيقات كشفت عن ان بعض اعضاء التنظيم لا يعرفون بعضهم، مما يؤكد خطورتهم وتخطيطهم لتنفيذ عملياتهم بعيدا عن اجهزة الامن وحتى يصعب ضبطهم.

واوضح ان المتهمين تجمعهم رؤية واحدة واسلوب واحد في العمل وتنفيذ الجرم والتخفي بعد ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى نعت واحد في استخدام الاسلحة، مما يؤكد انتماءهم لنفس التنظيم مشيرا الى ان موضوع تمويل هذا التنظيم من الخارج لا يزال محل تحقيقات النيابة العسكرية، وقال ان مثل هذه التنظيمات الارهابية

وقال المدعي العام العسكري ان قرار الاتهام شمل ٢٧ قضية، تم ضمها في قضية واحدة نظرا لوحدة موضوع هذه القضايا، مشيرا الى ان عدد القضايا لا يعنى انها ٢٧ واقعة موجهة ضد السياح والسياحة، ولكنها تشمل ايضا قضايا ضبط اسلحة وخائز ومفرقات لدى بعض المتهمين.

واوضح ان وقائع الاعتداء على الاتوبيسات والبواخر السياحية لا تتعدى ثمانى وقائع. و اضاف ان التحقيقات مع المتهمين حول ابعاد التنظيم الارهابي انتهت امس وكشفت عن خططهم لضرب الاقتصاد واجداث قلاقل في مناطق متفرقة في مصر في وقت واحد يسبقها ويواكبها نظام اعلامي في الداخل والخارج يدعو لفكر هذه الجماعات وينتد بنظام الحكم في مصر. و اشار المدعي العام العسكري الى ان المتهمين جميعا من الشباب تتراوح اعمارهم بين عشرين وخمسة وعشرين عاما وهم من فئات متنوعة بينهم مهندس واحد و ٣ محامين و ٣ موظفين و ١٦ حرفيا و ١١ طالبا و ١٥ بدون عمل.

وقال اللواء محمد عبدالله ان بعض المتهمين ارتكبوا اكثر من جريمة بينما ارتكب بعضهم جريمة واحدة، وان بعض المتهمين سيواجهون عقوبة الاعدام نظير الجرائم التي ارتكبوها.

واضاف انه تم امس اعلان جميع المتهمين بقرار الاتهام وتكون الجلسة الاولى من المحاكمة علنية امام احدى الدوائر العانية بالمحكمة العسكرية العليا بالقاهرة، مشيرا الى ان القضاء العسكري يسمح بحضور المحامين الموكلين للدفاع عن المتهمين، كما يسمح للصحفيين واهالى المتهمين بحضور الجلسات ما لم تقرر المحكمة غير ذلك لاسباب تراها.

وحول قرار الاتهام قال المدعي العام العسكري ان المتهمين كلهم من المصريين، وقد وجهت لهم تهم الانضمام لتنظيم مؤسس على خلاف القانون وتولى قيادة او زعامة والاتفاق الجنائي على

يكون لها عدة قيادات على مراحل متدرجة من المجموعة العليا التي تديرها حتى تصل إلى مستوى زعيم الجماعة. وردا على سؤال عن أماكن وجود المتهمين الستة الهاربين قال اللواء محمد عبدالله ان بعضهم تمكن من مغادرة البلاد بعد ارتكاب جرائمهم بينما لا يزال البعض الآخر داخل البلاد، وتواصل اجهزة الامن جهودها لضبطهم على ضوء التحريات والمعلومات المتوافرة لديها، مشيرا الى ان بعض الهاربين لهم انوار رئيسية في هذه الجرائم والبعض الآخر انوارهم عانية.



المصدر :

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ مارس ١٩٩٢

□ المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة تبدأ اليوم :

محاكمة ٤٩ إرهابيا استهدف نشاطهم الأضرار بالبلاد وضرب النظام الداخلي

جلسة علنية يحضرها ممثلو الصحافة ووكالات الأنباء والمحامون وأهالي المتهمين

تبدأ المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة اليوم محاكمة ٤٩ إرهابيا منهم ٦ هاربون، وذلك لقيامهم بأعمال إرهابية تستهدف الأضرار بالبلاد، وضرب النظام الداخلي، والسياحة للقضاء على الاقتصاد المصري كجزء من خطة تهدف إلى تغيير نظام الحكم، وستكون الجلسة الأولى علنية يحضرها ممثلو الصحافة، ووكالات الأنباء المصرية والعربية والاجنبية إلى جانب المحامين، وبعض أهالي المتهمين.

وأضاف أنه لن يطبق على المدنيين في جلسة اليوم من الأحكام العسكرية سوى القسم الإجرائي فقط أي نظام المحاكمة، أما العقوبات فستتم طبقا لقانون العقوبات، والقوانين الأخرى التي خالفها الإرهابيون، وليس قانون الأحكام العسكرية.

وأضاف أن القاعة التي ستشهد المحاكمة تقع بالمدينة الجديدة للقوات المسلحة بالهايكستب، وتتسع لـ ٢٢٥ شخصا بالإضافة إلى ٩٠ صحفيا من الصحف المصرية، والعربية، ووكالات الأنباء العربية، والاجنبية، وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها جلسات محاكمة في هذه القاعة.

وأضاف أنه تم تخصيص ١٠٠ تصريح لحضور أهالي المتهمين المحاكمة ستوزع عليهم صباح اليوم، كما تم تخصيص قاعة مستقلة ملحقة بقاعة المحكمة كاستراحة للمحامين على نفقة القوات المسلحة، ومسموح لكل منهم بتوكيل أكثر من محام، والمتهم الذي لا يستطيع توكيل محام ستنتدب المحكمة له محاميا

١ البقية ص ١٥ عمود ١

وقد اختير مجمع المحاكم العسكرية بمنطقة هايكستب بشرق القاهرة لعقد جلسات المحاكمة في إطار إجراءات الأمن التي اتخذت لمحاكمة الإرهابيين. وتعد المحكمة جلستها برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي مساعد مدير المحاكم العسكرية، وعضوية العميد حامد سيد حسن، والعقيد محمد شامل رمزي بحضور ممثلي النيابة العسكرية العميد علي بيبرس، والعقيد طلال نجم الدين البطران، والمقدم عمر ناصف.

وأكد اللواء عبدالغفار هلال مدير القضاء العسكري لمندوبي «الأهرام» أن القضاء العسكري ليس بدعة، أو قضاء استثنائي لأنه نوع من القضاء الجنائي الخاص الذي ينظمه قانون الأحكام العسكرية، ويبين اختصاصاته ويستند في شرعيته إلى نص المادة ١٨٣، من الدستور، مشيرا إلى حق رئيس الجمهورية بموجب المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية أحالة بعض الجرائم للقضاء العسكري كجرائم أمن الدولة مثل التنظيمات المسلحة التي تحاول تغيير الدستور أو شكل الدولة.



المصدر :



٩ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

[المحكمة العسكرية - بقية]

للدفاع عنه.

وقال ان المتهمين الـ ٤٢ مازالوا موجودين في السجون المدنية، وسيحضرون من هناك الى المحكمة مباشرة، وسيبقون في هذه السجون الا اذا طلبوا من المحكمة ان يلحقوا بالسجون العسكرية.

وكشف اللواء عبدالغفار هلال عن ان القضايا الـ ٢٨ المطروحة امام المحكمة الخاصة بتنظيم ضرب السياحة يجمعها اطار واحد، واسلوب محدد يستهدف الاعتداء على السياح، والمنشآت السياحية، وابلاغ وكالات الانباء لتعظيم وتضخيم الخطر الناشئ عن عملياتهم من خلال ضرب المواطنين الاجانب الموجودين في مصر، والقيام باذاعة ذلك خارج وداخل البلاد عن طريق المنشورات التي تستهدف الاثارة واحداث القلاقل بين الناس.

واوضح ان مثل هذه التنظيمات الارهابية تقوم على حلقات ضمن سلسلة تتضمن مجموعات تقوم كل حلقة او جماعة فيها بواجب محدد ولا تعترف كل حلقة بما سواها، ويطلقون على الجماعة المنفذة او الاداة التي يستخدمونها اسم «العميان» لانهم ينفذون اوامر القيادات دون تفكير ولا تمييز.

وقال ان اختيار المتهمين للسياحة كهدف لعملياتهم يؤكد ان قياتهم على درجة عالية من الفكر والتنظيم لانهم يعلمون ان السياحة تدر دخلا كبيرا يصل الى ٢,٥ مليار جنيه سنويا، كما ان ضربها يؤثر في علاقة مصر الخارجية بالدول التي توفد السياح. ومن ناحية اخرى صرح اللواء احمد عبدالله مدير ادارة للمحاكم العسكرية بأنه سيسمح لكل الصحفيين المصريين ومندوبي الصحف ووكالات الانباء العالمية بدخول الجلسة بموجب البطاقة الصحفية التي يحملونها ضمانا لتغطيتها على اوسع نطاق وحتى يتأكد الجميع حرص المحكمة العسكرية على تحقيق العدالة والتزام القانون.



المصدر : **الشعب**

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحاكم العسكرية

**فقهاء القانون يرفضون
محاكمة المدنيين عسكرياً**

تعارض مع الدستور والاتفاقيات الدولية

— القول بأن المحاكمات
العسكرية أسرع من
المدنية تشكيك في نزاهة
الهيئات القضائية

عبد الستار أبو حسين

فهو تفسير يعبر عن رأى المشرع في هذه المادة عند صدورها دون أن تتعرض إلى صحتها أو بطلانها دستورياً.. إذ لم يكن معروضاً عليها طعن في هذا النص لمخالفته للدستور الذي يقضى بوجوب مثول كل مواطن أمام قاضيه الطبيعي.

التحليل

ومن هنا فإن الاستناد إلى هذا التفسير الذى لم يكن بمسند طعن دستوري في هذه المادة، يعتبر استناداً غير صحيح ويتعين الانتظار لحين صدور حكم من المحكمة الدستورية في الطعن المقدم ضد هذا النص وعدم الاكتفاء بمجرد التفسير اللفظي لإرادة المشرع من هذا النص وقت صدوره. ويضيف الدكتور حلمي مراد أن إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية يتعارض مع ما قضت به الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية

أكد فقهاء القانون الجنائي والدستوري أن إحالة المدنيين المتهمين في قضايا جنائية إلى المحاكم العسكرية يخالف الدستور والمواثيق الدولية، ويعد انتهاكاً صارخاً لأبسط حقوق الإنسان وعودة إلى عصر الحكم الشمولي وإهداراً لحيز الديمقراطية في مصر. ■ يقول الدكتور محمد حلمي مراد إن الاستناد إلى الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التي تعطي لرئيس الجمهورية الحق في إحالة الجرائم التي يرتكبها المدنيون إلى المحاكم العسكرية في ظل إعلان حالة الطوارئ يعتبر استناداً باطلاً دستورياً، بعد صدور الدستور المعمول به حالياً عام ١٩٧١، حيث إن هذا النص ورد في قانون سابق على هذا الدستور، أما التفسير الذي صدر عن المحكمة الدستورية العليا



إن القول بسرعة القضاء العسكري كمبرر لإحالة القضايا المدنية إليه تشكيك في العدالة وتعريض بالهيئات القضائية المدنية، كما يقول د. عاطف البنا فالهدف من المحاكمات ليس السرعة، بل يجب الموازنة بين اعتبارات السرعة لردع الجاني والثاني لإظهار الحقيقة وضمان إجراءات حق الدفاع والقول بغير هذا عودة إلى عصر الشمولية وماساده من محاكمات عسكرية، وخاصة في عصر يتجه فيه العالم إلى الديمقراطية والتوسع في رخصة الإحالة للقضاء العسكري للنظر في الجنايات التي يرتكبها المدنيون إهدارا لاستقلال القضاء، فإذا كنا بصدد معالجة الإرهاب - كما يقول البنا - فإن العلاج لن يكون بالمحاكمات العسكرية ولا بقانون الإرهاب، بل بإصلاح الأوضاع السياسية ومحاربة الفساد المستشري وتقديم القدوة السياسية للشباب.

حقيقة إن القضاء العسكري ليسو قضاء كونهم قد حصلوا على ليسانس الحقوق!! إذ إن القضاء ممارسة وتقاليده يتربى عليها خريج الكلية منذ تخرجه في العشرينات من عمره إلى أن يبلغ درجة النضج العدالي التي تحصنها حصانة القاضي، وعدم قابليته للعزل وعدم شرعية إصدار الأوامر له من أية جهة، فهو - القاضي العكسري - لا يعدو أن يكون رتبة في تسلسل الرتب العسكرية يخضع لكل ما يخضع له العسكريون.

ويؤكد د. عاطف البنا نفس الفكرة فالقضاء العسكري في نظره لا يمكن أن يكون قضاء طبيعياً حتى لو توفرت له بعض الضمانات مثل تأهيل القضاة قانوناً، إذ إنه ليس هناك ما يمنع من أن يجلس مجلس القضاء العسكري ضباط ليسوا مؤهلين قانوناً.

مبرر السرعة

ومن أغرب المبررات التي سبقت لتبرير إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري هي الرغبة في سرعة البت والفصل في هذه القضايا لتوفير الردع اللازم!!

ويصف الدكتور بشير هذا الأمر بأنه زحف عسكري على الساحة المدنية يهدد بصيغ الحياة المدنية بشبهة الصبغة العسكرية في الحكم، وفي نفس الاتجاه يؤكد الدكتور حلمي مراد أن مبرر سرعة البت هذا لا يبرر الخروج على النصوص القانونية الملزمة التي تبطل الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم، كما أنه ومن الناحية العملية فإن التعديلات القانونية التي صدرت في قانون العقوبات بالنسبة لجرائم الإرهاب تخصص دائرة خاصة في القاهرة من دوائر محكمة أمن الدولة العليا لهذا النوع من الجرائم، بحيث تكون متفرغة لسرعة الحكم فيها مع الحفاظ على حقوق المتهمين في الدفاع واستيفاء ما يتطلبه البت في هذه القضايا بالعدل والإنصاف.



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٥/٢/١٩٩٢

الاحكام القضاة العسكريين في قضية التظلمين

في يوم ٩ مارس بسطات المحكمة العسكرية في محاكمة ٤٩ متعلما من بينهم ٧ ماريون بنهمه ضرب السباحة والاقتصاد القومي وسط اجراءات أمنية مشددة لم يسبق لها مثيل، اعتزل للثامون أثناء جلوسهم داخل قفس الاتهام بأن الجماعة الارهابية قتلت الرئيس الراحل السادات والحكتور رفعت الحبيب ردا على مقتل الدكتور علاء ماضي الدين، والقبيل الدكتور فرج فودة ومحاولة اغتيال اللواء السابق زكي بطر وزير الداخلية.

وكانت المحكمة العسكرية قد أصدرت في ديسمبر

للأفسي حكمها في قضية التظلمين الارهابيين بالاسكندرية، وكانت العقوبة ٨ اعدام والاشغال الشاقة لمدة ١٥ وبراءة ٣ في قضية التظلمين الأول، وكانت العقوبة لتراوح بين سنة ولأبد لـ ١ متعلما، وبراءة ٩ في قضية التظلمين الثاني، وكانت العقوبة للوجهة للمتعلمين محاولة قتل نظام الحكم والقبيل عدد من الشخصيات العامة وتجهيز للفتنات اليهودية.

كما قضت المحكمة العسكرية بأعدام الارهابيين حسن شحاته بطر القذافي الضابط الشهيد على خاطر وذلك أثناء محاولة إلقاء القبض على للثام والذى استسلم من اطفاله الثلاثة برعا بشرها اطلاق من ورائه الرصاص على الضابط الذي مصرعه.

رجال القضاء: من حق رئيس الجمهورية الاحالة الى المحاكم العسكرية والاجرامية



المصدر :

١٥ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

* إقام المتهمون دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري يطالبون فيها بوقف تنفيذ الأحكام العسكرية لعدم دستورتها لأن مرتكبي الحوادث أشخاص مدنيون وليسوا عسكريين فقضت المحكمة برئاسة المستشار طارق البشري ببطالان إحالة المتهمين إلى القضاء العسكري لأن الأصل أن يحاكم المتهم أمام قاضيه الطبيعي لتحقيق العدالة.

جاء قرار المحكمة الدستورية العليا بجواز أن يحيل رئيس الجمهورية بعض القضايا إلى المحكمة العسكرية.

* عقب إحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية وصدر أحكامها العادلة بمعاينة المتهمين، تسامح المواطنون إذا كانت المحكمة العسكرية قد أصدرت أحكامها في القضيتين في فترة زمنية لم تتجاوز الشهر. فلما انقضى التباطؤ في نظر القضايا الجنائية خاصة قضايا الرأي العام مثل قضية المحجوب التي استمر نظرها ما يقرب من ٣ سنوات، ولم يتم الفصل فيها حتى الآن وقضية الريان التي حجزت أخيراً للحكم في ٢٨ أبريل عقب تداولها ٤ سنوات وبعض القضايا الأخرى التي استمر نظرها أكثر من ١٥ عاماً..

قرار جمهوري

منذ شهرين أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً جمهورياً بإحالة جميع قضايا الإرهاب إلى النيابة العسكرية بدلاً من نيابة أمن الدولة العليا وإحالة جرائم ضرب السياحة وتخريب الاقتصاد القومي إلى المحكمة العسكرية.

وإثناء نظر قضية المتهمين البالغ عددهم ٤٩ متهما بقاعة المحاكمات العسكرية بالهايكستب وجهت المحكمة برئاسة اللواء محمود وجدي

الليثي عدة اتهامات للمتهمين وهي انضمامهم لتنظيم سرى على خلاف القانون وتولي قيادة أو زعامة والاتفاق الجنائي على جرائم القتل والاتلاف العمدي وحيازة الأسلحة والذخائر والمفرقات واستعمالها في أعمال تسيء إلى الأمن والنظام العام - كما أن المتهمين قاموا بالاعتداء على الاتوبيسات السياحية في صعيد مصر وقتلوا عدداً من السائحين في محاولة لضرب السياحة والاقتصاد القومي.

ومنذ أيام قليلة قامت مجموعة من المتطرفين بتفجير أحد المقاصي بمنطقة التحرير نتج عنه مصرع ٢ أشخاص وإصابة خمسة وعشرين آخرين وألقي القبض على عدد كبير من المشتبه فيهم ولم يتم تحديد عددهم حتى الآن. كما أطلق بعض الإرهابيين وعددهم ٤ أشخاص الرصاص على المقيم شرطة مهران عبدالرحيم بمساحات أمن الدولة بأسبوط أثناء عودته وطفله إلى منزل العائلة بمدينة صنفاء حيث أضرهم بعض المتطرفين بوابل من النيران. وفي أسوان أطلق بعض المتطرفين الرصاص على جندي حراسة بمدينة أسوان أثناء حراستهم لأحدى الكنائس والاستيلاء على سلاحهم للبري.

ومنذ ٢ أشهر أطلق مجهولون الرصاص على مجندي أثناء حراستهما محطة السكة الحديد بمصر واستولوا على سلاحهما للبري.

تحقيق: أحمد راضي

كما تمكن بعض المتطرفين من سرقة أحد محال المجوهرات بمنطقة للطرية تحت تهديد الأسلحة الآلية، ومن قبل كانت بعض الجماعات الإرهابية قد تمكنت من سرقة أحد محلات الذهب بعين شمس وصدرت ضدهم أحكام رابعة برئاسة المستشار محمود سلامة وعضوية المستشارين فاروق سلطان وعلى عرابي.

هذه نماذج لبعض الجرائم ارتكبتها بعض العصابة والمتطرفين مستترين خلف عباءة السلام.

حق رئيس الجمهورية

التقت «الوفد» بالمستشار سعد أبو الفتوح شلبي رئيس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ.. قال: إنه يجوز لرئيس الجمهورية إحالة أي قضية تمس الدولة أو النواحي الأمنية إلى المحكمة العسكرية، كما أنه يجوز للنيابة خاصة نيابة أمن الدولة إحالة بعض القضايا الجنائية إلى محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، بدلاً من محكمة الجنابات، وفي ظل قانون الطوارئ كل شيء جائز ومحتمل حدوثه.

وعن السبب في إطالة فترة التقاضي أمام المحاكم الجنائية وأمن الدولة العليا، أوضح أن هناك عدة

القضاء العسكري أسرع في فصل القضايا



الشيخ النعمي في عهد الرئيس أنور السادات.

أكد المستشار أبوليلة أن القانون الجنائي يعاقب بالاعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها. كما يعاقب كل مصري التحق في خدمة القوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر. وأيضا بعدم كل من سعى لدى دولة اجنبية أو تخاير معها أو مع احد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عنائية ضد مصر. خصوصا في العمليات الحربية ويعاقب بالسجن اذا ارتكب الجريمة في زمن السلم، والأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب وذلك في الاحوال الآتية: كل من سعى لدى دولة اجنبية أو مع احد يعملون لمصلحتها أو تخاير معها وكان نتيجة ذلك الاضرار بمركز مصر الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي، وكل من أثلف عمدا أو اغشى أو اغتلس أو زور أوراقا أو وثائق وهو يعلم بأنها تتعلق بأمن الدولة ويضيف حسام المغربي المحامي امام المحاكم المدنية والعسكرية يعاقب بالاعدام ايضا كل من تدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعة القوات المسلحة أو أضعاف روحها المعنوية أو روح الشعب المعنوية وأيضا كل من عرض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة أي دولة اجنبية أو سهل لهم ذلك، وأيضا كل من سهل دخول العدو في البلاد أو سلحه مدنا أو حصونا أو منشآت أو موانع أو مخازن أو سفنا أو طائرات.

العسكرية هم ضباط الجيش وليس ضباط الشرطة وذلك لان الشرطة هي السلطة التنفيذية أي هي التي تنفذ أوامر المحاكم العسكرية أو المدنية وينصوص القانون يجوز لرئيس الجمهورية بماله من سلطات مخولة أن يحيل أية قضية تمس أمن البلاد إلى المحاكم العسكرية أو المحاكم المدنية وعن استئناف هذه القضايا يقول العقيد حسين خليفة هذه القضايا ليس لها استئناف أو نقض وإنما هناك التماس يتم تقديمه إلى المحكمة العسكرية العليا وذلك في خلال اسبوعين من صدور الحكم وقبل التصديق عليه، وإن احكام المحكمة العسكرية واجبة النفاذ وعند تنفيذ العقوبة داخل السجون. بالنسبة للأشخاص المدنيين يتم حبسهم داخل السجون المدنية مثل سجون طرة وأبو زعبل.. أما الأشخاص العسكريون فيتم حبسهم داخل السجون العسكرية.

وعن كيفية اعدام المتهمين بالنسبة للجرائم التي ارتكبوها فبالنسبة للأشخاص المدنيين يتم الاعدام شنقا في وجود أحد رؤساء النيابة.. أما الأشخاص العسكريون الذين تصدر منهم الفعالة وتصرفات أو خيانة للوطن والتعامل مع دولة اجنبية وقت الحرب فيتم اعدامهم رميا بالرصاص وعن كيفية ضبط الأشخاص الهاربين فإن المحكمة تلمز النيابة بتكليف رجال المباحث بالقبض على المتهمين إن كانوا متواجدين داخل البلاد..

القانون الجنائي

ويقول المستشار عبدالراضي أبوليلة رئيس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالاسكندرية: إن من حق رئيس الجمهورية احالة أي قضية يثبت فيها الاخلال بالأمن إلى المحاكم العسكرية، ولكن خلال الخمسة عشر عاما الماضية، لم يتم احالة أي من هذه القضايا إلى المحاكم العسكرية، وذلك منذ قضية مقتل

اسباب.

أولها: أن المحاكم الجنائية محددة بأيام يبلغ عددها ٦ أيام في الشهر. ثانيا: كثرة عدد القضايا المنظورة امام هذه المحاكم وهي التي من كثرتها تهرق القاضي.

ثالثا: لجوء بعض المحامين المحترفين إلى استغلال الثغرات الموجودة بالقانون اسوا استغلال في إجراءات طويلة ومعقدة من التسويف والمماطلة فهم يطلبون التأجيل مرة بحجة الاطلاع وتصوير

المستندات وأخرى للاستعداد والاستماع إلى شهود اثبات وآخرين نفى. والدفع ببطلان تشكيل المحكمة ولاثيا ونظريا، ويطالان امر الاحالة ويطالان المحاكمة والنفع بعدم دستورية محاكم أمن الدولة وأخر هذه للماطلات رد المحكمة والتي يستغرق إعادة نظر القضية مرة أخرى خمسة شهور.

ويقول العقيد حسين محمد خليفة رئيس النيابة العسكرية بالقاهرة سابقا أن المختص بالمحاكمات



المصدر : أخبار الحوادث

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ١٩٧٢

السبت .. الجلسة الثالثة في محاكمة

أعداء الحياة

المتهمون معظمهم من مخافظتي قنا

تحقيق :

فاروق الشاذلي

وأسيوط

تعد المحكمة العسكرية العليا جلستها الثالثة يوم السبت القادم . وهي الجلسة الاجرائية الثالثة بعد ان اقتصرت الجلسة الثانية على سماع طلبات الدفاع الذي طلب اجلا للاطلاع حيث انه لم يتمكن من الحصول على ملف القضية .

في الجلسة الماضية تراجع الدفاع عن المازق الذي وضع المتحدث الاعلامي للتنظيم كل المتهمين فيه عندما اعترف بانضمامهم للجماعة الاسلامية وهو تنظيم غير مؤسس شرعا ومؤثم قانونا اضافة الى اعترافه بانهم شاركوا في اغتيال السادات والدكتور المحجوب والدكتور فرج فودة وحاولوا اغتيال زكي بدر وفشلت المحاولة لظروف خارجة عن ارادتهم . حيث اعلن الدفاع ان هذا الكلام لم يصدر عن المتهمين رغم اعلانه على كل وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وسجلته وكالات الانباء العالمية بالصوت والصورة ...!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٢ هـ ١٩٨١ م

ووقع التنظيم في عدة مشكل بالبيان الذي القاه وهو يعد ثلثي أكبر المتهمين سنا . عدد من المتهمين فشلوا في دراستهم احمد كامل محمد يوسف طالب بكلية الزراعة متهم في أكثر من قضية . وكان المشرف على طباعة منشورات التنظيم . تم ضبط المطبعة الخاصة بطباعة المنشورات واعترف المتهمون بأنه صاحبها والمستول عنها . بسطاوي عبدالحميد أبوالمجد طالب بمدرسة قنا الثانوية رغم أن سنة ١٩ سنة . زملاؤه طلبة في الجامعات .

أشرف سعيد عبدربه طالب بالمعهد الفني التجاري عمره ٢٢ سنة . من المفروض تجاوزه هذه المرحلة .

الدراسية . هشام محمد خليفة طالب بحقوق المتصورة عمره ٢٦ سنة .

● التنظيم كان يحدد المهام بعد دراسة واستطلاع العملية التي سيقومون بها . وهذا واضح من قرار الاتهام الذي وجه الى كل مجموعة اتهاما معينا في القضية . حيث أن أغلب المتهمين من محافظة قنا عدا الأول والثاني وثلاثي المحامين فهم من أسبوط . التكليف كان يأتي لمجموعة متقاربة فمثلا حادث الاتوبيس السياحي اميدوس وجد أن من بين المتهمين أربعة من قرية الحميدات وهم حمدناه قاسم العبد وصلاح سعيد عبد ربه وعبد الحميد الزمقان وهاشم علي محمد علي خليفة .

● هشام عبدالظاهر وكل عنه خمسة من كبار المحامين أعلنوا عن حضورهم معه وهم الدكتور عبد الحليم مندور ومنتهر الزيات وسعد حسب الله وعلى الطاهر ومحمود عبد الحليم .

● حرص عدد من المتهمين على تغيير اسمائهم أكثر من مرة خلال التحقيقات سواء في محاضر الشرطة أو النيابة مثل فرحات عبدالرازق وأحمد عبدالنبي . وأحمد عبدالنبي أكد أنه يعمل سباكا حرا والتحريرات تؤكد أنه طالب فاشل هرب من استكمال دراسته المدرسية كما أن كل المتهمين حرصوا على عدم الإدلاء بقولهم أمام النيابة الا في حضور محامين كانوا يعدونهم فتقوم النيابة بتأجيل التحقيق حتى يتم إخطار المحامي بالحضور .

● في ملف القضية عدد من شهود الاثبات - مدنيين وضباط منهم شهود واقعة وشهود الرؤية ومنهم الشهود الذين تعرفوا على بعض المتهمين من خلال عرض قانوني بواسطة النيابة ورغم كثرة عدد الشهود الذين استمعت اليهم النيابة الا أن قائمة الشهود مستعددها المحكمة طبقا لأهمية هذه الشهادة في سير الدعوى .

● التقارير الفنية عن الأسلحة والذخائر والديناميت التي تم ضبطها في القضية اثبتت التقارير الفنية صلاحيتها للاستخدام ومن بين المضبوطات بنادق آلية ونصف آلية ومسدسات صناعة محلية وقنابل . واثبتت التقارير الفنية أن الطلقات المستخدمة في حوادث الإرهاب من نفس نوعيات الطلقات المستخدمة في ارتكاب الوقائع .

وعلمت « أخبار الحوادث » أن هناك تحقيقا يجري حول البيان الذي أعلنه المتهمون قبل بداية الجلسة الأولى والذي عدوا فيه إنجازاتهم الإجرامية التي عاد المحامون لانكارها حيث تم ضبط البيان المكتوب الذي كان يقرأ منه المتهم هشام عبدالظاهر إضافة الى أن النيابة العسكرية قد حصلت على تسجيل فيديو كامل وتسجيل صوتي آخر للبيان الذي أعلن على وسائل الاعلام وجار التحقيق فيه . وينتظر أن يعرض هذا التسجيل على المحكمة أيضا ضمن عدة تسجيلات أخرى تتضمن بعض الوقائع الخاصة بالقضية .

وهناك أحرار أخرى لم تعرض في المحكمة مثل أحرار التمثيل والمواد الناسفة كالدynamيت وغيرها فهي أحرار موجودة في مخازن النيابة وتمت التحفظ . وفي قراءة « لأخبار الحوادث » في ملف الدعوى الذي يتكون من ٥٠٠٠ صفحة استبعدت منها الأوراق الإدارية حيث تم تسليم الملف للمحامين المؤكلين وهو يقع في ١٢ جزءا كلها في ٢٥٠٠ صفحة نظير ١٠٠ جنيه فقط لكل نسخة .

ورغم أن اثنين من المتهمين ضبطا في مكان الواقعة من بين ٧ متهمين فيها وأنهما أدليا باعترافات تفصيلية أرشدت عن باقي زملائهما وعن التنظيم الا أنهما عادا للانكار أمام النيابة العسكرية بعد حضور المحامين ورغم أن التحقيقات أجريت أولا بمعرفة الشرطة ثم النيابة العامة المختصة بمكان وقوع الأحداث ثم نيابة أمن الدولة بالقاهرة وأخيرا النيابة العسكرية الا أنهما أصرا على الانكار رغم التحريات والشواهد التي روجها بها .

وشرح مصدر قانوني « لأخبار الحوادث » بأن الاعتراف ليس سيد الأدلة كما يقولون الا إذا حدث أمام الهيئة القضائية وعن اقتناع كامل وإن كانت الأحداث والوقائع تؤخذ بما يصاحبها سواء يتعرف شهود العيان أو الضبط في مكان الحادث أو التعرف على المتهمين عن طريق عرض قانوني قضائي ويكون

هناك اطمئنان للواقعة . فأحيانا يكون المتهم مسجلا في التنظيم وضبط لديه السلاح الصالح للاستخدام ويؤكد هذا ويتعرف عليه شهود رؤية فانكاره أو عدمه مسألة ضمنية .

● ملف الدعوى يضم أكثر من ١٦٠ تقريرا طبيا حيث كان المتهمون حريصين على اثبات اصابات بهم عند كل مرة يستدعون للتحقيق أو الحضور للنيابة لمواجهتهم بأدلة أو أحداث جديدة . ورغم أن المناظرة العينية لرئيس النيابة المحقق كانت تؤكد عدم وجود اصابات الا أن النيابة كانت تقوم بتحويلهم الى الطب الشرعي .. أحد المتهمين مثلا عرض ٤ مرات . وآخرون عرضوا ثلاث مرات والباقي عرضوا أكثر من مرتين . وكل هذه التقارير بما حوت من آراء للأطباء المتخصصين وصلت الى حوزة المحكمة ووزعت صورتها ضمن ملف القضية على رجال الدفاع .

● المتهم الرابع والأربعون هشام عبدالظاهر المتحدث الاعلامي باسم التنظيم . سبق اتهامه في قضية الانتماء لتنظيم الجهاد وكان طالبا في كلية الهندسة وعوقب بالسجن لمدة ١٠ سنوات . استكمل دراسته وحصل على بكالوريوس الهندسة وهو يقضي فترة العقوبة . خرج ليعاود الانضمام للتنظيم الارهابي



المصدر :
النشر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

في قضية العائدين من أفغانستان

هيئة الدفاع تطعن بعدم دستورية

القانون العسكري

دخلت قضية إحالة المدنيين العائدين من أفغانستان إلى المحكمة العسكرية مرحلة حاسمة. دفعت هيئة الدفاع في جلسة الأحد الماضي بعدم دستورية المواد ٥٩، ٥٧، ٥٥، ٥٤، ٦ من قانون الأحكام العسكرية. وأكد الدفاع أن الجالسين على منصة المحكمة العسكرية ليسوا قضاة طبيعيين لأنهم قابلون للعزل وغير مستقلين. واستشهد الدفاع بما قرره د. فتحي سرور في كتبه القانونية من أن القضاء العسكري قضاء استثنائي. وطلبت هيئة قضايا الدولة عدم قبول الدفع بعدم الدستورية. وقد أعطت المحكمة الإدارية العليا برئاسة المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الفرصة كاملة للطرفين لإبداء دفوعهم وقررت المحكمة التأجيل لجلسة بعد غد الأحد.

قضاء استثنائي

في بداية الجلسة ترافع د. عبد الحليم مندور المحامي مبدئياً دفوعه بعدم دستورية القانون العسكري على أساس أن الجالسين على منصة المحكمة العسكرية ليسوا قضاة طبيعيين لأنهم قابلين للعزل. وأن المادتين ١٦٥ و ١٧٢ من الدستور قد كفلتا حق المواطنين في الوقوف أمام قاضيهما الطبيعي، ولم يتحدث الدستور عن القضاء العسكري تحت بند السلطة القضائية وإنما في الفصل السابع منه تحت بند القوات المسلحة ومجلس الدفاع المدني. وتساءل د. مندور: كيف يمكن تصور أن يحمل القاضي مدفعاً في يوم ويجلس على منصة القضاء في يوم آخر؟

وأضاف: إن القضية أخطر من مجرد دعوى تقدم بها محمد شوقي الإسلامبولي وممدوح يونس لوقف إحالتهم للقضاء العسكري، وإنما تتعدى ذلك لأن أي مواطن مهما علا منصبه معرض للذهاب إلى المحكمة العسكرية.

خالد يونس

وباعتبار أن القضية - في جوهرها - دفاع عن القضاء الطبيعي وقديسته واستقلاله. إننا من خلال هذه القضية نقف في مواجهة العدوان الصارخ على صرح السلطة القضائية في مصر. بهذه الكلمات بدأ د. محمد سليم العوا مرافقته، وأضاف: ونواجه العدوان الذي وقع على المحكمة الإدارية العليا عندما هزعت هيئة قضايا الدولة إلى المحكمة الدستورية العليا تطلب منها تفسيراً للمادة (٦) من القانون العسكري. وأشار د. العوا إلى أن التفسير الذي صدر عن المحكمة الدستورية قد كشف «عوار» القانون العسكري لأنه تضمن أن رئيس الجمهورية



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ مارس ١٩٩٢

العسكرية التي أنشأها الإنجليز.

ليسوا قضاة

واستشهد د. العوا بحكم محكمة النقض أكد أن القضاة العسكريين ليسوا نظراء للقضاء الطبيعيين ولم يضمهم باب السلطة القضائية. وأوضح د. العوا أن الذين ذهبوا يطلبون تفسيراً من المحكمة الدستورية قد خالفوا القانون لأن حالتهم ليست من الحالات التي يطلب فيها التفسير.

وأن المحكمة الإدارية العليا قد استنكرت في الطعن رقم ١٢٢ الصادر في ١٩٧٧/٤/٩ قيام هيئة قضايا الدولة بطلب تفسير إحدى مواد الدستور، وتقديم التفسير قبل صدور الحكم في الطعن بيوم واحد. وقالت المحكمة: إن الذهاب للمحكمة الدستورية العليا لطلب تفسير منها بشأن طعن منظور ينطوي على إهانة لقاضي المنازعة وإيحاء بعدم الاطمئنان إليه، ويمس كبريائه وكرامته وهو أمر لا يجوز السكوت عليه.

وعاد د. العوا لمواصلة دفعه بعدم دستورية القانون العسكري، فأشار إلى أن المحاكم العسكرية غير مستقلة لأنها تشكل بقرار من وزير الدفاع وهو يتبع السلطة التنفيذية، وأن المادة ٥٥ من القانون العسكري تنص على تعيين القضاة العسكريين من ضباط القوات المسلحة دون اشتراط التأهيل القانوني وكذلك

من حقه إحالة جرائم محددة -سواء بصفة مجردة أو بعد وقوعها- ولكن قبل بدء أية إجراءات في القضية، وقبل تحديد أشخاص المتهمين فيها.

وأكد د. العوا أن القاضي الطبيعي والمختص يكون محدداً من خلال القانون وقت ارتكاب الجريمة، وأن الحكم الذي يصدر عن محكمة غير مختصة يعتبر منعماً.

وأضاف أن النيابة العامة التي تولت التحقيقات في قضيتي الاسكندرية هي جزء من السلطة القضائية، وأنه إذا انتهكت الضمانة الإجرائية انهارت الضمانات القضائية، وأن الدستور قد نص على استقلال القضاء، أما المحاكم العسكرية فهي امتداد للمجالس

مخالفة المادتين ٥٩، ٥٧ من هذا القانون للدستور لما تتضمنه من أن القضاة العسكريين يعينون لمدة عامين ويجوز نقلهم بعدها وفقاً للضرورات العسكرية.

ودفع الاستاذ نبيل الهلالي المحامي بعدم دستورية المادة ٢٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا والتي تنص على أن طلب التفسير يقدم من وزير العدل باسم رئيس الوزراء، وبذلك يحرم هذا النص المواطن العادي من طلب تفسير أي مادة من القانون من خلال المحكمة الدستورية.

وقال الهلالي: إن طلب التفسير غالباً ما يمثل وجهة نظر الجهة التي تقدمه وأن نص هذه المادة بذلك يمنع المواطن العادي من إيصال وجهة نظره للمحكمة الدستورية، وهو ما يهدم المساواة بين المواطنين التي كفلها الدستور.

وأكد الهلالي أن مؤتمر العدالة الأول الذي عقد بمصر عام ١٩٨٦ قد قرر أن أي قانون ينشئ قضاء استثنائياً يحرم المتهم من اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، وأنه لا يتصور أن يتعدد القاضي الطبيعي حيال دعوى واحدة وأن هذا القاضي يتحدد وقت وقوع الجريمة وليس بعدها. وطالب المؤتمر بإعادة النظر في قانون الأحكام العسكرية.



الشعبية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ مارس ١٩

وسرور يرفضه

واستشهد الهلالي بما قرره د. أحمد فتحي سرور أستاذ القانون الجنائي ورئيس مجلس الشعب في كتابه «الإجراءات الجنائية»، حيث أكد أن ولاية القضاء العسكري على الجرائم العادية تعتبر ولاية استثنائية، وأن أي حكم صدر عن هذا القضاء دون اختصاصه يعتبر منعماً.

وأضاف سرور - في كتابه - أن القاضي الطبيعي هو الذي يحدده قانون السلطة القضائية، ويحدده المشرع قبل ارتكاب الجريمة.

وأكد سرور: أنه لا يجوز أن يحاكم المتهم أمام قاض لم تحدده السلطة القضائية، وأن القاضي يتحدد قبل معرفة شخص المتهم، ولا يترك الأمر للسلطة التنفيذية لكي تختار القاضي من بين عدة قضاة حتى لو تم تحديد سلفاً من قبل المشرع.

كما استشهد الهلالي بحكم المحكمة الدستورية العليا في ٤ مايو ١٩٧١ والذي أكد أن القضاء العادي هو الأصل، وأن المحاكم العادية هي المختصة بنظر أي أفعال تشكل جرائم، أما المحاكم العسكرية فهي محاكم خاصة ذات قضاء استثنائي.



الجمهورية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ مارس ١٩٩٢

محاكمة اعداء السياحة تستمع لشهود
الاثبات اليوم

شريط تسجيل اعتراف

التهمة « يشير الدفاع -

رئيس المحكمة يجب على الدفاع اعطاءنا الفرصة

لتقرير مصير المتهمين

مثل الادعاء المتهمون عرضوا على الطب

الشرعي أكثر من مرة



على مدى أربعة ساعات ونصف استأنفت المحكمة العسكرية العليا أمس نظر الجلسة الثالثة من القضية رقم ٦ للمتهم فيها ٤٩ متطرف من بينهم ٥ هاربين بعد ضبط المتهم الهارب حمادة اسماعيل بدوى ومثوله أمام المحكمة .

ورأس جلسة أمس اللواء محمد وجدى اللبثى وعضوية العميد حامد سيد حسن والعقيد شامل رمزى ومثل الادعاء العميد على ابراهيم بيبرس وامانة سر مساعد عيد عبدالعزيز عابد .

وكانت جلسة أمس التى حضرها حوالى ٢٥ من اقارب المتهمين من بينهم لأول مرة سيدتين قد بدأت بأثبات القبض على المتهم رقم ٣٩ حمادة اسماعيل بدوى الا ان المتهم رد من داخل قفص الاتهام انه لبي للمتهم المطلوب وانه تشابه فى الاسماء وانه كان يبيع الخضراوات امام مباحث امن الدولة بقنا فأمر رئيس المحكمة باخراجه من قفص الاتهام للتأكد من شخصيته وهذا المتهمون والمحامون من ان القضية فبركة وان مباحث امن الدولة جمعتهم من مختلف القضايا .

واكد رئيس المحكمة ان كل من هم داخل القفص ابرياء لحين اثبات ادلتهم وانه يجب على الدفاع السماح للمحكمة استيفاء الاجراءات .

رأت المحكمة بانها ستعقد جلساتها من الجلسة القادمة مبكرا لسرعة انتهاء الاجراءات .

وبدا رئيس المحكمة توجيه التهم المنسوبة الى المتهمين طبقا لقرار الاتهام واثار المتهمون انهم غير منفيون ولا يعرفون شيء عن تلك القضايا ولتهم تعرضوا للتنقيب خلال تحقيقات مباحث امن الدولة .

سألهم رئيس المحكمة هل طلبتم العرض على الطب الشرعى فأجابوا جميعا بنعم وتم عرضنا وتسجيل تقارير طبية عن حالات التنقيب .

وقرر للمتهمون نفس الاتهامات وطالبوا بنقلهم الى السجون العسكرية ودخول كتب ثقافية وبنية اليهم .

وتقدم سعد حسب الله رئيس الدفاع بمجموعة طلبات الى المحكمة لاولها نقل المتهمين الى السجون الحربية وحالتهم للطب الشرعى وتسليم قائمة بالشهود وكذلك مجموعة من الطلبات تخص المتهمين فيما يتعلق بما تضمنه ملف القضية من اتهام تمويل من الخارج وترويس وضم بعض قضايا بعض المتهمين الحاليين والتي حكم فيها من قبل واحالة المتهم السادس احمد كامل على الطب الشرعى حيث اشار الدفاع الى انه احيل للنيابة العسكرية مباشرة بعد

تنظيية جمال كمال على الصفتي

صدور قرار الاحالة فى ٥ فبراير الماضى وطلب من المحقق احالته للطب الشرعى الا انه لم يمثل حتى الان مما قد يترتب عليه زوال اثار التنقيب .

وطلب رئيس المحكمة خروج المتهم السادس من قفص الاتهام لمناظرة ومعاينة اثار التنقيب لذي اشار المحامى انها فى وجهه وفى قديمه ويديه وطلب رئيس المحكمة من المتهم الصعود الى المنصة لبيان اثار التنقيب الا انه لم تظهر اى اثار ومع ذلك اشار المتاهم الى انه عرض على طبيب شرعى وثبت ما به من اصابات .

وشهدت جلسة أمس مفاجات حيث طالب ممنوح اسماعيل المحامى عن المتهم ٣٤ بحظر النشر فى القضية إلا أن أجهزة الاعلام كما لدى المحامى كانت



الجمهورية

المصدر :

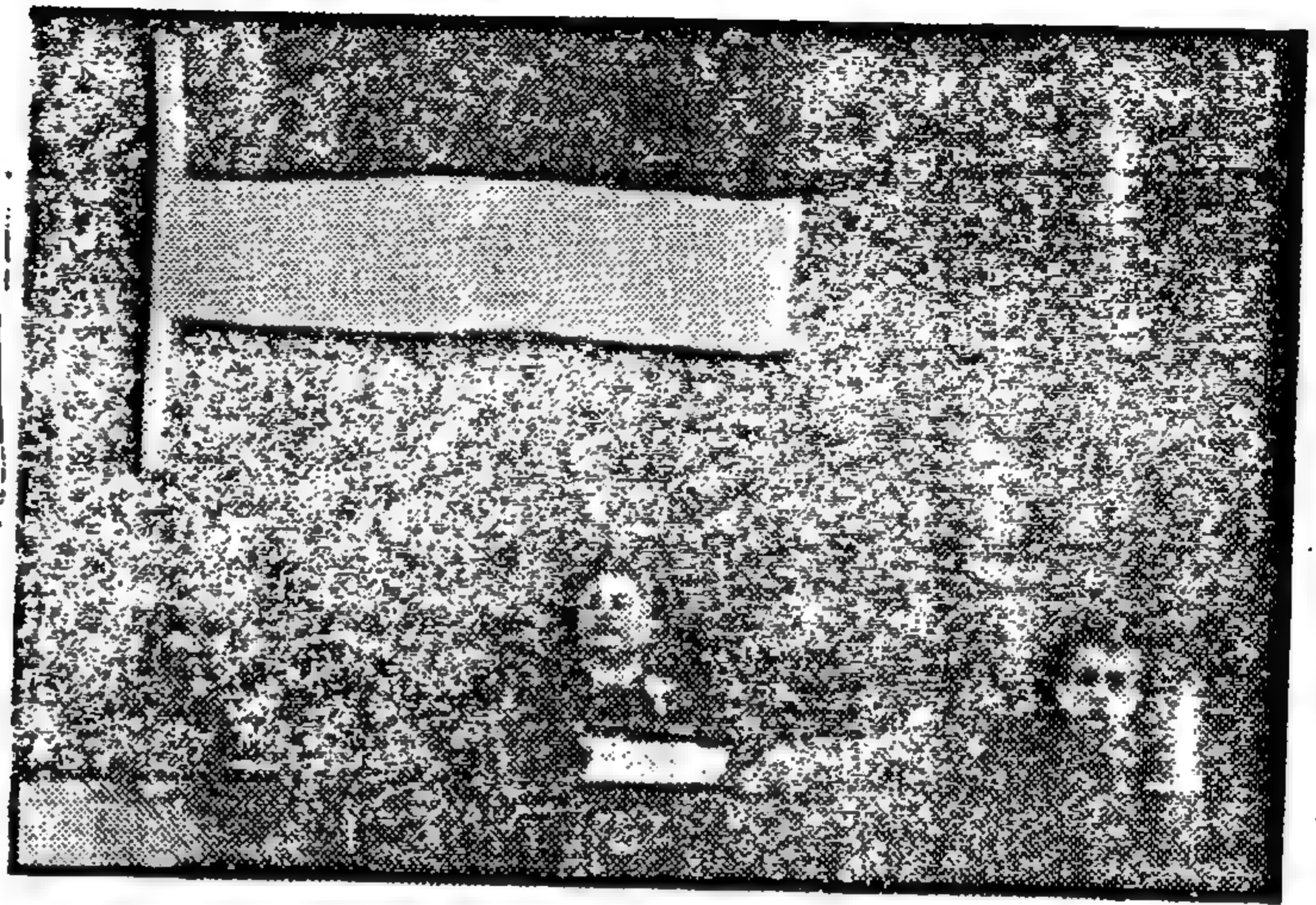
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ مارس ١٩٩٢



فرد رئيس المحكمة ان الدفاع يضيع الفرصة من المتهمين ويضيع وقت المحكمة ان تسمح باضاعة وقت المتهمين وان طلبات الدفاع كثيرة عاد الدفاع وطلب ملف من القضية للمتهمين حتى يبدوا ملاحظتهم للقضية واوراق القضية كاملة فقال رئيس المحكمة اذا كان المتهمون يريدون ملف



هيئة المحكمة أثناء سماع الدفاع

عامر امين المر ققص الاحرار لاستكمال الاجراءات حتى هاج للمحامون وأشاروا إلى انهم حضروا لاثبات الحضور وليس للدفاع وانهم لم يحصلوا على الوقت الكافي لدراسة القضية والاطلاع عليها وان بعض المحامين الموكلين عن كثير من المتهمين يؤذون فريضة العمرة وأن هناك كثير من دورات القضية في ملف القضية لم تحصل عليه هيئة الدفاع وان المتهمين لهم كثير من الطلبات والدفاع ايضا

باستمرار تعمل سندا للحكومة لضرب الحركة الاسلامية وان الاعلام يعمل على تهبيج الرأي العام ضد المتهمين ، إلا ان سعد حسب الله رئيس هيئة الدفاع أشار إلى أن هيئة الدفاع تطلب ان تظل الجلسات علنية ليعرف الرأي العام على ملائسات القضية فطلب منهم رئيس المحكمة ان يحسما الخلاف فيما بينهم

وبمجرد ان كلف اللواء وحدى الليثي رئيس المحكمة المساعد عيد عبد العزيز



٢١ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عقيد يحيى حجاب عقيد عصام كمال الدين . أمين شرطة أحمد خليل وطلب رئيس المحكمة خروج جميع الشهود عدا العقيد يحيى حجاب وطلب من العقيد يحيى حجاب سرد معرفته بتفاصيل القضية وثار الدفاع مشيراً إلى أنه لم يقرأ القضية وأن الدفاع لم يحضر للمحكمة للدكتور

وقرر رئيس المحكمة مواصلة نظر القضية بجلسة اليوم لسماع الشهود وطلب السيد علي ابراهيم بيبرس التعليق على طلبات الدفاع مشيراً إلى أن الدفاع طلب انتقال المتهمين إلى السجون العسكرية وأن هذا أسعد هيئة الادعاء والقوات المسلحة إلا أن الطلب مازال يدرس بغاية كاملة لتوفير الاحتياطات اللازمة لنقل المتهمين والسعة المتوفرة بالسجون العسكرية وأن النيابة بمجرد إحالة القضية للقضاء العسكري أحالت جميع المتهمين للطلب الشرعي

الافراط والتفريط وفروض قتال السلطان إذا كفر وإلى أن أخرج رئيس المحكمة الحرز الخاص بالمتهم ٤٤ هشام عبدالظاهر عبدالرحمن وهو عبارة عن شريطين فيديو مسجل عليهما ماحدث في الجلسة الاولى من بيان للمتهم باعتراف كامل عن ارتكاب الجماعة الاسلامية عدة جرائم منها اغتيال السادات حتى ضرب السواحبة واستمرارهم في ضربهم للتأثير على الدخول القومي وتحقيق أهدافهم وثار كل المحامون يتساءلون كيف تم تسجيل هذا الشريط ؟

فأجاب اللواء وجدي الليثي أن الجلسة الاولى جلسة علانية ومسموح لأي شخص أن يسجل مايدور فيها وأن محاولات هيئة الدفاع تعطيل الاجراءات هو استهلاك لوقت المتهمين

وطلب السيد علي ابراهيم بيبرس التعليق فقال : إن المادة ٢١ و ٢٦ من قانون اجراءات المحاكم العسكرية تعطي رجال الضبط الجنائي مهام محددة حيث تنص المادة ٢٦ على أنه يجب على كل من علم الموقوفين أثناء تلبية عمله بوقوع جريمة أن يتقدم بالإبلاغ عنها وبالفعل قامت مباحث أمن الدولة بالجلسة الاولى وقبل تعقلها قام المتهم هشام عبدالظاهر بإلقاء بيانه باسم الجماعة الاسلامية وكتبت باسم المتهمين وأن هذا الاجراء قلتوني طبقاً لنص المادة ٢١٤ اجراءات وطعن المتهمين نسخة من شريط الفيديو وعدم اجراء أي تحقيق مع هذا المتهم إلا بحضور أحد ممثلي الدفاع

وعندما نادى رئيس المحكمة على الشهود ثار مرة ثانية المحامون وأشاروا أنهم كما سبق وأن قالوا أنهم حضروا اليوم لاثبات الحضور وليس للدفاع أو المرافعة وأنهم لم يطلعوا على ملف القضية بالكامل فكيف يناقشون الشهود فرد رئيس المحكمة أننا اليوم لا تناقش الشهود بل نستكمل الاجراءات ونسمع إلى مايقوله الشهود ويسجل المحامون ملاحظاتهم على الشهادة ونادى أمين سر الجلسة على الشهود وهم محمد جاد . نقيب علاء حسين جابر علي أحمد مساعد أول عبيد سليمان . جندي علم الدين سليمان عارف علي منومي كامل عز الدين فرحات علي محمد علي عبدالناصر أبو العلا أنوار محمد ابراهيم مقدم محمد يوسف محمد . نقيب رامي خليل

للقضية لابداء آرائهم وملاحظتهم عليها فما هي وظيفة الدفاع ثم ان ادارة المحكمة العسكرية اعدت كثير من ملفات القضايا لم يتكلم غير قليل من المحامين للحصول عليها ثم يشتكون من عدم الوقت اللازم للاطلاع على القضية وأن المحكمة مكنت الدفاع من الاطلاع خلال

١٢ يوماً بالاطلاع على ملف القضية ومستعدة للسماح لهم بالاطلاع على الاصول والتي تضع الوقت غير وارد وبدأ رئيس المحكمة في إحراز القضية والمناداة على المتهمين وسؤالهم إذا كانت تلك الاحراز تخصهم أم لا . وتضم ملابس جينز وشرائط فيديو وشرائط كاسيت وبيان تحت عنوان (الانذار الأخير) وتهديد للسباح الاجانب ومذكرات بعنوان معارضة الجهل بين

□ المحكمة العسكرية تستمع إلى شهود الإثبات اليوم:

الدفاع يعترض على شريطي فيديو سجلتهما مباحث أمن الدولة للبيان الذي ألقاه المتهمون في الجلسة الأولى واعتزفوا فيه بعمليات القتل

تابع الجلسة:

محمد عياد

محمود النوبى

بدأت حرارة الجلسات ترتفع في قاعة المحاكمات الكبرى بالمنطقة العسكرية بالهايكستب والتي يتم فيها محاكمة أعضاء التنظيم الإرهابي المتهمين لضرب السياحة والاقتصاد القومى. حيث شهدت القاعة أمس أكثر من حوار ومساجلة بين هيئة المحكمة والدفاع من جهة والمتهمين من جهة أخرى، كما قامت النيابة العسكرية بالرد على بعض طلبات الدفاع التي أثارها وقررت المحكمة في نهاية الجلسة استمرار نظر القضية لجلسة اليوم حيث تبدأ المحكمة في سماع شهود الإثبات بعد أن قامت بغض جميع أحرار القضية أمام المتهمين والدفاع.

وقبل بداية الجلسة التي أهدى المتهمين من داخل القفص بياناً قال فيه أن الشيخ عمر عبدالرحمن ليس زعيماً أو قائداً لمنظمة ولكنه المرشد العام للطوائف الإسلامية وأنه عالم إسلامي كبير وطلب عدة طلبات في بيانه بالانفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف عمليات التصفية



المصدر : **المواكيل**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

الجسدية التي بدأتها وزارة الداخلية.

بداية الجلسة

بدأت جلسة المحاكمة الساعة الحادية عشرة برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العميد حامد سيد حسن والعقيد محمد شامل رمزى بحضور اعضاء النيابة العسكرية العميد على بيبرس والعقيد طلال البطران والمقدم عمر ناصف بامانة سر عيد عبدالعزیز عامر. حيث نودى على المتهمين لاثبات حضورهم، وعندما وصل النداء إلى اسم المتهم رقم ٢٩ حمادة اسماعيل بدوى - رفع المتهم صوتهم من داخل القفص قائلا: انا لست المتهم الحقيقي ولكن هناك تشابها في اسمى فامر رئيس المحكمة بإخراجه من القفص ليكون في مواجهة المحكمة وسأله رئيس المحكمة عن اسمه:

فقرر ان اسمه حمادة اسماعيل بدوى طالب بالسنة الثانية بالثانوى الصناعى.. وهنا تدخل الدفاع عن المتهم وقال ان المتهم الحقيقي اسمه حماده بدوى اسماعيل وطلب من هيئة المحكمة اثبات حضور المائل امامهم داخل مدرسة الصنائع في نفس وقت الاحداث وان المتهم الحقيقي مازال خارج الاسوار وان مباحث أمن الدولة قد القت القبض على الشخص «المائل» حيث كان يبيع الخضار امام مبنى مباحث أمن الدولة في قنا وقدم للمحكمة «تحقيق الشخصية الخاص به» وعندئذ صاح المتهم الثانى مصطفى سيد حسنين (محام) هذا دليل واضح على عجز مباحث أمن الدولة فى القبض على المتهمين الحقيقيين وان جميع المائلين لانتب لهم.

● رئيس المحكمة : موجهها كلامه للمتهم المحبوس : انت محامى وتعلم ان الكلام بدون انك لست له أى صفة شرعية وسنستمع اليك وإلى زملائك بعد انتهاء الاجراءات واضاف قائلاً: ان المحكمة تعتبر المتهم بريئاً إلى ان تثبت إدانته وماحضرهم هنا إلا لتجلية موقف كل متهم ونبحث الدفاع على ان يساعد المحكمة فى ذلك ويدلى ببلوه.. ثم طلب رئيس المحكمة قراءة التهم الموجهة بقرار الاتهام لكل منهم على حدة ليقرر ما إذا كان قد ارتكب الافعال المنسوبة إليه أم لا. وتلا رئيس المحكمة التهمة الأولى الموجهة للمتهمين الـ ٤٩ جميعاً وهى انضمامهم لجماعة أسست على خلاف القانون والاتفاق الجنائى فيما بينهم وقد انكر المتهمون ما نسب إليهم من اتهامات واكدوا ان بعضهم كان معتقلاً قبل تاريخ

الاحداث ومنهم من كان فى المستشفى فى الفترة التى تمت فيها الجرائم المنسوبة إليهم. وقد عقب المتهم بدر مخلوف (محام) قائلاً: الوضع فى ليمان طرة تغير إلى الأسوأ منذ ان طلبنا نقلنا إلى أحد السجون الحربية وأن سجون الداخلية تحت إشراف مباحث أمن الدولة ووجه كلامه إلى رئيس المحكمة قائلاً: إنك قلت لنا أننا نطلب من هيئة المحكمة ونحن امانة فى رقبك وكما قلت الآن ان التهم برىء إلى ان تثبت إدانته. الإسراع بنقلنا إلى السجون العسكرية لأننا كنا فى غاية السرور عندما قدمنا الطلب للنقل إلى السجون الحربية وسنقول لكم كيف نعامل فى سجون وزارة الداخلية.

كيف ونحن مسلمون.. نعيش فى زنازين من أيام الاحتلال ليس بها وحدة مياه. وأنا عارف أنتى سوف انضرب لما أرجع السجن (بول مخصصين ٦ نقائق لدورة المياه خلال الـ ٢٤ ساعة وأخذوا منا الكتب الثقافية والدراسية).

● رئيس المحكمة: طيب اكتب الكلام به فى طلب مكتوب.

وقرر المتهم رقم ٢٥ أسامة فوزى سيد حسين بأنه قبض عليه قبل الحادث بـ ١٥ يوماً.

الدفاع: نلتزم من المحكمة الاستجابة لطلب المتهمين بنقل المتهمين إلى السجون الحربية وطلب إحالة المتهمين إلى الطب الشرعى لبيان الإصابات والآلات المستخدمة وتاريخ حدوثها واضاف سعد حسب الله المحامى.. أن ملف المتهم هشام عبد الظاهر رقم ٤٤ و كذلك قائمة أدلة الثبوت غير موجودة بأوراق الدعوى التى تسلمناها. كما طلب الدفاع استخراج شهادة تقييد عدم وجود أى تعاملات لبنك فيصل الإسلامى فرع أسبوط مع المتهم هشام عبد الظاهر من حساب علاء الخولى المتهم الأول (الهارب).

(وصاح أحد المتهمين داخل القفص نطلب حظر النشر أسوة بقضية لوسى ارتين)

تعقيب النيابة العسكرية

وعقب العميد على بيبرس نائب المدعى العام العسكرى قائلاً: بالنسبة لموضوع طلبى الدفاع والمتهمين بنقلهم إلى السجن العسكرى بقدر مايسعد هيئة الادعاء ويسعد القوات المسلحة بقدر مايحظى بالاهتمام والدراسة حتى نستطيع استقبالهم الاستقبال اللائق الذى يتفق مع الثقة ونأمل ان تنتهى الدراسة فى

هذا الشأن سريعاً. أما الموضوع الثانى والخاص بطلب عرض المتهم على الطب الشرعى فنحن كنا سابقين على هيئة الدفاع بالحرص على سلامة المتهمين واستجابة لكافة طلباتهم - وحرصاً من النيابة العسكرية قامت بعرض كافة المتهمين على الطب الشرعى وقد وردت معظم التقارير الطبية لدرجة ان هناك ٤ تقارير لثمن واحد.

مفاجأة بالاحراز

وطلب رئيس المحكمة من المتهمين الخروج من القفص أثناء فض الاحراز الخاصة بهم ويسأل كلا منهم إن كان هذا الحرز خاصاً به أم لا.. الجميع نفوا صلتهم بالاحراز المضبوطة، وطلب رئيس المحكمة من المتهم عبد الحميد الزمان ان يقيس جاكيت جينز أزرق.. الا انه كان اصفر من مقاسه بكثير.. وهنا ضجت القاعة بالضحك للمنظر الذى يشاهدونه فالجاكيت صغير جداً على المتهم.

ثم نادى رئيس المحكمة. على المتهم هشام عبد الظاهر حيث فض الحرز الذى قدم مؤخراً من مباحث أمن الدولة والخاص بتسجيل شريطى فيديو عن البيان الذى القاه فى جلسة ٩ مارس (الافتتاحية) حيث استنكر الدفاع ماقامت به مباحث أمن الدولة وطلب من المحكمة استبعاد رجال مباحث أمن الدول من حضور المحكمة واستبعاد الشريطين من أوراق الدعوى.

النيابة العسكرية

أوضح انه طبقاً لسلطات رجال الضبط فى المادة ٢١، ٢٦ فان ماقامت به مباحث أمن الدولة حال حضورها جلسة ٢/٩ وقبل انعقاد الجلسة وإثناء وجود المتهمين فى قفص الاتهام أدلى هشام عبد الظاهر ببيان على مرأى ومسمع من الكافة وتم تسجيله لجميع وكالات الأنباء العالمية ينل فى باعتراقات بانهم قتلوا السادات وأنهم وأنهم.. الخ فان ماتم عمله صحيح طبقاً للقانون.

الدفاع: يطلب صورة من هذا المحضر رئيس المحكمة: نأمر بصورة ضوئية من المحضر تسلم إلى الدفاع.

ثم نادى رئيس المحكمة على شهود الاثبات وعددهم حوالى ١٨ شاهداً وشرعت المحكمة بالفعل فى سماع الشاهد الأول العقيد يحيى حجاج وطلب اخراج باقى الشهود إلى خارج القاعة.



الأهرام

المصدر :

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية

تستأنف جلساتها اليوم

تستأنف المحكمة العسكرية

بالحاكمة أعضاء التنظيم

الإرهابي المتهمين بضرب

السياحة والاقتصاد القومي.

وكانت المحكمة برئاسة اللواء

محمد وجدي الليثي وعضوية

العميد حامد سيد حسن

والعقيد محمد شامل رمزي، قد

قررت في جلساتها السابقة

تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة

اليوم ٢٩ مارس كطلب هيئة

الدفاع لاستكمال إطلاعهم على

ملفات القضية، كما قررت حظر

النشر في القضية استجابة

لطلب أحد المحامين.. إلا أن

هيئة الدفاع طلبت من المحكمة

بعد انتهاء الجلسة السابقة

أعادة النظر في قرار حظر النشر

بحجة أن القضية تهم الرأي

العام ووعد رئيس المحكمة

بدراسة طلبهم.



الأمرام

المصدر:

١ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نيابة أمن الدولة تحقق

في جرائم ارهابي مترو الانفاق

تقرر إحالة الارهابي رمضان مصطفى احمد عضو جماعة الشوقيين المتطرفة والذي قتل احد حراس مترو الانفاق واصاب زميلا له مساء السبت الماضي إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه في باقى الجرائم التى اتهم بالاشتراك فيها .
وصرح المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا بأن نيابة أمن الدولة كانت قد طلبت ضبط واحضار المتهم



المصدر : **الأخبار**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٢

الدفاع في قضية اغتيال رفعت المحجوب يتهم الموساد الاسرائيلي بتفجير مقهى وادى النيل كتب - مصطفى الطرابيشي

اتهم الدفاع عن المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق الموساد الاسرائيلي بتفجير مقهى وادى النيل بميدان التحرير للايقاع بين اعضاء الجماعة الاسلامية والحكومة وأشار الى ان جهات اجنبية كانت وراء عملية الاغتيال بعد زيارة الدكتور رفعت المحجوب لبغداد ومنحه للرئيس العراقي صدام حسين .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار وحيد محمد ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبدالسلام حجازي ومحمد عبداللطيف بحضور ياسر رفاعي واسامة قنديل رئيسي نيابة امن الدولة العليا حيث واصل الدكتور عبدالحليم مندور مرافقته باستعراض ما نشرته الصحف عن حادثة محاولة اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق واتوبيس السياح الاسرائيلي وما قالته من ان عناصر اجنبية هي التي كانت وراءها وعن القبض على بعض العناصر واتهامهم بانهم وراء محاولة اغتيال اللواء زكي بدر وافرج عنهم واعيد القبض عليهم مرة اخرى في قضية الدكتور المحجوب وقرر الدفاع ان مصر مستهدفة الآن من عناصر خارجية لتبديد امنها واستقرارها وان حوادث التفجير في مقهى وادى النيل بميدان التحرير وانفجار المركز التجاري في نيو يورك والانفجارات التي وقعت في لندن وباريس وقيل ان عناصر اسلامية وراءها ما هي الا خطة لضرب الاسلام والاسلاميين في العالم وان الموساد الاسرائيلي وراء تلك الحوادث خاصة ، تفجير مقهى وادى النيل حيث ان عناصر من الموساد الاسرائيلي هي التي قامت بتنفيذ تلك الجريمة للايقاع بين اعضاء الجماعة الاسلامية وبين السلطة.



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٤ / ٤ / ١٩٩٢

مفاجأة في قضية مقتل ضابط أمن الدولة بالفيوم

جلستها أمس برئاسة المستشار أحمد عزت المشاوي. تخلف الحامون المنتدبون عن الحضور، أمرت المحكمة باخطار نائب الحامين بالفيوم للحضور في جلسة اليوم، لبيان سبب تخلف الحامين المنتدبين، حضر الجلسة أمس ٨ من شهود القضية التسعة، وقررت المحكمة قيام النيابة بإعلان الشاهد للتخلف لحضور جلسة اليوم.

توافر معلومات عن أسباب تخلفهم. قررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة اليوم «الأحد». كما قررت اخطار مدير عام مصلحة السجون بوزارة الداخلية لإجراء تحقيق عاجل مع التمسبب في عدم حضور المتهمين، وتقرر عرض نتيجة التحقيق على المحكمة في جلسة اليوم، وكانت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالفيوم، قد عقدت

الفيوم - سيد الشورة؛ وقعت أمس مفاجأة في قضية مقتل المقدم أحمد علاء الدين ضابط أمن الدولة بالفيوم، تخلف للتهمة الأول والرابع والتاسع مرسى رمضان محمد ونور محمود وإبراهيم عبد التواب عن حضور الجلسة. استفسرت هيئة المحكمة من النيابة عن أسباب تخلف المتهمين، وقررت النيابة عدم



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

البريد ١٩٩٢

جلسة ساخنة في قضية مقتل ضابط أمن الدولة بإفيسوم المتهمون يحتجون على سماع شهود الاثبات في غياب محاميهم

الفيوم - سيد الشورق :

شهدت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالفيوم أمس جلسة ساخنة في قضية مقتل المقدم أحمد علاء الدين ضابط أمن الدولة بالفيوم . عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار أحمد عزت المشاوي رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عابد الأصولي ومحمد حلمي عبدالنور وأمانة سر محمد فتح الله ونيل دانيال ومثل النيابة عبدالمنعم الحلواني رئيس نيابة أمن الدولة وأسامة عبدالظاهر وكيل أول النيابة .

ألقت رئيس المحكمة في بداية الجلسة حضور المتهم الخامس سيد محمود خالد بعد القبض عليه . وانسحب كل من عادل الليموني ومهدي المرجاوي المحامين المتدربين من الجلسة لعدم التنسيق مع المتهمين . وشرع رئيس المحكمة في سماع شهود

الاثبات التسعة في القضية إلا أن المتهم الأول مرسى رمضان محمد طلب حضور المحامين الأصليين عند

سماع شهود الاثبات في القضية . أكد رئيس المحكمة بأنه في حالة حضور المحامي

الأصلي سوف يعاد سماع الشهود في حالة طلبهم .

أدار المتهمون السبعة الحاضرون ظهورهم في القفص احتجاجا على سماع شهود الاثبات في غياب محاميهم

وقاطع المتهم الأول الشاهد الأول في القضية أثناء

ادلالة بشهادته وأبدى المتهم اعتراضه على اجراءات

المحاكمة وجلس المتهمون وقد اداروا ظهورهم

للقاعة : تعرف الشاهدان الأول والثاني على المتهم

الأول مرسى رمضان المائل في القفص من الخلف من

خلال دائرة حمراء في جاكيت يرتديه واستفسر رئيس

المحكمة عن سبب ارتداء الجاكيت فقال المتهم أن الأمن

أجبره على ارتداء الجاكيت وأكد المقدم مجدى منصور

من ترحيلات شبرا الخيمة أن المتهم حاول الهروب من

السجن من أسبوعين فتم تمييزه عن زملائه .

وواصلت النيابة سماع الشهود في القضية وهم جمال

سيد رضوان وعبدالحفي محمود حسن وعمل محمد

جمعة وشعيمان أحمد محمود ومقد . حسم الدين

طلعت والملازم أول طارق يحيى و النقيب أسامة

يوسف والرائد مصطفى تلم والنقيب رامي ابراهيم

وعقب سماع المتهم الأول لشهادة المقدم حسم الدين

طلعت أصيب بالغشاء وتعالى صراخه فامر رئيس

المحكمة بإخراجه من القاعة لعلاج . وتم استدعاء

مفتش الصحة وتم اسعافه وعاد للقفص وأثناء رفع

الجلسة للاستراحة وقعت مشادة كلامية بين المتهمين

وأضباط الحرس وكانت تتطور الى مشاجرة بالأيدي

بين المتهم أحمد سليم كحك والعقيد محمد شبحه من

ضباط الحرس .



المصدر: أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ - أبريل ١٩٩٢

الارهاب في مصر أصبح في قبضة القانون

خلال هذا الشهر المحاكم تنظر قضايا

ضرب السياحة وفرج فوده

في شهر أبريل

الحال المواجهة مع

الارهاب في مساحة

القضاء

تستمر جلسات

محاكمة قضايا ضرب

السياحة وتستأنف

المحاكمة مواصلة نظر

قضية اغتيال الدكتور

رفعت المحجوب رئيس

مجلس الشعب السابق

وقضية اغتيال الدكتور

فرج فوده وقضية

احداث الشعب في

الفيوم التي قادها

د. عمر عبدالرحمن



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ أبريل

ادانته .. وان المحكمة تسعى باعتبارها خط الدفاع الاخير للمتهمين الى تجلية مواقف المتهمين لاخلاء ساحة البريء وتوقيع الخبراء على المذنب .. وان العدل البطيء هو الظلم بعينه .. وكانت المفاجأة في رد الدفاع .. اعلنوا انهم مشغولون في قضايا اخرى عديدة .. وان المتهمين في حوزة المحكمة محبوسون لن يهربوا .. وعليهم ان ينتظروا حتى يتمكنوا من الاطلاع والتعرف على ماهو منسوب لكل منهم .. فالدفاع لديه موسم حافل في شهر ابريل قضية المحجوب التي ستبدأ في اول الشهر .. قضية عمر عبدالرحمن يوم ٦ ابريل .. قضية اغتيال فرج فودة يوم ١٢ ابريل .. وهذه قضايا تحتاج الى التركيز والاطلاع والجهد لاعداد المرافعات .. ولكن المحكمة ارادت حسم الموقف .. اعلنت انها ستبدأ السير في الدعوى .. بمناقشة الشهود وهي على استعداد ان تحضر الشاهد اكثر من مرة

اذا طلب الدفاع ذلك .. وعاد الدفاع ليؤكد انه لم يتسلم اسماء الشهود .. وكان رد المحكمة .. الشهود بل اقوالهم موجودة في ملف الدعوى .. الشهود اعلنوا وحضروا في الجلسة الماضية .. وحضروا اليوم لتتاح الفرصة لسؤالهم في الدفاع كله والمتهمين جميعا .. وكذلك في المحكمة والادعاء .. ومع ذلك فالمحكمة تؤكد وتكرر انهم سيحضرون مرات ومرات اذا كان هذا في صالح احقاق الحق وتوضيح المواقف .. لكن الدفاع تمسك بعدم سماع شهادة الشهود واصر على الانسحاب .

جلسة الرفض

وكانت الجلسة الخامسة هي جلسة الرفض .. ثم انتداب عدد من المحامين الذين عليهم الدور في النقابة الفرعية للمحامين بالقاهرة .. على اعتبار ان من حق كل متهم في جنائية ان يكون له دفاع .. رفض بعضهم داخل قفس الاتهام متمسكين بحضور الدفاع الموكل .. وكان رد المحكمة انها ترحب بعودة الدفاع في أي وقت .

شهادة المصابين !

واذا كانت مشكلة سماع الشهود هي محور خلاف وانسحاب الدفاع .. فان هناك شهود رؤية لن يحضروا الجلسات .. الشهود الذين وقع عليهم الاعتداء .. الشهود الذين اصيبوا في الحادث ففقدوا ايما تحت العلاج بدلا من ان يقضوا تحت اشعة الشمس .. قضوا ايما بين جدران المستشفيات بدلا من قضائها وسط الاثار . مايكل سيمونديل انجليزى سن ٢٤ سنة كان من ركاب الاتوبيس رقم ١٦٨٠ سياحة القاهرة جاء في اعترافاته التي كتبها باللغة الانجليزية ويخط يده : لقد سمعت ورأيت شلبي مليون ١٢ و ١٩ سنة يطلق صفارة مرتين

وقد عاشت واخبر الحوادث جلسات المحكمة العسكرية التي تنتظر قضايا ضرب السياحة . وطلب الدفاع حظر النشر في القضية .. ثم عاد ليطالب بالنشر .. ثم انسحب الدفاع .. ورفضوا المحامين المنتدبين .. وجاء الشهود واعلن المتهم دراو ابراهيم ان شقيقته مقبوض عليها .. ولكنه يقاجأ بها وسط طلبور الشهود الذين قدمتهم النيابة لاثبات وقائع الدعوى .. من بين المتهمين محامون في القفس لايعرفون حدود القانون .. امالي المتهمين يحضرون من اقاصى الصعيد .. يتكبدون المشاق لعل وعسى ان يفيق من انضم الى قافلة الارهاب .. حوار ساخن بين المحكمة الهادئة والدفاع الذي يسعى للتأجيل .. ولاول مرة في تاريخ المحاكمات يطلب الدفاع بحبس المتهمين !!

الشهود .. الغائبون !

وما بين مناورة الانسحاب .. والسير في اجراءات الدعوى .. وسماع الشهود .. كان هناك شهود ضمهم ملف الدعوى ولكنهم لن يحضروا المحاكمة .. شهود رؤية للوقائع كتبوا شهادتهم .. وسطروا معها حبهم لصر رغم انها ليست وطنهم .. حبهم لصر لاصالة شعبها رغم الارهاب .

شهدت الجلسة الرابعة عملية قض الاحراز الخاصة بالقضية .. وقد حوت الكثير من المتعلقات الخاصة بالمتهمين .. ومنشورات .. وارقام تليفونات .. اشرطة تسجيل كاسيت وفيديو .. كتب .. اشياء كثيرة .. في علب وكرتون كبيرة .. واجهت المحكمة المتهمين بها .. انكروا ..

طلبت المحكمة من النيابة العسكرية تفريغ الاشرطة الموجودة ضمن احراز القضية .. وهي ١٦ شريط كاسيت و ١٠٠ شريط ديسك كمبيوتر و ٢ شريط فيديو كاسيت .. ومن بين المضبوطات ١٢ ورقة مصورة حول دور الجواسيس والتعريف باجهزة المخابرات ولم يوضح احد ماهي العلاقة بين النقصين . ولذا هذا التعريف في عرف الارهاب .

جلسة الانسحاب

وفي الجلسة الرابعة للمحاكمة .. جاءت عملية الانسحاب المنظمة .. المحكمة اكدت انها اتاحت الفرصة بالتأجيل اكثر من مرة بناء على طلب الدفاع للاطلاع .. تمسك الدفاع بالرغبة في مزيد من الاطلاع .. وعندما اكدت المحكمة ان تأجيل سير الدعوى يضر بمصالح المتهمين .. حيث ان القاعدة ان المتهم بريء حتى تثبت



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٨ - إبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجرى عبر الشارع بعد ثوان اعتقد انى سمعت طلقتين
اطلقنا من الاتجاه الموضح بالرسم (الذى قام بوضع رسم
توضيحي للحدث) ولم ار اى شخص بسلاح هذا كل
ماحدث .

ديفيد ويلسون .. بريطاني - السن ٢٤ سنة - الوظيفة
مختبر للمخدرات بشركة ادوية جاء في اقواله : كنا نسير
عبر الطريق العام بين تل العمارة الى اسيرط .. القرى
كانت ترحب بنا في الساعة ٢,١٥ ظهرا تقريبا سمعت طلقا
ناريا .. ثم سمعت شخصا ينادى بالانبطاح .. ثم سمعت
طلقا ناريا اخر في هذه اللحظة عرفت انه يوجد الم برجل
مكان الطلق النارى في عضلة الساق .. ولم اشاهد اى
أحد يطلق النار لكننى سمعت الصفارة قبل ذلك ومرة
واحدة قدنا السيارة بسرعة كبيرة .

دافو ويلسون : بينما نحن مسافرون عبر الطريق
سمعت صوت صفارة واتبعتها مباشرة صوت طلق نارى ..
اتضح انه طلقات بندقية .. أدركت اننى اصبت في
ساقى .. انبطحت الى اسفل .. وبينما نحن نسير بسرعة
لكى نهرب من الخطر كان كثير من الموجودين في الاتوبيس
يصيحون «انبطحوا» وعندما توقف الاتوبيس .. أدركت
أن شاسون قد اصيبت بطلق نارى وقد وضعت في سيارة
واسرعت بها الى المستشفى واتبعتها بعد مدة قصيرة ..
اولا كانت هناك عربة وبعد ذلك سيارة الاسعاف الى
المستشفى .

شهود الاثبات والنفى

وتستمع المحكمة في جلسة اليوم الى باقى شهود
الاثبات الـ ١٧ الذين رأت ان لهم دورا رئيسيا في تحديد
وقائع الدعوى من خلال ماادلوا به من اقوال في ملف
الدعوى .

عموما بدأ السير في الدعوى .. وارتفعت درجة حرارة
الجلسات .. المواجهة بين الشهود .. حيث يحاصر الشاهد
بعدد من المحامين كل يوجه له سؤالا محددا للوصول الى
اجابة محددة قد تفيد في التشكيك في شهادته او في الادانة
والقرائن الموجهة للمتهم .. حتى المتهمون الـ ٤٤ في
القفس كانوا يواجهون الشهود .

وفي الجلسة الاخيرة ظهر ان الدفاع اعاد ترتيب
اوراقه .

واستمعت المحكمة على مدى ٧ ساعات الى ١٢ شاهدا .
كانوا كلهم من شهود الاثبات سواء شهود رؤية حادث
الاعتداء على الاتوبيس السياحي الذى كان يقل السائحين
الالمان في قنا ومنهم من شاركوا في عملية ضبط المتهم
بمطارى احمد في مسرح العمليات وقد اكدوا انهم القوا
القبض عليه وهو يحاول الاستجابة لاوامر احد زملائه
لتغطية هروبهم بمحاولة اطلاق الرصاص على مطارديه .



المصدر: أخبار الجوارث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ - أبريل ١٩٩٢

لتفاصيل الكاملة لقضية اغتيال الدكتور فرج فودة بإيدي الإرهاب الأسود

اعترافات المتهمين في القضية :

الدكتور عمر عبد الرحمن أفتى لنا بإهدار دم فرج فودة لأنه علماني !

تحقيق
فاروق الشاذلي

تبدأ يوم ١٢ أبريل الحال
محكمة المتهمين في قضية اغتيال
الدكتور فرج فودة .. القضية
تحمل رقم ٦٥٣٨ جنابات لسنة ٩٢
مدينة نصر و ١٥٥ أمن دولة
عليها .. وتكشف - أخبار
الحوادث ، العديد عن الأسرار
التي تناولتها اعترافات المتهمين في
القضية التي تضم ١٣ متهم و ٢٩
شاهد ..



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ - أبريل ١٩٩٢

الغيتنا الخططة الى احراقه بالبنزين لننا في قتله بالاسلح الابيض



الطريق الى...

...

...

...



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٨ - أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترخيص وايضا احراز عدد ١٨ طلقة مما تستعمل على السلاح الناري دون ترخيص لحيازتهما وايضا سرقة الدراجة البخارية رقم ٧٩٢٢٧ القاهرة وقيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة او رخصة تسيير واتلاف اجزاء السيارة رقم ١٧٥٤٦٥ ملاكى القاهرة واعترف المتهم امام النيابة بهذه التهم .

لكن كيف تم تجنيد المتهمين في هذه القضية ؟ .. وكيف تم الايقاع بهذا الشباب الحائر في برائن الارهاب ؟ .. هذا ما يكشفه نص التحقيقات والاعترافات مع المتهم عبدالشال احمد محمد والتي تولاهما هشام حموده رئيس النيابة بامانة خليل عبدالمنعم .. فلماذا تقول الأوراق ؟

مضى بدات التزامك الدينى

انا في الفترة الزمنية ما بين ٨٥ ، ١٩٨٦ كنت

ذهبت الى مسجد المنتصر الى جنب بيتي لاصل فيه لاني كنت متضايق نفسيا علشان بارتكب معاصي ولو انها معاصي بسيطة زي لعب الكورة وتضييع الوقت والسفر في رحلات ومحادثة البنات وشرب السجائر فانا كنت بأحسن لاني محتاج الى التوبة والى الصلاح فقررت ان ااصل وذهبت بالفعل الى مسجد المنتصر وبعد تيردى عدة مرات على المسجد بدات اتعرف على بعض الشباب من الملتزمين لمتال اخ اسمه ايمن المرشدى وحضرت معهم حلقات قرآن كان فيها شيخ

بمكتبه بشارع اسماء عند توجهكم للمنطقة ؟

●● احنا لقينا العربية بتاعته موجودة فتأكدنا

انه موجود .

● وما هو تصرفكما آنذاك ؟

●● اللي حصل ان اشرف نزل من على

الموتوسيكل ومعه البندقية وابتدا يضرب نار على فرج

فودة وبعد ما تأكدنا انه وقع وانتهى امره دورت

الموتوسيكل وابتدينا في الهروب .

● من الذى تولى اطلاق الاعيرة النارية على

الدكتور فرج فودة ؟

●● اشرف .

● وما هو دورك في ذلك الوقت ؟

●● انا دورى كان مساعدة اشرف في الهروب من

محل الواقعة .

الانتهام ؟

ووجهت له النيابة هو وزميله اشرف سيد ابراهيم تهمة الشروع في قتل فرج محمد فودة واحمد فرج فودة ووحيد رافت عمدا مع سبق الاصرار والترصد ووجهها النية على ذلك واعدا دراجة بخارية واسلحة نارية وذخائر منها السلاح الناري والذخائر المضبوطة معهما بالطريق العام وما ان ظفرا بهم حتى اطلقا الاعيرة النارية تجاههم قاصدين من ذلك قتلهم واوقف اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه .

اضافة الى تهمة احراز سلاح ناري غير مشخص بغير



المصدر: أخبار الحزبان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٣ - أبريل

الأوضاع المتردية في الاقتصاد المصري ومحاولة إصلاحه فمثلا في المسائل الاقتصادية وكانوا ييطرحوا حلول لها بأن يبقى فيه اكتفاء ذاتي من الانتاج ومحاربة الفساد بين المسؤولين وفي مسائل السفور فالتاس تلتزم بالحجاب والصلاة والبعد عن مشاهدة الافلام الخليعة وغير ذلك من الاسباب التي تؤدي الى الفجور وتأثرت جدا بكلام محمد شريف بصفته عالم وبدأت النهج نفس النهج يعني أحمل نفس الافكار التي هما بيحملوها وانتقلت الى المنطقة بتاعتي لادعو الى نفس النهج ده وشفت مسجد صغير وهو مسجد الحسن والحسين بعد بيتي بشوية بسيطة ما عرفش في شارع ايه وبدأت ادى فيه دروس وألقى خطب وأنا كنت مؤهل قبل كده من ايام ما كنت بأروح للشيخ اسامة لانني كنت بأدى دروس في نفس مسجد الحسن والحسين وبدأ يجتمع حولي بعض الشباب ويلتزموا بنفس هذا المنهج زي أحمد شلبي ومحمد شامخ وأشرف السيد وجلال عزازي .

وبدأنا ننظم نفسنا بحيث أن واحد منا يلقي خطبة الجمعة في مسجد الحسن والباقي يحضروا الخطبة في مسجد لدم وبعد كده بدأت أحداث عين شمس وامتنعنا أن نذهب لمسجد آدم وبقينا في منطقتنا واستمرت الدروس وحلقات القرآن بمسجد الحسن والحسين وطلب القبض على في أحداث عين شمس لقربي من المنطقة عن طريق المعهد وجم يقبضوا على ما لقونيش في البيت وهربت من البيت وأقمت لدى اعمامي وعصاتي كل واحد شويه وبعد فترة بدأت أرجع المنطقة تاني وامارس حياتي طبيعي الى قبل الحادث بعدة شهور وبعد أحداث قتل رفعت المحجوب بعدة شهور كان احد المحامين ويدعى منصور منصور المحامي وده ساكن حيث مسجد الحسن والحسين وبعدما خلاص جيش من حوالى سنتين صلتى بدأت به وهو كان يتردد على المتهمين في قضية المحجوب ويرسل لنا اخبارهم وكنت بسأله عن بعض الاشياء ليسأل عنها صفوت عبدالغنى لانني كنت اعرف صفوت من ايام مسجد آدم كنت باشوفه هناك هو وعزت السلاموني وكنت يقابل صفوت في المنطقة عندها لان له خال احيانا يتردد عليه في المنطقة وهو صاحب قهوة لكن انا ما عرفوش والقهوة في شارع مسجد ابوليلة يعني نفس القهوة قريبة من المسجد فلصلتني بصفوت وبمنصور المحامي ارسل صفوت عن طريق منصور للبحث عن شخص يقوم بمهمة اغتيال الدكتور فرج فودة وقال لمنصور شوف حد من الزاوية لو ينفع ينفذ العملية دي فمنصور قاتحنى في الموضوع ده فأنا قلت له اني ممكن اقوم بالعمل ده لكن لما منصور قال لصفوت على صفوت رفض دون ان بيدى اسباب وانا استنتجت انه رفض علشان بأقوم بأعمال الدعوة في المنطقة ولكني قلت لمنصور اني عايز انفذ العملية ويعرض الموضوع على صفوت تاني في الزيارة فلم بيدى رفض ووافق على اني انفذ العملية .

بدأت احمد الهدف اللي هو فرج فودة وبدأت اجيب عنوانه عن طريق دليل التليفون وارصدته من

كبير الشيخ حجازي يعلم فيها اداب تجويد القرآن وبدأت احفظ معهم بعض آيات القرآن واحاول أن اعمل بها في حياتي العملية ومنها آيات التوبة والرجوع الى الله ثم بعد ذلك انتقلت الى بعض الدروس خارج المنطقة بتاعة مكنتي فرحت للشيخ اسامة عبدالعظيم اللي بيديرش فقه في مسجد عباد الرحمن بالامام الشافعي واستمر الحال على هذا اذهب كل يوم اربع لاتلقى بعض دروس العلم في هذا المسجد بين المغرب والعشاء .

وفي ذلك الحين بدأت التزم واطلقت لحياتي واتسمت بأخلاق المتزمنين في تعاملهم زي الكلام برفق وحسن الخلق مع الناس وتغيير تعاملي الى تعامل اسلامي واستخدام كلمات اسلامية في الحديث وكان في ذلك الوقت في دراستي الثانوية فانهيتها وجبت مجموع ٦٣ ٪ تقريبا بالقسم العلمي من مدرسة الرياض الخاصة ودخلت معهد المطرية الصناعي وده معهد متوسط والتقيت فيه بأنماط أخرى من المتزمنين فقابلت بعض افراد الجماعة الاسلامية زي مصطفى الخطيب ومحمد فرشوطي وحسام خميس وليمن خميس .

وكان ايمن هو المسئول عن الجماعة في المعهد وكان في أول معرفتي بهم كان بيحصل مشادات بيني وبينهم لانني ما كنتش مقتنع بتغيير المنكر باليد ورغم المشادات دي كان فيه اختلاط عادي بيني وبينهم وكان على أثر الاختلاط ده أن ذهبت معهم الى مسجد آدم علشان اشوف ايه اللي بيتقال ده عن تغيير المنكر باليد ومضت مدة طويلة وأنا على هذا الحال من الاختلاط معهم والتردد على مسجد آدم لسماع بعض الدروس وكان أبرزها عن الدعوة وأخلاق الداعية وكيف يتعامل مع الدعو وإن يتحل بحسن الخلق ويذكر الناس بالجنة والنار وعن تغيير المنكر باليد وأنه يجوز لأحد الرعية تغيير المنكر باليد فمثلا لو لقيت واحد بيشرب خمر لمنعه من ذلك مخافة عليه يعني امسك أيده وهو بيشرب الخمر وأخذ الكوب اللي في أيده وأدلفها وأشرح له مخاطر شرب الخمر ودي كانت أبرز حاجة في تغيير المنكر وليس معنى ذلك أن احطم المنكر مباشرة وهذه كانت اهم القضايا المطروحة في المسجد والدروس دي كان بيديها ناس معرفهمش ولا أنكر احدا منهم بعد كده بدأت اتريد على مسجد آدم في صلاة الجمعة واستمع الى الخطب وكان يلقي الخطب الشيخ محمد شريف وعزت السلاموني وتأثرت بها فمثلا كانوا بيتكلموا عن



1999

2004

1. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 283: 2689-2695.

بالقادر به الامور كان يفتتقها في ليلته وجاءه من

مفرد ومنه كنه جم لفظ القربة مستعمل
وما حيلف حارة من كنه

كتاب ميثاق الفصل

في ميثاق الفصل في الفصول الإسلامية
١٩٩٩
والمجلد الثاني

كان الكلام من من طريق يسلو الكاتب بالعمد
الذين يتكلمون في الفصول الإسلامية
ومن ثم هؤلاء هؤلاء
في ميثاق الفصل في ميثاق الفصل في ميثاق الفصل

وما كان في اليوم ففصل في اليوم
في في ميثاق الفصل في ميثاق الفصل في ميثاق الفصل
الميثاق بين ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
والذي نشأ في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
ومن ثم في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق

وما في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق
في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق

في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق في ميثاق الميثاق



أخبار الحوادث

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - شهر ٨ - ٨

إصابة علاجية

أكد مستشفى المرجعي الذي نقل اليها الدكتور فودة عقب اطلاق النيران عليه عدم وجود ملف علاجي خاص حيث تم ادخاله غرفة العمليات فور وصوله في الساعة مساء . وتولى في تمام الساعة الواحدة وه ٤ دقيقة في صباح يوم ٩ يونيو .
والتقرير الطبي يقول انه كان يعاني من جروح نافذة اثر طلقات نارية في البطن - عبارة عن اربع اصابت من الجهة اليمنى منها واحدة في منطقة السر . وايضا بالذراع اليمنى وجرح اخر بالفخذ من اعلى من الجانب الايسر والفخذ الايسر . وعند حضوره الى المستشفى كان يعاني من شبه غيبوبة . وتم عمل الاسعافات اللازمة والسريعة لتصلح الحالة وتم عمل الاستكشاف العاجل له ووجد انه يعاني من نزيف شديد داخل اثر تهتك شديد بالجزء الايمن في الكبد وايضا الكلى اليمنى والقولون الصاعد وعدة تهتكات متفرقة بالامعاء

الرقائق وايضا كدمة دموية كبيرة خلف الفشاء البريتوني اثر تهتك بالعضلات الخلفية لجدار البطن في الداخل وكسر في الحوض في الجهة اليمنى وما صاحب ذلك تجمع خارجي باعل الفخذ اليسرى اثر تهتك بالعضلات الخارجية للفخذ الايسر . وتم عمل تصليح للكلى اليمنى واستئصال القولون الصاعد واجزاء من الامعاء الدقيقة والعضلات المتهتك بجدار البطن الخلفي الداخل والخارجي من الجهة اليسرى . وتوصيل الامعاء الدقيقة ببعضها . وتوصيل الامعاء الدقيقة مع القولون المستعرض
حشو الكبد لوقف النزيف واثاء الجراحة توقف القلب بعد العملية اثر النزيف الشديد وتم عمل صدمات للقلب خارجية وحقن القلب بالحقن المنشطة له ولكن لزم فتح الصدر وتخليق القلب مباشرة وتركيب انبوبة بالمصدر
وقد تقرر نقله الى الرعاية المركزة بمستشفى عين شمس التخصصي بناء على توصية الدكتور حمدي السيد وطاقم الاطباء الجراحين المعالجين . وقد حدث اثناء خروج المريض من حجرة العمليات ان توقف القلب فجأة عن العمل وفشلت جميع المحاولات لاعادة القلب للعمل وتولى المريض .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ - إبريل ١٩٩٢

بطاقة مسزورة

ضبط مع المتهم
عبد الشافي احمد
رمضان بطاقة صادرة
عن كلية الحقوق عين
شمس الطالب باسم

احمد ياسين احمد .. اكد المتهم انه عثر عليها في زيارة له لمعرض الكتاب بالجامعة وأنه نزع صورة صاحبها ووضع صورته مكانها .. مؤكدا ان صاحبها لا يعلم عنها شيئا ولا تربطه به أية صلة ووجهت له النيابة تهمة التزوير إضافة الى ما وجهت له من اتهامات أخرى في القضية .

كلمة سادة

رغم ان اعترافات
المتهم عبد الشافي احمد
محمد رمضان الذي ضبط
في مكان الحادث اعلم

النيابة قد احتلت ٨ صفحات كاملة .. الا انه عند نظر التجديد في امر حبسه يوم ٢١ يونيو اكد ان كل هذه الاعترافات كانت تحت ضغوط .. وقال انه تم ضبطه في مكان آخر وتم اصطحابه الى قسم مدينة نصر .. ولما ووجه بشهادة كل من ماجدة جرجس حنا واحمد فرج فوده وجابر رشوان رفاعي ومحمود عبد المطلب ابانقة ووحيد رافت زكي وايمان ابراهيم احمد وهاجرب ارتين وفتحى عبد القادر عبد النبي واشرف علي محمد .. اكد انهم تعرفوا عليه في قسم مدينة نصر حيث عرض عليهم الثناء احتجازه هناك !!!

مسألة المسألة

سألت النيابة المتهم
عبد الشافي احمد محمد
لماذا اختار الدكتور فرج
فوده تحديدا ؟ وكانت
الاسئلة والاجابات التالية

كما جاءت في ملف الدعوى نصا :

● ذكرت بالقول ان عمر عبد الرحمن الفتى بنهدار دم الدكتور فرج فوده فكيف كان ذلك ؟
● انا اذكر ان في انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ كان فرج فوده مرشحا نفسه في دائرة الشراية ووزع منشورا لعمر عبد الرحمن قال فيه انه كافر ومرشد لانه يحمل لواء العداء للاسلام والمسلمين ويرفع شعارات الهلال مع الصليب وانا ضد مبدأ فصل الدين عن الدولة ولكن الاسلام دين وبولة فرينا سبحانه وتعالى انزل الرسول عليه الصلاة والسلام قائدا ومرييا واميرا للجيش ولم يجعله رجل دين فقط .

فما هي مواقف وكتابات الدكتور فرج فوده والتي بان منها مهاجمته وعداؤه للاسلام مما اعتبر معه كافرا حسبما افتي بذلك الدكتور عمر عبد الرحمن ؟

● له مواقف كثيرة وعلى سبيل المثال كتابته الدورية في مجلة اكتوبر والتي تتناول غالبا موضوعات يشن فيها الحرب على الاسلام ومن خلال مناظراته للاخوان المسلمين اكثر من مرة

● ذكرت بصدر القول ان الدكتور فرج فوده علماني متطرف فما الذي تقصده من ذلك ؟

● العلمانية هي فصل الدين عن الدولة ومعنى ترجمة كلمة علمانية حرفيا أي لا دينية



التي هي في انتظار حكمكم العادل
والتي هي في انتظار حكمكم العادل

[illegible]



المصدر : **الفجر**

التاريخ : ١٩٩٢ ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاشغال الشاقة لاربعة ارهابيين احرقوا نوادى الفيديو وسيارات الشرطة

للتهمون بارتكاب العديد من الحوادث وخيانة الأسلحة والتفجرات والفرقعات. قام الارهابيون باحراق مسرح «الهوساين» وسيخما كريم وكخيسة الفرنساوى وعدد من اندية الفيديو وسيارات الشرطة وكانت مباحث أمن الدولة قد تمكنت من القبض على المتهمين فى القضية فور عودتهم من الخارج عقب هروبهم وهم سيد كروما ورمضان عبدالله ابراهيم ومحمد بيومى وسعيد سعيد زايد.

وفاروق ابوالحاج. أكد رئيس المحكمة للمتهمين ان الاسلام لايعرف التحزب ولا التعصب وهو دين التسامح وبين الكافة ولا يحتاج الفرد المسلم الى وساطة بينه وبين ربه. وأشارت المحكمة الى ان دفع للنكر لا يكون بمتكر، وان القتل والحرق والسرقه هي للنكر. كانت نيابة أمن الدولة برئاسة المستشار عبدالجيد محمود للشرف العام على النيابة قد أحال الارهابيين الى المحكمة واعترف

كتبت - نجوى عبدالعزيز : قضت محكمة أمن الدولة أمس بمعاقبة ٤ ارهابيين بالاشغال الشاقة ٧ سنوات لقيامهم باحراق عدد من المسارح ودور السينما ونوادى الفيديو وسيارات الشرطة ودور العبادة. صدر الحكم برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين عمر حسن ومحمد عبدالرحيم وبحضور اشرف تمام وكيل النيابة وأمانة سر نبيل شهاب



المصدر: الأهرام

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٥٢

الأطفال ٧ سنوات المتهمين بحرق نوادي الفيديو ومسرح الهوساير كتب - سمير السروجي

عاقبت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ أمس كلا من الإرهابيين سيد محمود كروم، ورمضان عبدالله إبراهيم منصور بالاشغال الشاقة لاسنوات لاشتراكهما في حرق نوادي الفيديو ومحلات الخمور والكنيسة الفرنسية ومسرح الهوساير عام ١٩٨٦. وقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر التهم الموجهة الى زميليهما مدحت شوقي بيومي عثمان، وسعيد سعيد زايد واعادت اوراقهما مرة اخرى الى النيابة العامة

للتصرف في التهم التي نسبتها اليهما. وبعد النطق بالحكم وجه رئيس المحكمة للمتهمين كلمة أكد فيها على سماحة الاسلام وأنه دين ينبذ التطرف والارهاب مؤكدا على انه لاوساطة بين المسلم وربه ولاوساطة بين المتهم وقاضيه.



أول جلسات المحاكمة غدا:

النيابة تطالب بإعدام ١٠ متهمين في قضية اغتيال فرج فودة بينهم صفوت عبد الفتاح قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد

تبدأ غدا محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»، أولى جلساتها لمحاكمة المتهمين باغتيال الدكتور فرج على فودة. وتعد الجلسة بقاعة المحاكمات بمدينة نصر برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور المستشار محسن مبروك المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا وهشام حمودة رئيس النيابة. وكان المستشار رجاء العربي النائب العام قد أحال القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتصفية دائرة لمحاكمة المتهمين بعد أن انتهت نيابة أمن الدولة العليا من قرار الاتهام الذي يشمل ١٣ متهما وقد طالبت نيابة أمن الدولة العليا بتوقيع عقوبة الإعدام على المتهمين العشرة الأوائل، كما طالبت بسرعة القبض على المتهمين الهاربين وحبسهم احتياطيا على نمة القضية تمهيدا لمحاكمتهم.

وقد تضمن قرار الاتهام كلا من المتهمين عبد الشافي ومضان عليهما الأول الذي قام بإطلاق النار على فرج على فودة بالاشتراك مع صديقته الهارب أشرف السيد إبراهيم، كما شمل القرار المتهم صفوت عبد الفتاح قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد والمتهم الثاني باغتيال الدكتور رفعت المجبوب رئيس مجلس الشعب السابق وطاف أحمد منصور، والمتهمين إبراهيم عبد المجيد، ومحمد نضمن قرار الاتهام كلا من وباسم خليل شاهين، ومحمد عبد الرحمن وأبو العلا محمد عبد ربه، وعلى حسن علي، وأشرف عبد الجليل وجمال محمد الغزالي، وحسن علي محمود، ووليد سعد كامل وقد أرفقت نيابة أمن الدولة العليا بقرار الإحالة قائمة الشهود التي تتضمن ٢٩ شاهدا اثبات، كما تتضمن اعترافات المتهم الأول وتقارير الطب الشرعي. الجدير بالذكر أن المتهم الأول عبد الشافي ومضان قد أدلى

باعترافات تفصيلية عقب القبض عليه وقال أنه انضم إلى الجماعة الإسلامية التي يتولى إدارتها الدكتور عمر عبد الرحمن، حيث تولى إمارة الجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء وأوصفت التحقيقات أنه تلقى أوامر باغتيال الكاتب فرج على فودة، وبالفعل بدأ في رصد تحركاته وتحديد محل إقامته ومكتبه كما أشار في اعترافاته إلى أنه اتفق مع أعضاء الجماعة على اغتيال الكاتب باستخدام السلاح الأبيض

وقد رتب على ذلك بأحدى الشقوق، إلا أنهم عدلوا عن ذلك وأجروا تعديلا في الخطة وهو القاء بنزين على المتهم وحرقه سيارته. (١١) لكن استقر الرأي على يكون القتل باستخدام السلاح الناري وقد تم الاستعداد وتوزيع الأدوات على المتهمين طبقا لخطة الاغتيال الموضوع.

من ناحية أخرى عاقبت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ برئاسة المستشار أحمد صلاح الدين كلا من سعيد محمود، على كروم ورمضان إبراهيم منصور ومدحت شوقي بيومي وسعيد سعيد زيدان بالاشتغال الشاقة لمدة ٧ سنوات بعد أن اتهمتهم نيابة أمن الدولة باحراق مسرح الهوساير وسينما كريم، والكنيسة الفرنسية وسواها وكازينو الشجرة وبعض محال الخمور ونوايا الفيدو وسيارات الشرطة وجباة مفرقات ونخائر واسلحة بيضاء كما قضت بعدم اختصاصها بالنظر في باقي التهم وقررت إحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها. كانت محكمة أمن الدولة قد



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ ١٩

اصدرت حكما غيابيا عام ١٩٩٢
على المتهمين بالاشغال الشاقة ١٠
سنوات وعند اعادة المحكمة طلب
الدفاع تأجيل نظر القضية لسماع
الشهود لكن رئيس المحكمة اشار
الى ان الاسلام لايعرف التعصب
وان دفع المنكر لا يكون بمنكر.
جدير بالانكر ان المتهمين القى
القبض عليهم منذ عدة ايام بعد
عويثهم من خارج البلاد



الدفاع يطالب ببطالان تحقيقات النيابة في قضية المحجوب

طلب الدفاع عن صفوت عبد الغنى المتهم الثانى فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ببطالان تحقيقات النيابة وهم دستورية مادة فى قانون السجون تتخذ لحبس المتهمين المقبوض عليهم فى مباحث أمن الدولة.

كما طلب الدفاع عن المتهمين صفوت عبد الغنى وضياء الدين فاروق خلف باستبعاد شهادة اقرباء المتهمين عليهم ومن بينهم زوجات المتهمين لوقوعهن تحت إكراه وقد عقدت الجلسة برئاسة المستشار بكتور وحيد محمود إبراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٣ أبريل ١٩٩٢

تأجيل نظر قضية اغتيال فرج فودة إلى الشهر القادم

كتب - سمير السروجي:

عقدت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، أولى جلساتها أمس لمحكمة المتهمين في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة والتي تضم ١٣ متهما من بينهم ٣ هاربين و ٨ محبوسين منهم محاميان واثنا عشر مفرج عنهم.. وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ٢٠ مايو القادم كطلب الدفاع للاستعداد والاطلاع على ملف القضية مع استمرار حبس المتهمين.

في بداية الجلسة قامت هيئة المحكمة بأثبات حضور ١٥ محاميا للدفاع عن المتهمين كما قامت المحكمة بمواجهة المتهمين بالاتهامات المنسوبة اليهم وفقا لقرار الاتهام الذي اعده المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول لنيابات امن الدولة العليا. والذي يتضمن ارتكاب جرائم القتل والشروع فيه واستخدام الاسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص بفرض استخدامها في جرائم تخل بالامن والنظام العام وكذلك تزوير عدد من الاختام والمستندات الرسمية وقد انكر المتهمون جميعا ما نسب اليهم من اتهامات وقدم هشام حمودة رئيس النيابة تقرير الطب الشرعي الخاص

بالمجنى عليه احمد فرج فودة والذي تم الانتهاء من اعداده بعد صدور قرار الاحالة وطالب الدفاع عن المتهمين بتأجيل نظر الدعوى شهر للاطلاع والحصول على ملفات الدعوى بالإضافة الى انشغالهم بالمرافعة في قضيتي اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وضرب السياحة والاقتصاد بينما طالب مختار نوح المحامي عن المتهم الاول صفوت عبد الغنى بضم ملفات الاعتقال التي صدرت ضد المتهمين الى ملفات الدعوى. عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطرأوي والسيد الجوهري وبحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة وشريف عبد النبي وعمرو فاروق وكيل نيابة.



الأخبار

المصدر :

التاريخ : ١٢ من شهر ربيع الأول ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدأت محاكمة المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة صفوت عبدالغنى يهنئ المتهم الاول على ارتكابه الجريمة !

كتبت جيهان فهم

وعادل معوض :

شعراوى عباس وعلي ابو السعود .
قبل بداية الجلسة اودع المتهمون
قفس الاتهام ثم انضم اليهم المتهم
الثالث صفوت عبدالغنى والمتهم ايضا
في اغتيال الدكتور المحبوب
وعندما دخل عليهم القفس
استقبلوه بالتهليل وعانقه كل منهم على
حدة وقيل بعضهم يديه . وعانق
صفوت عبدالغنى المتهم الاول في
القضية عبدالشافي احمد رمضان
مهنئا على جريمة اغتيال فرج فودة .
بعد تلاوة قرار الاتهام اشار رئيس
المحكمة النيلية وتحدث هشام حمودة
رئيس النيابة قائلا ان النيابة تتشرف
بتقديم تقرير الطب الشرعي بالنسبة
للمجنى عليه احمد فرج فودة ..
ونادى رئيس المحكمة على المتهمين وتم
مواجهتهم بالتهمة المنسوبة اليهم
فانكروا جميعا .
واثناء المداولة قال المتهم الثالث
صفوت عبدالغنى لمثل الصحافة
ووكالات الأنباء الاجنبية ان جماعته
مسنولة عن جميع أحداث العنف
وعانت المحكمة للانقطاع في الثانية
عشرة تماما وقررت التأجيل لجلسة ٢
مايو المقبل للاطلاع كطلب الدفاع مع
استمرار حبس المتهمين .

في جلسة مادية ولدة ساعة واحدة
فقط استغرقتها أولى جلسات محاكمة
المتهمين في قضية اغتيال الدكتور فرج
فودة قررت محكمة أمن الدولة العليا
طوارئ التأجيل لجلسة ٢ مايو القادم
عقدت الجلسة برئاسة المستشار
محمد عبدالحميد البجر وعضوية
المستشارين حسيب البطاراوى والسيد
الجوهري بحضور هشام حمودة
وشريف عبدالنبي وعمرو فاروق رؤساء
نيابة أمن الدولة العليا بأمانة سر

دفع المتطوعين في قضية أمبود، السجادة يطلب عقد معالجة بين المتطوعين .. والشرطة

تتعرض الشرطة وادارة الشرطة بتفريقها الى ذات
الطلب ويكرر المستوطن كما طلب وجعل الفين المستوطنين
وعليه ان يكون في الجوار في الجوار في الجوار في الجوار
وتلك المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار
التي في الجوار في الجوار في الجوار في الجوار في الجوار في الجوار
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار

كتب - طرطوط
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار
وتتعرض المستوطنات المستوطنين في الجوار في الجوار في الجوار



المصدر : الأخبار

للنشر والذخائر والصحف والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٤ / ٩٧

أحكام المحكمة العسكرية في قضية ضرب السياحة

الأعداء لسبعة متهمين والمؤيد لثلاثة والأشغال ١٥ سنة
لسبعة وبراءة ١٧

معاقبة ١٥ متهما بمدد تتراوح بين الحبس سنتين والأشغال

الشاقة ١٠ سنوات

رئيس المحكمة : القضية ليست فكرا وإنما تنظيم إرهابي

لتخريب الاقتصاد

جرائم المتهمين روعت المجتمع وأهدرت طمأنينته

وأفزعوا مواطنيه



تابع الجلسة :

فاروق الشاذلي

ياسر رزق

طاهر قابيل

تصوير :

مكرم جلد الكريم

في جلسة هادئة .. أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمر حكمها في قضية ضرب السياحة . قضت المحكمة بإعدام ٧ متهمين حضوريا وببراءة ١٧ متبها . كما قضت ببراءة ٢ متهمين بالاشغال الشاقة المؤبدة و ٧ متهمين بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات و ٢ متهمين بالاشغال الشاقة ٧ سنوات واثنين من المتهمين بالسجن ٢ سنوات و ٢ متهمين بالسجن ٥ سنوات والفرامة والحبس ٢ سنوات مع الشغل والنفاد والعرامة لاثنين من المتهمين والحبس سنتين مع الشغل والنفاد والعرامة لاثنين من المتهمين .

وقائع الجلسة

في تمام العاشرة والنصف صباحا .. دخلت هيئة المحكمة وممثلو الادعاء الى القاعة .. بينما ردد المتهمون :

از الحكم الا الله .. حسبنا الله ونعم الزكيل .

واعلم اللواء محمد وجدي الليثي رئيس المحكمة بسم الله عن افتتاح الجلسة .. ووجه كذبة قبل تلاوة نص القسم .. قال فيها .. ان القضية التي نمر بصدده الفصل فيها اليوم هي في جوهرها تنظيم ارهابي ساهم من خلال الجريمة والقتل والتدمير في تخريب الاقتصاد القومي وتقويض دعائمه واركانه وزعزعة الاستقرار في البلاد وكل ذلك وراء هذا الاستنكار الذي ابداه على اختلاف اتجاهاته ومشاربه لارتكاب تلك الجرائم ، مبديا شجبه الكاسل لمركبيه ، ومستنكرا ان يكون مدافعا عن جعل الاسلام رداء لجرائمه ومتفقا بذلك مع النيابة العسكرية في المسألة بترفيع اشد العقاب على مرتكبيه .

ان المحكمة في ذلك الحكم لتؤكد ما سبق لها تاكيد من ان القضية ليست قضية فكر او رأي ، فحرية العقيدة وممارسة شعائرها مكفولة للجميع على اوسع نطاق ، واختلاف الاراء والتعبير عنها من خلال

الصحافة القومية والحزبية قائم ولا مجال لنكراته . اما اتخاذ الاسلام ستارا لدعاوى باطلة ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب ، فذلك ما لم يعد جائزا او ممكنا ان ينطلي على احد . فاسلامية مصر ليست محلا للمزايدة ، ومصر الاسلامية منتقل الى الابد رافعة راياتها ، قادرة ابدا على دحر الباطل وسحق مروجيه .

يد الغدر

وتطرق رئيس المحكمة الى الحديث عن وقائع الدعوى وما ارتكبه هؤلاء المتهمون من جرائم قائلا : ان تلك الجرائم روعت المجتمع وامدرت طمأنينته وافزعزت مواظنيه ، وتبدرو احداثها واضحة جليلة تضفي بظلالها على كل بقعة دنستها يد الغدر ورويتها دماء الابرياء والمواطنين الشرفاء . فقد حقلت الأوراق بالعديد من الأدلة القولية والفنية ومضبوطات الأسلحة والذخائر والمفرقات والأسلحة البيضاء ، بالإضافة الى المطبوعات والمصنفات التي تحمل منهج زعمائهم وقياداتهم ، الى غير ذلك من الأدلة والقرائن التي تقطع بجلاء بثبوت ارتكاب المتهمين لواقعات التهم المسندة لمن أدین منهم .

وقال رئيس المحكمة : ان المحكمة عند استعراضها لادلة تلك الدعوى ووقائعها ، قد استخلصت قيام بعض من هؤلاء المتهمين بانكار واقعات الاتهام المسندة الى كل منهم ،

فاخذتهم بأفعالهم وما قام بشانها من ادلة يقينية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، مستلزمة في ذلك قوله تعالى : « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » .

صدق الله العظيم

نص الحكم

ثم تلا اللواء محمد وجدي الليثي رئيس المحكمة نص الحكم في الدعوى قائلا : باسم الشعب .. بعد الاطلاع على المادتين ٢٠٤ و ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمواد ٢٠ و ٢٢ و ٩٨ (١) و ٩٨ (ب) من قانون العقوبات والمدولة قانونا .. حكمت المحكمة حضوريا ببراءة كل من المتهم الاول رضوان التوني والمتهم الثاني مصطفى السيد حسنين والمتهم الثالث احمد كامل محمد احمد يوسف والمتهم الرابع عشر احمد اسماعيل احمد الشيخ والمتهم الخامس والعشرين اسامة فوزي سيد والمتهم الحادي والثلاثين عبدالبر عبدالعزيز والمتهم الثاني والثلاثين جابر قناوى والمتهم السادس والثلاثين عادل عبدالامام احمد شحاتة والمتهم التاسع والثلاثين حمادة اسماعيل بدوى والمتهم الثالث والاربعين محمد ابوالحجاج ابوالفضل والمتهم الخامس والاربعين سعد حسن هارون والمتهم السادس والاربعين حسن مكاوى حسين والمتهم السابع والاربعين فوزي مصطفى على والمتهم



خرج من السجن ليعود اليه !

هشام عبدالظاهر المتهم الرابع والاربعون ، خرج منذ عامين من السجن بعد أن أمضى عقوبة مدتها ١٠ سنوات في قضية تنظيم اغتيال الرئيس الراحل السادات . عاد هشام الى السجن امس ، ولكن لمدة ١٥ سنة بعد ادانته في قضية تنظيم ضرب السياحة !

١٥ جلسة علنية

كانت المحكمة قد بدأت نظرا القضية منذ ٤٥ يوما .. حصل خلالها الدفاع على مهلة ٢٧ يوما للاطلاع على اوراق القضية .

وقد عقدت المحكمة ١٥ جلسة ، واستقرت مرافعة النيابة يوما واحدا .. بينما ترفع الدفاع الموكل والمنتدب على مدى ٢ ايام .

الحادي والعشرين منصور الالفى عن التهم من الاولى الى السادسة وتبرئته من التهمتين السابعة والثامنة كما قضت غيابيا بالاشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم الثانى والعشرين ياسر محمد منصور عن التهم من الاولى الى السادسة والتهمة العاشرة وتبرئته من التهم السابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة .

وعاقبت المحكمة بالاشغال الشاقة ١٥ سنة المتهم التاسع والعشرين نصر الدين السيد والمتهم الثلاثين محمد عبدالكريم والمتهم الثالث والثلاثين ناجح عبدالحميد حسن والمتهم الرابع والاربعين هشام عبدالظاهر .

وقضت بالاشغال الشاقة المؤبدة للمتهم الرابع والعشرين بدر مخلوف والمتهم الرابع والثلاثين عبدالعاطى عباس والمتهم الخامس والثلاثين صابر حمزة .

وقضت المحكمة حضوريا وباجماع الآراء باعدام المتهم السابع بسطوى عبدالجيد ابوالمجد والمتهم الثامن سعد أمين ابوالمجد والمتهم التاسع اشرف سعيد عبد ربه والمتهم العاشر دراوى محمد ابراهيم عبدالطلب والمتهم الحادى عشر أحمد عبدالرحيم رضوان والمتهم الثانى عشر عبدالهادى الصغير والمتهم التاسع عشر عبدالمجيد الزمقان .

قضايا الاعدام

المتهمون السبعة الذين قضت المحكمة باعدامهم ، منهم ٦ متهمون (من السابع الى الثانى عشر) ادينوا بتنفيذ جريمة الاعتداء على الاتوبيس السياحى عند ميدان سيدى عبدالرحيم بقنا .

والمتهم الآخر (التاسع عشر) ادين بجريمة إلقاء متفجرات على الباخرة السياحية (كينج توت) عند ادفو ، وحيازة ١٥ قنبلة .

كل الاحكام تنفذ فورا الا الاعدام

صرح اللواء محمد وجدى الليثى رئيس المحكمة العسكرية العليا عقب انتهاء الجلسة ، بأن احكام المحكمة العسكرية تطبق فور النطق بها عدا احكام الاعدام ، حيث انها لا تنفذ الا بعد اجراءات متتالية تبدأ من التصديق على الحكم اولا ، ثم اعلان التهم بالحكم المصدق عليه ، ثم اناحة الفرصة له لى يطعن على هذا الحكم خلال ١٥ يوما من تاريخ اعلانه بالحكم المصدق عليه ، وينتهى اجل البحث فى هذا الطعن اما بالقبول أو الرفض .. وبعد الفصل فى هذا الالتماس أو الطعن تطالب النيابة العسكرية بتنفيذ الحكم .

الثامن والاربعين احمد مصطفى المغربى والمتهم التاسع والاربعين اشرف عبدالحميد عزالدين .

وقضت المحكمة غيابيا ببراءة المتهم الثامن والثلاثين على راضى وحكمت المحكمة بمعاقبة المتهم الثالث عشر احمد محمد سيف حجاج بالحبس سنتين مع الشغل والنفاذ عن التهمة الثالثة الموجهة اليه ، وتبرئته من التهمتين الاولى والثانية ، ومعاقبة المتهم السادس والعشرين ابوالفتيان محمد محمد عمر بالحبس سنتين مع الشغل والنفاذ عن تهمة الثالثة وتبرئته من التهمتين الاولى والثانية ، وعاقبت المتهم الخامس احمد عبدالنبي عبده حجبى بالحبس ٢ سنوات مع الشغل والنفاذ وتفريره ٢٠٠ جنيه ، وعاقبت المتهم الرابع فرحات عبدالرازق بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٢٠٠ جنيه ، وقضت المحكمة بمعاقبة المتهم الحادى والاربعين مصطفى عبدالسلام أمين بالحبس ٢ سنوات مع الشغل والنفاذ وغرامة ألف جنيه عن تهمة الثانية والرابعة وتبرئته من التهم الاولى والثالثة والخامسة والسادسة ، وعاقبت المتهم الاربعة عشر سمير محمد الخضرى بالسجن ٥ سنوات وغرامة ألف جنيه عن تهمة الثانية والرابعة وتبرئته من التهم الاولى والثالثة والخامسة والسادسة .

وحكمت المحكمة غيابيا بمعاقبة المتهم الثانى والاربعين محمود محمد مدنى بالسجن ٥ سنوات وغرامة ألف جنيه عما نسب اليه فى التهمتين الثانية والرابعة وتبرئته من التهم الاولى والثالثة والخامسة والسادسة .

وقضت المحكمة بالسجن عشر سنوات للمتهم الثالث والعشرين محمود كامل والسابع والعشرين نصر سيد والاشغال الشاقة ٧ سنوات للمتهم الخامس عشر صلاح رمضان .

وعاقبت المتهم العشرين هاشم على محمد خليفة بالاشغال الشاقة ٧ سنوات عن تهمة الاولى والثانية وبرأته من التهم الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة .

وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم السادس حسين سيد على والمتهم السادس عشر أحمد محمد عزالدين طه والمتهم الثامن والعشرين عبدالسلام قناوى ، وعاقبت المتهم السابع عشر حمدناه قاسم العبد بالاشغال الشاقة ١٥ سنة ، كما قضت غيابيا بمعاقبة المتهم الثامن عشر صلاح سيد بالاشغال الشاقة ١٥ سنة عن التهم الاولى والثانية والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة وتبرئته من التهم من الثالثة وحتى التاسعة . وقضت غيابيا بالاشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم



المصدر :

٢١ ٢٣ ١٩٧٢

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

لماذا قضت المحكمة

بإعدام المتهمين السبعة؟

المتهمون السبعة الذين حكمت المحكمة بإعدامهم هم: بسطاوى عبد الحميد ابوالمجد، وسعيد امين ابوالمجد، واشرف سعيد عديريه، وبراوى محمد ابراهيم عبدالمطلب، واحمد عبدالرحيم رضوان، عبدالهادى الصغير عبدالعظيم، عبدالحميد الزمقان. اتهمتهم النيابة بالانضمام لجماعة ارهابية تولى القيادة فيها المتهم عبدالحميد الزمقان لضرب السياحة، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والاضرار بالوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعى بان دعوا الى تغيير نظام الحكم، واشاعة جو من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات امنية لضرب الاقتصاد القومى، وحياسة، واستعمال المفرقات، والاسلحة النارية. وان المتهمين بسطاوى عبدالحميد، وسعيد امين ابوالمجد، واشرف سعيد عديريه، وبراوى محمد ابراهيم عبدالمطلب، واحمد عبدالرحيم رضوان، وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم: شرعوا فى قتل ركاب اتوبيس سياحى مع سبق الاصرار والقرصد، واعدوا ثلاث بنائى اليد وتربصوا باماكن مرور الاتوبيسات السياحية بميدان عبدالرحيم القناوى بمدينة قنا فامطروا الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا، بوابل من النيران مما ادى الى اصابة ١٠ اشخاص بينهم ٥ سائحات. كما اشترك المتهم عبدالحميد الزمقان فى قتل ركاب اتوبيس سياحى مع سبق الاصرار، والقرصد فى طريق مرور الاتوبيسات من بندرة الى ابيدوس، وقيل نجح حمادى قصفوا الاتوبيس الذى كان يقل فوجا سياحيا فرنسيا. بثلاث عبوات متفجرة، واشترك ايضا فى قتل ركاب باخرة سياحية فى مجرى النيل، وحاز المتهم ايضا ١٥ عبوة متفجرة.



الأخبار

المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المحكمة العسكرية العليا تصدر أحكامها في قضية ضرب السياحة

٧ إعداماً و٣ مؤبداً و٨ أشغالاً

شاقة ١٥ سنة وبراءة ١٧

رئيس المحكمة : مصر الإسلامية ستظل قادرة أبداً

على دحر الباطل وسحق مروجيه

قضية تنظيم ايراهبي ساهم بالجريمة والقتل في تخريب الاقتصاد القومي وتقويض دعائمه واركائه وزعزعة الاستقرار في البلاد . واضاف انها ليست قضية فكر أو رأي ، اذ ان حرية العقيدة مكنولة للجميع وان اختلاف الآراء والتعبير عنها قائم في الصحف القومية والحزبية . وقال ان استخدام الاسلام ستارا لتنفيذ الجرائم لا ينطلي على احد .

واكد ان اسلامية مصر ليست محلا للمزايدة ، وان مصر الاسلامية ستظل الى الابد رافعة راياتها قادرة على دحر الباطل وسحق مروجيه . وأشار الى ان ما ارتكبه المتهمون من جرائم أهدر الطمانينة وأفرز المواطنين واراقي دماء الابرياء .

واكد اللواء الليثي بعد النطق بالحكم ان الاحكام تنفذ فور صدورها . عدا احكام الاعدام ، التي لا تنفذ الا بعد المرور بمراحل التصديق على الاحكام واعلان المتهمين بها

ثم تقديم التماسات اعادة النظر خلال ١٥ يوما من الاعلان . ودراسة التماس (الطعن) ثم البت فيه بالقبول أو الرفض . ومن المقرر ان تودع المحكمة حيثيات الحكم في ادارة القضاء العسكري خلال الاسبوع القادم . وسلم مكتب المدعي العسكري صورة من قرارات الحكم لمصلحة السجون ، حيث يقضى المحكوم عليهم فترة العقوبة بالسجون المدنية .

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة حكما أمس في قضية تنظيم هرب السياحة . قضت المحكمة باعدام ٧ متهمين (جميعهم محبسون) وبراءة ١٧ متهما ومعاقبة ٢ متهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة و٨ متهمين بالأشغال الشاقة ١٥ سنة و ٢ متهمين بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات واثنين من المتهمين بالأشغال الشاقة ٧ سنوات واثنين بالسجن ١٠ سنوات و ٢ متهمين بالسجن ٥ سنوات والغرامة واثنين بالحبس ٢ سنوات والغرامة واثنين بالحبس سنتين مع الغرامة .

أكد اللواء محمد وجدي الليثي رئيس المحكمة ان المحكمة راعت في حكمها درجة جرم كل متهم ، وإيراث ساحة العديد من المتهمين الذين خلت أوراق الدعوى من أدلة تدينهم أو ساور المحكمة الشك في سلامة أي من هذه الأدلة .

وقال اللواء الليثي قبل النطق بالحكم ان القضية هي



الجمهورية

المصدر :

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢

الحكم في قضية أعداء السياحة

إعدام ٧ متهمين والشاقة المؤبدة

٢ والشاقة ١٥ سنة ٨

براءة ١٧ لعدم ثبوت

الأدلة و ١٤ سجن

الجنة القضية ليست قضية فكر أو رأي

المتهمون تنظيم إرهابي متى من خلال الجريمة والتدمير



الجمهورية

المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والاختصاصات الصحفية والمعلومات

صدرت المحكمة العسكرية العليا أمس الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٩٣ المتهم فيها ٤٩ متطرفا والمعروفة بالقضية اعداء السياحة ، قضت باعدام ٧ متهمين و ٣ بالاشغال الشاقة المؤبد و ٨ بالاشغال الشاقة ١٥ سنة • بالسجن ١٠ سنوات بالسجن ٧ سنوات بالسجن ٣ سنوات ومتهمين بالسجن ٣ سنوات ومتهمان بالسجن سنتين كما قضت براءة ١٧ متهما لعدم ثبوت الأدلة ضدهم

صدر الحكم برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي رئيس المحكمة العسكرية العليا وعضوية العميد حامد حسن والعقيد شامل رمزي وممثل الادعاء العقيد طلال البطراوي .. وامانة سر عيد عبدالعزيز عامر .

قضت المحكمة حضوريا باجماع الاراء بمعاقبة ٧ متهمين

تابع الجلسة :

جسمال كمال - علي المصطفى

جسمال عبدالرحيم

تصوير : اشرف شعبان - ضليبي طه

جميعهم محبسون على نمة القضية وهم بسطاوي عبدالحميد ابو المجد طالب ٢٠ سنة وسعد امين ابو المجد « سائق » ٢٠ سنة . واشرف سعيد عبد ربه طالب ٢٢ سنة دراو محمد ابراهيم (بدون عمل ١٩ سنة) واحمد عبدالرحيم رضوان « تاجر خضار (٢٠ سنة) وعبدالهادي الصغير عبدالعظيم طابع حاصل على دبلوم ٢٠ سنة . وعبدالحميد الزمقان على بالاعداد نظير مانسب لكل منهم من نهم

بانهم شرعوا في قتل ركاب اتوبيس سياحي مع سبق الاصرار والترصد وانفقوا وعقدوا العزم على قتلهم واعدوا لذلك ٣ بنادق الية وتربصوا باماكن مرور الاتوبيسات بمدينة عبدالرحيم القناوي بمدينة قنا وما ان شاهدوا الاتوبيس ١٠٥٠ سياحة قنا وبه عدد من السانحين فامطرو بوابل من الرصاص ادى الى اصابة العديد من السياح ووجهت لهم انتيابة عددا اخر من النهم .



٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

كما قضت المحكمة بمعاينة ٢ متهمين بالاشتغال الشاقة المؤبد وهم بهري مخلوف حسين عبدالكريم « محام » ٢٥ سنة وعبدالمطلي عباس جريو « مزارع » وصابر حمزة احمد طالب لاتهامهم بحملة مفرقات ووسيلة ناربية وسلاح لبيض بدون ترخيص واستعماله في نشاط يخل بالامن العام وعدد من لقتهم الاخرى كما قضت المحكمة بالاشتغال الشاقة ١٥

سنة لثمانية متهمين هم حمدناه قاسم العبد قاسم « باع قول » وقصد الدين السيد عبدالعزيز طه « صياد » ومحمد عبدالكريم محمد (مزارع) ونجاح عبدالحميد حسن « مدرس » وهشام عبدالظاهر عبدالرحمن « مهندس » وغالبها على كل من صلاح سعيد عبد ربه ومنصور الاللى حمد مرزوق ويسر محمد منصور الصائقي لاتهامهم باحراز سلاح والشروع في قتل ركاب باخرة سياحية مع سبق الاصرار والترصد واستخدام المفرقات بطريقة تعرض حياة الناس واموالهم للخطر

وقضت المحكمة بالاشتغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ٥ متهمين هم حسين سيد علي سيد « اطلب » ومحمد عز الدين طه .. « دبلوم صناعي » وعبد السلام قناوى عبدالعال « صياد » ومحمود كامل محمود حسين « طالب » وناصر سيد محمود سالم « طالب » « حدث » لاتهامهم بالترويج لاهداف الجماعة والشروع في قتل ركاب اتوبيس سياحي مع سبق الاصرار والترصد بان القى ادهم عبوتين متفجرتين على الاتوبيس رقم ٩٨٣ سياحة القاهرة

كما قضت المحكمة بالاشتغال الشاقة ٧ سنوات لمتهمين هما صلاح رمضان سعيد حسن دبلوم تدريب مهني وهاشم علي محمد علي خليفة طالب

وقضت المحكمة بالسجن ٥ سنوات لـ ٣ متهمين هم فرحات عبد الرزقي محمد وشهرته سيد عبدالرزقي حمد . عجان محارة ١٩ سنة وسهير محمد الخضري مهدي « موظف بالبريد » وغرامة الف جنيه ومحمود محمد مدني « هارب »

وقضت المحكمة بالسجن ٢ سنوات لمتهمين هما احمد عبدالمطلي حجي وغرامة ٢٠٠ جنيه (١٩ سنة) ومصطفى عبد السلام امين « حدث » وغرامة الف جنيه بالسجن سنتين لمتهمين هما احمد محمد سيف حجاج « نقاش » ولبو الفيتان محمد محمد عمر دبلوم معلمين

البراءة

وقضت المحكمة ببراءة ١٧ متهما بينهم متهم هارب وهم رضوان التوني ابراهيم محمد « محام » .. ومصطفى السيد حسين عبدالعال (محام ٢٥ سنة) واحمد كامل محمد احمد يوسف (طالب ٢٥ سنة) واحمد اسماعيل احمد للشيخ بدون عمل . واسامة فوزي السيد حسين بكالوريوس تجارة وعبد البر عبدالعزيز طه « صياد » وصابر قناوى عبد عبدالعال « مزارع » وجمال محمود احمد حسن « مدرس » وعادل عبد الامام احمد شحاته وحماة اسماعيل بدوي وعلى راضي محمد مسعود « هارب » ومحمد ابو الحجاج ابو الفضل « ليستاس اداب » وسعد حسن هارون

وحسن مكاوى حسين مكاوى « بكالوريوس تجارة » وفوزي

مصطفى على وشهرته مصطفى الشريف « تاجر » واحمد مصطفى محمد المغربي « طباط » واشرف عبدالحميد عز الدين « بكالوريوس تجارة »

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة العاشرة والنصف صباح امس واعلن اللواء وجدي الليثي رئيس المحكمة في بداية الجلسة ان القضية التي نحن بصدد الفصل فيها هي في جوهرها تنظيم اراهمي سعى من خلال الجريمة والقتل والتدمير لتخريب الاقتصاد القومي وتقويض دعائم واركائه لزعة الاستقرار بالبلاد

وكان ذلك وراء هذا الاستكار الذي لهداد الدفاع على اختلاف اتجاهاته ومشاربه لارتكاب تلك الجرائم . مبديا شجبه للكمال لمرتكبيها . ومستكرا ان يكون مدافعا عن يعلم لتيته لاي من جرائمها . وملتقيا في ذلك مع النيابة العسكرية في المطالبة بتوقيع اشد العقوبات على مرتكبيها

وقال ان المحكمة في تلك الاطار لتؤكد ماسبق لها تربيده من ان القضية ليست قضية فكر او راي فحرية العقيدة وممارسة شعائرها مكفولة للجميع على لوسع نطاق . واختلاف الاراء والتعبير عنها من خلال الصحافة القومية والحزبية قائم ولا مجال لتكراته . اما اتخاذ الاسلام ستارا لدعوى باطلة . ظاهرها فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب . فذلك مالم يعد جانزا او ممكنا ان ينطلي على احد فاسلامية مصر ليست محلا للمزايدة فمصر الاسلامية ستظل الى الابد رافعة راياتها . قاهرة ابدا على بحر الباطل وسحق مروجيه

الحكم في الدفوع

واضاف انه حيث تقدم الدفاع بالعديد من الدفوع لشككية اثناء نظر

الدعوى وقد قررت المحكمة ضمها للموضوع والاستمرار في نظر الدعوى . بحسبان ان القاضي الجنائي هو قاضي الموضوع . واعمالا لاصل

عام ورد النص عليه في المادة (١٠٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية هذا فضلا عن ان تلك انما

يستقيم مع النهج الذي تواترت احكام محكمة النقض في انتهاجه وكان من بين تلك الاحكام ماقررت من ان « المحكمة غير ملزمة بان تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في

الموضوع . فلها ان تضم هذه الدفوع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا ولها بعد ذلك منها اخلا لا بحق الدفاع » جلسة ١٩٤٠/١١/١١ طعن رقم ١٨٣٠ لسنة ١٠

وقال انه حيث ان المحكمة وان كانت غير ملزمة بتتبع الدفاع في كافة مناحي دفاعه للرد على كل شبهة يثيرها على استقلال الا ان المحكمة وقد امرت بضم تلك الدفوع الى موضوع الدعوى تجد من الملازم المبارة بالرد على ماابداه الدفاع من دفوع اجرائية مع ترك ما عداها



منهم

واضاف ان المحكمة في
استعراضها لادلة تلك الدعوى
ووقائعها قد استخلصت قيام بعض من
هؤلاء المتهمين باتيان واقعات الاتهام
المسندة الي كل منهم فاخذتهم
بالفعالهم وما قام بشأتها من ادلة يقينية
لا ياتيها الباطل من بين يديها ولا من
خلفها . مستلهمة في ذلك قوله
سبحانه وتعالى « وما ظلمناهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون » صدق الله
العظيم . وقد راعت المحكمة في هذا
الشأن درجة جرم كل منهم واعملت
لتنصوص للعقوبة لردع نوازغ الشر
في نفوس اولئك الذين اغسوا
خناجرهم غدا في قلب وطنهم وظهور
مواطنيهم بلامتهم

واخير فان المحكمة لتود ليرار
ان الشرعية الاجرائية كانت سياجا
مقدا لكل ما انتهجه سواء فيما
اجرته بمجلس القضاء او ما اعملته
في شأن واقعات الدعوى وانتهت
والقرائن التي استخلصتها او عولت
عليها فيما انتهت اليه من البراءة او
الادانة فم استخلصته المحكمة من
ادلة جاءت مطابقة لصحيح
القانون ولها اصلها الثابت بالاوراق
سواء في تلك الادلة القولية والفنية
كما ان ما عولت عليه المحكمة من
اعترافات جاءت متسقة مع مائبات
الدعوى وعناصرها . او بعبارة محكمة
النقض ان تلك الاعترافات جاءت نصا
في الواقعة مستوعبة لوقائعها
وتفصيلاتها

وقال انه صدر قرار المحكمة
الدستورية العليا في هذا الشأن متضمنا
ان عبارة « ايا من الجرائم التي يعاقب
عليها قانون العقوبات او اي قانون
مخر . الواردة في الفقرة الثانية من
المادة (٦) من ق ع الصادر بالقانون

رقم (٢٥) لسنة ١٦ والمعدل بالقرار
بقانون رقم (٥) لسنة ٧٠ يقصد بها
الجرائم المحددة بنوعها تحديدا
- مجردا - وكذلك الجرائم المعينة
بنواتها بعد ارتكابها فعلا وتضيف
المحكمة للدستورية العليا ان
الاختصاص بالاحالة المخول لرئيس
الجمهورية وفقا لنص الفقرة الثانية

محل التفسير بصرف الى اي جريمة
ورد النص عليها في قانون العقوبات
او في اي قانون اخر وكانت عبارة
ايه جريمة - تدل بعمومها دون
خصيص واطلاقها دون تفيد على
اتساعها لكل جريمة يتناولها قرار
الاحالة - سواء صدر عن رئيس
الجمهورية في شأن جرائم محددة
باتواعها تحديدا مجردا ام كان متعلقا
بجرائم بنواتها عينها رئيس

الجمهورية بعد وقوعها فان قصر
هذا الاختصاص على النوع الاول من
الجرائم دون غيره يكون مفتقرا الى
سند ولا شبهة في ان انطباق نص
الفقرة الثانية على الجريمة المحددة
بذاتها اولى من غيرها . ذلك ان
وقوعها يعتبر محددا لايعادها ومنبها
عن درجة الخطورة الكامنة فيها او
المرتبطة بها .

وقال رئيس المحكمة انه فيما يتعلق
بوقائع تلك الدعوى وما ارتكبه هؤلاء
المنهمون من جرائم روعت المجتمع
واهدرت طمانيته وافزعت مواطنيه
والتي تبدو احداثها واضحة جلية تلقى
بظلالها الكبيرة على كل بقعة دنستها يد
الفدر وروثها نماء الابرياء من
المواطنين الشرفاء فقد حقلت
الاوراق بالعديد من الادلة القولية
والفنية ووفرة من مضبوطات
الاسلحة والذخائر والمفرقات
والاسلحة البيضاء بالاضافة الى
المطبوعات والمصنفات التي تحمل
منهج عملهم وقيادتهم الى غير
ذلك من الادلة والقرائن التي تقطع
بجلاء بثبوت ارتكاب المتهمين
لواقعات التهم المسندة لمن اتين

لموقعها عند استعراض ادلة الدعوى
وتفنيدها وتقييم كل دليل منها وسرد
مؤداه ووجه الاستدلال به .

وقال ان الدفع ببطلان قرار رئيس
الجمهورية باحالة الدعوى الى القضاء
العسكري لعدم دستورية المادة
السادسة من قانون الاحكام
العسكرية . فقد سبق للمحكمة العليا
« قبل انشاء المحكمة الدستورية

العليا » ان تصدت لتلك الموضوع
واستقر قضاء تلك المحكمة في حكمها
الصادرين في الدعوى (١٢) لسنة ٥
ورقم (١) لسنة ٧ دستورية بجلستها
المنعقدة في ١١/٦/٧٦ على ان
صلاحيات رئيس الجمهورية في احالة
اي من الجرائم التي يعاقب عليها قانون
العقوبات او اي قانون اخر الى القضاء
العسكري تجد سندها الصحيح في
القانون والدستور الامر الذي جعل
المحكمة تطرح تلك الدفع ولا ترى
محلا للتعويل عليه هذا من جهة
ومن ناحية اخرى فقد تصدت المحكمة
الدستورية العليا لتفسير نص المادة
(٦) من ق ع رقم (٢٥) لسنة ٦٦
والمعدل بالقرار بقانون رقم (٥) لسنة
٧٠ فيما تنص عليه من ان لرئيس
الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ
ان يحيل الى القضاء العسكري ايا من
الجرائم المنصوص عليها في قانون
العقوبات او اي قانون اخر . وذلك على
اثر الخلاف الذي وقع في شأن تطبيق
حكم تلك النص بين المحكمة العسكرية

العليا ومحكمة القضاء الاداري فبينما
ذهبت المحكمة العسكرية العليا الى ان
كلمة « الجرائم » الواردة في الفقرة
الثانية المشار اليها يتسع مدلولها
ليشمل كل جريمة يعاقب عليها قانون
سواء كانت معينة بذاتها بعد ارتكابها
فعلا . ام كانت محددة بنوعها تحديدا
مجردا فان محكمة القضاء الاداري
اتجهت وجهة اخرى مناقضة لها
بقصرها مفهوم كلمة « الجرائم »
الواردة بنص هذه الفقرة على تلك التي
يكون المشرع قد حددها بنوعها تحديدا
مجردا



الجمهورية

المصدر :

٢٣ أبريل ١٩٢٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

عقب انتهاء جلسة لتتلق بالحكم
اكدرئيس المحكمة للنواء وجدى للشي
ان هيئة المحكمة اتاحت للفرصة
للجميع وسمحت للمتهمين بمناقشة
الشهود من داخل القفص

وقال رئيس المحكمة ان هيئة
المحكمة استكملت الرأفة مع عدد من
المتهمين صفار السن وصدرت احكام
بسجنهم سنتين رغم ان التهم الموجهة
ضدهم تصل الى ١٥ سنة

واضاف رئيس المحكمة ان القضاء
العسكرى موجود فى كل دول العالم
وان هيئة المحكمة لم تتأثر بالاحداث
الاخيرة .. وان ضرب السياحة لصها
الملايين من المواطنين



المتهمون اتخذوا من الدين ستارا لدعاوى باطلة الدفاع إتفق مع النيابة العسكرية في توقيع أشد العقوبات عليهم

للمزايدة لمصر الإسلامية ستقل
الى الأبد راحة راياتها قاهرة علي
بحر الباطل وسحق مروجيه .
واشار رئيس المحكمة فيما
يتعلق بوقائع الدعوى الى ان ما
أقره هؤلاء المتهمون من جرائم
لوعت المجتمع واهربت طمأنينته
وافرعت مواطنيه فاحداثها
واضححة جليلة تلقى بظلالها
الكئيبة علي كل بقعة منسها يد
الفخر ورونها بماء الابرياء من

جلسة وكانت المحكمة قد عقدت
جلستها في الساعة العاشرة
والنصف من صباح امس وبعد
اثبات حضور جميع المتهمين
خيم الهدوء علي القاعة ولم
تمض ثوان معدودة حتي اشار
رئيس المحكمة الى ان القضية
التي يفصل فيها هي في جوهرها
تنظيم ارهابي سعى من خلال
الجريمة والقتل والتدمير لتخريب
الاقتصاد القومي وتقويض
بعائمه واركانه لزعة الاستقرار
بالبلاد .

واضاف ان ذلك ما استنكره
وابداه الدفاع لارتكابهم تلك
الجرائم عندهما ابدى شجبه
الكامل لارتكبيه ومستنكرا ان
يكون مدافعا عن يعلم اتيانه لاي
من جرائمها ولقد التقى الدفاع
مع النيابة العسكرية في المطالبة
بتوقيع أشد العقوبات علي
مرتكبي هذه الجرائم .

ان المحكمة في ذلك الاطار لتؤكد
ماسبق من ان القضية ليست
قضية فكر او رأي وان حرية
العقيدة وممارسة شعائرها
مكفولة للجميع علي اوسع نطاق
وان المتهمين اتخذوا من الاسلام
ستارا لدعاوى باطلة ظاهرها
الرحمة وباطنها العذاب وان
اسلامية مصر ليست محلا

كتب - عادل السروجي :

استلت امس المحكمة العسكرية
العليا الستار علي قضية ضرب
السياحة والاقتصاد القومي
للبلاد وذلك في اعقاب الجلسة
التي خصصتها امس للنطق
بالحكم قضت المحكمة باعدام ٧
متهمين وبالاشغال الشاقة المؤبدة
لثلاثة متهمين كما قضت
بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما
لثمانية متهمين وعاقبت ١٢
منهم باحكام مختلفة تتراوح
ما بين الحبس سنتين وعشر
سنوات شهدت قاعة الجلسة
توترا ملحوظا من بدايتها حتي
خروج المتهمين من محبسهم
لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم
عقدت الجلسة برئاسة اللواء
محمد وجدي الليثي قالت المحكمة
ان القضية ليست قضية فكر او
رأي وانها قد راعت درجة جرم كل
متهم واعملت النصوص العقابية
لردع نوازع الشر في نفوس اولئك
الذين اغمدوا خناجرهم غبرا في
قلب وطنهم وظهور مواطنيهم .
واشار رئيس المحكمة الى ان
احكام المحكمة العسكرية تنفذ
فور النطق بالاحكام الاعدام
فيجوز للمتهمين الطعن عليها
موضحا ان جلسات المحاكمة
استغرقت ٤٥ يوما علي مدار ١٤



المواطنون الشرفاء واضاف ان الاوراق قد حفلت بالعديد من الالة القولية والفنية ومضبوطات الأسلحة والنخائر والمفرقات والاسلحة البيضاء بالاضافة الى المطبوعات والمصنفات التي تحمل منهج

زعمائهم وقيادتهم .

ان المحكمة عند استعراضها لالة الدعوى قد استخلصت قيام بعض هؤلاء المتهمين باتيان وقائع الاتهام المنسوبة والمستندة الى كل منهم فاخذتهم بافعالهم وما قام بشانها من االة يقينية

لاياتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها فقد استلهمت في ذلك قوله سبحانه وتعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفى نهاية تلاوة الحثيات ذكر رئيس المحكمة انه قد راى درجة جرم كل منهم واعمل النصوص

العقابية لردع نوازع الشر في نفوس اولئك الذين اغمد خناجرهم غدرا في قلب وطنهم . ثم اوضح ان المحكمة فرضت سياجا مقدسا حول ما انتهجته سواء فيما اجرته بمجلس القضاء او ما عملته في شان واقعات

الدعوى واللتها ان ما استخلصته المحكمة من االة جاءت مطابقة لصحيح القانون واصلها الثابت بالاوراق لذلك باسم الشعب حكمت المحكمة بالاعدام علي كل من بسطاوى عبد المجيد ابو السعد وسعيد امين ابو المجد وعبد الهادى الصغير عبد العظيم طابع وعبد الحميد الزمقان واحمد عبد الرحيم رضوان وبراوى محمد ابراهيم واشرف سعيد عبد ربه .

ثم تلى رئيس المحكمة حمة على باقى المتهمين وقد وجهت النيابة للمحكوم عليهم بالاعدام تهم الشروع في قتل ركاب الاتوبيس السياحي بقنا وذلك مع سبق الاصرار والترصد بان عقبوا العزم على قتلهم واعدوا لذلك ٢ بنائق اليه وتربصوا باماكن مرور الاتوبيسات السياحية بميدان سيدى عبدالرحيم القناوى بمدينة قنا وما ان شاهدوا الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا وبه عدد من السياح الاجانب حتى امطروهم بوابل من النيران مما ادى الى اصابة ١٠ من ركابه باصابات بالغة

على هامش المحاكمة

استغرقت المحاكمة ٤٥ يوما بدءا من ١٩٩٢/٣/٩ وبلغ عدد الجلسات ١٤ جلسة

لجميع الجلسات كانت علنية ولم تتخللها فترات راحة

استغرقت مرافعة النيابة العسكرية جلسة واحدة بينما ترفع الدفاع على مدار ثلاثة ايام .

بلغ عدد المحامين المدعين للدفاع عن المتهمين تسعة وتم توكيل ٩ آخرين

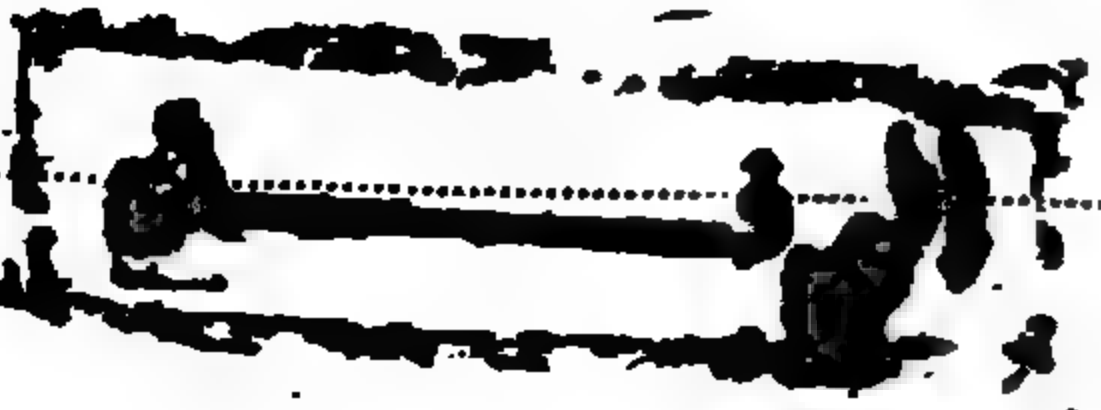
سمحت المحكمة للمتهمين في قفص الاتهام بالدفاع عن انفسهم وتفنيد الاتهامات المستندة

سمحت المحكمة لشقيق احد المتهمين الهاربين بالدفاع عنه متطوعا وراعت المحكمة في ذلك صلة الدم والرحم ومكنته من الدفاع عن اخيه وحصل علي البراءة

استمعت المحكمة الى شهود النفي الذين احضرهم الدفاع كما مكنت المحكمة المتهمين من مناقشة شهود الاتبات .

وعقب تلاوة الحكم عقد اللواء محمد وجدى الليلى رئيس المحكمة مؤتمرا صحفيا بمكتبه حيث اكد ان القضاء العسكرى هو احد روافد القضاء المصرى في المجتمع وأشار الى ان المحكمة قد استعملت قانون الاحداث رغم ان العقوبة المقررة كانت تصل الى الاشغال الشاقة وردا علي سؤال حول تنفيذ الاحكام اشار اللواء الليلى الي ان الاحكام العسكرية تنفذ فور صدورها الا الحكم بالاعدام فهناك فرصة لمدة ١٥ يوما للطعن عليها .

اجاب رئيس المحكمة عن سؤال حول تاثير بعض الاحداث الاخيرة علي قرار المحكمة فاكد انه لا يمكن تصور ان يحكم بغير ما هو موجود في الاوراق .



المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضاء العسكري يعلن الأحكام في

قضية ضرب السياحة

٧ إعدام - ٣ أشغال مؤبدة

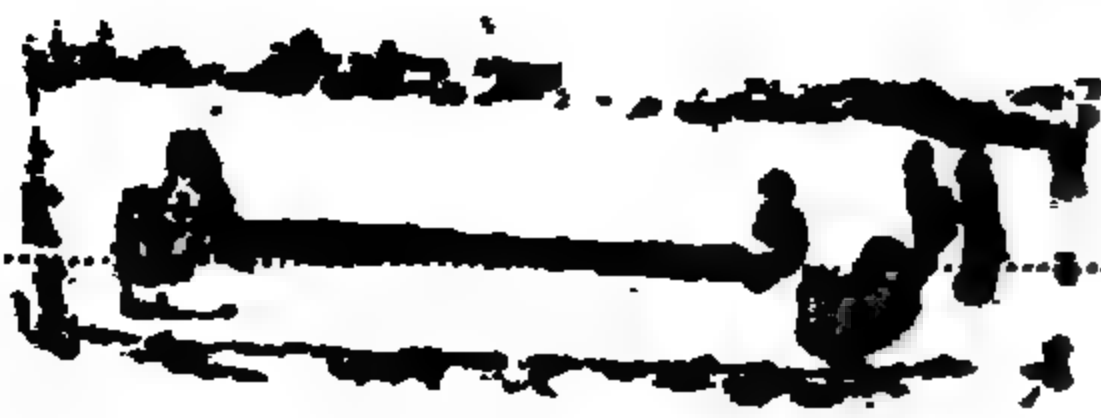
٨ أشغال ١٥ سنة

١٧ براءة

رئيس المحكمة : ضرب السياحة عمل هدفه

تخريب الاقتصاد القومي وزعزعة

الاستقرار



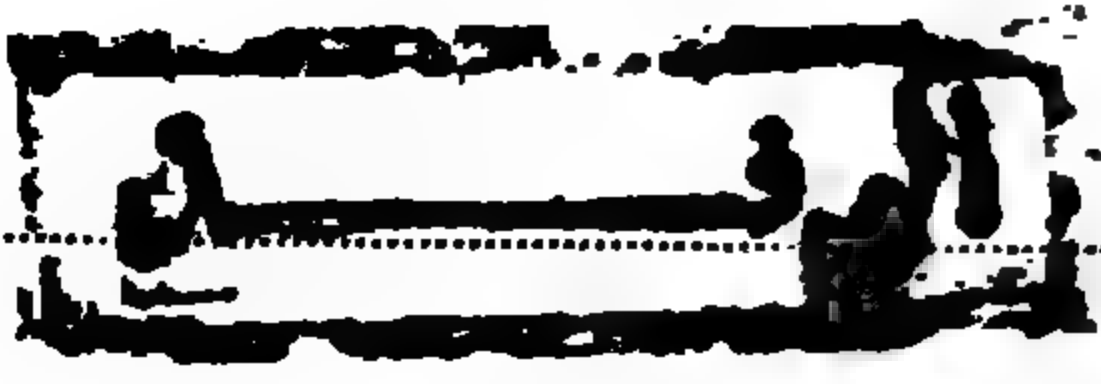
المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

كتب - أسامة هيكل وأحمد راضي:
أصدرت المحكمة العسكرية العليا أحكامها أمس
ضد المتهمين بخرب السليحة والاقتصاد الوطني.
قضت المحكمة بإعدام ٧ متهمين، والأشغال الشاقة
للزوجة الثلاثة متهمين وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥
سنة لثمانية متهمين. كما قضت المحكمة ببراءة ١٧
متهما والسجن بين سنتين و ١٠ سنوات لباقي
المتهمين. كانت المحكمة قد علقت جلساتها في الساعة
الحادية عشرة إلا ربعا برئاسة اللواء محمد وجدي
الليثي وعضوية العميد سيد حامد حسن والعقيد
شامل رمزي. وأعلن رئيس المحكمة الحكم بإعدام
المتهمين: بسطاوي أبو السعود وسعد أبو الجعد وأشرف
عبدربه وبراوي محمد إبراهيم وأحمد عبدالحكيم
رضوان وعبدالله عبدالمعطي وعبدالحكيم الزقمان
على. وقضت المحكمة بالأشغال الشاقة للزوجة ضد
بدر مخلوف عبدالكريم وعبدالحكيم عباس جبر
وصابر حمزة. كما قضت المحكمة ببراءة رضوان
التونسي ومصطفى حسين وأحمد يوسف وأحمد
اسماعيل أحمد وأسامة فوزي وعبدالله عبدالعزيز
طه وجابر قنلوي وجمال محمود حسن وعادل عبد
الامام شحاته وحمادة اسماعيل بدوي ومحمد
أبو الحجاج وحسن مكاوي وفوزي مصطفى على
وسعد حسن هارون وأحمد مصطفى القزبي وأشرف
عبدالحكيم عز الدين. كما صدر الحكم غيابيا ببراءة
التهمة على راضي مسعود كما قضت المحكمة
بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما لثمانية متهمين وهم
نصر الدين عبدالعزيز طه ومحمد عبدالكريم وناجح
عبدالحكيم حسن وهشام عبدالقادر وحمادة قاسم
العهد قاسم وصالح سعيد عبدربه ومنصور الألفي
منصور وياسر محمد منصور الصائقي.
كما قضت المحكمة بحبس باقي المتهمين بين
سنتين و ١٠ سنوات والحكم بقرارات تفرأوح بين
٢٠٠ و ١٠٠٠ جنيه على كل من: أحمد حسين
حجاج (سنتين مع الأشغال والحبس) وأبو الفتاح عمر
(سنتين مع الأشغال) وأحمد عبده حجي (٣ سنوات
(البقية ص ٨)



المصدر :

للتنشر والتأخذ من الصحف والمطبوعات

التاريخ :

١٩٩٢

القضاء العسكري يعلن الأحكام في قضية ضرب السياحة (بقية المنشور ص ١)

مع الشغل) ومصطفى
عبد السلام امين (٣ سنوات وغرامة
الف جنيه) وسمير الخضري مهدي
(٥ سنوات مع الشغل وغرامة الف
جنيه) وفرحات عبدالرزق (٥
سنوات) كما قضت المحكمة غيابيا
على محمود محمد مدني بالاشغال

٥ سنوات والف جنيه غرامة،
ومحمود كامل حسين وسيد سالم
١٠ سنوات وصالح رمضان حسن
وماشم علي خليفة ٧ سنوات مع
الشغل وحسن سيد علي سيد
ومحمد عز الدين طه وعبد السلام
قناوي ١٠ سنوات مع الشغل.
استمر نظر القضية ٤٣ يوما
بمجمع المحاكم العسكرية
بالحايكستب. اعلن اللواء وجدي
الليثي في مؤتمر صحفي ان قضية
ضرب السياحة ليست قضية
عقائدية او فكرية ولكنها تنظيم
ارهابي يسعى لتخريب الاقتصاد
القومي وتقويض دعائمه وزعزعة
الاستقرار بالبلاد.
واكد ان حرية العقيدة مكفولة
للجميع وان اختلاف الاراء
والتعبير عنها يتم في اوسع نطاق
بالصحف القومية والحزبية واكد
لواء الليثي ان الشرعية الاجرائية
كانت سياجا مقدسا لكل خطوات
الحكومة سواء فيما أجرته المحكمة
بمجلس القضاء او ما عملته في
شأن وقائع الدعوي وانتهت
والقرائن التي استخلصتها حتي
انتهت الي حكمها سواء بالبراءة او
الادانة.

واشار اللواء الليثي الي انه تم
اتاحة الفرصة كاملة للمتهمين
والدفاع وتم التحقيق بمعرفة
النيابة وسماع شهود الاتبات
والنفي ومناقشتهم بمعرفة المحكمة
والنيابة ولفت نظر المتهمين بأخذ
رأي المحامين في توجيه الاسئلة
لشهود. واكد ان حكم المحكمة به
نوع من التفرد القضائي الذي
ينسجم مع الوقائع المنسوبة الي
المتهمين. كما ان هناك عددا كبيرا
من المتهمين للصغار ويطلق عليهم
في لغة القانون «احداث» وان
المحكمة استعملت معهم الرأفة
وطبقت عليهم قانون الاحداث رغم
ان العقوبة تصل الي ١٥ عاما.
واشار الليثي الي ان القضاء
العسكري يعني ضمانا مقدرة
لهؤلاء المتهمين باعتباره احد روافد
القضاء العام كما يعني السرعة
والعدالة. ولا يمكن للمحكمة ان
تصدر حكما غير مطابق للحقيقة
والاوراق
وكانت المحكمة تعمل ليلا ونهارا
للسرعة. واشار الي انه يجوز
الطعن علي .. حكم بعد النطق
بالحكم ولا يمكن تنفيذه الا بعد
التصديق عليه. وسوف يتم ايداع
الحكوم عليهم بالسجون المدنية
لانهم اشخاص عاديون



المصدر : الحياة

للنشر والتوزيع : التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٢

القاهرة : احالة المتهمين بالهجوم على الشريف على القضاء العسكري

□ القاهرة - «الحياة»

■ علمت «الحياة» من مصادر قضائية مصرية مطلعة ان قراراً جمهورياً سيصدر في وقت لاحق باحالة المتهمين بمحاولة اغتيال وزير الاعلام المصري السيد صفوت الشريف واعداد التفجيرات الخاصة بميدان التحرير ومقهى وادي النيل والعتبة الخضراء على القضاء العسكري.

واضافت المصادر ان القضايا المشار اليها تضم ست قضايا متهم فيها اكثر من ٢٥ من قادة منظمة «الجماعة الاسلامية» التي اعلنت مسؤوليتها عن الحوادث المشار اليها وكان اخرها محاولة اغتيال وزير الاعلام.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان الاستعدادات تجري حالياً لاحالة قضايا احداث امبابه واعادة احياء تنظيم «الجهاد» في بعض المحافظات في الوجه البحري (الاسكندرية - البحيرة - الشرقية)، وتنظيم «العائدون من افغانستان» على القضاء العسكري خلال الشهرين المقبلين.

واوضحت المصادر القضائية ان من المقرر ان تنفذ الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية العليا في قضية ضرب السياحة الخميس الماضي وتضمنت اعدام سبعة متهمين عقب تصديق رئيس الجمهورية عليها، وذلك من دون انتظار اي احكام صادرة من محكمة القضاء الاداري او المحكمة الادارية العليا في ضوء ما ترد عن لجوء بعض اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بالطعن في دستورية هذه الاحكام وغيرها من القضايا ويرجع ذلك لصدور فتوى قضائية من المحكمة الدستورية العليا لدستورية كل القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالة اي قضية الى القضاء العسكري.



الإهرام المسائي

المصدر :

٢٧ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

إحالة أعضاء التنظيم الإرهابي إلى النيابة العسكرية

الشروع في قائمة المشتبهات ضمن المشتبهين في وكر الدقهلية ومخزن شبرا

كتب - أحمد موسى :

بدأت النيابة العسكرية تحقيقاتها مع الإرهابيين المتورطين في محاولة اغتيال وزير الإعلام ، وتفجير العبوات الناسفة ضد السائحين والمواطنين ورجال الشرطة بهدف إثارة الذعر وإحداث البلبلة وتخريب الإقتصاد المصري . وكشف مصدر أمني مسئول دلاهرام المسائي ، أن أجهزة الأمن عثرت على أوراق تنظيمية هامة ، وأوراق تضم أسماء سبعة من كبار الشخصيات العامة والإعلامية داخل شقة التنظيم الإرهابي بالدقهلية ، بالإضافة لعناوين وأرقام تليفونات المسئولين الذين وضعوا على قائمة الاغتيالات الجديدة التي أوكلت مهمتها لمجموعة الدقهلية وشبرا الخيمة وتضم طارق عبد الرزاق اسماعيل ، أحمد حسين أحمد الحسيني ، ابراهيم السيد عبد العال ، اشرف السيد ابراهيم صالح ، حسن رمضان عبدالله ، أحمد محمد صادق ، وادلوا باعتراقات مثيرة كشفت عن سفرهم إلى أفغانستان لتلقى التدريبات العسكرية الرامية على فنون القتال وتصنيع واستخدام المواد المتفجرة ، وتكليفهم من جانب قيادات التنظيم في الخارج بالعودة لمصر لتنفيذ جرائمهم .

واكد أعضاء التنظيم الإرهابي في اعترافاتهم تورط قيادات الارهاب الموجودة بأفغانستان في التخطيط واصدار التكليفات وتمويل التحرك الإرهابي ، ومن بين العناصر الهاربة اربعة محكوم عليهم بالاعدام : محمد شوقي الاسلامبولي ، مصطفى أحمد حسن حمزة ، رفاعي أحمد طه ، طلعت ياسين همام ، الذين رسموا الخطط لاغتيال اكبر عدد من الشخصيات العامة ورجال الشرطة ، والقاء وتفجير العبوات الناسفة في مناطق تجمع المواطنين والسائحين الاجانب . وعثرت أجهزة الأمن على ترسانة من الاسلحة داخل وكرى الدقهلية وشبرا الخيمة كانتا حصيلتهما ٣ بنائقي آلية ، ١٨ قنبلة يداعية ، ٨ كيلو مواشيدية الانفجار ، ١٢٣ مفجر كهربائي ، ٢٠٠ طلقة ذخيرة ، ٦ خزائن مملوءة بالطلقات باروكات الشعر المعدة للاستخدام في عمليات الهروب عند تضيق الخناق عليهم بكميات كبيرة من جوازات السفر والبطاقات ورخص القيادة والاختتام الرسمية المزورة وشهادات الميلاد .

ومن خلال الاعترافات المثيرة ، تحسنت احوال الإرهابيين في تنفيذ الجرائم الأخيرة ، وتبين قيام كل من المتهمين ابراهيم السيد عبد العال ، أحمد حسين أحمد الحسيني بأرتكاب محاولة اغتيال وزير الإعلام بعد ان زويعها الإرهابي اشرف السيد ابراهيم بالاسلحة التي بتنفيذ حوادث تفجير عبوة ناسفة أسفل احد الاتوبيسات السياحية بميدان التحرير ووضع عبوة ناسفة أسفل سيارة شرطة انفجرت داخل مبنى الدفاع المدني ، والقاء عبوة ناسفة على احد الاتوبيسات بشارع الهرم .

وضبطت أجهزة الأمن السيارة الخاصة بالإرهابي أحمد محمد السيد ودرجتين بخاريتين ملك الإرهابي اشرف السيد ابراهيم قبل استحداثهما في مخططات ارهابية جديدة كان يجري وضع التدابير اللازمة لتنفيذها قريبا .



التصديق على حكم بإعدام متطرف ووفاة آخر أثناء التحقيق معه في بني سويف

■ القاهرة، بني سويف - «الحياة» - فيما صدق الحكم العسكري في مصر أمس على حكم بإعدام متطرف ديني، توفي متطرف آخر خلال التحقيق معه أمس. وصوبت على حكم أصدرته المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي بإعدام المتطرف حسن شحاته بدران بعد ادانته بتهمة القتل العمد للنقيب علي خاطر والشروع في قتل المقدم محمود المخزنجي ومقاومة السلطات وحيازة أسلحة ومتفجرات من دون ترخيص. وقال مصدر أمني لـ «الحياة» إن موعد تنفيذ الحكم لم يتحدد بعد وسيحدد في وقت لاحق.

من جهة أخرى، نفذت قوات الأمن في محافظة بني سويف (شمال الصعيد) فجر أمس حملة ضد المتطرفين الدينيين واعتقلت ٢٨ متطرفاً بينهم سبعة من قادة تنظيم «الجهاد». وقال مصدر أمني إن أحدهم توفي خلال التحقيق معه ظهر أمس وهو صلاح محمود عبدالفتاح. مشيراً إلى أن تقرير الطبيب الشرعي أفاد أن الوفاة طبيعية وإن المتوفى كان يعاني من مرض الصرع.

إلى ذلك أكد مصدر دبلوماسي مصري أن مصر لم تتلق من منظمة التحرير أي طلب في شأن معتقلين فلسطينيين في السجون المصرية، فيما قال مصدر أمني لـ «الحياة» إن بعض هؤلاء اعتقلوا أثناء تسللهم عبر الحدود الدولية مع إسرائيل وبول أخرى وأن البعض الآخر منهم صدرت ضده أحكام بالسجن. وأشار إلى أن أحد الفلسطينيين يقضي فترة عقوبة بالسجن لمدة ١٠ سنوات بعد ادانته في قضية تجسس لصالح الاستخبارات الإسرائيلية (موساد). ونفى المصدر تعرض أي من المعتقلين لممارسات غير إنسانية. وكان المعتقلون ناشدوا الرئيس مبارك التدخل للإفراج عنهم في رسالة نشرتها بعض الصحف الأردنية قبل يومين.



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٢

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

رئيس المحكمة لـ «الحوادث»

لا أبعاد سياسية في احكام الاعدام

■ نفى اللواء محمد وجدي الليثي رئيس محكمة تنظيم حزب السياحة في تصريحات خاصة لـ «الحوادث» ان تكون الاحكام التي صدرت على المتهمين في القضية لها ابعاد سياسية، او ان تكون قد تأثرت باعمال تنظيم الجماعة الاسلامية التي ينتمي اليها المتهمون في قضية ضرب السياحة، سواء اغتيالهم اللواء محمد الشيمي نائب مدير امن اسبوط. ام محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام المصري، وقال ان الاحكام خضعت للدالة والبراهين والاثباتات التي جاءت في اوراق القضية، وما ظهر لهيئة

المحكمة اثناء نظر القضية. وكانت المحكمة قد اصدرت احكاما بالاعدام على سبعة من المتهمين وبراءة ١٧ منهم، بينما حكمت على باقي المتهمين الـ ٢٥ بالسجن مددا تتراوح ما بين عامين و ٢٥ عاما. بعضهم بالاشغال الشاقة المؤبدة، ولوحظ ان احكام الاعدام كانت من نصيب المتهمين الذين شاركوا بالفعل في عمليات ضرب اتوبيس السياحة في قنا، والاعتداء على السياح. وقد حاول المتهمون التراجع عن البيان الذي القاه ادهم ويدعى هشام عبد الظاهر

عن انتماهم الى الجماعة الاسلامية وقال احد المتهمين: ويدعى مصطفى السيد، وهو محام ان البيان لم يتضمن الانتماء الى الجماعة. فنحن ثلاثة من المحامين ضمن المتهمين، ونعرف ان مثل هذا الادعاء اتهم لنا، وذكر ان حقيقة الامر ان هشام عبد الظاهر ذكر ان الشيخ عمر عبد الرحمن ليس قائد الجماعة، انما هو امام لها.

واعلن المتحدث باسم الجماعة تأييده لما ذكر ان هناك وساطة تقوم بها بعض الشخصيات الدينية، مع الحكومة، وقد اعلنت قيادة الجماعة الاسلامية سواء تلك التي داخل السجون او خارجها ترحيبها بالوساطة، واعلنتها استعدادها لوقف اعمال العنف، وحمل مصطفى السيد الحكومة المصرية وتصريحات كبار المسؤولين مسؤولية ايقاف عمل لجنة الوساطة.

ومن المعروف حسب ما ذكر رئيس المحكمة اللواء محمد وجدي الليثي، ان الاحكام الصادرة واجبة النفاذ فور صدورها ما عدا احكام الاعدام، التي تحتاج الى تصديق الحاكم العسكري واعلان المتهمين، وامكان قبول التماس منها.

وعلمت «الحوادث» ان هناك اتجاها لتحويل عدد جديد من القضايا التي انتهت التحقيقات فيها الى القضاء العسكري خلال الايام القادمة خاصة مع سرعة البت فيها، فلم يستغرق النظر بهذه القضية سوى ٤٥ يوما فقط.

في قضية اغتيال د. فرج فودة :

الحكمة تأمر بالقبض على متهم مفرج عنه تكليف النيابة بإحضار المتهم الثاني أشرف إبراهيم

عنت جيهان فهم
وعادل معوض

تصرف مرفوض
من رئيس الحرس

تطوع رئيس الحرس بمحكمة مدينة نصر بمنع مصوري الصحف من دخول قاعة المحكمة لتابعة قضية مقتل الدكتور فرج فودة والسؤال كيف يمكن أن يقدر رئيس الحرس منع الصحافة من متابعة مثل هذه القضية الخطيرة ؟

بتجميع أعمال د. فرج فودة والقرار الصادر بوقف قرار التجميع وأسبابه .. اعترضت النيابة على طلبات الدفاع على أسس أنها تخرج الدعوى من إطارها القانوني إلى إطار أفكار ومعتقدات المجنى عليه وهوليس موضوع الدعوى .. كما طلب الدفاع إحضار المتهم الثاني وتوقيع الكشف الطبي على المتهم الثامن وضم قرارات الاعتقال ..

تضم القضية ١٢ متهما حضر ٩ الجلسة و٢ هاربين ومنهم مفرج عنه وأمرت المحكمة بإحضار متهم ..

أمرت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في قضية اغتيال د. فرج فودة بالقبض على المتهم الثاني عشر حسن علي محمود وحجسه على ذمة القضية .. كما أمرت بتكليف النيابة بإحضار المتهم الثاني أشرف السيد إبراهيم الذي تم القبض عليه للجلسة القادمة بعد غد وأحالة المتهم الثامن أبو العلا عبدربه محمد إلى الطب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي عليه وضم قرارات الاعتقالات الخاصة بالمتهمين الرابع والثاني عشر والثالث عشر .. وقررت التأجيل لجلسة بعد غد الأربعاء ..

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البهر وعشوية المستشارين السيد الجوهري وحسيب البطرأوى وبحضور هشام حمودة وشريف عبد النسي ونيسا نيابة أمن الدولة العليا بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى وكان الدفاع قد طلب سماع شهادة شيخ الأزهر وقضيلة المفتي وضم قرار رئيس هيئة الكتاب

قضايا وقضايا

تأجيل قضية فرج فودة للأربعاء :

الحكمة تأمر بالقبض على أحد المتهمين المخرج منهم وحبس تخلف المتهم أنرف السيد إبراهيم للتحقيق معه أمام النيابة العسكرية

كتب: سمير السروجي، ومحمود النوبى -

أمرت محكمة أمن الدولة العليا بطوارئ، أمس بالقبض على أحد المتهمين المخرج عنهم في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وحبسه مع باقي المتهمين في القضية، وهو المحامى حسن على محمود، كما قررت المحكمة إحالة المتهم أبو العلا عبدربه إلى الطب الشرعى، والتأجيل لجلسة الأربعماء القادم لسماع أشرف السيد واحضار المتهم الثانى أشرف السيد إبراهيم الذى قبض عليه مؤخراً في المنصورة، وتجري النيابة العسكرية تحقيقاتها معه الآن في محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف، والقاء العيوات الناصفة على سيارات السياحة. عقدت المحكمة جلساتها وسط إجراءات أمن مشددة برئاسة المستشار محمد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطراوي،



التهم عبدالنار رمضان التهم صفوت عبدالنار والسيّد الجوهري بحضور هشام حمودة، وشريف عبدالنار رئيسي نيابة أمن الدولة العليا بأمانة سر ماهر حسنين وحسن مرسى. وحضر الجلسة من المتهمين كل من عبدالشافى أحمد رمضان، وصفوت عبدالشافى، ومنصور أحمد منصور (المحامي)، ومحمود أحمد منصور عبد الحميد، ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد، وأبو العلا محمد عبدربه،

وجلال محمود العزازي، وحسن على محمود (محام ومخرج عنه) ووليد كامل، بينما تخلف عن الحضور المتهم أنرف السيد إبراهيم، و٢٠ من المتهمين الهاربين وهم: باسم محمد خليل، وعلى حسن على حسن، وأشرف محمد عبدالرحيم. ثم سأل رئيس المحكمة المتهم حسن على محمود عن التهم المنسوبة اليه فانكرها، وقدم هشام حمودة رئيس النيابة خطاب النيابة العسكرية بشأن المتهم الثانى أشرف السيد إبراهيم الذى يجري التحقيق معه الآن في محاولة اغتيال صفوت الشريف وطلب الدفاع عن المتهمين ضم تقرير الأزهر الشريف الذى يتضمن رأى شيخ الأزهر فى شخص وفكر ورأى المجنى عليه الدكتور فرج فودة وفى كتاباته أيضاً، وضم قرار



المستشار محمد البحر رئيس المحكمة (تصوير: محمد وسيم)

رئيس هيئة الكتاب بتجميع أعمال فرج فودة، والقرار الصادر بوقف قرار التجميع متضمناً أسباب هذا الوقف، والاستعلام من جامعة عين شمس عما إذا كان المجنى عليه الدكتور فرج فودة من العاملين بالجامعة، والوظيفة التى كان يشغلها، كما طلب الدفاع ضم نتيجة انتخابات مجلس الشعب دائرة شمال القاهرة عام ١٩٨٧، ودائرة شبرا سنة ١٩٩٠، وإعلان فضيلة شيخ الأزهر الشريف وصفوتى الديار المصرية لسماع شهادتهما فى الدعوى والتصريح للدفاع بسماع شهود النفى. وأعترض رئيس النيابة على طلبات الدفاع بشأن معتقدات وفكر المجنى عليه على أساس أن هذه الطلبات تخرج عن موضوع القضية وهى ارتكاب جريمة قتل عمد.



استئناف نظر قضية

فرج فودة اليوم

تستأنف محكمة أمن الدولة العليا اليوم نظر قضية اغتيال الدكتور فرج فودة، وذلك بعد أن اتاحت هيئة المحكمة لهيئة الدفاع فرصة الاطلاع على أوراق القضية، ومن المقرر أن يمثل أشرف السيد ابراهيم - المتهم الثاني في قضية اغتيال الدكتور فودة مع باقي المتهمين - أمام المحكمة بعد القبض عليه مؤخراً في مدينة المنصورة.



الأهرام

المصدر :

١ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر واخذ مات الصحفية والمعلو مات

إحالة ١٤ متهمين قضية صفوت الشريف للمحكمة العسكرية العليا محاكمتهم غدا في جلسة علنية والنيابة تطالب باعدامهم

اعلن امس المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام والقواء العيوات الناسفة فى مبنى الدفاع المدنى والحريق بميدان العتبة والاوتوبيس السياحى بالتحريب والاوتوبيس السياحى بالهرم.. تضمن قرار الاتهام ١٤ متهما احوالتهم النيابة العسكرية إلى المحكمة العسكرية العليا حيث تـ ١٠ - اكرمهم غدا السبت أمام هيئة

المحكمة بها كسبت فى جلسة علنية.
بين المتهمين ٤ هاربين على رأسهم
للتهم الأول والباقيون محبوسون وقد
طالبت النيابة بمعاقبتهم جميعا
بالاعدام وجهت النيابة العسكرية
لجميع المتهمين تهمة الانضمام لجماعة
ارهابية قادها المتهمان من مصطفى
حسن حمزة «أبو حازم» وحسن
رمضان شلقامى «عاصم» وقام الأول
بامسداها بالأسلحة والنخائر
والفرقعات والأموال لتغيير نظام الحكم
واشاعة جو من عدم الاستقرار
بأحداث اضطرابات أمنية والتأثير على
الاقتصاد القومى من خلال استهداف
السياحة بإعتراف بعض الجرائم
الارهابية.



العقوبات تصل للإعدام

اليوم محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال صفوت الشريف 14 متهماً منهم 4 هارين أمام المحكمة العسكرية

الشرطة محنت أبو الخير وناصر عمار بسجن المرج لتهمتهم 6 متهمين في قضية قلب نظام الحكم بعد أن اكتشف مأمور السجن تهريبهم واعادهم للحبس واحال الضابط والامناء للتحقيق. في الوقت نفسه استجاب ثلاثة من المتطرفين لدعوة الرئيس مبارك في خطابه الأخير بتسليم أنفسهم والتوبة، حيث سلموا أنفسهم لأجهزة الأمن في اسوان بعد الحصار الأمني المفروض على

المحافظة وهم عبد العال محمد السيد وصلاح الدين عبد الله وصلاح عبد الله احمد، اذ اتقوا بنائب مدير امن اسيوط اللواء أسامة عبد الجواد واعلنوا توبتهم.

ولليوم التالي خلال اسبوع تظاهر بضعة آلاف من مواطني مدينة نبروط ضد الارهاب بعد سحب قوات الأمن المركزي من المدينة وتسليم النادي الرياضي الذي كانت قوات الأمن تعسكر فيه للشباب. وفي البداري تقدم محافظ اسيوط محمد السميع السعيد تظاهرة سلمية نددت بالارهاب وشارك فيها عدة آلاف من المواطنين.

وقد لوحظ ان معظم المتهمين الذين تبدأ محاكمتهم اليوم ينتمون للطبقات الاجتماعية الدنيا والهامشية. جاء معظمهم من محافظات الصعيد والمناطق الشعبية في القاهرة. كما ان معظمهم طلبه او يعملون بمهن بسيطة.

والقائمة تشمل مصطفى احمد حسن حمزة احد المتهمين في قضية العائدين من افغانستان، وهي القضية التي اصدرت بشأنها المحكمة العسكرية حكماً بإعدام سبعة منهم وهو لا يزال هارباً. كما تضم حسن رمضان عبد الله شلقامي (27 سنة) ويعمل نجار موبيليا وهو حاصل على

والجندي محمد عبد النعيم والرائد سمير فوزي والجندي محمد متولي والمواطنة هناء ابراهيم محمد مع سبق الإصرار والترصد بوضعهم عبوة ناسفة أسفل سيارة الشرطة بميدان العتبة. والاشتراك في محاولة اغتيال وزير الاعلام المصري محمد صفوت محمد يوسف الشريف والشروع في قتل حارسه وأسائقه الخاص. وكذلك وضع عبوة ناسفة في هرم خفرع والذي نتج عنه احداث تلفيات بالهرم وإصابة محمد صالح توفيق، كما اشترك المتهمون في مهاجمة واتلاف الاتوبيسات السياحية في الجيزة والقاهرة ووضع عبوة ناسفة أسفل احد الاتوبيسات أمام

متحف القاهرة بميدان التحرير. والمتهمون الذين تبدأ محاكمتهم عسكرياً هم: مصطفى احمد حسن حمزة وشهرته ابو حازم (ما يزال هارباً)، وحسن رمضان عبده شلقاني (محبوس) وابراهيم سيد عبد العال (محبوس) واحمد حسين احمد الحسيني (محبوس)، وطارق عبد الرازق حسن (محبوس) واشرف السيد ابراهيم صالح (محبوس) وحسام محمود عبد اللطيف (محبوس) وحسن محمد محمد السيد (محبوس) واحمد محمد احمد السيد (محبوس) واشرف (هارب) ومصطفى (هارب) وابريس (هارب) واحمد محمد صائق خميس (محبوس) وعلي مرزوق احمد عبد العال (محبوس).

والمتهم الاول الهارب مصطفى حمزة صدر ضده حكم بالإعدام في القضية المعروفة باسم «العائدين من افغانستان».

ومن ناحية أخرى تجري نيابة القليوبية تحقيقات موسعة مع النقيب محمد عباس وامين

القاهرة: الشرق الاوسط

تبدأ اليوم في القاهرة المحاكمة العسكرية للمتهمين في محاولة اغتيال وزير الاعلام المصري صفوت الشريف وأربع قضاياء ارامية أخرى. وتصل العقوبات التي تنتظر المتهمين إلى الاعدام حيث وجهت النيابة العسكرية لـ 14 متهماً تهمة التحريض على قلب نظام الحكم واجداث الفوضى والانضمام لجماعات متطرفة خارجة على القانون واحراز اسلحة ومفرقات ومحاولة اغتيال وزير الاعلام والتخطيط لاغتيال عناصر أخرى من رموز الحكم في مصر وضرب الاقتصاد المصري والإضرار بالسياحة.

وقد اصدرت النيابة العسكرية أمراً بقرار الاتهام الذي شمل 14 متهماً منهم 4 مازالوا هارين وهم متهمون في قضايا محاولة اغتيال وزير الاعلام وانفجار عبوة ناسفة بهرم خفرع وعبوة ناسفة في مبنى الدفاع المدني بالعتبة ومهاجمة بعض الاتوبيسات السياحية خلال الأشهر الأخيرة. وينص قرار الاتهام على ان المتهمين انضموا لجماعة أسست على خلاف احكام القانون، وتولى المتهمان الأول والثاني القيادة ولمسداد الارهابيين بالاسلحة وللخائنات والمفرقات لتنفيذ افكار هذه الجماعات الداعية لتعطيل الدستور واشاعة جو من الفوضى والدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة. كما يتضمن قرار الاتهام اشتراك الجناة في التحريض وتنفيذ جرائم القتل والاتلاف العمد واحراز اسلحة دون تراخيص لاستعمالها في نشاط يخل بالنظام والأمن. ثم فصل الجرار الجرائم التي ارتكبها المتهمون ومنها اغتيال رائد الشرطة سيد منصور والشروع في قتل العقيد عادل حسين سعد



المصدر: الشرطة الوطنية

للتنشر والأخذ بمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

ابراهيم سيد عبد العال (27 سنة) يعمل مدرساً بالمدارس الابتدائية. وهو من مواطني قرية موش مركز اسيوط عاصمة الارهاب في مصر. اما المتهم الرابع احمد حسين احمد الحسين (24 سنة) فهو طالب بكلية الادب بجامعة المنصورة. والمتهم الخامس طارق عبد الرازق حسن (28 سنة) طالب بكلية الزراعة تجارة اسيوط وتوحي سنة الكبيرة بتكرار رسوبه الطويل في الدراسة. اما المتهم السادس اشرف السيد ابراهيم صالح يعمل سماً ويقطن الزاوية الحمراء والمتهم السابع حسام محمد عبد اللطيف طالب بالمعهد الفني التجاري ويسكن المنيا ثانياً محافظات الصعيد في سجل التطرف.

وثامن المتهمين في قضايا الارهاب حسن محمد محمد (25 سنة) طالب بكلية التجارة بعين شمس ويقطن الزاوية الحمراء. اما التاسع احمد محمد احمد السيد تاجر خيش وبقيق. والمتهمون من العاشر وحتى الثاني عشر فلم تنشر الدلائل الامنية الا اسماءهم الاولى وهم اشرف ومصطفى وارييس (هاريون).

والمتهم الثالث عشر احمد محمد صديق (27 سنة) فهو حاصل على بكالوريوس الهندسة وعاطل عن العمل ويسكن باب الشعريه. والمتهم الاخير علي مرزوق احمد عبد العال بعلوم صنایع عاطل من اسيوط

بكالوريوس التعاون الزراعي ويقطن في دار السلام وهي احدي المناطق الشعبية الأكثر ازدحاماً والأقل خدمات في العاصمة المصرية. وثالث المتهمين هو



المصدر

1947 22-

الخطوات

للنشر والحد من الصحافة والمصنوعات

المكتب العسكري تبث اليوم

معادله التفاضل الثاني

[illegible]

وكانت هذه هي المرة الأولى التي
يأتي فيها وفد من القضاة
إلى المحكمة العليا في
الولايات المتحدة، وهو
المرحلة الأولى من
عملية التحقيق في
التهمة الموجهة له.



المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : **١ مايو ١٩٩٣**

النشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلومات**

هؤلاء الأرواحيون تبدأ محاكمتهم اليوم أمام المحكمة العسكرية العليا

تبدأ صباح اليوم بالمحكمة العسكرية بالهايكنسيتيب برئاسة اللواء أحمد عبدالله معاكمة التنظيم الارهابي الذي ارتكب اعضاءه سلسلة من الاعمال الارهابية كانت اخرها محاولة اغتيال السيد صفيوت الشريف وزير الاعلام الذي اطلقوا الرصاص على سيارته فاصابوه في يده . كما اصابوا سائقه وحارسه الخاص باصابات خطيرة سافر بسببها للعلاج في الخارج .
وتضم المجموعة الارهابية التي تبدأ محاكمتها اليوم ١٤ متهماً من بينهم :
هارين اتهمتهم النيابة العسكرية بالانضمام الى جماعة تأسست على خلاف القانون بفرض تعطيل احكام الدستور والقانون وتغيير نظام الحكم واشاعة عدم الاستقرار والاضطرابات الامنية والتأثير على الاقتصاد القومي وقالت النيابة العسكرية انهم لتحقيق اهدافهم - وجهوا ضربات الى السياحة - واشارت الى انهم لتنفيذ اغراضهم - حازوا المفرقعات والأسلحة النارية بدون ترخيص لارتكاب جرائم القتل العمد واتلاف الأموال العامة .

المتهمون

● المتهم الثاني حسن رمضان عبدالله شلقاني اشترك في وضع العبرة الناسفة بالعتبة ومحاولة اغتيال وزير الاعلام ووضع العبرة الناسفة بالهرم ، والعبرة الناسفة اسفل اتوبيس السياحي بالتحرير .
● المتهم الثالث ابراهيم سيد الطلي احمد على اشترك في وضع العبرة الناسفة بالعتبة والشروع في قتل وزير الاعلام ، ووضع العبرة الناسفة بالهرم



المتهم الرابع



المتهم الخامس



المتهم الثامن



المتهم التاسع

والعبرة الناسفة التي اتلفت الاتوبيسات السياحية بمدينة التحرير .
● المتهم الرابع أحمد حسن الحسيني شروخ في قتل وزير الاعلام ، ووضع العبرة الناسفة بالهرم .
● المتهم الخامس طارق عبدالرازق حسن اشترك في وضع العبرة الناسفة بمدينة التحرير .

● المتهم السادس اشرف السيد ابراهيم صالح اشترك في تفجير الاتوبيسات السياحية بمدينة التحرير .
● المتهم السابع حسام محمد محمود عبداللطيف حازا اسلحة ومفرقعات لاستخدامها في العمليات الارهابية .
● المتهم الثامن حسن محمد محمد سيد على حاز اسلحة متفجرات لاستخدامها في نشاط بخل بالامن

المتهم التاسع أحمد محمد السيد حاز اسلحة ومتفجرات لاستخدامها في العمليات الارهابية .
● المتهم الثالث عشر أحمد محمد صديق وخاز اسلحة ومتفجرات ارهابية وحاز اسلحة ومتفجرات
● المتهم الرابع عشر علي مرزوقي احمد عبدالعال انضم الى جماعة ارهابية وحاز اسلحة ومتفجرات .



المتهم الثاني



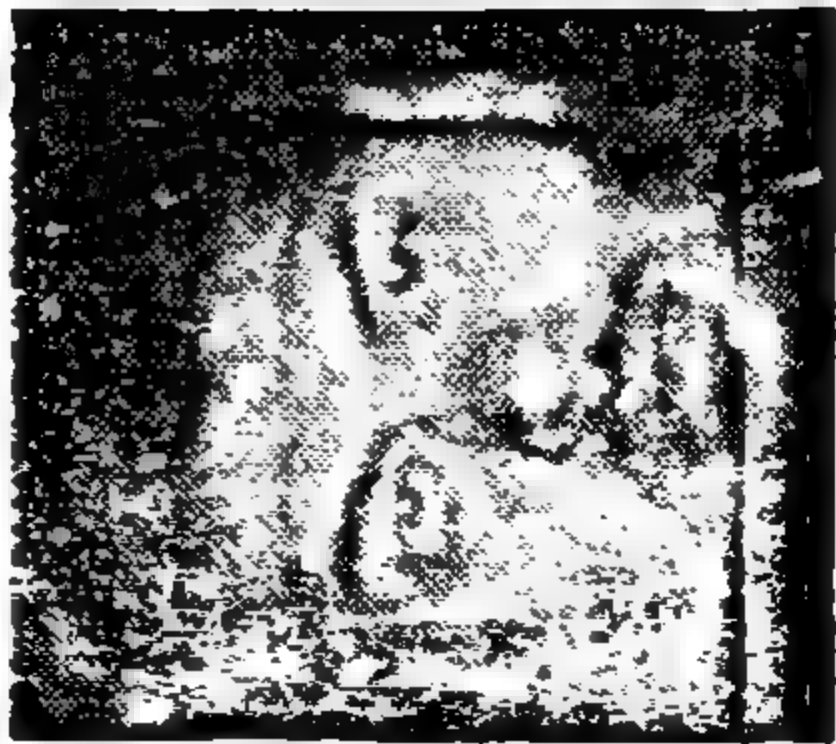
المتهم الثالث



المتهم السادس



المتهم السابع



المتهم الثالث عشر



المتهم الرابع عشر

إحالة قراران الختم الأول في قضية مجلس قيادة الثورة إلى المجلس

اليوم اجمع طعنت

قررت محكمة نهر قنوة العليا طعنة اليوم حرم كبرى ابراهيم
شاهين ساجد ابن قنوة باليوم القدر حاكم سيد السعيد للطق
بالحكم يوم ٩٤ مايو الماضي

وقالت المحكمة في طعنت جديدها من محكمة الاستئناف محمد محمود
قررت الطعن بالقرينة والقرينة المباشرة من محمد محمود جديدها
محمد محمود للملوكي ورئيس محكمة ابن قنوة العليا والباشرة جديدها
وكذلك محكمة ملوكي والباشرة من محمد محمود جديدها
للحكمة قبل بالقرينة في القنوة والباشرة من محمد محمود جديدها
من التهمين والذين ملوكي جديدها من التهمين والذين ملوكي جديدها
الضامة بالملوكي بعد التهمين من محمد محمود جديدها
الضامة

والذين بالملوكي من محمد محمود جديدها من محمد محمود جديدها
الضامة بالملوكي من محمد محمود جديدها من محمد محمود جديدها
مع التهمين والذين ملوكي جديدها من التهمين والذين ملوكي جديدها
الضامة بالملوكي من محمد محمود جديدها من محمد محمود جديدها



المصدر :



للتنشر والأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

المحكمة تستمع اليوم لشهود

الاثبات في قضية فرج فودة

تستأنف محكمة أمن الدولة العليا طوارئ برئاسة المستشار محمد البحر اليوم جلساتها حيث تستمع الى ٢ من شهود الاثبات في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة والمتهم فيها ١٢ ارماليا بينهم اشرف السيد ابراهيم الذي قبض عليه بالمنصورة بعد ارتكابه عدد من الحوادث الارهابية من بينها الاشتراك في محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام .



الأمر

المصدر :

١ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والأخذ مات الصحفية والهملو مات

التصديق على الحكم في قضية ضرب السياحة

تم التصديق على الحكم الصادر في
قضية ضرب السياحة والاعتداء على
المنشآت الاقتصادية والمتهم فيها
رضوان التونى ابراهيم محمد و٤٨
متهما آخر

وكانت المحكمة العسكرية العليا
بالقاهرة قد اصدرت حكما في ٢٢
ابريل الماضى بالاعدام على ٧ وعلى ٢
بالمؤبد وعلى ١٢ بالاشغال وعلى ٩
بالسجن وببراءة ١٢.



قضية اغتيال د . فرج فودة:

شهود الأثبات يروون للمحكمة ظروف الحادث

كتب - سمير السروجي ومحمود النوبى:

فامسك بالمتهم الذى يقود الموتوسيكل وطارده حتى اختبأ فى جراج عمارة ثم صعد الى احدى الشقق التى تبين أن الذى يسكنها سفير حتى جاءت الشرطة.

ثم ناقشت المحكمة الشاهد وحيد رافق زكى (صاحب ورشة) فقال: انه كان يرافق الدكتور فرج فودة من المكتب ، وعقب خروجهما من العمارة وعند تقاطع شارعى احمد تيسير واسماء فتصحب وقيل ان يصلوا للسيارة سقط الدكتور فرج فودة على الأرض ورأى شخصا يطلق الرصاص ، ولم يتبين ملامحه، واكتشف اصابة ساقه برصاصة، وحاول انقاذ الدكتور فرج فودة وابنه حيث استوقف سيارة سلاكي لنقل المجنى عليهما للمستشفى.

فقررت المحكمة التى عقدت برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطاروى ، والسيد الجوهري وبحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا وبإمانة سر ماهر حسنين وحسين موسى التاجيل لجلسة غدا الثلاثاء.

ناقشت أمس محكمة أمن الدولة العليا والدفاع ثلاثة من شهود الأثبات فى قضية اغتيال الدكتور فرج فودة حيث أكد الشهود أن الجناة كانوا اثنين تربصا للكاتب أمام العقار الكائن فيه مكتبه ، وأطلق أحدهما وابلا من الرصاص، وأصيب الكاتب بعدة رصاصات من الخلف ولذا المتهمان بالهروب بدراجة بخارية، وتواصل المحكمة سماع ٨ من شهود الأثبات فى جلسة اليوم . فى بداية الجلسة استمعت المحكمة للشاهد احمد فاروق سائق سيارة الدكتور فرج فودة وقرر انه يوم الحادث كان خارجا مع الكاتب ونجله وصديق للكاتب وبعد أن سلم مفاتيح السيارة للكاتب فوجيء بطلقات رصاص كثيرة وسقط الدكتور فرج فودة على الأرض مصابا والدماء تنزف منه بينما سقط نجل الكاتب مصابا ايضا وشاهد شخصا بيده رشاشا سريع الطلقات واتجه ناحية موتوسيكل يقوده شخص آخر ، فآخذ مفاتيح السيارة وادارها لمطاردة المتهمين حيث صدم الدراجة وسقط الجانيان على الأرض ففزّل من السيارة وراح يستغيث بالمارة



في قضية اغتيال فرج فوده :

شهود الأثبات الثلاثة أكدوا ارتكاب المتهمين للجريمة أشرف المتهم الثاني حضر جلسة أمس لأول مرة

كتب - جمال عبدالرحيم :

أكد شهود الأثبات في قضية اغتيال د. فرج فوده قيام المتهمين عبدالشافى رمضان وأشرف السيد ابراهيم باطلاق النار على د. فوده أثناء خروجه من مكتبه في شهر يوليو الماضي . حضر الجلسة لأول مرة المتهم الثاني في القضية اشرف السيد ابراهيم الذىلقى القبض عليه في المنصورة الشهر الماضي .. والمتهم الثالث صفوت عبدالغنى .

قال سائقه محمد فاروق عودة .

ان د. فرج وابنه احمد وصديقه وحيد رأفت زكى خرجوا من المكتب الساعة والربع مساء الى الشارع .. وقبل وصولهم السيارة بعدة امتار فوجيء باطلاق النار عليهم وشاهد د. فوده يسقط على الارض .. اصاب الرصاص ساق صديقه وحيد ..

واضاف في شهادته امام المحكمة لمس انه شاهد احد الجناه يمسك ببندقية آلية ويستقل دراجة بخارية وتمكن المتهم الثانى من ركوبها معه . فقام بالاسراع بالسيارة خلف دراجة المتهمين ..

كما استمعت المحكمة الى شهادة البواب احمد ابراهيم السيد (٦٠ سنة) الذى قرر مشاهدته للمتهمين يطلقون الرصاص وهم على الموتوسيكل ومطاردة السائق لهما بالسيارة ..

وقال وحيد رأفت زكى صديق د. فوده انه شعر باحدى الطلقات في قدمه .. وشاهد د. فوده يسقط على الارض والنماء تسيل من بطنه .. وكان الجناه يطلقون الرصاص من كل الاتجاهات بطريقة عشوائية وقام بنقل د. فوده الى المستشفى عقب الحادث مباشرة ..

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطرأوى والسيد الجوهري بحضور ياسر رفاعى وشريف عبدالنبي وامانة مر ماهر حسنين وحسين موسى



نجل د. فرج فودة للمحكمة :

أبي تلقى تهديدات تليفونية بقتله



احمد فرج فودة
يدلى بشهادته

عبد المجيد البحر وعضوية المستشارين
حبيب البطراوى والسيد الجوهري
بعضود هشام حمودة وشريف
عبد النبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا
بأمانة حسنين وحسن موسى -

كتبت جيهان فهم
وعادل معوض

واصلت محكمة أمن الدولة العليا
طوارئء نظر قضية اغتيال د. فرج
فودة .. استمعت المحكمة الى شهود
من بينهم نجل الدكتور فودة وقررت
المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لسماع
بقية الشهود .

شهد أحمد فرج فودة نجل د. فودة
(١٦ سنة) طالب بان والده المجنى
عليه قد تلقى تهديدات تليفونية عديدة
بالقتل كان آخرها صباح يوم الحادث
وعندما خرج بصحبة والده وصديقه
وسائق السيارة أطلق عليهم
الرصاص من الخلف واصيب في ظهره
وفي ساقه اليسرى .
عقدت الجلسة برئاسة المستشار



المصدر : الحياة

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

محكمة أمن الدولة تواصل النظر في قضية اغتيال فودة

□ القاهرة - «الحياة»

■ تواصل محكمة أمن الدولة العليا اليوم النظر في قضية اغتيال فرج فودة لاستكمال الاستماع الى شهود الاثبات بعدما استمعت امس الى شهادة السفير السابق نجيب حسين الذي اختبأ لديه سائق الدكتور فودة عقب وقوع الحادث.

قال الشاهد انه فوجيء بأحد الاشخاص يطرق باب شقته بعنف مساء يوم الحادث ويطلب منه الاختفاء لديه لان هناك اشخاصا يطاردونه ثم علم منه بعد ذلك انه يعمل سائقاً لدى الدكتور فودة وكان يطارده احد الجناة بعد سقوطه من على الدراجة النارية التي حاول قتلة فودة الفرار بها.

كما استمعت المحكمة الى شهادة نابل اسماعيل غانم مدير احدى الشركات السياحية الذي قال انه تصادف مروره بعد وقوع الحادث بدقائق وفوجئ بالدكتور فودة ملقى على الارض ومصاباً باصابات خطيرة فحمله بمساعدة بعض المارة ونقله الى المستشفى.



الأمن

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ مايو ١٩٩٢

المحكمة تستمع إلى شهادة ابن فرج فودة كتب - سمير السروجي:

استمعت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» أمس إلى • شهود إثبات في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة من بينهم ابنه الذي أصيب في الحادث وآخرون شاهدوا مطاردة السائق للجناحوا اشتبكوا في القاء القبض على المتهم الأول عبد الشافي رمضان بينما تمكن شريكه أشرف السيد إبراهيم من الهرب. وتستمع المحكمة اليوم إلى عدد آخر من شهود الإثبات.

وفي بداية الجلسة استمعت المحكمة إلى أحمد فرج فودة [١٦ سنة - طالب] الذي قرر أنه كان بصحبة والده وصديقه وحيد رافت والسائق. وعندما غادروا المكتب فوجئوا باطلاق أعيرة نارية من الخلف فسقط مع والده بعدما أصيب بطلقات الرصاص، وأسرع السائق خلف المتهمين ونقلنا أحد الحارة بسيارته إلى مستشفى الميرغني.

وقرر أنه أصيب في ظهره وساقه اليسرى ولم يحدد أوصاف الجانبين ولكنه شاهد الشخص الذي كان يطلق الرصاص يتجه نحو شريكه الذي كان ينتظره على الموتوسيكل ولكنه تعرف على الجانبين عندما نشرت صورتهم في الصحف. وأضاف أن والده كان يتلقى العديد من التهديدات التليفونية بالقتل بسبب آرائه وكتاباتاته عن المتطرفين.

ثم استمعت المحكمة إلى شهادة أمناء الشرطة الثلاثة الذين كانوا معينين للمرور بالمنطقة.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد البجر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري وبحضور هشام حمودة وشريف عبد النبي رئيسي نيابة أمن الدولة العليا وأمانة سر ماهر حسنين وحسن مرسى.



الجمهورية

المصدر :

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

أحداث مؤسفة في جلسة المحكمة العسكرية قَاتِل فوج فوده يستعدي بالضرب على جندي خراسانية المتهمون والمهاجون ينفذون المحكمة من نفي القضي

كتب - على الصفتي وجمال عبدالرحيم :-
شهدت جلسة المحكمة العسكرية التي عقدت أمس بالهايكستب لنظر القضية
المتهم فيها ١١ اراهابيا . في محاولة اغتيال صفوف الشريف وزير الاعلام
وارتكاب بعض الحوادث الارهابية . محاولات من المتهمين وبعض المحامين
لتعطيل نظر القضية . كان من المقرر ان تستمع المحكمة أمس لشهادة الاتبات



بدأت محاولة المتهمين بالاخلال بنظام الجلسة بأن ألقى المتهم الثاني حسن رمضان شلقتي بيانا هدد فيه باستمرار أحداث العنف والاختلال والارهاب لرفض الحكومة استمرار الوساطة مع الجماعات الاسلامية والاعتقالات المفتوحة مشيرا الى أن الجماعة الاسلامية مستمرة في ارتكاب كثير من أحداث العنف اذا استمرت الحكومة في احوالة القضايا للمحاكم العسكرية وعلى مدى نصف ساعة حاول المتهمون الاخلال بالنظام في الجلسة بتريد الاناشيد والهتافات ضد اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة وباقي أعضاء المحكمة ثم خلعوا ملابسهم وعلقوها على اقفاس الاتهام على شكل مشانق .

سأل رئيس المحكمة المتهمين عن مكان حبسهم فأشاروا الى أنهم موجودون في سجن القناطر وأنهم يرفضون الإقامة فيه لسوء المعاملة كما أنهم يعيدون عن باقي أعضاء الجماعات في طرة .

وسأل رئيس المحكمة النيابة عن التقارير الطبية التي وردت بشأن الكشف على المتهمين فردت النيابة ان التقارير الطبية وردت عن المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع وتبين ان المتهم الثاني حسن رمضان شلقتي به اصابات بالجسم وكذا اصابات للمتهم الثالث ابراهيم السيد عبدالعال والرابع احمد الحسيني والخامس طارق عبدالرازق حسن والسادس اشرف السيد ابراهيم والسابع حسام محمود محمد وعلى مرزوق احمد

الا ان المتهمين اشاروا الى أنهم عذبوا في النيابة العسكرية رغم تأكيدهم في الجلسة الاولى الى أنهم عوملوا معاملة حسنة أثناء التحقيقات وعادوا المتهمون مرة ثانية لهتافات ضد رئيس المحكمة العسكرية . الامر الذي دفعه الى اخلاء القاعة من المتهمين وعقد الجلسة بدونهم مؤقتا ورفعت الجلسة وسط هتافات المتهمين الى أن تعدى اشرف السيد ابراهيم المتهم بقتل د فرج فودة بالضرب على جندي شرطة عسكرية

وطالبت النيابة بعد اعادة الجلسة مرة ثانية بحظر النشر في القضية بسبب نشر بعض الصحف بعض التحقيقات ونسبتها الى النيابة العسكرية في حين انها لا تمت للحقيقة بصلة

وأقرت المحكمة عقد الجلسة مرة حفاظا على النظام العام وحاولت هيئة الدفاع إثارة قضية رد المحكمة وعلى الرغم من اشارة عبدالعليم مندور بأن المحاكم العسكرية لا تعرف رد المحكمة فانه عاد وتحدث عن اختصاص المحاكم العسكرية وان القاتلون العسكري لا ينطبق الا على العسكريين فقط رغم ان حكم المحكمة الدستورية حكم تلك القضية من مدة

ورفضت المحكمة استلام طلب الدفاع برد المحكمة أثناء فترة الاستراحة وقال رئيس المحكمة ان ذلك يكون أثناء انعقاد الجلسة

كتب - المحرر العسكري :

لا يعرف قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ رد المحكمة ولكنه يعرف ما يسمى بالمعارضة التي تبني على وجود شبهة في القاضي بأن يكون، قد سبق ان يبدى رأيا في الدعوى أو له مصلحة أو هو أحد الخصوم أو له صداقة مع أحد الخصوم هو أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة أو تكون له مصلحة شخصية في القضية

وحق للمعارضة في هيئة المحكمة مجتمعة أو أحد أعضائها مكفول للمتهم على أن يقربه قبل بدء المحاكمة وقبل الدخول في موضوعها وإذا حدثت معارضة لهيئة المحكمة منذ الجلسة الاولى ترفع الجلسة للمداولة للتحقيق في صحة ما يدعيه المتهم أو معتله عن اسباب دعوة للمعارضة . اذا اقتضت صحة المعارضة يتحى العضو أو حتى رئيس المحكمة أو جميع أعضائها وإذا رفض الطلب سجل في محضر الجلسة ويكون دفعا من الدفوع للقانونية وتقوم هيئة المحكمة المطلوب ردها بكتابة أسباب رفضها للرد دون أن تعطل المحاكمات أو يتوقف نظر القضية



الأمرام

المصدر :

١٧ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل قضية فرج فودة لعدم حضور شهود الاثبات

في جلسة استغرقت • دقائق فقط
قررت محكمة أمن الدولة العليا
«طوارئ» برئاسة المستشار محمد
البحر تأجيل نظر قضية اغتيال
الدكتور فرج فودة الى يوم الثلاثاء
القادم بسبب تغيب شهود الاثبات عن
حضور الجلسة . وكان المتهمون قد
حضرُوا من محبسهم في التاسعة
صباحا، كما حضرت هيئة الدفاع عن
المتهمين ، بينما لم يحضر احد من
الشهود.



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية اغتيال د. فرج فودة

اليسوم.. انتهاء سماع شهود الاثبات اخلاء سبيل متهمين بضمان إقامتهما

كتب: جمال عبد الرحيم

قررت محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » أمس التأجيل لجلسة اليوم لاستكمال سماع شهود الاثبات في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة .. تنتهي المحكمة اليوم من سماع شهود الاثبات في القضية ..

وقررت المحكمة اخلاء سبيل المتهمين الثاني عشر حسن علي محمود محام « والثالث عشر وليد سعد كامل عبد القادر بضمان محل إقامتهما على قمة القضية .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبد الحميد لبحر وعضوية المستشارين حبيب البطلوني والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبد النبي رئيس النيابة وملكة سر ماهر حسنين والسيد موسى .

في بداية الجلسة تم احضار جميع المتهمين الموقوفين عليهم في حراسة أمنية مشددة من سجن طره . عدا المتهم الثاني اشرف السيد ابراهيم الذي تم احضاره من سجن القطار حيث يقضي فترة الحبس الاحتياطي مع المتهمين الآخرين في قضية محاولة اغتيال صوفت الشريف وزير الاعلام وجرتم لرهابية اخرى

واستمعت المحكمة الى شهادة التوقيين عماد حمدي عبد الله وحسن محمد السيد بمباحث أمن الدولة .. واستنقت عن سماع شهادة خمسة من شهود الاثبات ..

قال النائب عماد حمدي انه مكلف بجمع التحريات عن المتهم الرابع منصور لعمد منصور المحامي بعد تأكيد التحريات انه ناقل تكليف المتهم الثالث صوفت عبد القني من السجن للمتهمين الاول عبد الشافي لعمد رمضان واشرف السيد ابراهيم

وقال ان التحريات اكدت لكتلاء منصور بشقة المتهم الثاني عشر حسن علي محمود للصداقة الوثيقة بينهما وانه استصدر إذن النيابة وتوجه لممكن المتهم حسن علي محمود ولم يجد المتهم منصور

وقال النائب حسن محمد السيد انه علق وفروع جريمة اغتيال د. فرج فودة كلف بالبحث عن المتهم الهارب باسم محمد خليل . وكانت التحريات اكدته بشقة المتهم الثالث عشر وليد سعد كامل وانه القى القبض على المتهم وليد ومزال

باسم هاربا .
واضمت نيابة أمن الدولة العليا للمحكمة التقرير الطبي الخاص بالمتهم الثامن ابو العلا عبد ربه بعد عرضه على الطب الشرعي بناء على طلب الدفاع .
طلب الدفاع ضم « الشرطة فيديو لاوراق القضية سجل عليها مناقشات للدكتور فرج فودة



محاكمة تنظيم سرقة الذهب بعد العيد

بدأت النيابة العسكرية اعداد قرار
إحالة المتهمين في القضية رقم ٢٥٠
لسنة ٩١ حصر أمن دولة عليا
والخاصة بسرقة محلات الذهب
ومحاولة الاعتداء على بعض رجال
الأمن .. والتي تضم ١٢ واقعة انتهت
نيابة أمن الدولة العليا من التحقيق
فيها .

قام بتنفيذ الوقائع تنظيم ارهابي
منشق عن جماعة الشوقيين بالقبووم
بزعمته رمضان مصطفى . وشارك في
ارتكاب الحوادث ٢٧ متهما منهم ٣
هاربين . وستة لقوا مصرعهم أثناء
مقاومة السلطات عند عملية القبض
على التنظيم .

ينتظر صدور قرار الاحالة عقب
اجازة عيد الاضحى وتبدأ المحاكمات
فورا .



الأخبار

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ مايو ١٩٩٢

اخلاء سبيل متهمين في قضية فرج فودة

قررت محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» امس اخلاء سبيل كل من حسن علي محمود «محام» ووليد سعد كامل «موظف بالاثار» المتهمين في قضية اغتيال د. فرج فودة بضممان محل اقامتهما .. كانت النيابة وجهت لهما تهمة التستر وايواء بعض المتهمين في القضية .. كما قررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم للانتهاء من سماع باقي الشهود .. عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البجر وعضوية المستشارين حسيب البطاراي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة امن الدولة العليا وامانة سر ماهر حسنين وحسن موسى .



المصدر : **الأوفد**

التاريخ : **٢٠ مايو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على ٧٥٠ متطرفا.. وإحالتهم للمحاكمة العسكرية قريبا

كتب - زكريا فكرى :



عبدالمجيد محمود

إعادة تشكيل تنظيم الجهاد العالمى على أسس العمل المسلح وأرتكاف عمليات تخريبية والوصول إلى الحكم بالقوة ومناخضة النظام والقضاء الدستور. تضم المجموعة الأولى خلايا وفصائل من الجماعات الإسلامية وجماعة الجهاد، والتي تتبع مباشرة عبود الزمر. كما تضم مجموعة الاسكندرية والبحيرة جماعة حزب الله، والمتهم بلمارتها فؤاد ضيف الله مع ١٣ عضوا آخرين معظمهم تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ١٨ سنة وبينهم ٤

(البقية ص ١٠)

تواصل نيابة امن الدولة العليا تحت اشراف المستشار عبدالمجيد محمود. التحقيق مع المتهمين في قضية إعادة تشكيل تنظيم الجهاد العالمى، وصل عدد أعضاء التنظيم المحبوسين على ذمة التحقيق في سجن أبى زعبل إلى ٧٥٠ متهما. تم تقسيم المتهمين إلى مجموعتين تضم المجموعة الأولى ٤٠٠ متهم من القاهرة والقليوبية، والمجموعة الثانية ٣٥٠ متهما من الاسكندرية والبحيرة. وكانت أجهزة الامن قد تمكنت من ضبط المتهمين، وبينهم اعداد كبيرة من العائدين من افغانستان. حلول المتهمون



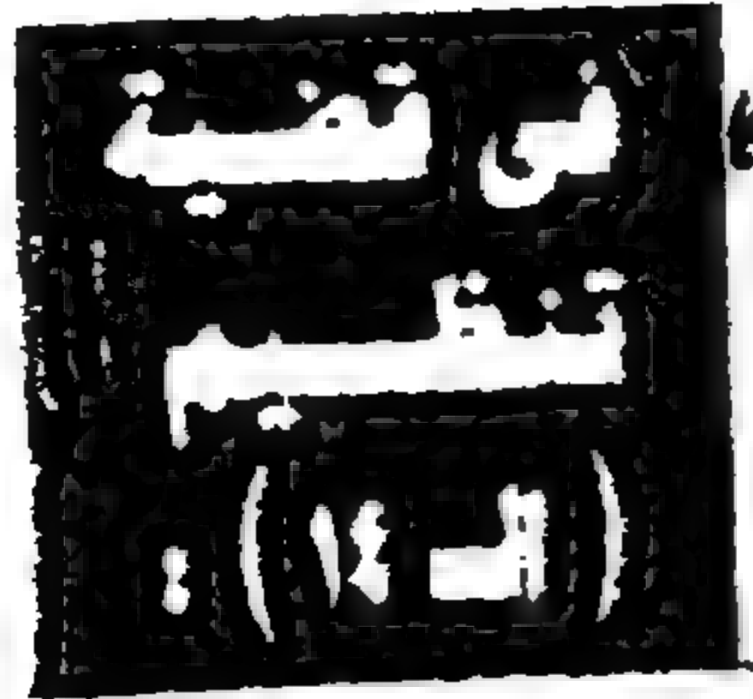
المصدر : **الوفاء**

التاريخ : **١٠ مايو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على ٧٥٠ متطرفا (بقية المنشور ص ١)

موظفين . بالإضافة الى جماعة التوقف والتبيين واميرها صفوت عبدالغنى . وجماعة الجهاد واميرها السيد حضرة . وجماعة السلفيين بكفرالدوار واميرها احمد عشوش . وجماعة القضيبين . وكانت نيابة امن انولة قد افرجت عن مجموعة بورسعيد التابعة للجهاد لعدم كفاية الادلة . من المتوقع انتهاء النيابة من التحقيقات قبل اجازة عيد الاضحى واعلان قرار احالة القضيتين الى النيابة العسكرية خلال الشهر القادم .



الحكمة تستجيب لطلب أسر المتهمين وتعيدهم إلى القفص الدفاع أنهى مرافعته بطلب براءة ٤ متهمين

تابع الجلسة :
فاروق الشاذلي
ياسر رزق
طاهر قابيل

ملاحظة بالنسبة للمتهمين ، انهم يرتدون زيا واحدا ، والمعلوم انهم في حبس احتياطي ، والمحبوس احتياطيا كما هو معروف ان يظل مرتديا ملابسه العادية .

واكد رئيس المحكمة انه سيتم تحقيق اي شكوى وازالة اسبابها ، وهنا قالت والدة المتهم الرابع احمد الحسيني : احضرنا لهم طعنا ، هل نعطيه لهم ام لا .. فرد رئيس المحكمة قائلا : في آخر الجلسة سنسمح لكم بالجلوس معهم واعطائهم الطعام .. واعطى رفع الجلسة لاداء صلاة الظهر ..

واثناء الاستراحة ادى المتهمون الصلاة في القفص .

ثم عادت المحكمة للانتقاد في الواحدة و ١٠ دقائق .. ووجه المتهم الثاني حسن شلقاني كلمة الى رئيس المحكمة دعاه فيها الى الحكم بما أنزل الله .. وقال اننا سنلجأ بين يدي الله وستحاسب وسيحكم الله بيننا .. اننا مظلومون والله أعلم بذلك .. وهنا قال معاميه المنتدب على حلالة : ياريت يا حسن تركز على كلمة « مظلومون »

موكليه .
وأضاف : اننا سنواصل اليوم سماع الدفاع عن المتهمين الثاني والرابع والتاسع والرابع عشر ، وسنسمع المتهمين بعد المرافعة ، وعقب المتهم الثاني حسن شلقاني قائلا : اريد ان اتكلم قبل المرافعة ، فقال رئيس المحكمة : سنسمع كل ما تريد ان تقوله ، كل من يريد ان يتحدث سنحضره ليقول ما يريد ، ثم أشار الى ان هناك سهوا قد حدث في قرار الاتهام ، حيث سقط منه اضافة المادتين (١٠) و (١١) من قانون العقوبات واضافة في الاتهام الثاني بالبند أولا .. وقال ان للدفاع ان يبدى أي ملاحظة .. ثم سأل : هل هناك قيود جديدة في ايدي المتهمين ، فرد قائد الحرس بالاجاب ، وأمر رئيس المحكمة بفك القيود والسماح لهم بالجلوس اذا ارادوا ليستريحوا وقال : ليعطونا ظهورهم اذا ارادوا ..

وكان المتهمون يقفون وهم يعطون ظهورهم للمحكمة (.. ثم اضاف قائلا للمتهمين : كان بوننا ان تكونوا موجودين لسماع مرافعة الدفاع ، واعتقد ان اهليكم نقلوا اليكم ما دار ..

الدفاع سعيد

ثم تحدث عبدالكريم خليل المحامي قائلا : ان الدفاع سعيد وقد اثلج صدره ان المتهمين في داخل قفص الاتهام ، ونشكر الهيئة الموقرة انها ستتيح لمن شاء منهم ان يعقب او يبدى ما شاء من ملاحظات ، ولكن لنا

عاد المتهمون الى قفص الاتهام في قضية تنظيم (الـ ١٤) أمس .. بعد عدة جلسات مضت كانوا خلالها خارج القاعة ، نظرا لاثارتهم القوي أثناء جلسة يوم السبت قبل الماضي .. انتهى الدفاع مرافعته أمس .. بالدفاع عن المتهمين الثاني والرابع والتاسع والرابع عشر .. طلب لهم بالبراءة بعد ان فند الاتهامات الموجهة اليهم .. واكد رئيس المحكمة للمتهم الثاني ان المحكمة لا تحكم الا بشرع الله .

عقدت الجلسة برئاسة اللواء احمد عبدالله وحضور العميد حامد سيد حسن والعقيد محمد شامل رمزي وحضور المقدمين محمد عبدالعزيز الشيخ وعزالدين عبدالعزيز ورئيس النيابة بامانة سر المساعد اول عيد عبدالعزيز عامر ..

قبل بداية الجلسة توسطت زوجة المتهم الثاني حسن شلقاني ووالدة المتهم احمد الحسيني ومعهما عبدالكريم خليل المحامي المنتدب لدى رئيس المحكمة في السماح للمتهمين بالدخول الى القفص ليقوم افراد أسرهم الحاضرون بزيارتهم والتحدث معهم .. وتمهدوا بيان المتهمين سيلتزمون بنظام المحكمة داخل القاعة وقد وافق اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة على الطلب الانساني .. وفي الساعة الواحدة الا الثلث .. دخلت هيئة المحكمة الى القاعة .

وقال رئيس المحكمة : اننا ننبه المتهمين الى ان المحكمة سمعت شهود الدعوى واستمعت الى مرافعة النيابة ، وجانب من الدفاع الذي طلب ببراءة



الشخص هو رشاش بورسعيد . كما اشار المحامي الى ما ذكره البواب من انه شاهد أحد الجناة يمسك بجنبه ورأى دماغه تسيل . بينما ذكرت التحقيقات ان محاولة الاغتيال تمت ببندقيتين البتين . كما لا يوجد أحد من بين المتهمين في القفس قد أصيب .. ونوه المحامي بأن حادث صفوف الشريف وقع في اليوم الثاني

لزلزال المتهم حسن شلقاني .. وقال انه من كل ذلك تكون الدعوى بالنسبة لحسن عارية من الدليل .

ثم تناول المحامي موقف المتهم الرابع عشر على مرتزق .. قال ان تهمته هما الانضمام للجماعة والاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم .. وأضاف ان المتهم مصاب بشلل اطفال لكيف يتسنى له اطلاق النار والقاء القنابل ؟ وطالب في نهاية مرافعته ببرائة المتهمين .

وترافع بعد ذلك حمدي عبدالله ابراهيم المحامي عن المتهمين الرابع احمد الحسيني والتاسع احمد محمد السيد . ودفع ببطلان القبض والتفتيش للمتهمين لاعتماده على كتاب مباحث أمن الدولة الذي صدر بدون تحريات . كما دفع ببطلان اعترافات المتهم الرابع بالنيابة لوقوعه تحت ضغط وتعذيب ، وان ما نسب اليه من اعتراف متناقض تماما وان أي دليل يؤخذ من الاعترافات باطل وقال إنه لا توجد أي قرينة بالأوراق وتعتبر دليلا ضد المتهم التاسع . كما ان المتهم انكر جميع الاتهامات

وتسرد في هذا الشأن .. ثم وجه كلامه لرئيس المحكمة قائلا : على كل حال ، لقد قال حسن انه يريد تطبيق شرع الله .. فرد اللواء احمد عبدالله قائلا : اطمئن يا حسن نحن لا نطبق الا شرع الله .

ثم بدأ المحامي على حلالة دفاعه عن المتهمين الثاني والرابع عشر .. وتناول ما نسب للمتهم الثاني من انه سافر الى باكستان وأفغانستان حيث أمضى ٩ شهور والتقى مع المتهم الاول مصطفى حمزة . وقال ان هذه اقوال مرسلة . فالنيابة لم تقل لنا كيف سافر .. فلا يمكن ان يكون قد سافر دون المرور على الجوازات

تناقض اقوال المتهمين

ثم تناول المحامي التناقض في اقوال المتهمين في التحقيقات حول اماكن تسليمهم السلاح ومواعيد لقاءاتهم .. كما تناول موضوع البندقية رقم (١٩٧٢) التي اثار قرار الاتهام الى انها كانت احدى البندقيتين اللتين استخدمتا في محاولة اغتيال وزير الاعلام . وقال ان بندقية بذات الرقم قد تم تحريرها في محضر جنائية قتل بطوخ في العام الماضي . وأضاف انه كان من الاجدى حتى يطمئن وجدان الدفاع والمحكمة ان يؤتى بالبندقيتين الى القاعة .. ثم اشار الى شهادة البواب في حادث صفوف الشريف بأن أحد المتهمين كان يحمل رشاش بورسعيد وان البواب قال انه خدم بالقوات المسلحة وكان مسلحه

٢٠٢٠ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والذات الصديقة والمعلم ذات

محكمة أمن الدولة العليا بالفيوم :

الأعدام الأول.. والبراءة في قضية اغتيال القسام أحمد ولـ

رئيس المحكمة: لا يجب أن يفلت مجرم من العقاب

الفيوم - محمد الفل:

قضت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، بالفيوم بالأعدام شنقا لمتهم الأول في قضية المقدم أحمد علاء الدين ضابط أمن الدولة بالفيوم والأشغال الشاقة المؤبدة لـ ٣ متهمين والبراءة لـ ٣ آخرين وأنقضاء الدعوى بالنسبة لمتهمين لوفاتهم

قضت المحكمة بالأعدام شنقا لمتهم الأول مرسى رمضان محمد مرسى ٢٠ سنة، طلب بالمعهد الفني التجاري ببني سويف والأشغال الشاقة المؤبدة للمتهمين نور محمد رمضان عرابى وأحمد سليم على كحك وشقيقه محمد.

كما قضت لمحكمة ببراءة المتهمين سيد خالد محمود خالد ورجب محمد عبدالرازق وإبراهيم عبدالنواب مرسى وأنقضاء الدعوى للمتهمين الثاني والثالث خليفة محمود رمضان عرابى ومحمد محمد عبدالنعم محمد لوفاتهم في أحداث اميابة التي وقعت في مارس الماضي.

صدر الحكم برئاسة المستشار أحمد عزت العشم ساوى وعضوية المستشارين عابد رجب الأصوالى



مرسى رمضان محمود المتهم الأول «إعدام»

ومحمد حلمى عبدالنور بحضور اسامة عبدالظاهر وكيل نيابة بندر الفيوم وامانة مبر محمد فتح الله ونيل دنيا.

وقال... وسط اجراءات أمنية مشددة اشرف عليها اللوات محمد طاهر غنيم مدير أمن الفيوم ونائب أحمد شحاته ومحمد نجا مساعد المدير حيث استخدمت اجهزة الكشف على المرفقات وتتم تفتيش جميع الحاضرين تفتيشا ذاتيا.

قال رئيس المحكمة في بيان تلاه قبل التطق بالحكم انه اصلا للعدالة وتطبيقا لمبدأ بسود كافة المجتمعات المتحضرة فانه لا يجب ان يفلت مجرم من العقاب وان من قضى بادتتهم فان الحكم جزاء واقا لما اترفوه بأيديهم وان المحكمة تتوجه بالخطاب الى كافة الاجهزة المعنية في الدولة لعدم انتكاس اختصاص القضاء العادى حفاظا على الحرية والديمقراطية وضمانا لحقوق الحاكم والمحكوم.

الدين



الأخبار

المصدر :

١٩٧٦

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

الارهابيون يهددون بالانتقام رداً على أحكام المحكمة العسكرية

فور نطق المحكمة العسكرية العليا بالحكم في قضية ضرب السياحة بإعدام ٧ متهمين وبراءة ١٦ والمؤبد والحبس لبقاى المتهمين .. هددت الجماعات الارهابية بالثأر لعضائها . وقد هاجم متطرفون سيارة للشرطة بالجيزة كان بها مقدم ورائدان قال مصدر امنى ان السيارة كانت تعبر شارع هيفرست ببولاق الدكرور وكان بها المقدم كمال الدالى والرائدان محمد عبد التواب وطارق المرجاوى فى طريقهم لتنفيذ حملة أمنية ، الا ان السائق تمكن من تحاشي العبوات التي سقطت خلف السيارة مما ادى الى احتراق الجزى الخلفى منها ولم يصب احد بسوء .

اضاف المصدر ان الضباط الثلاثة طاربوا المهاجمين وتمكنوا من اعتقال احدهم



المصدر: المساء

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حوادث وفضائح

بعد الحكم في اغتيال المقدم أحمد علاء الدين

الحاصلون على البراءة: نكره المتطرفين ولا نعترف بالإرهاب

إصابة ضابط وإصابة جنود في انقلاب سيارة

الفيوم - نبيل خلف :

تحول قفص الاتهام بمحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بالفيوم الى صراخ وهتافات من المتهمين الذين اغتالوا المقدم احمد علاء الدين ضابط مباحث أمن الدولة في مارس ١٩٩٢ عقب سماعهم للنطق باعدام المتهم الاول : مرسى رمضان محمد والاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة آخرين بينما علت صيحات المتهمين الثلاثة الذين حصلوا على البراءة ورددوا « الله اكبر .. بحيا العدل » .

التقت « المساء » مع الذين حصلوا على حكم البراءة .. قال سيد خالد محمود : الحمد لله لقد قال القضاء المصرى كلمته واعلنت براءتى من هذا الاتهام لانى اكره الارهاب . اضاف انه مما يدل على نزاهة وعدالة القضاء المصرى انه سبق لى ان قمت برد هيئة المحكمة ورفض الرد ومع ذلك حكم ببراءتى .

قال رجب محمد « المتهم السادس » لم اتصور يوما اننى ساقف هذا الموقف وكل ما اقله ان الاسلام بعيد كل البعد عن هذه الاعمال الاجرامية لفئة تستغل الدين الاسلامى السمج لتنفيذ افكارها الهدامة .

اجراءات مشددة

تمت جلسة النطق بالحكم وسط اجراءات امن مشددة من قبل خبراء المفرقات بوزارة الداخلية الذين قاموا بتأمين المحكمة باحدث الاجهزة التى تم وضعها فى صالة وطرقات المحكمة خاصة بعد

اصيب ضابط وخمسة جنود شرطة بعد انقلاب السيارة التى كانوا يستقلونها لتأمين هيئة المحكمة اثناء مغادرتهم المحافظة فى طريقهم للعودة للقاهرة بالقرب من مركز سنورس بالفيوم .. انتقل لمكان الحادث اعميد صلاح سليمان مدير البحث الجنائى والعقيد حسن شلقامى رئيس المباحث الجنائية حيث تبين ان عجلة القيادة اختلت فى يد السائق عند احد المنحنيات فالتفت على جانب الطريق اصيب الملازم اول احمد بهاء الدين من قوات امن الفيوم وخمسة جنود شرطة هم : ياسر محمد عبد المقصود وشعبان محمود محمد وخنين حسن خنيز ومحمد عبد المقصود وشعبان ومحمد احمد عبد الوهاب .

تم نقل المصابين الى مستشفى الفيوم العام للعلاج وتولت النيابة التحقيق .



المصدر : **الوفد**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

محكمة أمن الدولة تصدر أحكامها في قضية اغتيال ضابط الفيوم **إعدام إرهابي و٣ أشغال مؤبدة** **و٢ براءة وانقضاء الدعوى لمتهمين متوفيين**

الفيوم - سيد الشورة :
قضت محكمة أمن الدولة العليا
«طولوى» بالفيوم أمس ، بإعدام
مرسى رمضان محمد التهم في
حادث اغتيال المقدم أحمد علاء

الدين ضابط أمن الدولة . كما
قضت المحكمة بالأشغال الشاقة
للؤبدة لثلاثة متهمين وهم نور
محمود رمضان وأحمد سليم على
كحك وشقيقه محمد سليم على
كحك . كما قضت المحكمة ببراءة ٣
متهمين وهم سيد خالد محمود
ورجب محمد عبد الرزاق وإبراهيم
عبد التواب مرسى . وقررت
المحكمة انقضاء الدعوى لمتهمين
هما خليفة محمود رمضان ومحمد
محمد عبد النعم لوفاتهما . عقبت
المحكمة جلساتها برئاسة المستشار
أحمد عزت العشماوى واستغرقت
٦ دقائق فقط وسط إجراءات أمنية
مشددة . ترجع وقائع القضية إلى
الساعة الرابعة والنصف عصر
الثلاثاء ٣ مارس من العام
الماضى . عندما أطلق المتهمون النار
على المقدم أحمد علاء الدين ضابط
أمن الدولة أثناء ركوبه سيارته .
ولقى مصرعه في الحال . وتم اتهام
٩ إرهابيين من جماعة الشواقيين
بالفيوم بارتكاب الحادث .



الأمر

المصدر :

٢٧ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

اليوم انتهاء مرافعات الدفاع

في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب

تنتهي اليوم محكمة أمن الدولة العليا من سماع مرافعات الدفاع في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وتعب النيابة على مرافعات الدفاع يوم السبت القادم وتمجز المحكمة القضية بعد ذلك للحكم.

ومن المنتظر ان تتلقى المحكمة تقرير الطب الشرعي الخاص بصلاحيه السلاح المضبوط بعد ان شكك الدفاع في استخدامه في ارتكاب الحادث.

تعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبدالسلام حجازي ومحمد

2.4.1992 . س.د.ا.ف.



التهم : محاولة قتل قاضى نظام الحكم والاتفاق الجنائى لاختيصال شخصيات عصامة وحيازة منشورات تدعو للكرهية واسلحة نارية ومتفجرات وقنابل

شملت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا ٨٤٠ متهما من القيادات والاعضاء فى قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد باسم « طلائع الاسلام » .
المتهمون من قيادات واعضاء التنظيم فى القاهرة الكبرى ومحافظات الاسكندرية والبحيرة والشرقية وينتمون لطبقات مختلفة من الشعب .

وعلم فاروق الشاذلى المحرر العسكرى : لأخبار اليوم : ان الدكتور ايمن الطواهرى المتهم الهارب فى بيشلور هو الذى يتولى امارة التنظيم وانه سبق ان اُدين ٣ سنوات فى السجن بعد الحكم عليه فى قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١ . ويتولى امارة التنظيم بالداخل مجدى محمد سالم وكانت السلطات المصرية قد اُدين القبض عليه عام ١٩٩٠ بالاتفاق مع السلطات السعودية ثم اخلى سبيله حتى قام مؤخرًا بتشكيل هذا التنظيم وكان عضوا قياديا بتنظيم الجهاد السابق عام ١٩٨١ .
والتهم الموجهة لاعضاء التنظيم هي : تأسيس وادارة جماعة غير مشروعة استست على خلاف القانون واحكام وتهدف الى الاطاحة بنظام الحكم .. والاتفاق الجنائى على ارتكاب جنائيات القتل والشرع والاعداد لاغتيال شخصيات عامة .
وتتضمن التهم حيازة منشورات تدعو الى كراهية نظام الحكم وازدراءه وحيازة كتاب « الحصاد المر » الذى ألفه ايمن الطواهرى .. كما تتضمن حيازة اسلحة نارية وبخاخ ومفجرات وقنابل دفاعية ومجموعه يدون ترخيص ، بقصد الاخلال بالنظام العام وامن الدولة . وتتضمن التهم التزوير وحيازة مستندات واوراق وجوازات سفر مزورة .
والتنظيم الجديد المكون من تنظيم الجهاد الاول الذى حوكم عام ١٩٨١ وعناصر فلسطينية مدربة ، كان يبنى الاعداد لضربات ومجمعات متوالية فى ٨ محافظات كبرى وتضمنت مخططاتهم تنفيذ اول عملية فى يونيو القادم باستخدام مجموعة من السيارات المفخخة لزعزعة الاستقرار الامنى فى البلاد .



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٩ - ١٠ - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيثيات قرار الاعدام لستة : ارتكبوا كبائر ورعوا المؤمنين

□ القاهرة - الحياة :

يكون في أي وقت مسرحاً للقتل والتدمير وازهاق ارواح ق
الابرياء وترويع الأمنين في اوطانهم. فالاسلام هو الدين
الخاتم وهو دين التوسط والاعتدال والسماحة والرحمة
والانسانية، جعل صون النفس والمال والعرض من اهم واكبر
الحرمان كما فرض وشرع الحدود الصارمة لحفظها
وصونها.

وأشارت الى «شباب ضلوا السبيل وبدلاً من أن يكونوا
اعضاء صالحين في بلدهم وبين اهلهم طفقوا يرتكبون كبائر
الاثم والعدوان وابشع الجرائم التي ينهي عنها دينهم الحنيف،
مستحلين ما حرم الله الا بالحق وهو قتل الابرياء والتدمير
وترويع الأمنين المؤمنين من بني بلدهم مقابل حقة من
العملات الاجنبية تقاضاها المتهم الثاني حسن شلقاني قائد
الجناح العسكري في هذه الدعوى، للصرف منها على نفسه
وعلى عصابة من باقي المتهمين الذين دانتهم المحكمة، ولذلك
«حق تطبيق حدود الله وشرعية القانون على الجناة بعدما ثبت
قانوناً ما نسب اليهم بقرار الاتهام من جرائم». وأكدت أن
«القانون يقرر عقوبة الاعدام عن حيازة واحراز الاسلحة
والنخائر والمفرقات لخللاً بالنظام العام».

أكدت المحكمة العسكرية العليا ان قضية محاولة
اغتيال وزير الاعلام السيد صفوت الشريف واتلاف باصات
سياحية وحيازة اسلحة ومفرقات التي صدر الحكم فيها
اول من امس تمثل «نموذجاً اجرامياً متعدد الوجوه
والاشكال»، وأشارت في حيثيات الاحكام التي اصدرتها الى
وقائع «استهدفت الاخلال بالنظام العام والامن بقصد ترويع
المجتمع واهدار طمأنينته».

وكانت المحكمة قضت اول من امس باعدام ستة من
المتهمين، ولم يحضر الجلسة اي محام. وأوضحت المحكمة ان
المتهمين «سعوا - أو هكذا تخيلوا - الى النيل من حاضر
امة ومستقبل شعب بنى وبنى على ضفاف النيل معالم
حضارة ضربت بجنورها في اعماق التاريخ».

وجاء في حيثيات الاحكام: «ان محاولة اسباغ المسوح
الدينية على وقائع الدعوى لرفع راية الاسلام لتغيب القضية
وكانها قضية فكر او رأي يسعى هؤلاء المتهمون للدعوة اليه،
انما هي قولة حق اريد بها باطل. ان الاسلام الحنيف لم ولن



أكتوبر

المصدر :

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

تقارير الاسبوع

■ ■ تقرير برلمانى :

نقاش هادىء عن الرغيف ونقاش ساخن عن الصعيد !

فى قصة محاولة اغتيال الشريف

إعدام ٦ متهمين بينهم « هارب »



الصعيد ستال حقا في الاستشارات ؟ هناك استشارات تهدر اليوم في محافظة المنيا . لماذا لا ترد الحكومة ، وأيضا في اسيوط . لابد أن نحترم الرأي العام وألا تظل الحكومة صامتة .. وطالب أيضا بمراعاة مبدأ العدالة في توزيع الخدمات بين المحافظات وبخاصة محافظات الصعيد .

ولاشك أن الصعيد يعد من أهم المناطق المصرية لأن الصعيد هي السياحة والسياحة أغلبها في الصعيد . وكان من البهيميات الاهتمام بمرافق الصعيد وذلك لأهلها أولا وللسياحة ثانيا . رعى يمكن أن يقوم الأهالي بدور بناء في

الساحة عندما يكون الأمر مستتباً في حياتهم ومعيشتهم . ولعل ما جاء في تحقيقات مجلة أكتوبر في الأسبوع الماضي من أن الارهاب اصله قبل أو صعيدى بنسبة ٨٢٪ يؤكد أن الارهاب يستثمر مناخ عدم وجود مرافق أو خدمات مناسبة أو كافية للجمهور ، وبحث الأهالي على عدم التعاطف مع الحكومة ويحد من ذلك تبريرا وأهيا لإرهابه وأنه بذلك يعمل لصالح الناس وهذا ما أنكره واستنكره الأهالي أيضا .

الا أنه تبقى حقيقة الأمر وهي أن الصعيد لابد أن ينال العناية والرعاية والاعتبارات اللازمة للنهوض بالصعيد الذي هو في الحقيقة - أيضا - السياحة إذا أردنا النهوض بها وتعويض خسارتنا منها ، ومن هنا كان نداء الدكتور زكريا عزمي وتساؤلاته لها من الاهمية بالإضافة الى بعض زملائه الذين ساروا على نفس النهج ، ومنهم البيان العاجل للعضو عبد الوكيل عبد الحكم ، مما جاء بقرار صادر عن رئيس جهاز بناء وتنمية القرية التابع لوزارة الادارة المحلية والخاص بادخال مشروعات الصرف الصحي الى ٢٥ قرية من قرى الجمهورية في حين أنه لا توجد مدينة واحدة بمحافظة المنيا تتمتع بمشروعات الصرف الصحي . وكذلك مناقشة لجنة الاسكان والمرافق برئاسة سيد سرحان لمشاكل مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة اسيوط والحلول المناسبة لها .

وإذا كانت الموازنة قد تم الانتهاء منها . فإنه يمكن تدارك الأمر من خلال توصية أو توجيه من مجلس الشعب للحكومة بخصوص اتفاق القرض المقدم من حكومة الصين الشعبية الى حكومة مصر بمبلغ ١٨.١٥٠.٠٠٠ دولار امريكي والذي وافق عليه المجلس في الأسبوع الماضي . حيث يستخدم في تنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة

المستجوب تحدث في اقل من المدة القصوى المسموحة له . وفرق بين التنظيم الذي ينظم ممارسة الحق والتقييد الذي يقيد مضمون الحق . الا أن الدكتور عاطف صدقي . رئيس مجلس الوزراء قام بالرد الموجز والمقتضب والذي كان

محمد الطويل

سببا آخر للهدوء الدافئ الذي ساد لقاء وزير التموين بالاعضاء ، وأشار الى أنه في أكثر من مناسبة ودراسة وبيان وتقارير لجان الرد على بيانات الحكومة قد تردد وطول بالعودة للقرية ، الى وحدة منتجة أي تكفي نفسها من معظم السلع ، الأمر الذي تسمى اليه الحكومة ، فبالنسبة للخبز فإن مصر انتجت ٤.٥ مليون طن من القمح . وما تحصل عليه الدولة لا يتجاوز نصف مليون .. وعندما أصبح التسليم اختياريا وصل التسليم الى ٢٥٠ ألف طن .. ومعنى ذلك أن الملايين الباقية ظلت لدى أهل الريف ، وبذلك فهم ينتجون الخبز . ومن هنا فإنهم ليسوا في حاجة إلى مده بمزيد من الحبوب وأكد أن سياسة الوزير هي سياسة الحكومة .

وأضاف الدكتور جلال أبو الذهب أن الريف المصري ينتج أيضا ٥ ملايين أردب من الذرة البيضاء والتي تستخدم في صناعة الخبز ، وعلى ذلك فأهل القرى لديهم ٦.٦٥٠ مليون طن من القمح والذرة أي أكثر من أهل المدن وتكفي احتياجاتهم إذا أحسن استخدامها وترشيد الاستهلاك بدلا من استخدامها في أغراض أخرى غير آدمية ..

ثم استكمل المجلس مناقشة طلبات الاطاحة والامثلة التي وصلت الى خمسة عشر ومرت الجلسة بسلام عدا بعض محاولات كمال خالد لتسخين الجو الا أن رئيس المجلس اجهضها بهدوء وود مع الحكومة .

وكان المجلس قد ناقش هذا الاستجواب بعد جلسة صباحية انتهى فيها من مناقشة الخطة والموازنة الجديدة والذي تحدث فيها أكثر من تسعين عضوا . إلا أن اللافت للنظر ما جاء في بيان الدكتور كمال الجتورى نائب رئيس الوزراء للتخطيط بأن الحكومة بدأت الاهتمام بالصعيد منذ عام ١٩٨٩ وحتى انتهت من المناطق الأخرى حتى ذلك التاريخ . إلا أن الدكتور زكريا عزمي وكعادته الجرشة والشجاعة قد صاح متسانلا : هل محافظات

في الأسبوع الماضي . وعلى غير المتوقع . كان لقاء الدكتور جلال أبو الذهب وزير التموين بأعضاء مجلس الشعب لقاء هادئا وليس

دافئا ساخنا كما كان متوقعا ، وكما حدث ذلك في لقاءات سابقة . ولعل ذلك مرجعه سببان أولهما أن الدكتور أحمد فتحي سرور قد قدم للمجلس تنظييا لممارسة صحة الكلام ، متوها بأن ما حدث في الاستجواب السابق لوزير الثقافة قد تجاوز المعقول - حيث تحدث المستجوب أربع ساعات واستغرقت الجلسة في اجمالها ست ساعات . مما أصاب الأعضاء بالاعياء فأثر ذلك على أعصابهم وأصبح النقاش أكثر حدة . وقد استند في ذلك إلى اللائحة الداخلية لمجلس الشعب وكذلك إلى التقاليد أو السوابق البرلمانية والتي كانت تضع حدا أقصى للحديث في الاستجواب تراوح بين ثلث ساعة ونصف ساعة .

وردا - دون أن يشير لذلك - لما سبق أن أوردناه في مقال سابق حول هذا الأمر ، فقد أشار إلى أنه لم يسبق أن ناقش مجلس الشعب في تاريخه البرلماني الطويل استجوابين كل شهر ، ولذلك دلالة هامة هي الممارسة الديمقراطية البرلمانية في أفضل صورها . وقد عرض على المجلس تحديد ساعة للمستجوب ونصف ساعة للوزير وربع ساعة لتعقيب العضو . وكل من مقدم طلب الاطاحة والسؤال خمس دقائق . وقد أيد في ذلك كمال الشاذلي زعيم الاغلبية بالمجلس مؤكدا أن ذلك يعطي فرصة للتغطية الاعلامية والصحف المناسبة .

وقد عرض النائب كمال خالد لاستجوابه الذي ذهب فيه إلى اتهام وزير التموين بصدور قراره بمنع إقامة مخازن جديدة في القرى إلا بشرط إنتاج رغيف الخبز من الدقيق الفاخر وقد روى قصة أحد المواطنين في دمياط الذي حاول قصارى جهده لإقامة مخبز إلا أنه لم يتحقق ووصف ذلك بأنه الظلم بعينه . وفي هذا الصدد اتهم الحكومة بأنها تخالف الدستور في سبع مواد دستورية ..

وقد انتهى المستجوب من عرض حديثه بمظاهرة كلامية للتأثير على مستمعيه . واستغرق حديثه خمسا وأربعين دقيقة وهنا التفت الدكتور سرور هذه النقطة وأبرزها تدليلا على حسن تنظيمه للكلام فقال : إن النظام الذي أقره المجلس قبيل مناقشة هذا الاستجواب يدل على أنه لم يقيد الحرية حيث إن



محمد خلف الله

متهم واحد ، وقضت المحكمة ببراءة اثنين من المتهمين ، كما قضت بعدم قبول الدعوة بالنسبة لثلاثة متهمين لرفعها بغير الصفة القانونية .

والمتهمون المحكوم عليهم بالاعدام هم مصطفى أحمد حسن حمزة (هارب) وحسن رمضان عبدالله شلقامي ، وإبراهيم حسين عبد العال أحمد ، وأحمد حسين الحسيني ، وطارق علي عبد الرازق حسن ، وأشرف السيد إبراهيم . كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهمين حسن محمد محمود السيد ، وأحمد محمود السيد ، وقضت بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على المتهم حسام محمود محمد عبد اللطيف .

وقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمتهمين العاشر (أشرف) ، والحادي عشر (مصطفى) ، والثاني عشر (إدريس) .. وجميعهم هاربون .. ولم تتوصل أجهزة الأمن الى تحديد شخصياتهم ، أو تقديم المعلومات الكاملة عنهم للنيابة ، وقضت المحكمة ببراءة المتهمين محمد صابر خيس ، وعلى مرزوق أحمد .

وكانت النيابة قد قدمت المتهمين الأربعة عشر عقب محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، واتهمتهم بالقيام بمحاولة الاغتيال ، وارتكاب سلسلة من عمليات القاء العبوات الناسفة في مبنى الدفاع المدني والحريق بالعتبة والالتوبيس السياحي بالتحريم ، والالتوبيس السياحي بالهرم .

ووجهت النيابة العسكرية لهم تهمة الانضمام لجماعة إرهابية قادها المتهمان

مصطفى حسن حمزة « أبو حازم » وحسن رمضان شلقاني « عاصم » ، وقام الأول بإمدادها بالأموال والأسلحة والذخائر والمفرقات ، لتغيير نظام الحكم ، وإشاعة

الحجم يتفق عليها من قبل الحكومتين ، وكذلك في تدعيم المشروعات المشتركة التي تقيمها مؤسسات من مصر والصين ويجري تحديدها بعد هذه الموافقة ، ولعل الدكتور أحمد فتحي سرور يمكنه التدخل في ذلك بوصفه السياسي والبرلماني لأن الصعيد يتطلع إلى المجلس برئاسته لتحقيق بعض الانصاف والعدل .

ولعلنا نتخمس في هذا الصدد أيضا خاصة عندما وافق المجلس في الاسبوع الماضي على اتفاقية قرض يبلغ ٣٦ ديناراً كويتياً بين مصر والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مرافق الصرف الصحي في ٤٦ مدينة بالجمهورية . ومن خلال فحص هذه المدن اكتشفت أن هذا المشروع لا يتناول الصعيد الا في ست مدن فقط ، والاربعون الأخرى لم تكن الوجه البحري ، والذي تعامل وكأنها ضواحي للعاصمة . وكان الأجدر للحكومة مناصرة هذه المشروعات بين

الصعيد والوجه البحري وحيث إنه تم الاتفاق والموافقة على تحديدها ، فالأحرى كما سبق وذكرت تدارك هذا وتعويضه في القرض الصيني لمساعدة مئات الشباب الصعيدى في اقامة مشروعات صغيرة حتى يكون في المسار الوطني .. قوة ودعما .

أصدرت المحكمة العسكرية

أوليا - برئاسة اللواء أحمد

عبد الله ، وعضوية العميد

حامد منسى ، ومحمد شامل

رمزى ، وبحضور المقدمين محمد الشيخ ،

وعز الدين عبد العزيز ممثلي النيابة -

حكمها في قضية محاولة اغتيال صفوت

الشريف وزير الاعلام ، وهي القضية رقم

١١ لسنة ٩٣ ، والمتهم فيها ١٤ منها منهم

٤ هاربون ، إتهمتهم المحكمة أيضا بوضع

قنابل بمنطقتي الهرم والمتحف ، والاعتداء

السياحي .

وقد حكمت المحكمة على ٦ متهمين

بالاعدام ، منهم متهم هارب ، وبالاشغال

الشاقة المؤبدة على اثنين من المتهمين ،

وبالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على

جو من عدم الاستقرار بإحداث اضطرابات أمنية والتأثير على الاقتصاد القومي ، من خلال استهداف اغتيال الشخصيات العامة ، وارتكاب جرائم تهديد السياحة ، وارتكاب بعض الجرائم الارهابية .

وقد طالبت النيابة العسكرية في مرافعاتها ، وفي جلسة علنية بمعاقبة المتهمين بالاعدام ، واتهمهم بمثل النيابة بأنهم « مجرد عرائس والعباءة تحركهم أصابع عمياء » وطلبت من هيئة المحكمة أن يكون حكمها العادل هو نهاية المطاف لجرائم الارهاب ، وإعلانا لاستقرار الأمن ، وقال إن مصر جنة الله في أرضه وواحة الأمان .

وفي أول جلسة لمحاكمة المتهمين قررت المحكمة « سرية الجلسات » بعد أن أحدث المتهمون جلبة وضوضاء وهتفوا ضد الدستور والقانون والقضاة ، كما تقرر حظر النشر عنها الا بتصريح خاص من المحكمة تطبيقا لاحكام القانون . وقررت المحكمة إخلاء القاعة من المتهمين وأجهزة الاعلام ، وأهالي المتهمين ، بعد أن رددوا الهتافات المعادية ضد رئيس المحكمة شخصيا .

وحرصت المحكمة خلال جلسات انعقادها على الاستماع إلى الدفاع الموكل عن المتهمين ، والدفاع المتدب عنهم ، كما حرص على إثبات التقارير الطبية الخاصة بالمتهمين - ورغم هذا طالب المتهمون بتنحية رئيس المحكمة عن نظر القضية ، كما لجأت هيئة الدفاع عن المتهمين إلى عقد مؤتمر صحفي خارج المحكمة ، عقب قرار المحكمة بإخلاء القاعة من المتهمين ، أعلنوا فيه أنهم سيتقدمون بطلب لرد هيئة المحكمة لسبق فعلهم في قضايا تضم بعض المتهمين كما أعلنوا أنهم سيقومون دعوى قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة لمخصصة هيئة المحكمة .

وخلال جلسات المحاكمة تقدم الدفاع عن المتهمين بعدة طلبات من بينها نقل المتهمين إلى السجن الحربي ، وتسلم صورة من التقارير الطبية ، وأثار أحد أعضاء هيئة الدفاع ما تنشره الصحف عن



أكتوبر

المصدر :

٢٥ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات

الارهاب ، وما يرد فيها من المعلومات
حول دور المتهمين في القضية ، وأرجع
ذلك إلى أن بعض الصحفيين اطلعوا على
ملف القضية قبل أن يطلع عليه المحامون ،
ورد رئيس المحكمة بأنه « لا علاقة
للمحكمة بالصحافة » وطلب من المحامي
أن يثبت بالدليل ما إذا كان أحد قد اطلع
على ملف القضية .
□

النيابة تحقق مع ٤٠٠ إرهابي من أعضاء تنظيم « حزب الله المصري »

كتب أحمد الشيخ :

تنتهي نيابة أمن الدولة العليا - خلال اسابيع قليلة - من التحقيق مع أكثر من ٤٠٠ إرهابي ينتمون إلى تنظيم جديد يدعى « حزب الله المصري » .. وتربطه علاقات وثيقة بحزب الله في إيران ولبنان ..

وذكرت مصادر أمنية « للسياسي المصري » أن عناصر الإرهاب التي شاركت في حرب التحرير الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي « سابقا » كانت قد توجهت إلى المناطق الجنوبية في لبنان التي يسيطر عليها « حزب الله الإيراني » لتلقي تدريبات متطورة على العمليات الإرهابية وتنفيذها في مصر ووقرت لهم الأسلحة والمعدات .

وأوضحت التحقيقات الأولية مع الإرهابيين الذين تم القبض عليهم أن الشقيقين عبد الله ومجدي سالم هما همزة الوصل بين الإرهابيين في مصر وجماعة حزب الله في جنوب لبنان .. وأشارت المصادر الأمنية إلى أنه بدأ العمل في تشكيل هذا التنظيم عقب الخلافات الحادة بين جبهة الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي تنظيم الجهاد المقيم حاليا بأمريكا وجبهة عبود الزمر المسجون حاليا في قضية المشاركة في خطة اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ، وذلك بسبب صراع قادة الجبهتين على زعامة الجماعات « الإسلامية »

وقد تزايدت حدة الخلافات بين الطرفين ، خاصة بعد إصرار

قادة الجبهة الإسلامية بالسودان على تبني الإرهابيين لمنهج عمر عبد الرحمن وتبعية العناصر الإرهابية القادمة من بيشاور بباكستان لجماعة تنظيم الجهاد . بينما تعترض إيران على التنسيق مع عمر عبد الرحمن لارتباطها في علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

وقد رصدت أجهزة الأمن المصرية كافة المعلومات عن جماعات الإرهاب المصرية التي توجهت إلى معسكرات حزب الله بجنوب لبنان ، ويصل مجموع أفرادها ٨٢٢ شخصا ، ويتلقون برامج تدريبية على أعلى مستوى منها استخدام وسائل الاتصالات الحديثة والمتطورة ، والتدريب على شفرة خاصة ، ودراسة طبوغرافية المواقع التي تمثل مسرحا للقتال ، والتركيز على حرب المدن وتلقيم السيارات وتفجير المنشآت ، واغتيال الشخصيات السياسية المهمة .

وأوضحت المصادر الأمنية أن جماعات تنظيم الجهاد التي تحولت إلى معسكرات حزب الله في جنوب لبنان من أخطر الجماعات ، وأنها تمثل نقطة تحول في العمليات الإرهابية بما لديها من تسليح حديث وتدريب متطور ..

وعلمت « السياسي المصري » أن اتصالات تجري حاليا بين الأجهزة المصرية والأجهزة اللبنانية لتبادل المعلومات حول العناصر التي تلقت تدريباتها في جنوب لبنان ومدى مسئوليتها عن حوادث التفجيرات الأخيرة في القللي ومدينة نصر وغيرها ...



المحاكم العسكرية .. هل تضمن

حقوق المتهمين؟ رد القضاة والاستئناف والطعن متاح أمام القضاء العسكري

وإذا كان معتننا ان نطلب هيئة الدفاع رد المحكمة حتى بعد صدور الاحكام، او ايقاف السير في الدعوى واحالة اوراق القضية الى دائرة اخرى، فهذا ليس واردا في القضايا العسكرية حيث تنص المادة ٦٢ على وجوب تقديم طلب المعارضة (الرد) قبل تقديم اي دفع او دفاع والا سقط الحق فيه وتثبت اجراءات المعارضة في محضر الجلسة وتأتي المادة (٦٣) لتضيف انه اذا ظهر للمحكمة ان المعارضة جديّة فانها تصدر قرارا بقبولها وترفع الامر الى الضابط الامر بالاحالة بل يمكن ايضا لعضو المحكمة طبقا للمادة ٦١ ان يتنحى عن نظر الدعوى دون ان يطلب الدفاع ذلك، اذا شعر «هو» بالخرج لأي سبب كان»

تحت المادة ٦٠ على «مقتنع على رئيس او عضو المحكمة ان يشترك في نظر الدعوى اذا تحقق فيه اي سبب من الاسباب الآتية :
١- ان تكون الجريمة قد وقعت عليه شخصيا
٢- ان يكون قد قام فيها بعمل من اعمال التحقيق او الاحالة
٣- ان يكون شاهدا او ادى عملا من اعمال الخبرة فيها
٤- ان تكون له صلة او لزوجته او لاحد اقاربه او اصهاره الى الدرجة الرابعة مصلحة في الدعوى
٥- اذا كان قريبا او صهرا لاحد المتهمين الى الدرجة الرابعة وبالتالي من حق هيئة الدفاع ان تطالب برد المحكمة او احد اعضائها اذا ما توافر احد هذه الاسباب والتي ورنيت تحت مسمى «المعارضة»

رغم ان المحكمة الادارية العليا قد حسمت الجدل الذي ثار مؤخرا حول القضاء العسكري، في احالة قضايا الارهاب اليه، الا ان بعض المحامين حاولوا اثارة «شكوك» بالنسبة «لحقوق» المحامين في الدفاع عن المتهمين في تلك القضايا، بدعوى ان المحاكم العسكرية لا تعترف بمبدأ «رد القضاء» ولا تأخذ باجراءات الاستئناف والنقض، مما يهدد «فرصة» اليقين في صحة احكامها، كما هو الحال في المحاكم المدنية ويبدو ان هذه الدعوى لا تمت فعلا لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ بصله، لانه يعطي نفس هذه الحقوق الي المتهمين كساملة، لكن تحت مسميات اخرى، ففي هذا القانون، وبالتحديد في فصله الرابع تحت عنوان «صلاحية الاعضاء والمعارضة»



وضع عناصر للموساد تحت المراقبة لعلاقتهم بالإرهاب

٨٦ متهمًا في ٤ قضايا إرهابية أمام القضاء العسكري قريبا

كشفت التحريات التي أجرتها أجهزة الأمن حول حادثي انفجار عبوات ناسفة بمنطقة القلي ومدينة نصر أنها نفس المجموعة التي ارتكبت حادث ملهى وادي النيل . وذلك بعد ثبوت استخدام عبوات من نوع واحد في الحوادث الثلاثة . وإنما تمت بنفس الطريقة التي جرت بها عملية التفجير ، وبخطيط متشابه ، وباستخدام عبوات موقوتة مزودة بساعات توقيت للتفجير .

من جانب آخر ذكرت مصادر أمنية « للأمان » أن أجهزة الأمن بدأت بالفعل وضع [٥] عناصر لجهاز المخابرات الإسرائيلي تحت المراقبة ، بعد ورود معلومات مؤكدة [البقية ص ٨]

وقال مسئول بديرية أمن القاهرة أن الجهات الأمنية ما زالت تبحث عن مرتكبي الحادث بعد وجود شبهات حول عناصر متطرفة بينهم ٦ دخلوا البلاد خلال شهرى أبريل ومايو الماضيين .



وضع عناصر للموساد

ببقية

العسكرية من التحقيق مع نحو ٨٦ متهما من المتطرفين في أربع قضايا إرهابية ووجهت إليهم النيابة أثناء التحقيقات تهما بالتخطيط لاغتيال عدد من ضباط أمن الدولة بأسلحة وقننا والمنيا والقاهرة والجيزة ، وحيازة أسلحة بدون ترخيص .

ويذكر أن أجهزة الأمن ضبطت خلال الشهور الأخيرة أكثر من ٢٠ رشاش عوزي إسرائيلي ، وقنابل إسرائيلية ، واسلحة مختلفة أثناء القبض على بعض المتهمين من المتطرفين . من جهة أخرى إنتهت النيابة

عن وجود علاقة لهم ببعض أحداث الإرهاب ، وتعاون مع عناصر متطرفة داخل البلاد . ويجري حاليا تحقيق مع ثلاثة من المشتبه فيهم ممن لهم علاقة بحوادث إرهابية خصوصا الحالات التي لم يستدل على مرتكبيها .



١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والذخامات الصحفية والمعلومات

قبل النطق بالحكم: من قتل

المحجوب..؟

بطلان اعترافات المتهمين وتناقض الحاضر مع التقاء الفنية

فجاء.. أسدل الاعلام المصري الستار عن قضية مقتل د. رفعت المحجوب، وأدار الكل ظهره لمرافعات الدفاع عن المتهمين.. وكان الكل قد تسابق مع الادعاء في «حكك» الأدلة ضد المتهمين، فبات الأمر كما لو كان الحكم معلوما سلفاً.. ربما كانت المحاكم العسكرية قد خطفت الأضواء فدخلت قضية المحجوب شهرها الثاني والثلاثين.. وحتى لا يغضب المتعجلون نبشروهم أنها اقتربت من محطة النهاية (النطق بالحكم) والذي لن تكون أحكامه من دواعي البشري بالنسبة لهم، لأن غالبية المتهمين سيحصلون على أحكام بالبراءة، وهذا ليس رجباً بالغيب، أو إدعاء للعلم ببيواطن الأمور، ولكنها القراءة التحليلية لأوراق القضية..!!

كذب إدعاء الوزير..

وقع الحادث في الحادية عشرة صباح الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ وأعقبه حملة من التصريحات الحكومية والمؤتمرات الصحفية لوزير الداخلية - وقتها - تؤكد جميعها أن القتل ليسوا مصريين وأنهم مجموعة تعمل لحساب العراق من جنسيات عربية مختلفة، وقد تم القبض على بعض هذه العناصر.

وفي يوم ٢٧ أكتوبر بدأ تحويل دفة الاتهام إلى الجماعة الإسلامية ومع ذلك ظل الحادث مجهولاً لا يعرف فاعله، وليس هناك شاهد رؤية يقول إنه رأى على سبيل القطع.. وقام دليل اتهام الجماعة الإسلامية على شهادة اللواء عبد الحليم موسى الذي قال فيه: إنه هو الذي كان مقصوداً بالقتل وإن تشابه موكبه مع موكب المحجوب هو الذي أوقع الأخير في الحظر..!!

وقد تقدم الأستاذ أحمد نبيل الهلالي - المحامي - إلى هيئة المحكمة بنص بيان الوزير أمام مجلس الشورى وفيه قال: إنه من الممكن الحادث قبل وقوعه بسبع دقائق وقال الهلالي: إذا كان الوزير وهو المقصود بالقتل - قد مر على الكمين قبل المحجوب بسبع دقائق ولم يقتلوه فهذا يقطع بأنه لم يكن المقصود، والطريف أن عبد الحليم موسى نفسه فكر في شهادته ما

تحليل يكتبه: عماد محجوب

يتناقض مع تصريحاته «وتكتمت» عليه أجهزة الإعلام قال: إنه مر من طريق الدكتور المحجوب وكان يريد أن يدخل بسيارته في طريق الكورنيش ولكن اعترضته «سدادات» وضعها رجال المرور منعتهم من دخول شارع الكورنيش فاضطر إلى أن يكمل سيره إلى ميدان التحرير، وبعده بسبع دقائق جاء موكب المحجوب فرفعت السدادات وفتح الطريق إلى شارع الكورنيش، حيث كان الكمين.. والسؤال المحير الذي طرحه الدفاع وينتظر تعليق المستشار عبد المجيد محمود من الذي وضع «السدادات» التي منعت موكب وزير الداخلية ثم مكن للمحجوب من الدخول في شارع الموت..!!

من قتل المحجوب..؟

هيئة الدفاع التي ضمت المستشار عبد الغفار محمد - رئيس محكمة أمن الدولة العليا الأسبق - والدكتور عبد الحليم رمضان والمستشار الدمرداش العقالي وأحمد نبيل الهلالي تناولت التأكيد على منطق أساسي واضح وهو عندما يقتل سياسي كبير ويصبح الفاعل مجهولاً فالطبيعي أن يتجه العقل القانوني إلى البحث عن المستفيد من قتل هذا السياسي، والمؤكد أن المحجوب لم يكن على خصومة حادة أو مباشرة مع الجماعة الإسلامية وقتله لا يغير من نظام الحكم ولا يصلح أمة.. إذن فقاتله كان على خلاف كبير مع توجهاته السياسية والفكرية..

ولنعد إلى أوراق القضية.. لقراءتها وتحليلها. أول ورقة في قضية مقتل المحجوب تبدأ باعتراف المتهم محمد النجار فور القبض عليه بتفاصيل الحادث الذي اشترك في ارتكابه وحدد أدوار الآخرين وكيفية أدائهم للجريمة والتخطيط بها، وأرشد عن مكان السلاح المستخدم في العملية وخاصة البندقيتين الآليتين، وقد اصططحته أجهزة وقوات الأمن في حملة

وأحضرت البندقيتين وأرسلت إلى المعمل الجنائي مع فوارغ الطلقات التي عثر عليها بمكان الحادث والطلقات المستخرجة من جثث القتلى.. وهنا توالت مفاجآت الدفاع التي قدمها المستشار العقالي في جلسة تاريخية..

أولاً: التقرير للمعمل الجنائي بعض فحص الأسلحة والذخائر التي قيل إن النجار أرشد عنها يؤكد استحالة أن تكون قد استخدمت في الحادث.. كما جاء بالاعترافات المأخوذة من المتهمين أن المتهم محمد عبد الفتاح أدخل ماسورة البندقية الأولى من نافذة الباب الخلفي الأيمن للسيارة، حيث كان يجلس المحجوب وأطلق الرصاص من مسافة تبعد عدة سنتيمترات، وأكد التقرير الطبي أن المحجوب أصيب بعشرات الطلقات من كل الجهات ولم يحدد الطلقة القاتلة ولم يشر إلى أن هناك إصابات من قريب بل استبعدتها لعدم وجود حروق رصاص بمواقع الإصابة بالجثة.

ثانياً: هناك تناقض غريب ومريب في تقارير الشرطة حول الحادث المحضر الأول حدره مأمور قسم شرطة قصر النيل - موقع الحادث - يشير فيه إلى أن إطلاق النار بدأ في الحادية عشرة وأنه انتقل بعد نصف ساعة ولم يجد سوى سيارتي المحجوب وحرسه الخاص.. ولم يشر إلى حقيقة التفجرات التي ظهرت بعد ذلك.. وهذا المحضر يتناقض مع محضر معاينة حدره اللواء عادل نجم من إدارة الدفاع المدني يقول فيه: وردت إشارة النجدة الساعة العاشرة والنصف أي قبل الحادث بنصف ساعة بالعثور على حقيبة قماش مجهولة الصاحب في مكان الحادث وعندما انتقل إلى هناك وجد سيارتي المحجوب وحرسه



التصديق . والتسامح اعادة النظر في قانون الاحكام العسكرية

التصديق والتسامح اعادة النظر في الاحكام العسكرية يعتبران من الاجراءات القانونية التي تضمن حقوق المتهم وتراعى المستوى المطلوب من الضبط والربط في الحياة العسكرية في حدود القانون .

ولخص قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ٦٦ جزءا خاصا باجراءات التصديق والتسامح اعادة النظر في الاحكام التي تصدر بموجب على اعتبار ان هذا القانون يتضمن جميع المبادئ العامة لتشريعات في الدولة .

وتنص المادة ٩٧ من القانون على ان رئيس الجمهورية له الحق او من يلوئنه في التصديق على الاحكام العسكرية ويجوز للضابط الذي اعطيت له هذه السلطة من رئيس الجمهورية ان يلوئ من يرى من الضباط سلطة التصديق على احكام هذه المحاكم وتعتبر الاحكام العسكرية واجبة التنفيذ بمجرد التصديق عليها مالم يامر رئيس الجمهورية او من يلوئنه بتأجيل التنفيذ .

ونظرا لان قانون الاحكام العسكرية لا يعرف نظام استئناف الاحكام الا انه يأخذ مزايا هذا النظام بطريقة اخرى تتمشى مع التقاليد الاساسية فكانت السلطة المصدقة التي لها ان تراجع الاحكام بعد صدورها ويرتب على اعتبار التصديق بهيلا للاستئناف انه لا يجوز لمضو القضاء العسكري او النيابة الذي وجه التهمة او اجرو تحقيقها او طلب الاذن باحالة المتهم الى المحاكمة ان يحرز في نفس

فلسي المصطفى

الدعوة منكدة العرض من المصطفى ، والجزاء المترتب على مخالفة هذا الحكم هو بطلان الاجراءات المترتبة عليها .

للضابط المخول له سلطة التصديق عند عرض الحكم عليه سلطة تخفيف العقوبات المحكوم بها او ابداعها بطولية اكل منها او لغاء كل العقوبات او بعضها ايا كان نوعها اصلية او تكميلية او تهوية او ايقاف تنفيذ العقوبات او الغاء الحكم مع حفظ الدعوى او الامر باعادة المحاكمة امام محكمة اخرى بشرط ان يكون القرار مسببا .

والتسامح اعادة النظر في احكام المحاكم العسكرية هي بمثابة الطعن

طريق النقض ويستند على الاسباب القانونية التي تقرر في الحكم مما يوفر للمتهم الضمانات التي كفلها القانون للمتهم للطعن بطريق النقض وعبرت عن المادة ١١٥ من قانون الاحكام العسكرية بأنه تقلم باعتبار ان ينظر من جانب رئيس الجمهورية او من يلوئنه الضباط لاعلى من الضابط المصدق بناء على رأي مكتب الطعون العسكرية .

وتنص قانون الاحكام العسكرية في المادة ١١٣ على اسباب التماس اعادة النظر وحددها في سببين قانونيين فشاها بين التماس اعادة النظر في القانون العسكري والطعن بطريق

النقض في القانون العام من جهة عدم جواز ابتداء الطعن او الالتماس على اسباب متعلقة بالوقائع وثبوتها او عدم ثبوتها وذلك لتعلقها بالموضوع او ان يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه ابحاث بحق المتهم .

وحدد القانون الموعد الذي يجب تقديم التماس اعادة النظر فيه بخمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم بعد التصديق او تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانونا او من تاريخ حضور المتهم لاداء الحكم في غيابيه ويجب ان تمضي هذه المدة كاملة فلا يدخل فيها يوم الاعلان او يوم النطق بالحكم او يوم حضور المحكوم عليه .

وتنص مكتب الطعون العسكرية لخص التماس اعادة النظر من حيث الشكل والموضوع ثم التثبت من صحة الاجراءات في التأكد من عدم وقوع مخالفة او اخلال باجراء جوهري متعلق بالنظام العام مثل مراعاة صحة تشكيل المحكمة وولايتها في الحكم في الدخوى واختصاصها التوعسى او الشخصى وتسبب الحكم وحضور مدافع عن المتهم واخيرا تأتي المهمة الثالثة لمكتب الطعون في ابداء الرأي في القضية في منكدة ترجع الى السلطة الاعلى من الضباط المصدق ولا يخرج هذا الرأي عن ان يكون واحدا من ثلاثة .

□ عدم قبول الالتماس شكلا لسبب من



المصدر : الجمهورية

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٧

اسباب عدم القبول مثل تقديمه بعد
الميعاد او ممن لاصفة له .
□ قبول الانتماس شكلا ورفضه
موضوعا عندما يبنى على اسباب غير
مقبولة كأن تكون متعلقة بالموضوع او
لا تقوم على اسس صحيحة من
القانون .
□ قبول الطعن شكلا وموضوعا



محاكمة عسكرية للارهابيين السبعة المتهمين بمحاولة اغتيال مأمور سجن طرة النيابة تهر بالقبض على الظواهري والاسلامبولي وقاسم

ومن جهة أخرى علم أحمد موسى مندوب الأهرام أن نيابة أمن الدولة العليا بأشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الأول والمستشار محسن مبروك المحامي العام أمرت بالقبض على أيمن الظواهري ومحمد شوقي الاسلامبولي وطلعت فؤاد قاسم - لتسورطهم في التنظيم المعروف باسم إعادة تشكيل تنظيم الجهاد - وتبين أن الأخير كان حلقة الوصل بين قيادات التنظيم واتخذ من إحدى المدن بدولة عربية مركزا لتجنيد وضم مجموعات جديدة وأرسالها لبیشاور والتجمع ببيت الأنصار الذي يخضع للأشراف المباشر للاسلامبولي، وكان طلعت قاسم وكنيته «أبو طلال» يركز على اختيار عناصر لم يسبق اتهامها في جرائم من قبل، ويقوم بمنصهم بدل سفر يتراوح ما بين ألفين وثلاثة آلاف ريال للشخص الواحد ويتقاضى مبلغا مماثلا لنفسه من رجل الأعمال السعودي «أسامة بن لادن» الموجود حاليا في مدينة الخرطوم.

كما علم مندوب الأهرام، أن التنظيم الجديد الذي ينتظر إعلان قرار إحالة أعضائه للمحاكمة خلال أيام يضم

نحو ٤٥٠ متبها

أحيل المتهمون في حادث محاولة اغتيال المقدم محمد عوض مأمور سجن طرة للنيابة العسكرية بالقاهرة بعد انتهاء نيابة أمن الدولة العليا من تحقيقاتها مع المتهمين السبعة الذين ينتمون للتنظيم الارهابي الجديد. وكانت أجهزة الأمن قد توصلت لتحديد مرتكبي محاولة الاغتيال خلال العام الماضي، ومنهم رمضان مصطفى قائد المجموعة - وسبق اتهامه باغتيال مخبر بمترو الاتفاق - وعلى فايد ميهوب، أحمد صلاح القرش.



١ يونيو ١٩٩١

التاريخ

لنشر ولحد مات الصحفية والمعلو مات

الزوج - متحكمة

عمر عبد القادر حسن

وفاة من المتحكمة بالجنون

الجنون - سيد القادر

للمتحدة - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية

الجنون - متحكمة من القومية



المصدر : الحياة

للتنشر والأخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

محامي المتهمين باغتيال المحجوب يتهم جهات خارجية

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اتهم محامي المتهمين في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب (البرلمان) المصري السابق الدكتور رفعت المحجوب جهات خارجية بتنفيذ عملية الاغتيال، واستدل على ذلك بما نشرته الصحف المصرية على لسان اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق وبعض قيادات أجهزة الأمن المصرية وقولهم ان بعض العناصر الخارجية نفذ عملية الاغتيال. وقال الدكتور عبدالحليم مندور محامي المتهمين في مرافعته امام محكمة أمن الدول العليا امس ان الجماعات الاسلامية «برئية من العملية لان اغتيال المحجوب لم يكن يعنها». ورأى ان هدف الجماعات الاسلامية هو «الدعوة الى الاسلام وليس العنف والارهاب». وقال ان الاسلاميين

«حريصون على دعم الوحدة الوطنية في مصر ويرفضون دعاوى اثاره الفتنة الطائفية».

واكد للمحكمة ان الدكتور عمر عبدالرحمن المقيم في اميركا كان قرر تنظيم «قافلة» برئاسة الدكتور علاء محيي الدين احد قادة الجماعات الاسلامية للقيام بجولة على الصعيد و«تأكيد الوحدة الوطنية ومنع اثاره الفتنة الطائفية». وقبل تنفيذ هذه المهمة اغتيل محيي الدين بداية عام ١٩٩١.

ونفى تورط الجماعة الاسلامية في التفجيرات التي تقع في مصر، وقال ان «هناك تناقضاً واضحاً في قضية المحجوب اذ ان شهود العيان اكدوا ان مسلحين نفذوا الجريمة بينما تؤكد تحريات المباحث العامة ان ستة اشخاص اغتالوا المحجوب». وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد غداً.



الجمهورية

المصدر :

١٠ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المفتى وأبو الملا أمام محكمة أمن الدولة في أكتوبر فيضوط جديدة لقضايا أخرى اعترف بها الارهابيون

كتب : جمال عبد الرحيم

تعرض أجهزة الامن بوزارة الداخلية صباح اليوم الارهابيين مجدى المفتى وعبدالله ابو الملا على نيابة شمال الجزيرة لاعداد نماذج الحبس لهما . واتخاذ الاجراءات القانونية لاعادة محاكمتهمما وبلاغهما بقرار الاتهام فى قضية التاجون من النار المتهمين فيها بمحاولة اغتيال حسن ابو باشا والنوى اسماعيل ومكرم محمد أحمد وقتل أمين الشرطة حمادة سلامة .

الجديدة الموجهة اليهما بجناية اسلحة ونخائر بدون ترخيص والتزوير فى محررات رسمية .. بطاقات شخصية وشهادات خدمة عسكرية .. وصرح مصدر امنى مسئول ان أجهزة الامن توصلت الى خيوط جديدة فى عدد من القضايا من خلال اعترافات الارهابيين يتم الاعلان عنها قريبا ..

تخطر النياية محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة لمحاكمة الارهابيين فى شهر اكتوبر القادم أمام محكمة أمن

الدولة العليا .. طوارئ .. تبدأ خلال ساعات نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام تحقيقاتها مع الارهابيين المفتى وابو الملا فى التهم



المصدر : الجمهورية

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

نفسه أثار الأثار

نفسه الأثار

نفسه أثار



التصديق على أحكام قضايا وزير الاعلام والانتشارات مستشار قضائي المتهمون حصلوا على حقوقهم القانونية كحاملة

كتب - جمال كمال :

علمت - الجمهورية - انه يتم خلال الازام القليلة القادمة تنفيذ احكام الاعدام في المتهمين في قضية « العائدون من افغانستان » ومقتل النقيب شرطة على خاطر بالاستكندرية واعداء السياحة بعد رفض التماسات اعادة النظر المقدمة منهم وبعد ان ثبت بالجزم واليقين مؤامرة الاحكام التي صدرت باعدام المتهمين مع التهم المنسوبة اليهم والاحالة القانونية والموضوعة واسباب الادانة طبقا

لقانون العقوبات وتعديلاته .

يبدأ تنفيذ احكام الاعدام شنقا في

شريف حسن احمد لمتهم الثامن في

قضية العائدون من افغانستان ثم قاتل

النقيب شرطة على خاطر المتهم حسن

شحاته بدران ثم المتهمين السبعة في

قضية ضرب السياحة وهم :

□ بسطاوي عبد الحميد ابو المجد .

□ سعد امين ابو المجد .

□ اشرف سعيد عبد ربه .

□ لراو محمد ابراهيم .

□ احمد عبد الرحيم رضوان .

□ عبد الهادي الصغير عبد العظيم

الطابع .

□ عبد الحميد الزمكتي على .

وعلمت - الجمهورية - ان تنفيذ

احكام الاعدام في المتهمين التسعة

سيتم طبقا لنص المادة ١١٠ ب من

المجلة ص ٢



تنفيذ احكام الاعدام

بقية

قانون الاحكام العسكرية وهو نفس ما نصت عليه المادتين ٤٧٠ و ٤٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تقضى بتنفيذ احكام الاعدام خلال اربعة عشر يوما من رفض التماس اعادة النظر للمقدم منهم .

ويبدأ تنفيذ احكام الاعدام بايداع المحكوم عليه بالسجن بناء على امر النيابة العسكرية وتنفيذ العقوبة داخل السجن او في مكان مستور بحضور وكيل نيابة عسكرية وطبيب وقائد السجن وينفذ الاعدام بتلاوة الحكم ومنطوقه والتهمة على المتهم وتحرير محضر باقواله فا رغب في ذلك ورفاقه مع شهادة الطبيب عن الوفاة وساعة حصولها ولا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في ايام الاعياد الرسمية والاعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه . واكد مصدر قضائي ان تنفيذ احكام الاعدام في المتهمين التسعة جاءت بعد حصولهم على جميع حقوقهم القانونية كاملة التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية والشق الاجرائي من قانون الاحكام العسكرية سواء في مراجعة الاحكام وكافة الاجراءات التي اتخذت خلال نظر الدعوى او دراسة التماس اعادة النظر الذي بعد مراجعة شاملة للقضية واسباب الامانة والالاتة القانونية والموضوعية والمساو القانونية التي استندت عليها الاحكام كذلك اعطاء الفرصة كاملة للمتهمين للدفاع عن انفسهم من خلال محامين موكلين او منتخبين دفاعهم هم عن انفسهم وكذلك الاستجابة لتلبياتهم بعرضهم على الطب الشرعي .

تم امس التصديق على الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ١١ لمحاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام ولارتكاب بعض الجرائم الارهابية الاخرى واعلن جميع المتهمين بالسجون على حدة بالتصديق على الاحكام وحيثيات الحكم وحلهم في التلدم بالتماس اعادة نظر خلال ١٥ يوما تبدأ من اليوم .



رفض التماس قاتل النقيب على خاطر

تم امس رفض التماس اعادة النظر
الذي قدمه المتهم حسن شحاتة بدران
في الحكم باعدامه لادانته بقتل نقيب
الشرطة على خاطر .. والذي كانت قد
قضت به المحكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية ، بذلك يصبح الحكم
نهائيا وباتا ، وستحدد وزارة الداخلية
موعد التنفيذ .



عمر عبدالرحمن يبدي استعداده لحضور إعادة محاكمة القاهرة: اعدام افغانى وأخر متهم بالتجسس لاسرائيل

□ القاهرة - الحياة:

■ نفذت السلطات المصرية في سجن الاستئناف في القاهرة، امس، حكم الاعدام شنقاً في اثنين من المصريين، الاول اتهم بالتجسس لمصلحة دولة اجنبية (اسرائيل)، والثاني اتهم بالتآمر لاطاحة الحكومة.

من جهة اخرى بدأت امس إعادة محاكمة الدكتور عبدالرحمن، الموجود في الولايات المتحدة، ونقل عنه محاميه استعداده للحضور الى مصر في حال «ابلاغ موكله رسمياً وبالطرق الدبلوماسية».

وفي تل اببيب (ق د ب) نفى الناطق باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية اويد بن عمي معرفته اي شيء عن الموضوع. وقال: «لم اسمع

ابداً عن مصري يتجسس لمصلحة اسرائيل».

واعلن بيان اصدرته ادارة القضاء العسكري ان حكم الاعدام نفذ شنقاً في كل من: محمد عبدالسلام علي الشاهد، وذلك في قضية تخاير مع دولة اجنبية، وشريف حسن احمد محمد حسن وكنيته (ابو عمار) في القضية المعروفة باسم «العائدون من افغانستان».

ونكر البيان ان المتهم الاول محمد عبدالسلام علي الشاهد قد اتهم بانه في غضون عامي ٩١ - ١٩٩٢ قام خلال وجوده في النمسا بالاتي:

١- مسعى وتخاير لدى دولة اجنبية وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر العربي، ٢- سلم الى دولة اجنبية سراً من اسرار الدفاع، ٣- حرّض الغير على جريمتي السعي

والتخاير، ٤- قبل واخذ من دولة اجنبية بعضاً مالياً بصفته ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية، ٥- اشترك مع موظف في ارتكاب جريمة تزوير معنوي واستعمال الاوراق المزورة في الغرض المعد.

وكانت المحكمة العسكرية العليا في العباسية حكمت في ايار (مايو) ١٩٩٢، وباجتماع الآراء حضورياً، باعدام المتهم شنقاً وتغريمه مبلغ ألف جنيه نظير ما هو منسوب اليه. وتم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في المحكوم عليه محمد عبدالسلام علي الشاهد الساعة العاشرة صباح امس. وعرض بيان آخر لادارة القضاء العسكري الاتهامات الموجهة الى المحكوم عليه شريف حسن احمد

التمة في الصفحة (٤)



القاهرة: اعدام افغاني

تمة الصفحة الاولى

محمد حسين، فاشار الى انه انضم الى الجماعة (تولى المتهمون في القضية من الاول الى الثامن قيادتها) المعروفة باسم «العائدون من افغانستان» الغرض منها «الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والاضرار بالسلام الاجتماعي بان دعوا الى تغيير نظام الحكم، وتكفير الحاكم وابعاد الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين في الحكم. وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في الاغراض التي تدعو اليها الجماعة بحيازة كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها وحيازة الاسلحة النارية والنخائر وبرصد الشخصيات المطلوب اغتيالها، وكان ذلك بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وايداء الاشخاص وتعريض حياتهم وأمنهم للخطر».

كما شملت قائمة الاتهامات الموجهة الى المتهم شريف حسن احمد اشتراكه في اتفاق جنائي «بفرض ارتكاب جنائيات القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة نارية ونخائر من دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالامن والنظام العام والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها، وقد اتحدت ارايتهم (المتهمون في القضية معه) ووزعوا الانوار لاعداد المواد المفرقة وادوات تفجيرها والاسلحة النارية والنخائر والمحررات الرسمية المزورة ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها واستئجار العديد من المساكن باستخدام المحررات المزورة».

واوضح بيان ادارة القضاء العسكري انه بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ اصدرت المحكمة العسكرية العليا في جهة ثروت في الاسكندرية حكمها حضورياً وباجماع الآراء باعدام المتهم شقفاً. وتم تنفيذ الحكم صباح امس. من جهة اخرى اكدت مصادر قضائية ان احكام الاعدام التي صادق عليها الحاكم العسكري اول من امس، والصادرة ضد المتهمين الستة في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام المصري صفوت الشريف لن تنفذ قبل مرور ١٥ يوماً يتقدم خلالها المتهمون بالتماسات لاعادة النظر في هذه الاحكام.

محاكمة عبدالرحمن

وفي الفيوم عقدت المحكمة العليا لامن الدولة (الطوارئ) جلسة امس، وسط اجراءات امنية مشددة، للنظر في قضية اعادة محاكمة الدكتور عمر عبدالرحمن زعيم الجماعة الاسلامية الذي يعيش حالياً في الولايات المتحدة، و٤٨ من اتباعه والمتعلقة باحداث العنف التي شهدتها المدينة عام ١٩٨٩.

وفي بداية الجلسة اعلن رئيس النيابة اسامة قنديل انه تم ابلاغ الدكتور عمر عبدالرحمن بمواجهة النيابة ادارياً، بعد ورود تحريات عن عدم اقامته في مصر ووجوده في محل اقامة غير معلوم في الخارج، واكد عادل الليموني محامي عبدالرحمن انه تلقى اتصالاً هاتفياً من موكله اعلن خلاله استعداداه الحضور الى مصر والمثول امام المحكمة في حال ابلاغه رسمياً وبالطرق الدبلوماسية. وذكر الليموني ان محل اقامة عبدالرحمن معروف، وأنه يسكن في شارع بروكلين في جوار مسجد السلام في ولاية نيوجيرسي.

وطالب المحامي بالزام النيابة ابلاغ عبدالرحمن واصدار بيان رسمي لتوضيح التهمة المنسوبة الى موكله واسباب اعادة المحاكمة بعدما حصل ومعه سائر المتهمين على حكم بالبراءة في عام ١٩٩٠.



المصدر : **الوفد**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

تنفيذ حكم الإعدام في جاسوس وإرهابي الأول تخاير مع دولة اجنبية والثاني عائد من افغانستان

كتب - اسامة هيكل واحمد راضي:
تم صباح أمس تنفيذ حكم الاعدام شنقا في محمد
عبد السلام الشاهد المتهم بالتخاير مع دولة اجنبية،
وشريف حسن احمد حسن والشهير «بابو عمار» اللذان
في قضية «تنظيم العائدين من افغانستان» الذين للمتهم
الأول بتهمة الاضرار بمركز مصر الحربي، وتسليم
دولة اجنبية سرا من اسرار الدفاع، كما اتهم
بالتحريض على جريمتي السعي والتخاير وحصل
على دعم مالي بقصد ارتكاب اعمال ضارة بمصلحة
مصر القومية، كما اشترك مع موظف في ارتكاب
جريمة تزوير معنوي، واستعمال أوراق مزورة في
الفرض للعد له، وكانت للحكمة العسكرية العليا قد
قضت باعدام المتهم وتغريمه ألف جنيه ومصادرة
الحررات والمضبوطات المحرزة على ذمة الدعوي. وتم
التصديق على الحكم في ٧ ديسمبر، الماضي، وتم
تنفيذ الحكم صباح أمس، في سجن استئناف القاهرة.

والذين للمتهم الثاني شريف حسن في عدة تهم منها
الانضمام لجماعة تدعو للمعطيل احكام الدستور
والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعي، والدعوة
لتغيير النظام القائم، وتكفير المجتمع، واحتلال بعض
المستولين واستخدمت الجماعة الارهاب في تحقيق
الاغراض التي تدعو لها الجماعة، وحيازة متفجرات
واسلحة نارية واستخدام أوراق مزورة في تلجير
للساكن بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة
المجتمع للخطر. كما اشترك للمتهم في اطلاق جنائي مع
آخرين لارتكاب جنایات القتل العمد، وحاز للمتهم
مفرقات وانوات تفجير عبارة عن ٢٠ قارب «تي - إن -
تي» بدون الحصول على ترخيص، كما حاز واحرز
بغير ترخيص ٣ بنائق آلية، واحرز ٢٩٠ طلقة نارية
واصدرت للحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية في
شهر ديسمبر الماضي حكما باعدامه، وتم صباح أمس
تنفيذ الحكم.



مصر تطلب من امريكا ابلاغ عمر عبد الرحمن بالمثول أمام محكمة الفيوم التي بدأت محاكمته أمس

طلبت مصر من الولايات المتحدة الامريكية ابلاغ الدكتور عمر عبد الرحمن مفتي تنظيم «الجهاد» الذي يقيم في امريكا ضرورة مثوله أمام محكمة أمن الدولة بالفيوم لحضور اجراءات إعادة محاكمته التي بدأت أمس - الأحد -.

قال مصدر دبلوماسي ان الخارجية المصرية ارسلت الى سفارتها في واشنطن مذكرة بهذا الشأن وان السفارة سلمتها الى الخارجية الامريكية التي تدرس حالياً المبررات التي تضمنتها المذكرة المصرية. وكانت محكمة أمن الدولة العليا بالفيوم قد نظرت أمس - الأحد - قضية إعادة محاكمة الدكتور عمر عبد الرحمن و٤٨ من أتباعه



عمر عبد الرحمن

المتهمين باحداث الشغب بالفيوم عام ٨٩ وذلك برئاسة المستشار احمد عزت العشماوي رئيس المحكمة وقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٣ يوليو القادم. بدأت الجلسة بحضور ١١ متهما بينهم ٣ معتقلين.

قرر اسامة قنديل رئيس النيابة انه تم إعلان الدكتور عمر عبد الرحمن في مواجهة النيابة بعد ورود تحريات عن عدم إقامته في البلاد وإقامته بالخارج في مكان غير معلوم.

أكد الدفاع بطلان قرار النيابة بإعلان عمر عبد الرحمن في مواجهة النيابة حيث أن له محل إقامة معلوم في امريكا.



شماره ۱۵، سال ۱۳۸۸

فصلنامه علمی - تخصصی کتابخانه و اسنادشناسی

فصلنامه علمی - تخصصی کتابخانه و اسنادشناسی
شماره ۱۵، سال ۱۳۸۸

فصلنامه علمی - تخصصی کتابخانه و اسنادشناسی
شماره ۱۵، سال ۱۳۸۸



المصدر



2449 201. 3-4

للانشر واحد مات الضمنية : لمعومات التاريخ

اجراءات غير قانونية

[illegible][illegible]



١٠ محكمة أمن الدولة تسيطر قضية فرج فودة الاطمان المستخدمة في قصتي فوده والشريف من نوع واحد

من ناصر مصطفى ونصر عيسى
في بداية الجلسة ضد فودة

علماء تكريم بعض عراز الطهارة
القائمة القصيرة بسكنى مائة اعتبار
في فرج فودة والذات القادرين ان
الانظر في الدائرة التي تم اطلاقها من
المدارس التي تم ضبطها في حركت
محاكمة فودة في صعيد القريه هي من
تحت نزع الاطراف المستخدمة في
مادة جنائي في فرج فودة واستخدمت
المسكة لتهمة منصوص في فرج فودة
فيما لا يزيد والتمتع بوزارة العدل
فيما في الادارة والسياسة المصرية
خاصة بالتعلق بوقتها في
مطالعة ومصور تحت مسمى فودة
الان في كذا بكتبتها

تحت جنون فوديه

وعمل موقوف

استخدمت مسكنا من الدولة الدنيا
كثيرا في نظر فودة في فرج فودة
التي تحت المحكمة بوليه ليس من صلاح
جميع فوديه الاتهامات وفوديه فوديه
لجنة جنائية، الفهم ٥٢ فوديه
نماذج تنهج الفنى وكذا الفدية
بمستند الفهم الفنى لفرد السيد
البراهيم المذكور حيا ولا يعدم في
محاكمة انشائي مكرم الشريف
فوديه الجلسة بركة المستخدمة
جود الفهم الفهم والمصورة
الاستشاري، مظهر الفهم والفهم
الفهم في مظهر الفهم مكرمة
فوديه عبد الفنى فينى الفهم فوديه



1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

المسحوق والخبث من الحصى والطين

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

المحامون قدموا أدلة للجريدة بالوثائق القانونية

[illegible]

1998

[illegible][illegible]

١٠٠

Waterbury, Conn.

المصالح التي هي خيرها
مصلحة وتلك التي هي خيرها
مصلحة

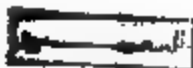
۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الم

Copyright © 2004 John Wiley & Sons, Ltd.

پیشانی و چہرہ کے جسم پر
میں نے اپنے جسم پر لے کر لے کر لے کر

[illegible][illegible]



ومعها، تطالب بإلغاء القانون
الخاص بالاعلام للتيه
التي انزعجها منعت. وبسبب
الدولة من التهم

تنظيمه الجمعيات الوطنية كثيرين جيرانهم الأمن

واضرب نيل الهلال من جهة
الوجه السبب في القضية وعلى
الكل، جرح كل موقفه من
يبلغ من أي حريضة من
جانبها بحدوث التطوير لهذا
الحود مما إذا كان لدى علم
بالحرية هذا هو القناعة والحرية
من طريقه نفعه على أن
هناك وهو من جهة الصحافة
صريحه وحسب هذه القوانين
والتي هي الجاني تصوري الأبطال

وقد اعلت على الاعلاميات
التي ماتت لها وماتت اليوم
منها للعلماء

وكشف هؤلاء من أن الإعلام
الاستثمار في الحرية وجد
عائل فهدر وغير أنه سلاح
يوجد إلا أن صفوف القوات المسلحة
والتي هي ولا بد أن يكون
بمستلزمات التي يمكن معرفة من
التي هي بحدوثه وتعتبر من
معرفة أن كل شيء من
الم جرح الاستلام من هذا
والتي هي مطروحة لهذا
الم تستحق أن تعيد
والتي هي وهو روع الصحافة
التي هي الذي يذكروا
من قبل للجواب وهو ما
من قبل للتعلمين

و أحرار العلم الذي يرقم
جرائم الأمم في
مضمونه وقد أعزيت
الدولة عن ذلك، لأن
تتجرب سياسة الإعلام
التي (الحرية) بها
بأنها تفسد الإعلام
سببها القضاة ولكن
العالمية أن العلم الآخر
تصحيحاً ملحاً رائدتها
العلمي الإنساني
والتي هي الأثر
حسبكم ما
العلم الذي يفسد
التي هي

و فهدت الجبهة

تتجرب الديمقراطية

وكان الكثير من
هذا الجاني عن
والتي هي في القضية
للتكر وحده وأثر
من بغيره
الإسلامية ورد على
تسبب القومية
التي هي وأنهم
لم جرح الديمقراطية
مستلزم إلى
للمسألة بالذي
بهرت القومية



وجهد قوتهم وعبرت من إسلامه
السلطان. وفي طبعها التبريد من
تواصل البحث من ذلك. ولدت
الحجيرة. وبلغت اليه من تلك
من تلك التجديد للعلم. فحسب
من الجدية لا تكف الفتح ولا
تكف الفتح. وتكف منها
من أوسى مثلاً ودرية فتوتاً

❖ وفي ختام الجلسة تحدث
للتهمة عبد القادر روح غالية هو
للتهمة في الماضي. فوجهه جميع
تطهير الهيئة للهيئة من سمع
مصر بها حولي. فلو كان تكف
الهيئة. وأك. موكدة الجماعة
الإسلامية من الطائفة بتطبيق
الشرعية ومعكم الذين. وقال الله
لكننا جئنا من الدولة وثلاثنا
جارية من الدولة. وكلاهما وجاه
لنكف. وبعد ما طرقت أسر لجهما
واحد لهما. وأخيراً
ماضج وتيس الفيلاد. بيما وأصل
عبد القادر جليله.

❖ وعبرت هيئة للمكتب بمقالة
للتهمة عبد القادر روح للصالح
بمستشفى نصر العيسى. والصالح
بتقديم مذكرات هذا الموضوع تلهي
بعد عبد القادر. ثم هو بمسألة
القضية الفتح. بلهكم. بلهكم يوم
❖ الخسب الفتح.



الأمرام

النشر

١٤٠٢ هـ

التاريخ

النشر والجددات الصحفية والاعلانو ما

الإلهام فائق الشليب خاطير

إلهانه ألهي برهني النملام

لعلنا شيلة الأكلورة العسكرية
لنمى الرهاني جسس شملانا بدوق
للشكور حلي بالامام الشكك مقوم
الطبعة على حلق براني الشليب
والطبعة الشكك الشكك مله وامسح الشكك
ماتنا ولجم الشكك



المصدر : الشرق الأوسط

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

فارس مصراحي وابنته فائقة.
اما موقف الجماعة فركزه التقرير في الحديث المنقول عن الدكتور احمد اللط نائب المرشد العام الذي وجه اللوم لوزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى لاستمرار اعتقاله لاصحاب الشركة، واللباس اصحابها ثوب الاتهام.. كما نفى اللط ما ذكره وزير الداخلية عن العلاقة المزعومة بين الجماعة واصحاب الشركة تمهيدا للوثوب على الحكم وافرد التقرير مساحة كبيرة لجزء مهم من احداث العام الماضي، كان حريصا فيه على الا يستخدم وصف «الارهاب» الذي تستعمله اغلب دوائر المجتمع، الا في حالات قليلة جدا، لكن التقرير يقول: ان التمييز بين احداث امنية ذات صفة سياسية واجتماعية من جانب وبين احداث تتعدى ذلك السياق وتتعدى الحصر في التعامل الامني بالمعنى الضيق.. في ما سمحي بصوات الفتنة الطائفية التي تعلق بصوات اخرى لها مسميات مثل «العنف» و«التطرف» و«الارهاب» يجعل من الضروري عدم الاكتصار على تلك المعالجة الامنية على اهميتها.

والجماعة، بل ان التقرير رأى في حريق مخازن السكة الحديد، وغرق العبارة سالم اكسبريس، وكارثة السيول في البحيرة والاسكندرية بالاضافة الى الزلزال - اكتوبر (تشرين الاول) الماضي - انها كلها كوارث كان يمكن توقعها ويجب ان يضعها اي نظام سياسي في قائمة احتمالاته.
ثم تناول التقرير السياسة الامنية ومشكلات العلاقة بين الامن السياسي والامن الاجتماعي، وفي هذا حمل التقرير وجهة نظره على من اسماهم ببعض للتحليل الذين يرون ان جهاز الامن المصري يضع الامن السياسي للنظام الحاكم في مقدمة اولوياته، اما امن المجتمع فهو في مرحلة متأخرة من قائمة الاولويات.
وافرد التقرير مساحة واسعة، هي الاولى من نوعها بهذا الحجم لعرض ابعاد قضية تنظيم سلسبيل ورصد عدة ملاحظات، وهي ان الشركة كانت تنفذ تعاملات 40% منها مع القطاع العام، وان اصحاب الشركة لهم توجه اسلامي غير خاف، وان الاعلان عن القضية واكب الاعلان عن شبكة تجسس اسرائيلية بطلها

شنق قاتل

البرلمانية لكنهم عناصر تنتمي لقوى قاطعت انتخابات نواب المجلس ورأى التقرير ان الكوارث التي تعرضت لها مصر في العام الماضي نقطة خلاف بين الحكومة



الشمس

المصدر :

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

محاكمة عسكرية

الدمى العسكرية على أساس فكري.. واستمرار تنفيذ الاعدامات

تنفيذ الحكم.. وهو ما لم يلتزم به المدعى العسكري، في اعدام شريف محمد حسن.. وقد اقامت هيئة الدفاع برئاسة د. منصور جنة مباشرة ضد المدعى العسكري لخالفات القانون عندما واقدامه على اعدام انسان دون استيفاء الاحكام والقواعد القانونية والدستورية، وطالبه بالتفاسم مع رئيس الجمهورية بتعويض ٥ ملايين جنيه..

علمت والشمس، انه يجري العمل على تنفيذ حكم الاعدام ضد حسن شحاته بدران خلال الساعات القادمة وذلك قبل انعقاد جلسة القضاء

الاشكال.. استند طلب وقف التنفيذ الى بطلان كافة اجراءات المحاكمة، لان القضاء العسكري ينظر قضايا المدنيين بموجب قرار امالة من رئيس الجمهورية.

في حالة الطوارئ بموجب المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦، وتظل المحاكم العسكرية مقيدة باعمال القانون المدني على المدنيين، أي أن يطبق عليهم قوانيننا المقربية والإجراءات في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام، وهو ما يعني التزام المدعى العسكري بأحكام المحكوم باعدامهم إلى محكمة النقض بعد العرض على المفتي، وأن يوقف الاشكال

وأكد النائب العام المستشار رجاء المصري انه لا يملك سلطة مساواة المدعى العسكري أو اجباره على الرد على الاشكالات أو قبولها.. كما لا يملك سلطة التدخل في طريقته لتنفيذ الاحكام بالاعدام.. وذلك خلال لقائه أول أمس (الأربعاء) مع الدكتور عبد الحليم مندور محامي المحكوم عليهم الذي توجه بعد ذلك إلى رئيس محكمة الاستئناف الذي قبل منه اشكالا جديدا، يطالب فيه بوقف تنفيذ الاعدامات الصادرة عن طريق المحاكم العسكرية، ومن المقرر أن يصدر رئيس محكمة الاستئناف قرارا بتعديد الموعد والدائرة التي تتولى نظر

كتبها عماد معجوبيا:

تصاعدت أزمة المحاكم العسكرية التي تصدر احكاما جماعية بالاعدام في القضايا التي تحال إليها وتجرى عملية التنفيذ بسرعة لا تضاهي حق المحكوم عليهم في الدفاع، ويواصل المدعى العسكري تحديه للاشكالات القانونية الحالية إليه من النائب العام، ويستمر في التنفيذ، ويستعد للحكم على أكثر من ١٥٠ متهما لانتهاكهم الفكرى لما يسمى بتنظيم الجهاد بالخطأ للديمستور وموانيق حقوق الانسان العالمية، وهو ما أدانته منظمة العفو مؤخرا، ووصفته بأنه قتل عمدي لخصوم فكري..



١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

الإداري، أو نظر الاشكال أمام محكمة الاستئناف، فيما وصفه المحامون بأنه
أصرار على قتل المحكوم عليهم ومنعهم من الدفاع عن أنفسهم.. وكانت جهة
استشارية برئاسة الجمهورية قد نصحت بعدم التوسع في المحاكمات العسكرية
وأن تقتصر على الجرائم الخطيرة، دون السربط على أساس فكر وعقيدة المتهمين،
وأشارت الجهة الاستشارية في تقريرها إلى خطورة الزج بالمؤسسة العسكرية
بعمق في هذه الأحداث، خاصة بعد أن عزفت لسنوات بعيدة وفي أخطر القضايا عن
التورط في خصومة مع المدنيين.

وقد انتهى المدعى العسكري من اعداد ملف ٢٧ متهمًا جديدًا لتسليمهم إلى المحاكم
العسكرية بعد أن قام بدمج خمس قضايا مختلفة كانت منظرة أمام نيابة أمن الدولة على
مدى عامين، ولم تجد في أغلبها وجهًا لإقامة الدعوى، خاصة بعد الإفراج عن بعضهم من
غرفة المشورة أو محكمة الجنايات.. وخاصة في الاتهام بسرقة ثلاثة محال لبيع الذهب، فلم
يضبط أي من المتهمين في موقع الحادث، ولم تضبط معهم أي من المبروكات، والقبض
عليهم تم في أوقات وأماكن مختلفة من مايو عام ١٩٩١، ولم يضبط أي من الأسلحة
المستخدمة في الحوادث التي تبعتها محاولة اغتيال مأمور سجن طره، والاعتداء على
جندي مترو الانفاق..

استند قرار المدعى العسكري بدمج القضايا إلى الانتماء الفكري للمتهمين، وهو ما يصفه
أعضاء هيئة الدفاع بأخطر انتهاك وتعد لل دستور، الذي يكفل حرية الاعتقاد والفكر
ولا يجرمها حتى إذا تضمنت الدعوة لتغيير النظام الحاكم، ويطالب المدعى العسكري بإعدام
المتهمين.. في الوقت الذي واصل فيه سيناريو تنفيذ الأحكام قبل أن تستقر الشكك القانوني،
فرفض تحديد جلسة لنظر الاشكالات التي تقدمت بها هيئة الدفاع، في حين أنه كان قد قبل
اشكال المحكوم بإعدامه في قضية التخابر مع إسرائيل ونظر في جلسة أخرى أيدت الحكم بعد
مداولات استمرت قرابة العام..



المصدر : **القدس**

التاريخ : **١١ يونيو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إحالة تنظيم « جمهورية أمبابة » إلى المحاكمة خلال ساعات قرار الاتهام يضم ٢٠٠ متهم في ٣٤ قضية قتل وسرقة وتفجير وارهاب للمواطنين

يتم خلال ساعات إحالة المتهمين في قضية تنظيم « جمهورية أمبابة » إلى المحاكمة ضمن ٣٤ قضية. اعترف الإرهابيون بارتكاب حوادث القتل والعرق والتفجير والتفجيرات. يضم التنظيم ٢٠٠ راهب بينهم ٤٠ هاربا. أدلى المتهمون بأعترافات تفصيلية حول الحوادث الإرهابية التي ارتكبوها. تمت التحقيقات تحت

إشراف للمستشار عبدالجهد محمود المشرف العام على دنيابات أمن الدولة والمستشار محسن مبروكه للمطامير العام لدنيابات أمن الدولة. يضم التنظيم محمد عبدالجهد القماش المعروف باسم « زعيم جمهورية أمبابة »، والقبوض عليه كما يضم التنظيم الإرهابي مختار قرزيات « هارب » وقد وجهت النيابة للإرهابيين تهم القتل العمد

مع سبق الإصرار والتربص لجنديين وثلاثة مواطنين والشروع في قتل ٥٠ من رجال الشرطة وتصنيع الأسلحة واللوازم الحارقة. كما تضمن قرار الاتهام الشروع في قتل ٢٥ سائحا كورنيا والأعضاء على العربات المشغولة للمواطنين بالأضرار في العديد من وقائع السرقة والتفجير والاتلاف لمشاريع المحلات

والخانز والسهارات.



المصدر : **الحقيقة**

١٩٩٢ ١٩

للتاريخ : مات الصحفية والمعلو مات

ترحيل المحكوم عليهم في القضايا العسكرية إلى وادي النطرون

المقدم من الدفاع في القضية رقم ٢٨٥ ولم يحدد له جلسة وتم تنفيذ حكم الاعدام .

من ناحية أخرى أكد صفوت عبد الغنى المتحدث باسم الجماعة الإسلامية في تصريح للحقيقة، أثناء نظر قضية اغتيال فرج فودة أن تنفيذ أحكام الاعدام في القضايا العسكرية ستزيد من نار الصدام بين أجهزة الأمن والجماعة الإسلامية وطالب الحكومة بالاستجابة لجهود وساطة العلماء وفتح باب الحوار مع الشباب :

رحلت مصلحة السجون جميع المحكوم عليهم بالسجن في القضايا العسكرية مؤخرًا وهي قضايا العائدون من أفغانستان وضرب السياحة ومحاولة اغتيال صفوت الشريف إلى سجون وادي النطرون .

كانت مصلحة السجون نفذت حكم الاعدام بسجن الاستئناف الأسبوع الماضي في المتهم شريف حسن المحكوم عليه بالاعدام في قضية العائدون من أفغانستان . وأكد عبد الحليم مندور المحامي أن تنفيذ حكم الاعدام يعد خطأ قانونيًا لعدم النظر في الاستشكال



نكالة ناطة لـ «٩» إرهابيين لتقديم على ضابط وأميني شركة

أمر المحامي العام لنيابات بنها بإحالة ٥ متهمين من أعضاء التنظيمات المتطرفة إلى المحاكمة بعد أن وجهت لهم نيابة الخانكة تهمة التعدي على موظفين عموميين وحجزهم بدون وجه حق داخل أحد عنابر سجن المرج.

وكانت نيابة الخانكة قد انتهت من تحقيقاتها في القضية منذ أيام قليلة ماضية، حيث كشفت تحقيقات عماد الهاملي وكيل أول النيابة عن قيام ٥ معتقلين سياسيين باحتجاز اثنين من أمناء الشرطة وضابط أثناء قيامهم بتوزيع وجبة الغذاء داخل العنبر المخصص لهم، وأوضحت التحقيقات أن المتهمين الخمسة معتقلون على ذمة القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٢ والمعروفة باسم إعادة تشكيل تنظيم الجهاد المتطرف وكشفت التحقيقات عن أن المتهمين خططوا لعملية احتجاز الضابط وأميني الشرطة بعد رفض إدارة السجن مطالبهم، وقام المتهمون بوضع رداءات بيضاء على وجوههم واحتجزوهم بينما قام الضابط مهرولا إلى الباب العمومي وتمكن من غلقه خشية وصولهم إلى الباب العمومي للسجن بينما قام المعتقلون بالاعتداء بالضرب على أميني الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم وتهديد حراس السجن الموجودين بالخارج وقد كشفت التحقيقات أيضا قيام المتهمين الخمسة باحتجاز أميني الشرطة وقد تمكن عدد من الضباط من اقتحام الزنزانة وإخراج أميني الشرطة والضابط منها وإحالة محضر التحقيقات إلى النيابة أمرت بتقديمهم إلى جلسة عاجلة لمحاكمتهم أمام محكمة جناح الخانكة وقد صرح مصدر قضائي بأن عقوبة التهم تصل إلى ثلاث سنوات سجن.

وعلم منسوب الأهرام المسائي أن المتهمين الخمسة سيحاكمون عسكريا على ذمة القضية المعروفة باسم إعادة تشكيل تنظيم الجهاد المتطرف أمام المحكمة العسكرية بالهايكستب.



الأهرام المسائي

المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

محاولات القدر والارهاب طارت مستمرة... ووحى الشعب يمدى لها!
إبطال مفعول قنبليتين في شبرا اأمس بعد إبلاغ المواطنين للشرطة بالاشتباه فيهما
القبض على أحد الأراهابيين المتهمين في قضية اغتيال فرج فودة وإبراهيم تورتة في وضع أحد الموقوفات



٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

على ولعة وأنه مطلوب القبض عليه لاستراكه في عدة قضايا ارهابية من بينها قضية اغتيال الدكتور فرج فودة قالت المعلومات ان مباحث أمن الدولة تجري تحقيقاتها مع الارهابي المتهم

وفي نفس الاتجاه ورد بلاغ الى نجدة شبرا بوجودة قنبلة امام سينما موبين حيث انتقل على الفور رجال المباحث ورجال المفرقات حيث تبين وجود جسم غريب يشبه كاوتش سيارة مضغوط.

وقد التقى الاهرام المسائي بغوري محروس عبد المقصود ٢٤ سنة حارس امن بمشروع مترو

الانفاق والذي عثر على الجسم الموجود بجوار سينما موبين على تشوينات مترو الانفاق حيث قال انه في حوالي الساعة السادسة والنصف واثنا مروره على معدات وتشوينات مترو الانفاق بمنطقة المظلات وجد جسما غريبا عبارة عن كاوتش مضغوط به تخرج منه بعض الاسلاك فتمت على الفور باخطار مسئول الامن بالمشروع حيث ابلغ بدوره شرطة النجدة بعدها حضر رجال الامن وخبراء المفرقات الذين اطلقوا مفعول القنبلة بعد ان قام رجال الامن باخلاء المنطقة تماما خصوصا ان السينما كانت تكتظ بعدد كبير من رواتها.

وقال ابراهيم البشري مشرف الامن بمترو الانفاق انه عندما ابلغه احد رجال امن المشروع بوجود جسم غريب بجوار الكوبري قام على الفور بإبلاغ الجهات الامنية والنجدة حيث حضرت بعد قليل وتم ابطال القنبلة

قال لنا خبراء المفرقات بمكان الحادث ان قنبلة شبرا لم تحتو على مواد شديدة الانفجار لكنها كانت عبارة عن مسامير ورمل

الابواب .

وقالت ماجدة اسماعيل موظفة ٢٤ سنة انها كانت عند صديققتها عندما سمعت صراخا وعويلا فاعتقدت انها مباراة كرم قدم ولكنها اكتشفت بعد نزولها الى الشارع ان هناك قنبلة قام رجال المفرقات بابطال مفعولها وازافت انها سمعت بعد ذلك هتافات الشباب والرجال ضد الارهاب الذي لايفرق بين الظالمين والابرياء ، وازافت سعاد محمد انها شاهدت بعض النساء الفرعن وجود عدد كبير من

الجماهير امام المسجد وعندما ارأنت ان تستطلع الامر رأت مظهرة كبرى يقونها الشباب تهنف ضد الارهاب وعدم الرحمة فابركت على الفور ان حائنا ارهابيا قد وقع في المنطقة لكنها حمدت الله بعد ان سمعت ان القنبلة تم ابطال مفعولها وقال عماد حسن محمد ٢٤ سنة صاحب مكتب رحلات انه اثناء جلوسه على المقهى المواجه لمسجد عمر بن الخطاب شاهد احد الاشخاص من العاملين بالمسجد يشير الى كيس بلاستيك موجود اسفل سيارة الاسعاف التابعة للمستشفى الملحق بالمسجد وعندما رأى الرجل اسلاكاً تخرج منها قام على الفور بفتحها ففوجئنا به يلقي بها على الأرض ويجري مهرولاً في اتجاه أمين الشرطة المكلف بحراسة الكنيسة المجاورة للمسجد حيث قام بدوره باخطار النجدة التي أتت بعد ١٠ دقائق تقريبا حيث تم ابطال مفعول العبوة

واضافت امال حسن ٢٢ سنة طالبة بكلية الصيدلة انها كانت تمر امام المسجد عندما سمعت

صوت احد الاشخاص ينيه المارة بعدم اقترابهم من المسجد لوجود عبوة ناسفة الامر الذي دعاها الى الابتعاد واخذت تراقب الموقف من بعيد حتى اطمأنت الى ابطال مفعول القنبلة وعدم حدوث ضحايا

من ناحية اخرى علم مندوب الاهرام المسائي ان أجهزة الامن استطاعت القبض على احد الارهابيين الذي قام بوضع العبوة الناسفة اسفل سيارة الاسعاف حيث تبين ان شهرته

في الوقت الذي لم يزل مشهد دماء الضحايا الذين احترقت اجسادهم العبوات الناسفة امام أعيننا ولم يزل الحزن يخيم على وجوه النساء والأطفال الذين جنى عليهم الارهاب اقول في الوقت نفسه .

لاتزال الجماعات الارهابية تواصل عملياتها المجنونة ضد الابرياء فقد استطاع رجال الامن ابطال مفعول عبوتين ناسفتين في شبرا يعلم الله كم من الابرياء كانوا سيذهبون ضحيتها لو قدر لهذه العبوات ان تنفجر البداية في البلاغ الذي تلقاه قسم الساحل من المصلين في مسجد عمر بن الخطاب بوجود قنبلة اسفل سيارة اسعاف وعلى الفور انتقل رجال المباحث ورجال المفرقات حيث تبين ان أحد سعاة المسجد يدعى الشيخ حسين اكتشف وجود القنبلة اسفل سيارة الاسعاف التابعة للمسجد ورغم حالة الهلع والخوف التي انتابتة إلا انه قام بإبلاغ أمين الشرطة المكلف بحراسة الكنيسة المجاورة للمسجد حيث قام الأخير بدوره بإبلاغ المفرقات وعند وصول رجال مباحث قسم الساحل قاموا بفرض حصار على سيارة الاسعاف ومنعوا الدخول أو الخروج من المسجد حتى تمكن الرائد على سعيد خبير مفرقات بامن القاهرة من معاينة العبوة الناسفة وابطال مفعولها وقد كشف تقرير خبراء المفرقات بعد معاينة محتويات العبوة انها عبارة عن كوع من احواض الحمامات منقسم الى نصفين ويحتوى على كمية كبيرة من المسامير وكمية كبيرة ايضا من الرمال ومادة شديدة الانفجار التي لم يتضح نوعها بعد وقد رجح خبراء المفرقات ان تكون من نفس مادة عبوة الخازندارة .

قال شهود العيان ان رجلا ملتحيا كان يقود سيارة آجرة رقم ٨٨٤٣ اوقفها امام المسجد ووقف الى جوارها بعض الوقت ثم وقف بجوار سيارة الاسعاف التي عثر اسفل أحد اطاراتها على العبوة الناسفة ثم اختفى فجأة تاركا سيارته مفتوحة

